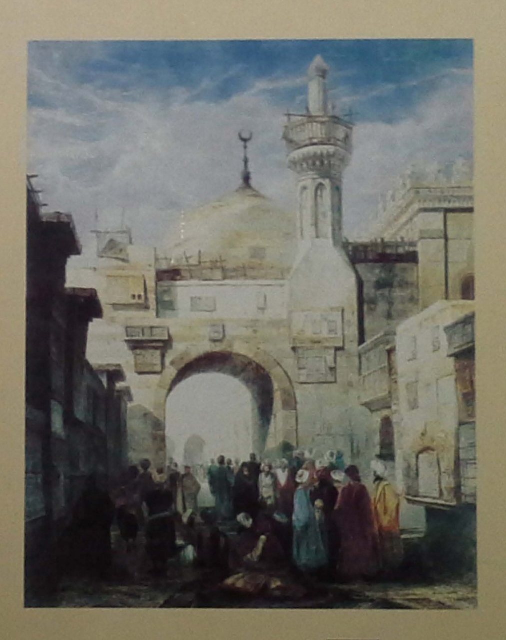
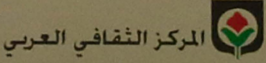
حسن الضيقة

دولة محمد علي والغرب

الاستحواذ والاستقلال





حسن الضيقة

دولة محمد علي والغرب

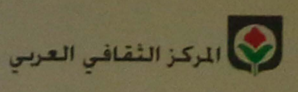
إن التأكيد على اعتبار مقولة الاستحواذ والاستتباع بمثابة المحور الجامع والناظم لمنطق اشتغال التشكيلات الاوروبية في علاقتها بخارجها، واعتبار مقولتي الاستقلال والتجديد بمثابة المحور الجامع والناظم لديناميات الداخل، يوفر لنا شرطاً أساسياً من شروط فك رموز اللغات السائدة إن لجهة مكوناتها أو مكانتها ضمن الأطر العامة وصولاً إلى معرفة وظائفها المختلفة.

فعلى سبيل المثال تغدو موضوعات التحديث والتقليد... أو التقدم والتأخر... مقولات فرعية تتعين مكوناتها ووظائفها سلباً أو إيجاباً في ضوء تحولات مباني حقل التدافع والصراع بين قطب الاستحواذ والاستتباع وقطب الاستقلال والتجديد.

وبالانتقال الى مقاربات أكثر ملامسة للوقائع، فإن عمليات التحديث في ضوء ما تقدم لا تمتلك القدرة على فرض نفسها كمعطى إيجابي او سلبي إلا باعتبار السياسات الاستراتيجية التي تحكمها. أي أننا أمام أنماط من التحديث قد تخدم خط الاستتباع في ظل استراتيجيات معينة وقد تخدم خط الاستقلال في ظل استراتيجيات أخرى.

فالتحديث في منظور ديناميات الداخل الاستقلالية يتبدى كاتجاه تسعى من خلاله قوى الداخل إلى استيعاب وهضم مكتسبات الخارج وذلك في ضوء ما سبق وأرسته هذه القوى من استراتيجيات وسياسات ونظم مجتمعية خاصة. أما التحديث في منظور مراكز الاقتحام الخارجية فيتبدى كخطوط عمل سياسية واقتصادية وثقافية تحكمها استراتيجيات، الهدف منها تدمير ديناميات الداخل لصالح سياسات الاستحواذ والاستتباع.

تسعفنا هذه الإشارات في إلقاء أضواء كاشفة على معالم الاطار الذي حكم حركة حقل التدافع العام بين الدولة العثمانية ودول الغرب الصاعد، وبذلك يصبح بمقدورنا تتبع منطلقات وأبعاد هذا التحول وما أدى اليه في ظل مرحلة مفصلية من التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، عنينا بذلك تحولات النصف الأول من القرن التاسع عشر.


المركز الثقافي العربي

ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت- لبنان

ص.ب 4006 - الدار البيضاء- المغرب

حسن الضيقة

دولة محمد علي والغرب

الاستحواذ والاستقلال

الكتاب

دولة محمد علي والغرب

المؤلف

حسن الضيقة

الطبعة

الأولى، 2002

عدد الصفحات: 288

القياس: 17 × 24

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 2303339 ـ 2307651

فاكس: 2305726 ـ 2 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 750507 ـ 352826

فاكس: 343701 ـ 1 961+

د. حسن الضيقة: أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

فهرس

مقدمة

تميل المرجعيات المعرفية المعاصرة على تمايزها وتنافرها الى التأكيد على اعتبار خاصية العالمية هي الخيط الجامع لما شهدته المجتمعات المعاصرة من تحولات متتابعة لم تكف عن اتخاذ مسارات تصاعدية منذ بدايات العصور الحديثة.

منذ القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا، يندر وجود مجال مجتمعي لم ترتبط سياقات تطوره ارتباطاً محكماً بوقائع التطورات والتحولات التي يشهدها العالم ككل. يترتب على ذلك استحالة بلورة اي تصور معرفي لنظام بعينه دون الالمام الدقيق بخصائص المجال العالمي بأسره.

يفضي بنا التأكيد على هذه المسألة الى فتح النقاش حول أصول ومكونات هذه العالمية وآفاق حراكها واستهدافاتها. وتتجه المرجعيات المعرفية حول هذه المسألة، الى التأكيد على الخاصية الاوروبية لهذه العالمية.

بهذا المعنى، لم تكن العالمية نتاجاً لصيرورة ائتلاف وتوحد أسهمت في تشكيل بنائها ديناميات المراكز الحضارية المنتشرة على مساحة العالم، بل كانت منذ لحظة انفجارها محكومة باستراتيجيات أوروبية قائدة.

ان مراكز غرب اوروبا في اندفاعتها العالمية، قد عملت على إعادة تشكيل نفسها وإعادة تشكيل صورة العالم ومضامينه. وكانت محكومة في حركتها العالمية باستراتيجيات استحواذ متعددة السقوف، هذه الاستراتيجيات هي بدورها وليدة هذه المراكز بتفرعاتها الثقافية والسياسية والاقتصادية.

بالمقابل شكل الاقتحام الأوروبي للمجالات الحضارية الأخرى فاتحة مرحلة جديدة دفعتها نحو تطوير استراتيجيات مقاومة متعددة الأشكال. هذه الاستراتيجيات ترتبط بدورها ارتباطا محكما بمباني مجالاتها المجتمعية.

أفضت هذه التحولات الى ولادة حقل تدافع كثيف بين استراتيجيات دول الغرب وديناميات المراكز المقاومة.

لهذا، فان ما ولدته خطوط التدافع بأبعاده المختلفة من ديناميات ووقائع اتخذ مسارات متعددة ذات طابع تنافري. بتعبير آخر، افتقد مسار العالمية لأي اتساق داخلي، بل على العكس، فتح حركة التاريخ على عوالم من الفوضى والاضطراب وبالتالي من التوازنات الهشة بسبب قصور التيارات المسيطرة عن إحكام الدائرة.

وتزداد هشاشة هذه التوازنات عمقاً كلما مضينا بعيداً في استكشاف الطبقات العميقة لمسارات التشكل والانحلال، سواء لجهة ايقاعاتها الافقية ام لجهة ايقاعاتها العامودية. وبموازاة ذلك تتفاوت فاعلية المرجعيات المعرفية لجهة قدرتها على ضبط معالم ودقائق مسارات التحولات العالمية.

على المستوى الافقي، نلحظ أن تزاحم اللغات المعرفية وما أفضى إليه من تجديدات شتى في مجالات علوم الانسان والمجتمع قد اسهم اسهاماً عميقاً في توصيف وتعيين خارطة النظم وما تنطوي عليه من خطوط تدافع وتطور.

ولكن الانتقال الى عالم الايقاعات العامودية يدخلنا في دوامة معرفية كاشفة لضمور وفقر ما نستند اليه من نماذج تفسيرية سائدة.

وتفسير ذلك نجده في انشداد هذه النماذج لخطوط التطور التي حفرتها القوى المسيطرة وعملت على الدوام على اعادة ترميمها وصيانتها منعاً لأي انبجاس لطبقات الواقع الأكثر عمقاً وكثافة.

فما هو سائد ومسيطر سمته التصلب وضمور المعنى وما هو مغلوب سمته المرونة وكثافة المعنى.

ولهذا لا تستطيع حركة الفكر الحديث المتفرعة عن صيرورة طبقات الواقع المسيطر ان تتجاوز مسلماتها ويقينياتها المتمثلة بالعمل الدؤوب على «عقلنة» الواقع ونمذجته بغية السيطرة عليه ذهنياً. فحركة النقد والتطور المعرفي، تبقى والحالة هذه محكومة بسياق أحادي الايقاع، عنينا بذلك الايقاع المسيطر وبذلك تنزلق هذه الحركة باتجاه تقنين الايقاعات المغلوبة او المهمشة وفقاً لمعادلات لغة الغالب.

لن نستطيع ان نخرج من هذه الدائرة المغلقة، اي خط التطور الأفقي، الا اذا تمكنا من كسرها بغية الانصات بعمق يصل الى حد الجذب لايقاع الطبقات المنسية او المهمّشة.

ولكن لما كانت سياط اللغات المسيطرة قد استطاعت ان تمزق او تحجب ازمنة الشعوب المغلوبة ثقافة وسياسة واقتصاداً، فإن الجهد المعرفي المشدود لهذا الهدف،

يبقى جهداً ضائعاً ان لم يواكبه ويعضده فعل الخروج على ازمنة القهر السائدة، فدون ذلك يستحيل العمل على اعادة بناء ما تم تقطيعه من وقائع وتجارب مقهورة ومغلوبة.

تحاول هذه الدراسة ان تلج بحذر شديد عالماً جديداً من المقاربات المعرفية التي ترى في المرجعيات المعرفية والنقدية الرائجة مجرد ادوات ووسائل كاشفة لفساد اللغات المسيطرة. وبالتالي الدفع باتجاه بلورة اطر معرفية كاشفة لأزمنة المغلوب. بتعبير آخر لا يمكننا استكشاف ازمنة العوالم المهمشة والمقهورة الا اذا سعينا في الوقت عينه إلى التواصل مع مرجعيات وافعال ونظم مجتمعية قهرتها حركة الزمن المسيطر.

فالمهزوم والحالة هذه ليس مادة اولية ترسم معالمها وتعيّن دلالاتها مصانع الزمن السائد، وفقاً لجدليات وعي السلطة وتقنياتها.

واذا كان بإمكاننا ان نتلمس داخل مطاوي المجال المجتمعي الواحد طبقات عديدة من المرجعيات التي استطاعت السياقات المسيطرة ان تقهرها ولكن دون ان تستأصلها، فكيف بنا ونحن نقارب حقول تدافع وتحول بين نظم مجتمعية وحضارية مختلفة.

ونظراً لما تثيره هذه الوجهة من اشكالات مفتوحة في غير اتجاه، فقد عمدنا الى اختبار المرجعيات المعرفية المعنية بدراسة آليات التدافع والتحول خلال حقبة تاريخية مفصلية من الصراع بين الدولة العثمانية والدول الاوروبية دشنتها حملة نابليون على مصر في اواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر حيث دخلت العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الغربية مرحلة تاريخية حاسمة.

على جبهة الغرب، طورت الدول الاوروبية استراتيجيات اقتحام مركبة بغية تفكيك بنى الدولة العثمانية واستتباع مجالها، بالمقابل شهدت الدولة العثمانية سواء على مستوى سلطتها المركزية او على مستوى دورة الاجتماع العامة محاولات شتى لتطوير خطوط مواجهة لسياسات الاقتحام الاوروبية.

ترتب على عملية الصراع بين الطرفين ولادة حقول كثيفة من شبكات التدافع والصراع التي فرضت انماطاً جديدة من القضايا والاسئلة تتسع لتشمل شتى ابعاد الحقل التدافعي.

ان معالجة هذه المرحلة، تتطلب تطوير منهجيات مقاربة خاصة متحررة من جملة القيود المنهجية والنظرية التي بلورتها المرجعيات المعرفية المسيطرة المشبعة بلغات مذهبية زائفة، الغرض منها تعزيز سطوة نظم الاستحواذ والسيطرة عن طريق تمجيد وتعظيم الذات الاوروبية الحديثة باعتبارها «الرافعة التاريخية» التي تتكثف داخلها

مفاعيل العقلانية والحركة والتقدم والليبرالية... في مقابل «الآخر» المرذول باعتباره موضوعاً منطفئاً بسبب ما يغمره من موروث ثقافي لا عقلاني لم ينتج الا الجمود والاستبداد والتخلف...

تشكل عمليه كشف زيف هذه الاطروحات وفسادها مهمة معرفية تأسيسية بغية التقدم باتجاه بناء اطر معرفية جديدة تمتلك القدرة على توفير الشروط الكافية لسبر أغوار ديناميات التدافع والصراع بين المجال العثماني واستراتيجيات الدول الغربية.

وبلغة اكثر يقيناً يمكننا القول بأن قطبي التجاذب الحاكمين للحقل التدافعي تمثلا من جهة، باستراتيجيات المراكز الاوروبية الحاضنة لأزمنة الاستحواذ والاستتباع، ومن جهة ثانية، بديناميات الداخل الحاضنة لأزمنة الاستقلال والتجديد.

واذا كان لأزمنة الاستحواذ والاستتباع شروطها الثقافية والسياسية والاقتصادية الخاصة، فإن لأزمنة الاستقلال والتجديد شروطها الثقافية والسياسية والاقتصادية الخاصة ايضاً في مواجهة أزمنة الاستحواذ.

ان التأكيد على اعتبار مقولة الاستحواذ والاستتباع بمثابة المحور الجامع والناظم لمنطق اشتغال التشكيلات الاوروبية في علاقتها بخارجها، وبالمقابل ان التأكيد على اعتبار مقولتي الاستقلال والتجديد بمثابة المحور الجامع والناظم لديناميات الداخل، يوفر لنا شرطاً أساسياً من شروط فك رموز اللغات السائدة ان لجهة مكوناتها او لجهة مكانتها ضمن الاطر العامة ووصولاً الى معرفة وظائفها المختلفة.

فعلى سبيل المثال تغدو موضوعات التحديث والتقليد... او التقدم والتأخر... مقولات فرعية تتعين مكوناتها ووظائفها سلباً أو ايجاباً في ضوء تحولات مباني حقل التدافع والصراع بين قطب الاستحواذ والاستتباع وقطب الاستقلال والتجديد.

وبالانتقال الى مقاربات اكثر ملامسة لمجرى الوقائع، فإن عمليات التحديث في ضوء ما تقدم لا تمتلك القدرة على فرض نفسها كمعطى ايجابي او سلبي الا باعتبار السياسات الاستراتيجية التي تحكمها. اي اننا أمام أنماط متعددة من التحديث التي قد تخدم خط الاستتباع في ظل استراتيجيات معينة وقد تخدم خط الاستقلال في ظل استراتيجيات أخرى.

فالتحديث في منظور ديناميات الداخل الاستقلالية يتبدى كاتجاه تسعى من خلاله قوى الداخل الى استيعاب وهضم مكتسبات الخارج وذلك في ضوء ما سبق وأرسته هذه القوى من استراتيجيات وسياسات ونظم مجتمعية خاصة.

أما التحديث في منظور مراكز الاقتحام الخارجية فيتبدى كخطوط عمل سياسية

واقتصادية وثقافية تحكمها استراتيجيات متنوعة، الهدف منها تدمير ديناميات الداخل لصالح سياسات الاستحواذ والاستتباع.

تسعفنا هذه الاشارات في القاء أضواء كاشفة على معالم الاطار الذي حكم حركة حقل التدافع العام بين الدولة العثمانية ودول الغرب الصاعد، وبذلك يصبح بمقدورنا تتبع منطلقات وابعاد هذا التحول وما أدى اليه في ظل مرحلة مفصلية من التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، عنينا بذلك تحولات النصف الاول من القرن التاسع عشر.

تستدعي عملية الالمام بخصائص هذه التحولات تطوير العديد من المداخل المنهجية والنظرية بغية ضبط شبكات التدافع داخل حقل الصراع على غير صعيد.

تولت هذه الدراسة سبر أغوار طبقات كثيفة لمباني النظم المتدافعة ولمسارات تحولها في آن معاً. وهذا ما وجد ترجمة له في العمل على عدة محاور لكل منها اسهاماته المخصوصة في تعيين واقع النظم المتصارعة وتحولاتها.

في ضوء ما تقدم كان علينا ان نتتبع بالدراسة والتحليل سيلاً هائلاً من المسائل والقضايا التي لا يمكننا الاحاطة بها الا في ضوء خصائص التشكيلات الحاضنة لها.

امام واقع هذه التعقيدات نرى من الاجدى ان نترك للقارئ مهمة التقاط اشكاليات البحث وما تثيره من أسئلة متنوعة المشارب، في سياق قراءته لمحاور الدراسة وما انطوى عليه كل محور من اسئلة مخصوصة.

القسم الأول

اوروبا والعالم

تدافع استراتيجيات الاستحواذ والاستقلال

الفصل الأول

السلطنة العثمانية وممالك الغرب
من زمن فارس الطريقة إلى زمن قرصان البحر

يستهدف هذا الفصل ولوج حقل جديد من الأسئلة والقضايا التي تفرضها معطيات ووقائع المجال التدافعي فيما بين دائرة الاجتماع الإسلامي في ظل الدولة العثمانية وخارطة معادلات القوى الأوروبية منذ بدايات العصور الحديثة.

وتستمد هذه الأسئلة والقضايا مشروعيتها المعرفية من أسباب شتى سوف نتصدى لها تباعاً.

1 - بداية لا يمكننا التسليم بوجود حقل تدافعي مستقر إلا إذا توفرت جملة شروط مسبقة. فهذا الحقل يفرض نفسه كإطار مخصوص باعتباره يرتكز إلى وجود تشكيلات اجتماعية يمتلك كل منها مداره المستقل على غير صعيد.

فقيام الدولة العثمانية واكتمال مبانيها السياسية والاقتصادية وما خالط هذا المسار التشكلي من خطوط مواجهات استراتيجية، أدى إلى تكوين نظام سياسي مركزي تحكم علاقته بدائرة الاجتماع الأوروبي شبكة من العلاقات التي يحكمها منطق عمل النظام نفسه.

بالمقابل شكل المجال الأوروبي الإطار التاريخي الذي انبثقت من داخله مجموعة مراكز سياسية تجمعها خطوط عمل إستراتيجية تعكس خارطة معادلات هذا المجال على غير صعيد.

بهذا المعنى شكل مجال التدافع بين الكتلتين إطارا تداخلت في تكوين أنسجته ووقائعه سياسات قوى سياسية تنتمي لمدارات حضارية متمايزة. ومن الطبيعي والحالة، هذه أن يشكل هذا الإطار مجالاً كثيفاً تخترقه ديناميات تفاعل وصراع وتعايش متعددة الأوجه، لكل منها توظيفاته التاريخية المخصوصة التي ليست امتداداً لاستراتيجية أي من الكتلتين المستقلتين أو محصلة تفاعل وتكامل فيما بينهما.

2- أتصف هذا المجال التدافعي باستمرارية تاريخية بدأت معالمها بالتشكل منذ بدايات نشأة الدولة العثمانية وحتى انهيارها مع الحرب العالمية الأولى. فعلى مدى قرون من الزمن نلحظ ترسخ مباني هذا الحقل واشتداد كثافة عناصره ومبانيه بحيث غدا هذا المجال وبشكل متدرج وتصاعدي بعداً أساسياً من أبعاد توازن واختلال أي من الكتلتين. إن التأكيد على هذه المسألة يدفعنا إلى الإقرار بضرورة تطوير منهجية تحليل لمسار الدائرتين تأخذ بعين الاعتبار تعدد مستويات المقاربة وتداخلاتها في آن معاً. فلا يكفي أن نحيط بمنطق عمل الكتلتين حتى نفي الموضع حقه، فمنطق عملهما يتداخل في رسم مساره معطيات ووقائع واستراتيجيات تنتمي إلى حقول متعددة وذلك بغض النظر عن ثقل أي من هذه الحقول في تحديد خصائص الدائرتين في كل حقبة من حقب تاريخ المجال التدافعي.

3- لا يمثل التأكيد على بعد الاستمرارية واشتداد مبانيها وكثافة عناصرها إلا وجهاً من وجوه المسألة، فالبعد الآنف الذكر لم يستقر على منوال ثابت تحكمه آليات عمل ثابتة، إن لجهة عناصرها ودقائق حراكها، أو لجهة توظيفاتها المختلفة. ففي ضوء ما شهدته الكتلتان من تطورات وانقلابات بنائية، كان من الطبيعي أن تدفع باتجاه تغليب هذا الاتجاه أو ذاك من اتجاهات الحقل، أو تطيح بوجه من أوجه العلاقة مفسحة في المجال أمام دفق جديد من العناصر البنائية والسياسات المتنابذة الوظائف.

تشكل عملية تتبع مسار هذه التحولات والانقلابات مدخلاً رئيسياً في توفير شروط تحليل وتعيين مراحل الصيرورة التاريخية لكل منهما، وبالتالي ما اتصفت به كل مرحلة من هذه المراحل من خصائص وآثار فاعلة في إعادة تشكيل صيرورة كل من الدائرتين المتدافعتين.

4- بقي الحقل التدافعي بين السلطنة وممالك الغرب حتى مطلع القرن السادس عشر محكوماً بصورة أساسية بوقائع وديناميات كل من الدائرتين. غير أن انقلاباً استراتيجياً بدأت معالمه ترتسم منذ أواخر القرن الخامس عشر وقد تمثل في انتقال مركز ثقل الصراع من دائرة البحر المتوسط إلى دوائر أوسع في المحيطات وما ورائها من مدارات حضارية كثيفة. لهذا السبب غدا البعد العالمي، كما ارتسمت معالمه بشكل متدرج منذ بدايات القرن السادس عشر، بعداً مركزياً في تشكيل خارطة معادلة القوى الأوروبية وتداعيات هذا التحول لجهة ما وفره من وقائع بنائية جديدة غدت أساسية في تشكيل وإعادة تشكيل الحقل التدافعي بين الدولة العثمانية والدول القومية الأوروبية الناشئة.

لهذا السبب أيضا يغدو كل تحليل لمسار الحقل التدافعي باعتباره محصلة

لصيرورة التشكيلتين مضللاً ومجافياً للحقيقة. فالبعد العالمي للصراع يحتل هنا مكانة مركزية ثابتة ومتنامية، سواء في مقاربتنا لصيرورة المجال الأوروبي أو في مقاربتنا لانعكاسات هذا البعد في إعادة تشكيل مباني وخطوط الحقل التدافعي.

5- يفيدنا استعمال مصطلح حقل تدافعي في تجنب العديد من العثرات التي لازمت مباني المدارس الفكرية الحديثة في مقاربة الموضوع، . فنحن أمام مصطلح قادر في آن معاً على لحظ الكثافة والتعقيد في تعيين دقائق خطوط عمل المباني الثقافية والسياسية والاقتصادية، أن لجهة فرادة وثقل أي منها، أو لجهة تلازمها وتنافرها. كما يفيدنا هذا المصطلح في التأكيد على تعددية أبعاد هذا الحقل لجهة معرفة إيقاعات الصراع المختلفة وحالات التعايش والتفاعل بين كلا التشكيلتين.

وبذلك نتجنب الوقوع في فخ المقاربات التجزيئية التي تتخذ من معطى جزئي ما (ثقافة أو سياسة أو اقتصاد) نقطة ارتكاز محورية وثابتة في مقاربة الموضوع.

فكل معطى جزئي لا يستطيع ان يعين نتائجه بمفرده وذلك بالرغم مما يمتلكه من فرادة وثقل. كما أن توظيفاته النسقية تختلف باختلاف السياقات العامة المعينة لهذه التوظيفات.

اولاً: القرن السادس عشر: أوج الصعود العثماني.

بقيت الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى عهد سليمان القانوني في مطلع النصف الثاني من القرن السادس عشر، في موقع الهجوم الاستراتيجي، الذي سمح لها بإعادة تشكيل خارطة العالم القديم بوصفها القوة الأولى في حوض المتوسط.

فاستناداً إلى ما طورته دورة الاجتماع الإسلامي في آسيا الصغرى من نظم ثقافية واجتماعية وسياسية، استطاعت الدولة العثمانية ان تمتلك مصادر قوة كافية لإحداث اختراقات بنائية داخل توازنات الاجتماع الأوروبي. وبذلك أجبرت الدولة العثمانية ممالك الغرب على التخلي عن استراتيجية الهجوم لصالح استراتيجية دفاعية صاغتها أسرة الهابسبورغ وريثة التراث الصليبي[1].

لقد بدت الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، القوة السياسية والاقتصادية الأولى في العالم القديم، متوجة بذلك مسار تاريخي طويل من الصراعات والنجاحات على حساب ممالك الغرب ودولها[2].

---

(1) قارن: بول كولز: العثمانيون في أوروبا، ترجمة: د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993، ص. 298 - 101 - 123 - 129

(2) Edouard Driault: La question d'orient, lib. Felix Alcan, Paris, 1912, P. 1-2, 28-28.

فمنذ عهد مراد الأول (1359 - 1389)، استطاع العثمانيون وضع يدهم على البلقان الممزق سياسياً واجتماعياً ودينياً. . .، وفي عهد بايزيد الأول تمكنوا من هزيمة جيش صليبي يقوده الفرنسيون، والتقدم باتجاه الدانوب (معركة نيقوبولس عام 1396م)[3]. أما في عهد مراد الثاني، فقد تم الانتصار على جيش صليبي آخر في معركة فارنا (1444م).

وفرت هذه التحولات شروطاً كافية بغية إحداث اختراق استراتيجي مركزي في خارطة توازنات القوى الأوروبية، وجد تعبيره في فتح القسطنطينية على يد محمد الفاتح (عام 1453م).

وبلغت هذه المرحلة من تاريخ الدولة العثمانية تتويجها في إنجازات سليمان القانوني، الذي استطاع نشر سلطة الدولة العثمانية على شرق المتوسط وغالبية مرافئه، أضف إلى ذلك موانئ البحر الأسود والبحر الأحمر والخليج الفارسي وصولاً إلى مد نفوذه على خطوط التجارة والقوافل الآتية من إيران الشمالية[4]. كان من نتائج هذه المرحلة وضع المدن الإيطالية وفي طليعتها جنوى والبندقية على طريق الانهيار[5].

تعرضت الدولة العثمانية لهزيمة بحرية في معركة ليبانت (1571م)، ولكن كان باستطاعتها استيعاب نتائج هذه الهزيمة، فقد تمكن السلطان سليم الثاني من إعادة بناء الأسطول العثماني (200سفينة) خلال شتاء واحد كما استطاعت الدولة بعد هذه الهزيمة ان تستعيد سيطرتها على تونس عام 1574م[6].

1- القرن السابع عشر / فاصلة تاريخية

يمثل هذا القرن مرحلة إنتقالية في وضعية الدولة العثمانية في مواجهة ممالك الغرب. فعلى الرغم من محاولات الدولة ترميم أوضاعها في النصف الثاني من هذا القرن، فقد بدا واضحاً عجزها عن استمرار هجومها الاستراتيجي السابق، بل حتى عجزها عن الثبات في مواجهة قوتين أوروبيتين صاعدتين وهما النمسا وروسيا[7].

---

(3) Edmond Rabbath: La question d'orient sous l'Empire ottoman, (1789-1919), Polycopie par bureau Manndia, Bey, s.d, P. 4-5, 7, 12.

(4) Robert Mantran: L'Empire ottoman et le commerce Asiatique aux 16ᵉ et 17ᵉ siècles, in, D.S. Richard Islam and the trade of Asia...

(5) بول كولز: مرجع سابق: ص: 136 - 141 - 146.

(6) Robert Mantran: L'Empire ottoman du XVIᵉ au XVIIIᵉ siècle, variorum Reprints. London, P. 243-255.

(7) Edouard Driault: op. Cit., P. 38-46.

أضف إن ذلك الانقلاب التاريخي في سياسة فرنسا لويس الرابع عشر (1661) باتجاه العمل على تصفية الدولة العثمانية، لقد اختتم القرن السابع عشر سنواته بإجبار الدولة العثمانية على توقيع معاهدة كارلوفيتس عام (1699م)، والتي نصت على تخليها عن آزوف والموره وقسم كبير من هنغاريا[8].

تشير وقائع القرن السابع عشر إلى بداية انقلاب ميزان القوى بين الكتلتين. فقد اظهرت محاولات آل كوبرللي الإصلاحية في النصف الثاني من القرن السابع عشر وجود علامات تفسخ عميقة في بنية السلطة المركزية للدولة العثمانية[9]. بالمقابل، بدا واضحاً أن الدولة الأوروبية دخلت طوراً تاريخياً جديداً على غير صعيد، مكنها من إرساء قواعد ثابتة للدولة القومية اقتصاداً ومؤسسات قسر، تنمو بوتائر متصاعدة. فخلال قرنين من الزمن (السادس عشر والسابع عشر)، عبرت الدول الأوروبية مرحلة تاريخية حاسمة، مكنتها من الانتقال من مرحلة الجيوش المكونة أساساً من مرتزقة يتم تجنيدهم على يد كبار الملاك والمقاولين إلى جيوش نظامية وأساطيل دائمة، وذلك إما تلبية لاحتياجات الغزو والاستيطان الخارجي أو تلبية لاحتياجات الصراع فيما بين المراكز القومية الأوروبية الناشئة.

تشير الأرقام التي أوردها شارلز تلي إلى هذا الانقلاب التاريخي في وضعية القوى الأوروبية وارتباطه بأبعاد سياسية وثقافية واقتصادية متعددة الأوجه سواء لجهة مفاعيله الأوروبية أو العالمية.

عديد الجيوش الأوروبية الكبرى[10]

عام:	1500	1600	1700
أسبانيا:	20 ألفاً	200 ألفاً	50 ألفاً
فرنسا:	18	80	400
إنكلترا:	25	30	292

هذا يعنى ان خطوط الصراع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية قد غدت

(8) اميل خوري وعادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الأول، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 1959، ص: 26 - قارن:
Edmond Rabbath: op. Cit., P. 15-17.

(9) بول كولز: مرجع سابق: ص: 175 - 187

(10) شارلز تلي: الدول والقسر ورأس المال: ترجمة عصام الخفاجي، دار الفارابي، ط1، 1993، بيروت، ص:107 - 110 - 123 - 128

مرتبطة ارتباطاً عضوياً بحقل جديد من المعطيات، التي تتخطى حدود وأطر المعطيات الداخلية لكلا التشكيلتين. فحقل التدافع التاريخي بين الدولة العثمانية والدول الاوروبية سوف يحافظ على استمراريته التاريخية ولكن لن يشكل من الآن فصاعداً سوى أحد محاور الصراع التي ولجتها القارة الأوروبية على المستوى العالمي. بهذا المعنى لم يعد بالإمكان قراءة صيرورة التحول في مباني حقل التدافع إلا في ضوء قراءة أشمل لمباني حقول التدافع الأخرى الآخذة في التشكل على المستوى العالمي.

2- القرن الثامن عشر: الدولة العثمانية في مواجهة أوروبا العالمية:

يمثل القرن الثامن عشر فاتحة مرحلة جديدة في تاريخ الحقل التدافعي بين الدولة العثمانية ودول الغرب الصاعدة. فالخاصية الأساسية لهذه المرحلة تتمثل في حدوث انقلاب استراتيجي في ميزان القوى بين الطرفين غطى شتى مباني التشكيلتين، بحيث غدت الدولة العثمانية إحدى محاور عمل استراتيجيات الدول الغربية التي تتخذ من قارات العالم مسرحاً لها.

بداية يلحظ على جبهة الشرق الأوروبي صعود النمسا وإندفاعاتها نحو الشرق، وبموازاتها يلحظ أيضا بروز روسيا كقوة أساسية تطرح على نفسها مهمة استكمال الحرب الصليبية ضد الإسلام[11].

اتخذت خطوط الصراع في هذا القرن أبعاداً ومستويات متعددة. فخطوط الصراع العسكري الآخذة في التصاعد مع ممالك شرق أوروبا، مهدت لفتح خطوط صراع جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي قادتها دول غرب أوروبا.

لقد بدأت معالم الاقتحام الاقتصادي ترتسم عبر انتزاع الدول الأوروبية لمجال السيطرة الاقتصادية في المتوسط، ممهدة بذلك الطريق أمام نشاط شركات تجارية أوروبية داخل مجال الدولة العثمانية، متخذه من الأنشطة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لسفراء الدول الأوروبية وقناصلها نقطة ارتكاز لها نتج عن هذه التحولات بروز طبقة تجارية يونانية كركيزة أساسية لدول الغرب وفي مقدمتها روسيا.

بموازاة ذلك باشرت الدول الأوروبية تطوير سياسات تدخلية مختلفة للتواصل الاقتصادي والسياسي والثقافي مع الأقليات، وذلك عبر توفير سياسات الحماية، المقترنة بالعمل على ربطهم بشبكات أنشطتها التجارية والتعليمية المتعددة الأوجه.

وتمّ تدشين خطوط عمل عسكرية وسياسية واقتصادية، بغية تدعيم نزوع قوى

(11)
Edouard Driault: op. Cit., P. 38-50.

السلطة العثمانية في الأطراف للاستئثار بدورة السلطة والثروة في الولايات، وذلك على حساب السلطة المركزية، ففي ذلك توفير شروط سياسية واقتصادية تمهد لتفكيك كيان الدولة العثمانية لصالح المراكز الاستعمارية والأوروبية[12]. ومن الأسباب التي دفعت كل من إنكلترا وفرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر للعمل على إعطاء أولوية استراتيجية لسياسة إخضاع وتفكيك الدولة العثمانية، بروز الموقع المتنامي للهند واسيا عموماً ضمن خارطة السيطرة الاستعمارية بحيث لم تعد سياسة تفكيك بنيان الدولة العثمانية مطلباً استراتيجياً مطلوباً لذاته فقط، بل أيضا لما تحتله من موقع مفصلي ضمن خارطة النظام الاستعماري في شقه الآسيوي.

لهذا السبب نلحظ تسارع عملية التنافس بين كل من بريطانيا وفرنسا لانتزاع مواقع استعمارية خاصة داخل الدولة العثمانية. تفرع عن ذلك اندفاع إنكلترا لتوسيع نفوذها في البحر الأحمر والخليج الفارسي والعمل على تدعيم النزعة الانفصالية في أطراف الدولة العثمانية.

لقد كانت الدوائر السياسية في إنكلترا ترى انه في حال قيام دولة ذات سيادة في أميركا الشمالية واستقلال هذه الدولة استقلالاً تاماً فإنها ستجد في مصر تعويضاً واسعاً عن خسارتها[13].

كذلك الأمر فيما يخص المجال الاستعماري الفرنسي فقد تم طرد الفرنسيين من أميركا الشمالية عام 1763م، كما أن حرب الاستقلال الأميركية أغلقت الباب أمام فرنسا لجهة إمكانية الاستفادة من انحسار النفوذ البريطاني، لذا غدت عملية إنشاء مستعمرة فرنسية في شرق المتوسط ضرورة تقتضيها تحولات الوضع في القارة الأميركية والهند[14].

ففي عام 1781م، كتب سفير فرنسا الملكية في القسطنطينية قائلاً: «على فرنسا احتلال مصر ولن تلقى مقاومة من خمسة آلاف أو ستة آلاف من المماليك لا يملكون إلا مدفعاً واحداً»[15].

وإذا كانت وقائع الثورة الفرنسية وما تبعها من تداعيات شتى قد طوت لفترة وجيزة مخططات فرنسا الإستعمارية، إلا أن الجمهورية الوليدة سرعان ما استعادت إحياء

(12) Robert Mantran: L'Empire ottoman du XVI^e s... Op. cit., P. 225-235.

(13) اميل خوري وعادل إسماعيل: مرجع سابق 1، ص: 36

(14) هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، دار سينا للنشر، ط. 1، القاهرة، 1995، ص: 11 - 15

(15) اميل خوري وعادل إسماعيل: مرجع سابق، ص: 40

السياسات السابقة، لتطرح من جديد سياسة احتلال مصر سواء من قبل سفيرها في القسطنطينية أو من قبل وزير خارجيتها تاليران الذي رأى (عام 1897م) «ان أحوال الهند الغربية واوضاعها وتطورات الزمن ستقضى بانفصال هذا الجزء من فرنسا، فعلى فرنسا ألا تنتظر وقوع هذا الانفصال لتبحث عن مستعمرات جديدة. وهذه الممتلكات الجديدة يجب البحث عنها في أفريقيا الغربية أو في مصر على سواحل المتوسط»(16).

ويندفع تاليران في تبريره لهذا التوجه إلى حدودٍ جديدة تتجاوز مفردات الضرورات الاستعمارية السياسية أو الاقتصادية مستعيدا مفردات التصور الإمبراطوري الروماني حيث يرى: «كانت مصر ولاية من ولايات الجمهورية الرومانية ولا بد من أن تصبح ولاية من ولايات الجمهورية الفرنسية»(17).

تشير وقائع الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى بلورة الدول الأوروبية (روسيا، النمسا، فرنسا، وإنكلترا) لاستراتيجية ثابتة تهدف إلى تفكيك بنيان الدولة العثمانية وتقاسمها، هذا الهدف الاستراتيجي الثابت والتي تقاطعت الدول الآنفة الذكر حول ضرورة إنجازه، انطوى على تعقيدات شتى وذلك بسبب توازنات القوى المتحركة فيما بينها من جهة، وارتباط هذا الهدف بالاستراتيجية العامة لكل من الأطراف المعنية في شقها الأوروبي والعالمي.

لهذا السبب إتخذت سياسات تفكيك الدولة العثمانية وسائل وآليات عمل متعددة بتعدد الدول الأوروبية وأولويات الصراع بالنسبة لها(18).

3- المسألة الشرقية: طور جديد من الصراع

يطلق على جملة السياسات والوقائع التي طورتها الدول الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية بعد معاهدة كوتشك كيناردجي عام 1774، والهادفة إلى تفكيك بنيانها على طريق إخضاعها تسمية «المسألة الشرقية»(19).

تنطوي هذه التسمية على عدة إلتباسات في تحليل صيرورة الصراع بين الدولة العثمانية وقوى الغرب الصاعدة. يتمثل الالتباس الأول في النظر إلى هذه المرحلة

---

(16) اميل خوري وعادل إسماعيل: مرجع سابق: ص: 46 - 52 - 66 - 73 - 118

(17) هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر، مرجع سابق، ص: 34

(18) Joseph Hajjar: réalités et mythesde L'Expédition de Bonaparte en Egypte - syrie (1798-1802) (1998) حول حملة نابليون (اعمال الجمعية اللبنانية للدراسات والأبحاث التاريخيه) Edmond Rabbath: op. cit., P. 21, 23, 31.

(19) Robert Mantran: les debuts de la Question d'Orient (1774-1839) in Historie de l'Empire Ottoman, Fayard, Paris, 1989, P. 420.

التاريخيه باعتبارها نقطة تحول نوعي في سياسات قوى أوروبا، تجد ترجمة لها في بلورة استراتيجيات جديدة هدفها تفكيك الدولة العثمانية وتقاسمها.

أما الالتباس الثاني، فيتمثل في النظر إلى هذه السياسات الأوروبية باعتبارها امتداداً لما أحدثته التحولات الاقتصادية داخل النظم الأوروبية من انقلابات شتى، كان من نتائجها اشتداد حاجة النظم الصناعية الوليدة لأسواق خارجية توفر لها في آن معاً احتياجاتها من المواد الأولية ومجالاً لتصريف فائضها الإنتاجي.

في الواقع، لا يمكننا تجاوز هذه الإلتباسات في رؤيتنا لتاريخ هذا الصراع، إلا اذا أعدنا ضبط خطوط التدافع المختلفة وطبيعة كل منها والأطوار التي مرت بها وصولاً إلى الطور الأخير الذي اسهمت في تحديد معالمه معطيات شتى فرضتها تحولات كل من الدولة العثمانية وقوى أوروبا الصاعدة.

تأسيساً لا بد من تبيان الاتجاه الأساسي الذي حكم مسار العلاقة بين الدولة العثمانية وشتى تشكيلات المجال الأوروبي، فإستراتيجية التصدي للدولة العثمانية والعمل على تفكيكها، يشكل مرتكزاً ثابتاً يتموضع في صلب السياسات الأوروبية على اختلافها، منذ نشأة الدولة العثمانية وحتى انهيارها في الحرب العالمية الأولى، فإذا ما تتبعنا بدقة شتى المراحل التي مرت بها العلاقة بين الطرفين، نلحظ وجود عشرات المشاريع الفكرية والسياسية والعسكرية الهادفة إلى تفكيك بنيان الدولة العثمانية. هذه المشاريع التي توالت طيلة قرون عديدة، والتي منها ما وضع موضع التنفيذ، ومنها ما بقي طي الكتمان ينتظر الظروف المناسبة، ساهمت في بلورتها او تنفيذها كافة مراكز القوى الفكرية والسياسية والاجتماعية التي احتلت مسرح التاريخ الأوروبي الحديث. فقد شارك في ذلك بابوات روما وملوك أوروبا ورجال فكرها وادبها واطباؤها وبحارتها. . .، وصولا إلى مؤسسات دولها القومية في صيغها الملكية والجمهورية[20].

وإذا كان من المعروف ان المجال الأوروبي قد تعرض لجملة تحولات كبرى شملت مبانيه الثقافية والسياسية والاقتصادية منذ بدايات العصور الحديثة فإن هذه التحولات بقيت محكومة بهذا البعد المترسخ في صلب ديناميات دورة الاجتماع الأوروبي على اختلاف تمظهراتها التاريخية.

لقد كان بمقدور الدولة العثمانية طيلة «ثلاثة قرون» تمتد منذ القرن الرابع عشر

---

(20) قارن شكيب ارسلان: حاضر العالم الإسلامي، م2، ج3، دار الفكر ط4، بيروت 1974، ص: 208-289.

حتى القرن السادس عشر، أن تعمل على كسر استراتيجيات الغرب الأوروبي مندفعة على طريق تنفيذ مراحل أساسية من استراتيجيتها.

فطوال هذه المرحلة التاريخية كانت القوى الأوروبية تفتقر إلى أسباب القوة الكافية لتحقيق أهدافها في الصراع، مما اجبرها على الانتقال إلى تبني استراتيجية دفاعية على يد القوة الإسبانية الكاثوليكية في الشرق، فإسبانيا القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مثلث القوة الصليبية الأولى التي تحملت عبء المواجهة الدفاعية مع الدولة العثمانية في الشرق[21] وعبء استراتيجية تصفية الوجود الاسلامي في الاندلس. فقد استطاعت أسبانيا ان تتوج وتستكمل سياسات الحروب الصليبية عن طريق اسقاط غرناطة عام 1492[22].

4-سقوط غرناطة: فاتحة استراتيجيات جديدة:

شكل سقوط غرناطة على يد أسبانيا الكاثوليكية ومن ورائها كنيسة روما، حدثاً تاريخياً مفصلياً في تاريخ الصراع بين العالمين الأوروبي والإسلامي لا يقل أهمية عن حدث فتح القسطنطينية عام 1453 م.

فإذا كان حدث سقوط القسطنطينية مفتاح فهم انهيار الإمبراطورية البيزنطية ومن ورائها المدن الإيطالية، فإن حدث سقوط غرناطه يشكل مفتاح فهم صعود مناطق غرب أوروبا وفي طليعتها أسبانيا الكاثوليكية. فكما قيد سقوط القسطنطينية يد الكنيسة في الشرق فإن سقوط غرناطة قد حرر يدها في الغرب.

لقد ترتب على سقوط غرناطة استفاقة صليبية جديدة، هذه الاستفاقة حفزت الملكية الإسبانية المنتصرة ومن ورائها بابوية روما على تطوير استراتيجية جديدة بغية بلوغ الهند من خارج دائرة الاجتماع السياسي الإسلامي[23].

ففي عام الانتصار هذا، وفي غرناطة نفسها، وافق ملكا أسبانيا على توفير مستلزمات رحلة البحار كريستوف كولومبس من اجل بلوغ الهند عن طريق الإبحار غرباً.

ويتضح من رسائل كولومبس الموجهة إلى ملكي أسبانيا والبابا، بأن رحلته هذه تصب في خدمة استراتيجية استكمال الحروب الصليبية بغية العمل على فتح الديار

(21) بولى كولز: مرجع سابق: ص: 129 - 132

(22) جون سوندرز: العالم الاسلامي عشية توسع اوروبة ترجمة: د. محمد ظافر الصواف، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط1، 1994، ص: 151

(23) المرجع نفسه: ص: 154 - 157

المقدسة من جديد، فهو يأمل في العثور على الذهب و«بكميات كبيرة حتى يتسنى للملكين خلال ثلاث سنوات الاستعداد والاتجاه إلى فتح الديار المقدسة»[24].

إن لغة كولومبس ليست دون مقدمات، فهي تنسج على المنوال نفسه للغة نقولا الخامس (1454) الذي رسم في العام الذي تلا سقوط القسطنطينية، «خطة الهند» في مرسوم بابوي، هدفها تطويق العالم الإسلامي عن طريق الوصول إلى ذهب الهند وتوابلها وعن طريق التعاون مع «دولة مسيحية» مفترضة في الشرق بغية شن حرب صليبية كبرى ضد العالم الإسلامي»[25].

في ظل هذه التوجهات الاستراتيجية استطاعت ممالك غرب أوروبا بلوغ أميركا والدوران حول أفريقيا من أجل بلوغ الهند.

ثانياً: أوروبا القرن السادس عشر: نحو بناء نظام استحواذ عالمي جديد

دشنت الوضعية الناشئة عن اندفاع ممالك غرب أوروبا خارج حدود وتوازنات العالم القديم، فاتحة عصر جديد. فقد ترتب على سياسات ممالك أوروبا في أفريقيا وأميركا والمحيط الهندي بدءاً من القرن السادس عشر، احداث انقلاب استراتيجي في خارطة العالم القديم. فقد تمكن الأوروبيون طوال القرن السادس عشر من إرساء ابرز مرتكزات نظام السيطرة العالمي الجديد وذلك على غير صعيد:

- السيطرة الأوروبية على خطوط التجارة في المحيطات[26].
- تصفية الوجود البشري للهنود الحمر في أمريكا وذلك كمقدمة لالحاق المجال الحيوي لقارة بأكملها ضمن دائرة المجال الأوروبي[27].
- القارة الجديد مصدر حيوي للمواد الأولية والسلع والنقود[28].
- ادخال مناطق غرب أفريقيا في عصر العبودية الأوروبية[29]. . .

مثلت هذه التحولات فاتحة عصر جديد حيث انتقل مركز الثقل العسكري

---

(24) تزفيتان تودوروف: فتح اميركا، مسألة الآخر، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، 1992، ط1، ص: 17-18

(25) هربرت فيشر: أصول التاريخ الأوروبي، مصر، دار المعارف، 1970، ص: 79

(26) Paul Kennedy: Naissance et declin des grandes puissances, Payot, 1999, Paris, P. 55.

(27) ل.س. ستافر يانوس: التصدع العالمي: ترجمة: موسى الزعبي وعبد الكريم المحفوظ، دمشق، طلاس للدراسات، ط 1، 1988، ص: 89

(28) المرجع نفسه: ص: 91

(29) المرجع نفسه: ص: 103 - 111

والسياسي والاقتصادي من البر إلى البحر. وغدت السفينة الحربية الأوروبية ومن ورائها السفن التجارية سيدة العالم بلا منازع كفؤ[30].

لقد غيبت مدارس فكرية اوروبية عديدة هذه التحولات، أو اعتبرتها عاملا ثانوياً وخارجيا في تكوين مباني النسق الغربي الحديث.... إلا أن هناك اتجاهات فكرية أوروبية أخرى أولت هذه التحولات عناية خاصة...

فقد رأى ارنولدتوينبي في هذا التحول رداً استراتيجياً مبتكراً من قبل العالم الغربي، اذ يلحظ ما يلي: «لم يكن رد العالم الغربي على احتلال الأتراك للعالم الشرقي الأرثوذكسي في القرن 14 و 15، رداً هجومياً مباشراً جديداً على العالم الإسلامي مماثلا للغزو الصليبي الفاشل والمدمر، كلا بل كان تطويقاً للإسلام عن طريق السيطرة على المحيطات»[31].

وفي السياق نفسه يلحظ جون سوندرز أن «استخدام المحيطات بدلاً من السهوب، مجالاً للاتصال في العالم» كان بمثابة «الاختراع الغربي الثوري» الذي قلب الكثير من المعطيات. فقد «اغلقت مرافئ السهوب عندما بدأت السفن الشراعية تحل محل الجمل والحصان»[32].

ويطور وليم ماكنيل هذه الوجهة مدرجاً إياها ضمن سياق اشمل، حيث يعتبر «أن مفتاح التاريخ العالمي بعد عام 1500 هو نمو هيمنة أوروبا الغربية». فالفترة الممتدة بين عامي 1500 و 1700، سمتها الرئيسية الانتقال من زمن بري إلى زمن بحري[33].

بالرغم مما طورته المقاربات الآنفة الذكر من رؤى كاشفة لما حملته التطورات الناجمة عن اندفاعة دول غرب أوروبا باتجاه المحيطات من نتائج كان لها دوراً مركزياً في صيرورة تشكل مباني النسق الغربي الحديث، فإن هذه المقاربات تبقى مع ذلك ذات طابع توصيفي واختزالي لا يحيط بالمباني الأساسية للموضوع.

فمقولات «السيطرة على المحيطات» أو «الاختراع الثوري» أو «الهيمنة الأوروبية».... تخفي من الوقائع أكثر مما تكشف.

ذلك أن تتبعاً دقيقاً لأبرز الوقائع والتحولات التي احتضنتها المرحلة الزمنية الممتدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، يشير إلى تدافع خطوط كثيفة ومتنوعة

---

(30) قارن: A. Toynbee: La civilisation a l'epreuve, Gallimard, Paris, 1951, P. 73.

(31) A. Toynbee: l'histoire un essai d'interpretation, Gallimard, Paris, 1951, P. 9.

(32) جون سوندرز: مرجع سابق: ص: 193

(33) وليم ماكنيل: صعود الغرب: عرض وتلخيص الفضل شلق، مجلة الاجتهاد: عدد: 34 - 35، 1997، ص: 383

من التغيرات العسكرية والسياسية والاقتصادية على المستويين الأوروبي والعالمي، هذه التغيرات تداخلت وتفاعلت وفقاً لمعادلات وآليات متعددة أدت إلى تمكن دول غرب أوروبا من ارساء نظام سيطرة عالمي متعدد الأوجه.

اننا هنا امام مشهد عالمي جديد تماما، اذ لم تعد مجريات التدافع والتحولات محكومة بمعطيات تستوعبها التشكيلات الحضارية المحيطة بالمتوسط، فالاندفاعة الاوروبية خارج مجال المتوسط أدت إلى كسر معادلات القوى القديمة، لتنفتح على عوالم قارية جديدة، غدت بدورها ركناً أساسياً من اركان خارطة القوى الأوروبية. هذا الانقلاب الاستراتيجي يستدعى تطويراً أساسياً للأطر المرجعية بغية استيعاب مفاعيل ودلالات التحولات الآخذة في التشكل.

لقد أقدمت دول غرب أوروبا خلال قرن من الزمن على إبادة سكان حضارات بأكملها، موفرة بذلك شروط إلحاق المجال الحيوي للقارة الأميركية ضمن دائرة سيطرتها المباشرة والكاملة. بموازاة هذا الانقلاب الاستراتيجي غير المسبوق تاريخياً، عمدت دول غرب أوروبا عن طريق سيطرتها على مناطق شاسعة من أفريقيا إلى تدمير بنى مجتمعات بأكملها، ونقل سكانها كعبيد من قارة إلى قارة جديدة بهدف توفير قوة عمل لمستعمراتها الجديدة، فغالبية المستوطنات الاستعمارية في العالم الجديد (في أميركا الشمالية والجنوبية على السواء) ازدهرت بفضل إبادة السكان الأصليين وبفضل العمل العبودي الذي قام به جنس آخر من أفريقيا[34].

بقيت الدولة العثمانية وآسيا عموماً، خارج دائرة نظام السيطرة العالمي حتى القرن الثامن عشر، فبالرغم مما أحدثته وقائع السيطرة الأوروبية على خطوط التجارة مع الهند من آثار سلبية، فإن الدولة العثمانية شهدت في القرن السادس عشر ذروة تألقها وبقيت آسيا في وضعية الممانعة في مواجهة الاقتحام الغربي. لهذا السبب نلحظ وجود مرحلتين أساسيتين مرت بهما عملية إنشاء دول غرب أوروبا لنظام سيطرة عالمي.

غطت المرحلة الأولى، والممتدة بين القرن السادس عشر و الثامن عشر، قارتي أميركا وأفريقيا، أما مرحلة ثانية فقد بدأت مفاعيلها البنيوية تطال قارة آسيا، بدءاً من القرن الثامن عشر.

تتمثل خاصية المرحلة الأولى في تمكن المراكز الأوروبية من تفكيك واخضاع كل

---

(34) كافيين رايلي: الغرب والعالم، سلسلة عالم المعرفة، الجزء الثاني، ترجمة: عبد الوهاب المسيري وهدى حجازي، عدد: 97 الكويت، 1986، ص/ 105. قارن: ستافر يانوس: مرجع سابق: ص: 106 - 103

من قارتي أميركا وأفريقيا بدرجات متفاوتة. وتتمثل خاصية المرحلة الثانية في تمكن نظام السيطرة الأوروبي العالمي، الذي يتخذ من أوروبا مركزاً له، ومن قارتي أميركا وأفريقيا مجالاً حيوياً له، من اقتحام المراكز الأسيوية.

1- مأزق المرجعيات المعرفية الغربية:

يشكل القرن التاسع عشر في تاريخ النسق الغربي الحديث، المحطة الذروة لجهة ما أنجزه من مرجعيات معرفية تفرع عنها أطر منهجية ونظرية تدعى كل منها القدرة على سبر أغوار مباني النسق ان لجهة آليات تشكله او لجهة منطق اشتغاله، وصولاً إلى آفاق حراكه المستقبلي.

طبعاً لسنا هنا بصدد معالجة ما طرحته هذه المرجعيات من مقولات غطت شتى جوانب الاجتماع الأوروبي الحديث.... ولكن ما يستوقفنا هنا في سياق ما سبقت الإشارة إليه، التأكيد على أن أي من هذه المدارس لم يرتق في مقاربته إلى مستوى من التحليل الذي يتخذ من موضوعة نظام السيطرة العالمي الذي أنشأته دول غرب أوروبا اطاراً تأسيسياً للتحليل تضبط على أساسه الأطر المرجعية لهذه المدارس.

لقد عمدت هذه المدارس إلى التمركز ضمن دائرة المجال الأوروبي، متخذة من نموذج الدولة القومية الحديثة اطاراً تأسيسياً ناظماً لمنطق عملها المعرفي. ففي ضوء ذلك جعلت من المجال الحضاري الأوروبي وحدة تاريخيه بنائية مكتفية بذاتها لجهة ما يحدد ابرز مرتكزاتها وآليات تطورها.

هذه الارتكاسة المعرفية ترتب عليها اعتبار كل ما يتخطى حدود الدولة القومية الأوروبية، معطى خارجياً ذا فاعلية ثانوية في صياغة مباني النظام الأوروبي، ولهذا السبب طور العديد من هذه المدارس مقولة «العوامل» الداخلية والخارجية، باعتبارها أداة منهجية ملائمة لتغطية شتى التحولات الحاصلة فيما وراء حدود المجال الأوروبي.

لا يغيب عن ذهننا هنا ما بلورته هذه المرجعيات المعرفية من اطر نظرية مختلفة حيناً ومتعارضة أحياناً اخرى. فالمدرسة الكلاسيكية في اتخاذها من موضوعة السوق مرتكزاً أساسياً فيما طورته من أطر معرفية، تعني بذلك سوق الدولة القومية الأوروبية. واذا كانت الهيغلية تتخذ من موضوعة الجدلية الروحية مرتكزاً لها في تحليل الصيرورة التاريخية، فإنها لم تتجاوز حدود اعتبار الدولة القومية الأوروبية التجسيد الأسمى والأرقى لهذه الجدلية.

كذلك الأمر بالنسبة للماركسية في مقاربتها لسياق تشكل النظام الرأسمالي. فهي

في اتخاذها من موضوعتي قانون تطور قوى الانتاج والصراع الطبقي إطاراً مرجعياً، لم تخرج من دائرة التسليم بتمامية وحدة المجال الأوروبي، المستوعبة لما يجرى داخلها من تحولات وانقلابات. لذا نلحظ هنا ايضاً ان الماركسية عندما تحاول سبر اغوار مباني النسق الغربي الحديث، تتخذ من وقائع معينة داخل هذا المجال، مرتكزا لها في بناء اطرها النظرية العامة. وهي لذلك تعمد كسابقاتها الى ادراج كل ما يتخطى حدود المجال الأوروبي تحت عنوان «العوامل الخارجية».

عندما تندفع الماركسية نحو بناء نموذجها الطوباوي المتمثل بالشيوعية، ذات البعد العالمي، فإنها بذلك لا تتجاوز ما سبقت الاشارة اليه. فطوبى المجتمع الشيوعي ما هي إلا نتاج مخصوص لدينامية المجال الحضاري الأوروبي.

ولا تخرج العلوم الاجتماعية عن القاعدة المذكورة. لقد بلورت مدارس علم الاجتماع مقاربات معرفية فرضت مقولة المجتمع كمقولة مركزية، بها وعبرها تنتظم شتى الاطروحات التي طورتها العلوم الأخرى، إلا انها مع ذلك بقيت في مقارباتها لموضوعها تعتبر المجتمع وحدة تستمد عناصر توازنها وحراكها من داخل دائرة دولها القومية. المجتمع هو مجتمع الدولة القومية، والمجال الأوروبي بما هو مجموعة وحدات قومية، يشكل إطاراً تحليلياً متفرداً يمتلك خاصية الاتساق الداخلي على الرغم من تعدد أبعاده البنائية والثقل المعطى لأي منها[35].

على أساس فهم حركية المجتمع وانتظامه، تتجه الصيرورة العامة للمجتمع نحو الانسجام والرسوخ ضمن اطار نظام سياسي تتطابق حدوده مع حدود المجتمع بأبعاده الثقافية والاقتصادية.

لذا كان من الطبيعي ان يدفع علم الاجتماع كل ما يتخطى حدود المجال الأوروبي خارج اطار معادلات الاتساق الداخلي للمجتمع الصناعي الحديث.

وفي ضوء ما تقدم، نلحظ ما تنطوي عليه هذه المرجعيات المعرفية من قصور تكويني ليس لجهة قدرتها على مقاربة التشكيلات الاجتماعية غير الأوروبية بل ايضاً وأساساً لجهة قدرتها على ضبط آليات تشكل النسق الغربي الحديث في كلياته وفي جزئياته.

نكتفي هنا بطرح هذه الاشكالية المركزية لننتقل الى معالجة بعض المسائل والقضايا الأساسية التي احتلت مكانة محورية في معالجة صيرورة تشكل النسق الغربي

---

(35) قارن: أولريش بك: ما هي العولمة، ترجمة: د. أبو العيد دودو، ط1، 1999، منشورات الجمل، المانيا، ص: 43 - 45

الحديث، لا باعتباره وحدة تحليل مكتفية بذاتها، بل باعتباره منذ نشأته يشكل جزءاً من نظام سيطرة عالمي.

2- البنيان الثقافي: انقلاب المعيار واستمرارية الوظيفة

تستوقف السياسات الاستئصالية التي مارستها الملكية الاسبانية بحق مسلمي الأندلس في القرن الخامس عشر، المؤرخ الموسوعي الذائع الصيت فرناند بروديل، ويقدم تعليلاً لهذه الواقعة حيث يرى ان سياسة «التعصب المسيحي» هذه مقابل سياسة «التسامح التركي» بحق مسيحيي الدولة العثمانية، مردهما الى الضغط السكاني الذي كانت تتصف به أوروبا إبان تلك المرحلة[36].

لكن اذا كان من الممكن تبني هذه المقولة في معرض تفسير السياسة الملكية الاسبانية بحق مسلمي الأندلس، فكيف يمكننا تفسير امتداداتها وتعاظمها في المراحل التاريخيه اللاحقة وعلى امتداد العالم بأسره. بدءاً من عملية استئصال الشعوب الهندية في القارة الأميركية الى عملية انشاء وترسيخ مجتمعات الرق في افريقيا وصولا الى السياسات الاستعمارية المتعددة الأوجه في آسيا؟

ومن الجلي هنا أنه لا يمكن تفسير هذه العمليات بعوامل سياسية واقتصادية بحتة، بل لا بد من ربطها بأسباب ثقافية وفكرية تستمد فعاليتها من بنيان الثقافة الأوروبية المسيطرة على اختلاف تعبيراتها التاريخية.

فالبنيان الثقافي الأوروبي، بالرغم مما شهده من تحولات كبرى طوال العصور الحديثة، بقي محكوماً في نظرته للآخر بنظرة عنصرية استعلائية تتوسل في كل حقبة من حقب التاريخ معياراً جديداً لينهض بالوظيفة نفسها التي تولاها المعيار القديم.

فمع حروب الاستعادة الأسبانية اكتمل تكوين مفهوم «اوروبا المسيحية» كنقيض للعالم الاسلامي الذي يستظل تحت راية الاسلام دين «العنف والقسوة» الوثنية على حد تعبير توما الأكويني[37].

ولا تخرج البروتستانتية عن السياق نفسه، فقد عمد لوثر الى اخراج البابا من دائرة المسيحية ليدخله دائرة الاسلام.

---

(36) Fernand Braudel: La meditterranée.... Armand Colin, Paris, 1990, T. II, P. 536
قارن: Omer Lutfi Barkan-
La "méditerranée" de Fernand Braudel vue d'Istambul, Annales...., N°2, 1954, P. 1990-1999.

(37) قارن: اليكسي جورامنسكي: الإسلام والمسيحية، ترجمة د. خلف محمد الجرار، عالم المعرفة، عدد: 215 - 1996 ص. 67- 85

فـ «البابا والاسلام يشكلان من حيث الجوهر العدوين اللدودين للمسيح والكنيسة المقدسة، ولكن اذا كان الاسلام يمثل جسد المسيح الدجال، فإن البابا هو رأسه[38]»؟

لقد بقي المعيار الديني حتى عصر الأنوار، هو المعيار الاساسي الذي تستند اليه سياسات اوروبا الاستعمارية على المستوى العالمي. واذا كانت معادلات الصراع بين العالم الاسلامي واوروبا تختصر هذا المعيار حتى مطلع القرن السادس عشر، فإنه بعد هذه المرحلة سوف ينفتح ليتسع لشعوب وحضارات العالم المختلفة.

منذ القرن السادس عشر احتضنت البروتستانتية نشأة معايير ثقافية جديدة تجد مرتكزها الثابت في تقديس الدولة القومية والدفاع عن سياساتها الاستعمارية على المستوى العالمي[39].

ان دخول اوروبا القرن الثامن عشر في مرحلة عصر الأنوار، مثلت فاتحة مرحلة جديدة في تركيز وتسويغ السياسات الاستعمارية على اسس جديدة.

فصورة النبي محمد (صلعم) عند احد اباء العقلانية الاوروبية هي نفسها عند آباء الكنيسة. يقرر فولتير قائلاً: «انني اصور محمداً متعصبا، عنيفاً، ومحتالاً. . . وعارا على الجنس البشري، الذي من تاجر اصبح نبيا، مشرعا وملكاً انه يجسد خطر التعصب[40]».

وعند فولني ليس القرآن إلا «نسيج من الخطب المتناقضة والغامضة، والارشادات المضحكة والخطيرة[41]» فخاصية القرآن «الطغيان المطلق للذي يأمر والتضحية العمياء للذي يطيع»[42].

ليست هذه النظرة للإسلام على يد آباء الحداثة الاوروبية إلا تفريعاً لفلسفة عامة اعادت بناء صورة العالم وفقاً لصورة جديدة بإعتبار المعايير المستجدة التي بلورتها فلسفة الأنوار عشية الثورة الفرنسية.

لقد جرى استبدال المعيار الديني بمعايير العقل والعلم والحضارة. . . هذه

(38) المرجع نفسه: ص 98

(39) قارن: بندكت اندرسون: القومية مرض العصر أم خلاصه: اعده: فالح عبد الجبار، دار الساقي، 1995، ص: 13 - 31

(40) إ. جوارفسكي: مرجع سابق: ص: 100

(41) ذكره هشام جعيط: أوروبا والإسلام: دار الحقيقة، ط1، 1980، ترجمة: دار طلال عتريسي، ص: 32

(42) المرجع نفسه: ص: 34

قارن: البرت حوراني: الاسلام في الفكر الأوروبي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1994، ص: 168

المعايير التي تشير الى تحولات بنائية داخل المجال الثقافي الأوروبي، مثلت على مستوى علاقة أوروبا بخارجها عنوان استمرارية وترسيخ للسياسة الاستعمارية والاستعبادية للشعوب الأخرى.

عند ديدرو ليس العنف والتدمير إلا قانون من قوانين الطبيعة وبالتالي لا يمكن اعتبار أي سلوك عنفي معطى سلبياً[43] وعند كوندرسيه لا وجود إلا لسلم وحيد للحضارة وفي قمته توجد «حالة الحضارة التي توصلت إليها الشعوب الأكثر استنارة، والأكثر تحرراً، و الأكثر تخلصاً من الأفكار المسبقة، وهي الشعوب الفرنسية والانجلو - اميركية»[44].

وفقاً لفلسفة الأنوار حلت قدسية الحضارة الأوروبية محل قدسية المسيحية الأوروبية. وبالتالي فإن تمدين وتحضير العالم غدا المشروع التبشيري الجديد الذي حل مكان المشروع التبشيري القديم.

هذا التحول من زاوية علاقة المجتمعات الأوروبية بخارجها يتبدى عنواناً لاستمرارية ثابتة غطت شتى سياسات الاستعمار الأوروبي[45].

تستوقفنا في هذا المجال عدة اشكالات لا بد من توضيحها:

ان الاقرار بحصول تحولات بنائية في المجال الثقافي الأوروبي في العصور الحديثة احتضنها صعود قوى اجتماعية وسياسية جديدة، لا ينفي كون هذه التحولات على اختلافها حافظت على استمرارية معادلات عقدية تكوينية ناظمة لانماط استراتيجية تعاملها مع الآخر. فقدسية الذات الأوروبية تمثل مرتكزاً ثابتاً يفضي الى اعتبار الآخر موضوعاً لها، أي كانت الرموز الثقافية المعتمدة كمعيار فرز وتصنيف[46]. بهذا المعنى لا يشكل التخلي عن المعيار الديني لصالح المعيار الاتني أو العلموي أو العقلي... قطيعة نوعية تعيد تأسيس العلاقة مع الآخر على أسس جديدة. بل على العكس من ذلك تمثل عملية التحول هذه تطويراً لمداخل استراتيجية جديدة تتيح للدولة القومية الأوروبية توسيع وتعميق آليات قهرها واستعبادها للآخر. لهذا السبب نلحظ وجود

---

(43) قارن: تودوروف: نحن والآخرون، ترجمة: د. ربى حمود، دار المدى، دمشق، 1998، ط1، ص:33

(44) المرجع نفسه: ص: 285.

(45) قارن: نعوم تشومسكي: سنة 501 الغزو مستمر، ترجمة: مي البنهان، دار المدى، ط1، دمشق، 1996، ص:17

(46) قارن: عبد الله ابراهيم: المركزية الغربية: اشكالية التكون والتمركز حول الذات، المركز الثقافي العربي، بيروت ط 1، 1997، ص:18 - 20

اتجاه ثابت حكم توجهات الدولة الأوروبية الحديثة نحو تعميم آليات قهرها للآخر، حتى غدا هذا التوجه اسلوب حياة يخترق شتى مباني النظم الاجتماعية القومية الأوروبية.

المسألة الثانية التي لا بد من توضيحها هي التأكيد على كون هذه المعادلات العقدية النافية للآخر ليست معطى فرعياً بالنسبة للحقل الثقافي «الداخلي» بل هي مكوّن اساس من مكونات حقل الثقافة الأوروبية العامة، وان اختلفت درجة فاعليته بين الداخل والخارج. فإذا كانت ثقافة العنف في الخارج متحررة من كل قيد، بحيث اتاحت للدول القومية الأوروبية بلوغ المراحل القصوى في بناء استراتيجيات افناء وتدمير واخضاع الآخر، فإنها على مستوى الداخل تحضر كبعد اساسي أسهم اسهاماً مباشراً في تشكيل مباني الدولة القومية ومجتمعها على غير صعيد.

المسألة الثالثة تتمثل في التأكيد على اعتبار المجال الثقافي ركناً أساسياً من اركان البنيان الاجتماعي العام. وبالتالي فإن مقاربة المسألة الثقافية بغية سبر اغوارها ومعرفة مكوناتها وتوظيفاتها المختلفة، تقتضي تجاوز الموضوعات النظرية التي تحيل المسألة الثقافية الى مجرد امتداد او انعكاس لتحولات المباني الاقتصادية والسياسية. فالحقل الثقافي معطى مركب تداخلت في تشكيله أزمنة تاريخية ووجودية مختلفة منها ما يتصل بوقائع قريبة ومنها ما يتصل بوقائع بعيدة. كما ان درجة تأثير أي من هذه الوقائع في صياغة المباني العامة لا تتحدد بدرجة قربها أو بعدها. ودليلنا على ذلك تراجع فعالية مباني ومعايير العناصر الثقافية التي بلورتها التجربة التاريخية اليونانية ومن بعدها الرومانية حتى آواخر القرون الوسطى. ولكن نلحظ منذ عصر النهضة الإيطالية اعادة احياء المكون الثقافي الروماني وقبله اليوناني على يد مكيافلي في مواجهة المرجعيات الثقافية المهيمنة التي كانت تقودها مؤسسة الكنيسة. اضف إلى ذلك ان ولادة لغات ثقافية جديدة اقتضتها ضرورات اقتصادية وسياسية معينة لم يؤد إلى تأسيس مجال ثقافي جديد، بل شكل رافداً جديداً من روافد الحقل الثقافي العام[47]. هكذا استطاعت المباني الأكثر ثباتاً واستقراراً داخل هذا الحقل أن تعمل على اعادة توظيف واستثمار اللغات الجديدة بما يتناسب واحتياجات الحقل الثقافي العام.

فاللغات المعرفية التي انبثقت في سياق تشكل المجتمع الصناعي والنظم السياسية الحديثة التي وجدت تجسيداً لها في مؤسسات الدولة القومية، اسهمت اسهاماً مباشراً في اطلاق ديناميات تجديد وتطوير على غير صعيد. إلا أنها بموازاة ذلك شكلت

(47) قارن: هشام جعيط، مرجع سابق، ص: 116

وسائل شديده الفعالية لجهة ما اتاحته من قدرات اقتصادية وسياسية مكنت الدولة القومية الصناعية من العمل على تنفيذ استراتجيتين متكاملتين: تمثلت الاستراتيجية الأولى في العمل على توفير شروط اكتمال مباني المجتمع القومي في الداخل، وتمثلت الاستراتيجية الثاني في العمل على قهر واستعباد الأمم الأخرى(48).

هاتان الاستراتيجيتان المكملتان لبعضهما البعض تشكلان المرتكز الثقافي الأكثر ثباتاً وفاعلية ضمن المجال الثقافي العام، بحيث ان كافة التجديدات الثقافية التي تبلورت على يد الفلسفات الليبرالية او الماركسية لم تخترق السقوف الاستراتيجية العامة. لذلك وبغض النظر عن المرامي الطوباوية لكلا المدرستين، فإن منطلقاتهما وتوظيفاتهما التاريخية لم تخرجهما من دائرة الحقل الثقافي الأوروبي.

فكلا المدرستين، وبالرغم مما بينهما من صراعات تتعلق بنظم الانتاج والسياسة، بقيتا مشتدودتين لحجر الرحى نفسه، والمتمثل بعبادة الذات الثقافية الاوروبية ورذل ثقافات الشعوب الأخرى، وذلك تحت راية الفلسفة التطورية التي جعلت من النسق الغربي الحديث المتمثل بالدول القومية الصناعية، النموذج الأكثر اكتمالاً. وبالتالي النموذج الذي تقضي الحتمية التاريخية فرضه سلماً أو حرباً على المستوى العالمي(49).

لهذا السبب كان من الطبيعي أن تتبدى موضوعة الصراع الطبقي كمرتكز تأسيسي على مستوى النظرية غير أنها تتحول إلى معطى فرعي في الواقع التاريخي يضبط على ايقاع المرتكز الأساسي المتمثل بنظام قهر واستتباع الأمم الصناعية لما دونها من أمم أخرى(50).

3- نظم السيطرة الاقليمية: رافعة الثورات العلمية والتقنية (المدن الإيطالية):

منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس تحت ضربات البرابرة، وحتى أواخر القرن الثاني عشر، بقيت مناطق غرب أوروبا، تحتل موقعاً هامشياً في خارطة المراكز الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمتوسط(51).

---

(48) قارن: شارلز تلي: الدول القسر ورأس المال، مرجع سابق: ص: 223 - 224

(49) قارن: Emmanuel Wellerstein: faut-il "dé - penser les sciences sociales, R.I.S.S., N°: 118, 1988, P. 583

(50) قارن أرنست غلنر: الأمم والقومية، ترجمة: د. مجيد الراضي، دار المدى، دمشق، ط1، 1999، ص: 35 - 180.

(51) Marc Bloch: La societé féodale, editions Albin Michel, Paris, 1968, P. 24-31-33.

وبذلك توفرت احدى شروط تبؤ بيزنطية موقع المركز السياسي والاقتصادي المهيمن على البر الأوروبي[52].

في ظل هذه المعادلة، سلكت المدن الإيطالية مساراً تاريخياً متميزاً عن الداخل الأوروبي، هذا المسار مكنها من انتزاع أدوار خاصة، تطورت وتعاظمت بالرغم من كافة التصدعات التي شهدها البر الأوروبي، والتي أدت إلى ترسخ وسيادة النظم الإقطاعية فيه.

لم تؤد سيادة النظم الإقطاعية إلى انهيار المدن الإيطالية، فمع أن «غزوات البرابرة من القوط والهون في القرن الخامس... والقوط الشرقيين والفرنجة واللومبارديين في القرن السادس... نشرت في إيطاليا الرعب والدمار[53]...» إلا أن جزائر الخليج بقيت ملجأ للأهالي ورجال الكنيسة والتجار.

لقد استطاعت هذه المدن في العقود التالية ان تقاوم سيطرة القياصرة الكارولنجيين، مستظلة بتحالفها مع الإمبراطورية البيزنطية، وبذلك نجت هذه المدن من الوقوع في اسر النظم الإقطاعية التي سادت مناطق غرب البر الأوروبي[54].

وإذا كانت المظلة البيزنطية قد مكنت المدن الإيطالية من عدم الخضوع للنظم الإقطاعية، فإنها بالمقابل وفرت لها مجالاً استراتيجياً خصباً، تمثل في احتكارها لدور تجاري متعاظم غطى المجال المتوسطي والتجارة مع الشرق[55]. فكلما تقدم العالم البيزنطي تقدمت وراءه المدن الإيطالية، ناشرة سفنها ومستعمراتها ضمن اطار المجال البيزنطي.

وعلى قاعدة هذا التوازن الاستراتيجي، كان بإمكان المدن الإيطالية (البندقية، جنوى، بيزا،...) ان تبادر خلال القرن الحادي عشر لتوسيع رقعة نفوذها الخاصة داخل المتوسط على حساب القوى الإسلامية.

فاتفاق جنوى وبيزا تحت قيادة البابا ليون التاسع أدى عام 1050م إلى طرد المسلمين من سردينيا، ووضع اليد على المهدية في تونس، وتوسعت رقعة النفوذ هذه لتشمل ابرز المحطات التجارية داخل المتوسط[56].

---

(52) Abdallah de Sahb: Developpement et Questions d'orient, Editions Cujas, Paris, 1972, P. 128-134.

(53) شارل ديل: البندقية جمهورية أرستقراطية، تعريب: د. احمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، دار المعارف، مصر، 1948، ص: 9

(54) شارل ديل: المرجع نفسه، ص: 18

(55) هنري بيرين: مرجع سابق، ص: 24

(56) Abdallah de Sahb: op.cit., P. 277.

لقد استطاعت المدن الإيطالية حتى القرن الحادي عشر ان تحسن استثمار انضمامها للعالم البيزنطي موفره بذلك شروط قيام قوى بحرية عظمى، لها مستعمراتها الثابتة في شرق المتوسط، وفي داخله، عن طريق السيطرة على سردينيا وصقلية ومالطا وكورسيكا وغيرها، وذلك على حساب الوجود الإسلامي في المتوسط[57].

لقد بدت المدن الإيطالية عشية الحروب الصليبية، في وضعية استراتيجية ملائمة لاستثمار القوة السياسية والعسكرية التي اندفعت من داخل المجال الإقطاعي لتعيد تشكيل خارطة المتوسط.

أمام واقع الاختلال البنيوي الذي كانت تعانيه بنى النظام الإقطاعي نتيجة تعاظم قوتها العسكرية وضمور قوتها الاقتصادية، كان بإمكان المدن الإيطالية ان توظف الطاقة العنفية لفرسان الحروب الصليبية بما يتلاءم مع مصالح هذه المدن[58].

وبذلك استطاعت المدن الإيطالية ان تحافظ على مكانتها من جهة، وتطورها من جهة ثانية عن طريق الانتقال من دائرة السيطرة البيزنطية، إلى دائرة حقول التوسع والسيطرة التي وفرتها الحروب الصليبية.

لقد خرجت المدن الإيطالية من الحروب الصليبية، المنتصر الأول، على غير صعيد.

فهذه الحروب وفرت للمدن الإيطالية شروط سيطرة بحرية واقتصادية متعددة المستويات والأوجه، وجدت تعبيرها في تعاظم المكانة الاقتصادية والسياسية لهذه المدن. وبذلك لم يؤد انهيار المجال البيزنطي في مطلع القرن الثالث عشر إلى تراجع مكانة هذه المدن، بل على العكس من ذلك شكل هذا التراجع بداية نهضة جديدة لها، في إطار نظام السيطرة الجديدة الذي وجد مرتكزه العقائدي ضمن إطار مؤسسة الكنيسة، ومرتكزه السياسي والعسكري ضمن إطار المؤسسة الإقطاعية، في حين يبقى للمدن الإيطالية أن تحتفظ بمكانتها المركزية على مستوى المحور الاقتصادي[59]، معززة بذلك شروط استقلالها السياسي ونهضتها العلمية.

---

(57) عبد القادر احمد اليوسف: علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، صيدا، 1969، ص: 14 - 43

(58) قارن: ارنست مندل: النظرية الاقتصادية الماركسية، دار الحقيقة، ترجمة: جورج طرابيشي، ج1، 1972، بيروت، ص: 111 - 114

59 قارن: ج.ج. كراوزر: صلة العلم بالمجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، سلسلة الالف كتاب، عدد 221، ج1، ص: 184-قارن / فرناند بروديل: «من ذهب السودان إلى فضة اميركا» ص: 81 - 82، من كتاب: «بحوث في التاريخ الاقتصادي»، ترجمة: توفيق اسكندر، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة ط1، 1961

في ظل هذه المعادلات الاستراتيجية، دشنت المدن الإيطالية نهضتها العلمية التي امتدت حتى القرن الخامس عشر.

فما قامت به هذه المدن من عمليات استيعاب للعلوم الإسلامية بخاصة والشرقية بعامة في ميادين علوم الحساب والفلك والجغرافيا والتجارة والصيرفة وغيرها من المجالات المعرفية، أضف إلى ذلك ما طورته من اكتشافات علمية واختراعات، كان استجابة لاحتياجات نظامها الاقتصادي الآخذ في التطور في ظل معادلات السيطرة البحرية بأوجهها المختلفة.

وهذا ما نلحظه بوضوح من قراءتنا لوضع مدينة البندقية في مطالع القرن الخامس عشر، فهذه المدينة التي لم يتجاوز عدد سكانها آنذاك 190 ألف نسمة، كانت تحتل مكانة مركزية ضمن إطار النظام الاقتصادي المتوسطي.

توزيع القوى العاملة لمدينة البندقية:

صناعة الحرير	صناعة الصوف	البحرية	الأسطول
3 آلاف	16 الف	17 الف	25 الف

ويتوزع الاسطول بين 3 الآف سفينة تجارية و 300 سفينة حربية[60].

من الواضح هنا وجود علاقة عضوية بين انشطة الملاحة ونهضة المدن الإيطالية في ميادين العلوم المختلفة التي تستجيب لاحتياجات هذه الانشطة[61].

وتتكرر التجربة نفسها بأوجه أخرى في مدينة فلورنسا، حيث نهض آل مديتشي زعماء الصيرفة في ذلك العصر (14 - 15 م) بالدور المركزي في احتضان ليوناردو دافنسي عالم العصر، وصاحب البحوث الواسعة والابتكارات العديدة في مجالات الهندسة الحربية[62].

بالمحصلة ان جميع العلوم والابتكارات التي عرفتها النهضة الإيطالية، كانت تلبي احتياجات هذه المدن الحربية والتجارية، بغية تثبيت وتعميق نظم سيطرتها العسكرية والاقتصادية ضمن المجال المتوسطي.

ما يهمنا التأكيد عليه هنا، في معرض استقراء الأسس التي احتضنت النهضة

(60) شار ديلي: مرجع سابق: ص: 65 - 66.

(61) قارن: ج.د. برنال: العلم في التاريخ، ترجمة: د.شكري ابراهيم سعد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ط1، ج2، ص:17-18-21-36 -44

(62) كراوزر: مرجع سابق: ص: 313

العلمية الأوروبية الأولى، خطأ الأطروحات المعرفية التي رأت في هذه النهضة تعبيرا عن جدليات وديناميات المجتمع الإقطاعي المسيطر في البر الأوروبي، فيما وراء حدود المجال البيزنطي أو المدن الإيطالية.

لقد غيبت الفلسفة التطورية في تعبيراتها الفلسفية المثالية (الهيغلية) والمادية (الماركسية)، أبعاداً أساسية في تحليل وفهم هذه المسألة.

بداية وكما سبقت الإشارة، لا بد من التأكيد على أن المدن الإيطالية، حتى القرن الخامس عشر، لم تكن امتداداً بنيوياً للمجتمع الإقطاعي. بل على العكس من ذلك مثلت هذه المدن بنية خاصة متميزة، استمدت شروط تكونها وتطورها من وقائع ومعطيات تنتمي إلى أزمنة تاريخية تتجاوز حدود المجتمع الإقطاعي.

فالمجتمع الإقطاعي منظوراً إليه من الزاوية الاقتصادية، هو مجتمع زراعي، لا تحتل فيه الحياة المدنية ودورة السوق أي مكانة مركزية[63]، في حين كانت المدن الإيطالية تجد في الانشطة الاقتصادية المرتبطة بدورة السوق التجارية والحرفية نقطة ارتكازها الثابتة.

كذلك الامر عندما نقارب الموضوع من الزاوية السياسية. فالمدن الإيطالية استطاعت ان تحافظ على هامش استقلاليتها الأساسية بسبب مقاومتها ومغالبتها للنظام السياسي الإقطاعي، مستندة في ذلك إلى ما وفرته الإمبراطورية البيزنطية من غطاء استراتيجي ثابت.

هذا الغطاء استمرت فاعليته الثابتة حتى مطلع القرن الثالث عشر، أما في المرحلة التي تلت الحروب الصليبية، فقد استطاعت المدن الإيطالية انطلاقاً مما سبق وامتلكته من مصادر قوة اقتصادية وسياسية، أن تستفيد في آن معاً من مصادر قوة النظام الإقطاعي السياسي والعسكري من جهة، ومن نقاط ضعف وهزال البنية الاقتصادية للنظام الإقطاعي من جهة ثانية.

ففي ظل حالة انعدام التوازن هذه، كان بإمكان المدن الإيطالية، ان تعيد تركيب وضعيتها الاستراتيجية بما يتلاءم مع خصائص بنيانها السياسي والاقتصادي.

بموازاة ذلك، لا يمكننا تفسير جوانب اساسية من النهضة الإيطالية دون ان نأخذ بعين الاعتبار الاسباب البعيدة والعميقة والمتمثلة بوجود حقل سيطرة اقليمي ثابت،

(63) ل.م. هارتمان و.ج. باركلاف: الدولة والامبراطورية في العصور الوسطى: ترجمة وتعليق: د. جوزف نسيم مقار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ط3، ص: 9-14-19-107-110.

فرضته حتى القرن الحادي عشر الإمبراطورية البيزنطية، وطورته في القرون اللاحقة معطيات الحروب الصليبية.

تبقى نقطة أساسية لا بد من التوقف عندها هنا، لما تمثله من فاعلية بنيوية في تفسير وقائع النهضة الإيطالية، عنينا بذلك ما وفره حقل السيطرة الاقليمي من معطيات اتاحت للمدن الإيطالية ان ترث وتطور المكتسبات المعرفية لنظم اجتماعية وثقافية متقدمة نوعياً عن بنية المجتمع الإقطاعي.

ففي ظل حقل السيطرة الاقليمي هذا، استطاعت المدن الإيطالية ان تستوعب معارف وعلوم وابتكارات العالم الإسلامي، وصولاً إلى استيعاب واستلهام الكثير من معارف وعلوم الحضارات الاسيوية والمتمثلة آنذاك بالحضارة الصينية.

خرجت المدن الإيطالية من مرحلة الحروب الصليبية، أكثر قدرة على امتلاك شروط استقلالها السياسي والاقتصادي عن النظام الإقطاعي في البر الأوروبي. وأمام واقع الاختلال هذا والمتمثل بدينامية المدن الإيطالية من جهة، وركود المجتمع الإقطاعي من جهة ثانية، كان بإمكان المدن الإيطالية ان تنتقل إلى مرحلة جديدة مكنتها من إحداث تحولات أساسية في البنية الاقتصادية للمجتمع الإقطاعي على غير صعيد.

فقد عمدت المدن الإيطالية تدريجياً إلى فتح ثغرات جديدة في البنية الاقتصادية للمجتمع الإقطاعي، عن طريق الربط المتدرج لهذا النظام ببنياتها الاقتصادية. فقد استطاعت هذه المدن ان تدفع خطوط عملها التجاري فيما وراء جبال الألب على غير صعيد[64].

وذلك بدءاً بإرساء أسس جديدة ومتطورة للتبادل السلعي ووصولاً إلى إدخال النقد الذهبي داخل مدار المجتمع الإقطاعي من جديد. ففي أواخر القرن الرابع عشر، انتشر الذهب في كافة أرجاء أوروبا، وتلازم هذا التطور مع بداية تشكل طبقة تجارية ومدن وأسواق ونظم مصرفية، تعمل مجتمعة على تعميق الأزمة الداخلية للمجتمع الإقطاعي[65].

ولكن هذه الدينامية الجديدة لم تدم طويلاً فقد تعرضت المدن الإيطالية ومن ورائها الجزر التجارية الناشئة في البر الاوروبي لأزمات بنيوية حادة.

فقد ضربت المجاعات البر الأوروبي في مطلع القرن الرابع عشر، وفي منتصفه

(64) هنري بيرين: تاريخ أوروبا. . .، مرجع سابق، ص: 36

(65) Abdallah de Sahb: Devellopement...., op.cit., P. 285-295.

تعرض سكان أوروبا للطاعون، مما أدى إلى إبادة اكثر من ثلث سكان أوروبا. في ظل هذه الوضعية دخل المجتمع الإقطاعي في مرحلة حروب داخلية طاحنة بغية تجاوز ازمته[66]، غطت القرن الخامس عشر. هذه الوضعية عمقت تناقضات المجتمع الإقطاعي على غير صعيد. فمن الانخفاض السكاني إلى افلاس البنوك وانهيار صناعة الفلاندرز وثورات الفلاحين، ومروراً بانخفاض الريع العقاري، كل ذلك كان تعبيراً عن عجز المجتمع الإقطاعي عن استيعاب جملة التحديات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها[67].

وبذلك بدأت هياكل هذا المجتمع بالانهيار امام واقع هذه الأزمات، وذلك قبل ان يشهد هذا المجتمع أي تطور يذكر في بناه الإنتاجية. هذه الوضعية وفرت شروط مناسبة لازدياد أهمية الفاعل السياسي (المؤسسة الملكية)، والفاعل الثقافي (البروتستانية) في العمل على توفير الشروط الداخلية لتجاوز الأزمة العامة[68].

بالرغم مما شهده المجتمع الإقطاعي خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر من أزمات بنيوية مركبة، فإن المدن الإيطالية كان بإمكانها الحفاظ على مكانتها المتميزة، باعتبار نظام السيطرة الإقليمي الحاضن لنهضتها. لهذه الأسباب، فإن انقلاب وضعية المدن الإيطالية وضمور موقعها، ارتبط بتحولات استراتيجية كبرى، كان من نتائجها تفكك وانهيار نظام السيطرة واستتباعاً انهيار النهضة الإيطالية.

فعلى جبهة الشرق، مثل صعود الدولة العثمانية وتوسعها المتدرج ضمن المجال البيزنطي السابق، والذي بلغ ذروته في فتح القسطنطينية عام 1453م، ضربة قاسية لنظام السيطرة الذي احتضن توازنات المدن الإيطالية[69]. فقد ترتب على هذا التحول خسارة المدن الإيطالية لاحتكارها السيطرة على الخطوط التجارية العابرة للمجال البيزنطي، أضف إلى ذلك فقدانها المتدرج لمستعمراتها ومراكزها التجارية شرق المتوسط. وتتابع التمدد العثماني في القرن السادس عشر في اكثر من اتجاه، بما في ذلك توسعه جنوباً وإلحاقه للمجال المملوكي ضمن مداره السياسي والاقتصادي.

أدت رزمة هذه التحولات الاستراتيجية إلى تحطيم الجزء الأعظم من بنى نظام

(66) قـارن: Jacques Le Goff: "La civilisationde l'occident medieval" Flamarion, Paris, 1982, P. 85-88.

(67) قارن ايضا هنري بيرين: مرجع سابق: ص: 183 - 184

(68) قارن شارلز تلي: مرجع سابق: ص: 215 - 216

(69) فرناند بروديل: بحوث في التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 59
قارن كولز: مرجع سابق، ص: 148 - 151

السيطرة البحرية للمدن الإيطالية، وإدخالها ضمن سياق تاريخي جديد ذي طابع تراجعي.

تمثل التحول الثاني في تدشين قوى غرب أوروبا، بدءاً من القرن الخامس عشر، مرحلة جديدة، تمثلت بداية بوصول البرتغال إلى خليج غينيا وتحويل طريق الذهب من السودان إلى المحيط[70]. وتتابعت خطوط التوسع هذه جنوباً وغرباً، محدثة انقلابات عميقة في خارطة خطوط التجارة الدولية، خاصة لجهة إخراج جزء أساسي منها، خارج دائرة المتوسط. هذه الوضعية المستجدة شكلت المرتكز الثاني في عملية كسر الموقع الاستراتيجي الذي تبؤته تاريخياً المدن الإيطالية[71].

ما يهمنا الإشارة إليه هنا، أن تراجع وانهيار نهضة المدن الإيطالية، يجد أسبابه العميقة في جملة التحولات الاستراتيجية الناجمة عن أسباب تتخطى بحدودها ودلالاتها الديناميات الاقتصادية للداخل الأوروبي. بالمقابل يجب أن نلحظ مسألة ثانية تمثلت في تمكن قوى غرب أوروبا التي باشرت تدشين وإرساء قواعد نظام سيطرة عالمي جديد من تلقف واستيعاب ديناميات التجديد العلمي والتقني التي طورتها المدن الإيطالية في المرحلة السابقة، وإعادة توظيفها داخل سياق توسعها عبر المحيطات. فما احتضنته المدن الإيطالية من تحولات معرفية جرى نشره وتعميمه ضمن المجال الأوروبي منذ الربع الأخير للقرن الخامس عشر وغدا عاملاً من عوامل عديدة أسهمت في تكوين النسق الغربي الحديث الذي أرست أولى ركائزه قوى غرب أوروبا[72].

4- نظام الاستحواذ العالمي: رافعة الثورات العلمية والتقنية (النموذج البريطاني):

تكشف لنا اتجاهات التحول السياسية والاقتصادية، التي شهدتها بلدان غرب أوروبا، بدءاً من أواخر القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر، عن وجود علاقة عضوية فيما بين سياسات التجديد التقني والعلمي، وبين احتياجات ومتطلبات استراتيجيات السيطرة في الخارج في الحقبة الأولى، وصولاً إلى إرساء أسس نظام سيطرة عالمي متعدد الأوجه سمته الرئيسة التوسع والتركز في المراحل اللاحقة.

يرى بول بايروك انه «حتى نهاية القرن السابع عشر، كانت الفوارق في مستويات

---

(70) ف. بروديل: بحوث، مرجع سابق: ص: 85

(71) نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها، الهيئة المصرية العام للكتاب، 1973، ص: 48-72-69

(72) A. Toynbee: L'histoire...., op. Cit., P.8.

التنمية الاقتصادية والتقنية، ضئيلة للغاية فيما بين أوروبا وآسيا»[73].

ولكن الأوضاع لم تكن على هذا النحو اذا ما قارنا وضعية قوى غرب أوروبا بوضعية مجتمعات أفريقيا الغربية وأميركا، ففي هذا الإطار من المقارنة أتاح تفوق أوروبا في مضمار الملاحة وميدان الأسلحة النارية، إمكانية استئصال الحضارات الأميركية وإلحاق مجالها الحيوي ضمن دائرة السيطرة الأوروبية[74].

لا يفيدنا هنا مناقشة وجهات النظر المؤكدة على تفوق أوروبا الاقتصادي او العسكري، طالما ان توظيفات هذا التفوق في ضوء ما رسمته المباني السياسية والثقافية دفع باتجاه ثابت نحو تصفية الحضارات الهندية الأمريكية.

ما يستوقفنا هنا، التأكيد على أن هذا التحول الاستراتيجي في وضعية قوى غرب أوروبا بعد ولوجها عصر بناء نظام سيطرة عالمي، قد ولد سياقاً تاريخياً جديداً، انبثقت من داخله احتياجات عسكرية وسياسية واقتصادية، كان في مقدمتها الاحتياجات المرتبطة بتدعيم القدرة العسكرية والملاحية، عماد نظام السيطرة العالمي الآخذ في التشكل. فالثورات العلمية الاولى التي عرفتها أوروبا الغربية كانت استجابة مباشرة لاحتياجات بحريتها[75].

لهذا السبب نلحظ أن القوى السياسية والاقتصادية التي احتضنت سياسات التجديد والتطوير التقني والعلمي، هي تلك القوى المنخرطة مباشرة في سياسة التوسع الاستعماري على المستوى العالمي. فالقوتان الأساسيتان هما الدولة المستعمرة من جهة والطبقة التجارية الاستعمارية الناشئة من جهة ثانية. فما تطلبه تحالف هاتين القوتين، من اجل إنجاز مشروع توسعهما الاستعماري، شكل القوة السياسية والاقتصادية الدافعة لسياسة دعم التجديدات العلمية المرتبطة باستخدام الأسلحة الحربية، وصناعة السفن وما يرتبط بها من صناعات فرعية يأتي في مقدمتها صناعة التعدين وتوفير الطاقة عن طريق تطوير الصناعات المنجمية[76].

لقد وقع على عاتق هذه القوى سد الفجوة بين مستلزمات بناء نظام السيطرة، وما يتفرع عنه من أهداف شتى سياسية وعسكرية واقتصادية، وبين واقع البنى العسكرية

---

(73) بول بايروك: هل العالم الثالث في طريق مسدود،ترجمة موريس جلال، دار دمشق،1977، ص:7

(74) المرجع نفسه: ص:9

(75) ج.د. برنال: العلم في التاريخ، مرجع سابق، ص: 21-36-44

(76) Kellenbeny Herman: Les industries dans l'Europe moderne, in l'industralisation en Europe au XIXs., Ed., C.N.R.S., Paris, 1972, P. 79.

والاقتصادية التي تسم وضعية الدول الأوروبية المستعمرة استجابة لمتطلبات حقل السيطرة هذا. وحيث ان البعد الاستعماري قد شكل إحدى مرتكزات نشوء الدولة القومية الحديثة، فإن ذلك قد اقتضى نهوض هذه الدولة بوظائف عديدة تغطي شتى متطلبات نظام السيطرة العالمي. لهذا نلحظ أن العلاقة بين ديناميات التجديد العلمي والتقني، وبين الدول، هي علاقة تكامل كما هي ثابتة منذ بدايات عصور التوسع والسيطرة(77).

وبما ان احتياجات السيطرة العسكرية في المحيطات مثلت حجر الزاوية في مسيرة التجديد العلمي والتقني، فإننا نلحظ أن كل نشاط تجديدي في فنون الملاحة ببعديها الاستعماري والتجاري، كان يلقى الدعم والتشجيع من قبل الدولة الأوروبية المنخرطة في مشروع توسعي(78). فنسبة 75٪ من الاختراعات والتجديدات العلمية التي تمت في إنكلترا ما بين عامي 1561م و 1688م، حصلت في ميادين الصناعات المنجمية المرتبطة باحتياجات تطوير البحرية البريطانية(79).

ولم يقتصر دور الدولة على دعم التجديدات العلمية المباشرة، بل خطت خطوة استراتيجية أخرى تمثلت بإنشاء الجمعية الملكية البريطانية، كي تعنى بالجوانب العلمية التي تفرضها وقائع الصراع العسكري على المستوى العالمي(80).

تجاوز دور الدولة البريطانية سياسة الدعم المباشر ليشمل أنشطة إنتاجية أخرى ترتبط ارتباطاً عضوياً بعمليات التجديد. فلكي تستطيع بريطانيا المتأخرة تقنيا" عن باقي الدول الأوروبية التي ولجت قبلها عالم التوسع الاستعماري، أن تعالج هذه الفجوة، لجأت إلى تطوير سياسات مالية جاذبة لمهرة العمال والصناع من الأراضي المنخفضة والمدن الإيطالية وأسبانيا والبرتغال(81).

مثل هذا التدخل من قبل الدولة، والمتعلق بالجوانب التقنية والعلمية لعملية الانتاج المباشرة، ركناً ثابتاً من أركان عملها المتعدد المستويات.

ولما كانت الأنشطة العلمية المتعلقة بعمليات الانتاج، لا تمثل بمفردها عاملاً

---

(77) Fernand Braudel: La dynamique du capitalisme, Arthaud, Paris, 1985, P. 86.

(78) كراوزر: مرجع سابق، ج2، ص: 56

(79) كراوزر: مرجع سابق، ح2، ص: 65-
قارن: Paul Kennedy: Naissance...., op. cit., P. 52-59

(80) كراوزر: مرجع سابق، ج2، ص: 66

(81) كراوزر: مرجع سابق، ج2، ص: 11
قارن: ج.د. برنال: العلم في التاريخ، مرجع سابق، ج2، ص: 52

كافياً بغية ترسيخ الأسس الجديدة لنظم الاقتصاد المختلفة، فقد كان على عاتق الدولة أن تتولى مهاماً أخرى ذات طابع مركزي.

لهذا السبب نلحظ إسهام الدولة المباشر في رسم سياسات اقتصادية وتجارية داعمة لبنيان اقتصادها القومي الآخذ في التشكل والترسخ. فلكي تستطيع بريطانيا مزاحمة الأسطول البحري الهولندي المتفوق على أسطولها، طورت الدولة البريطانية سياسات حمائية واحتكارية متعددة بغية معالجة هذا التحدي وتجاوزه. فقد جاء في وثيقة الملاحة التي تبناها البرلمان البريطاني عام 1651م ما يلي:

1- لا تنقل البضائع القادمة إلى بريطانيا أو مستعمراتها إلا على متن سفن إنكليزية، كما أن البحارة المولجين بشؤون هذه السفن، يجب إلا يقل عدد البريطانيين منهم عن ثلاثة أرباع مجموعهم.

2- لا يحق للسفن الأجنبية إلا نقل البضائع المصدره من بلادهم إلى بريطانيا[82]... ففي مواجهة سياسة حرية التجارة التي تبنتها هولندا، طورت بريطانيا سياسة البحر المغلق في القرن السابع عشر، وكذلك فعلت فرنسا وللغاية نفسها، كما جاء في قانون كولبرت عام 1661م[83].

وفرت السياسة الحمائية في القرنين 17 و 18م، ميزة استراتيجية لبريطانيا قياساً للدول الأوروبية الاستعمارية. هذه السياسة لم يكن بالإمكان تطبيقها دون وجود دولة بحرية قوية قادرة على تأمين شروطها. وهو الأمر الذي عجزت هولندا عن تأمينه بسبب ضعف الدولة[84].

وبالانتقال إلى القرن الثامن عشر، نلحظ جملة من التحولات السياسية والفكرية، التي مكنت الدولة القومية في بريطانيا من احتلال مركز الثقل في نظام السيطرة العالمي الآخذ في التشكل. هذا المركز الذي انتزعته الدولة البريطانية تدريجياً وعلى حساب باقي القوى الاستعمارية الأوروبية، جعلها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولمدة قرن من الزمن، صاحبة المكانة الاستعمارية الأولى، دافعة وراءها باقي المراكز الأوروبية[85].

---

(82) جورج لوفران: تاريخ التجارة، مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.، ص: 84

(83) جورج لوفران: المرجع نفسه، ص:87-94

(84) نعوم شومسكي: سنة 501 الغزو المستمر، مرجع سابق، ص: 15-20 -قارن: مجموعة من الباحثين السوفيات: ارتقاء المجتمعات الشرقية، ترجمة: د. حسان اسحق، الأهالي، دمشق، ج1، 1988، ص:151 - 158

(85) A.G. Frank: L'accumalation dependante, Anthropos, Paris, 1978, P. 95-100.

هذه المكانة التي تبؤتها بريطانيا، اتاحت لها احتكار خطوط التجارة الاستعمارية في المحيط الأطلسي في حلقاتها الثلاث: السلع والعبيد والنقود. ففي منتصف القرن الثامن عشر كانت غالبية مدن إنكلترا مرتبطة بما اسمي بالتجارة المثلثة[86]. حيث تقوم البحرية البريطانية بتصدير السلع الاستهلاكية إلى شواطئ أفريقيا الغربية، لتستبدلها هناك بالرقيق، ومن ثم تقوم بنقلها إلى جزر الهند الغربية والمستعمرات الجنوبية، وهناك يتم بيعهم مقابل سلع شتى ترسل إلى الموانى البريطانية[87].

بموازاة ذلك وبدءاً من مطلع القرن الثامن عشر، استطاعت الدولة البريطانية ان تفرض حمايتها السياسية على البرتغال في مواجهة أسبانيا، محولة هذا البلد إلى سوق خاصة لسلعها مقابل خمر البرتغال وذهب المستعمرات البرتغالية في البرازيل[88].

أتاحت هذه الوضعية لبريطانيا ان تنتزع تدريجياً دور أمستردام كمركز مالي مركزي في أوروبا، دافعة بذلك أنشطتها المالية إلى مرتبة جديدة لا تزاحم[89]، موفرة بذلك مصدراً جديداً من مصادر قوتها الحربية والاقتصادية. بهذا المعنى، شكلت عملية ترسخ وتوسع مباني الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية على غير صعيد، الإطار الذي احتضن جملة التحولات البنائية الفرعية. فكلما تعاظم المجال الاستعماري للدولة، كان ذلك مدخلاً لتطورات متسارعة في حقول الأنشطة الاقتصادية.

لهذا نلحظ، أن التجارة الاستعمارية البريطانية بما هي متغير بنائي محمول بنظام السيطرة العام، قد سلكت خطاً تصاعدياً منذ بدايات القرن الثامن عشر، فعلى سبيل المثال، بلغت حصة أميركا من التجارة البريطانية الاستعمارية ما نسبته 19٪ عام 1715، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 34٪ عام 1785م، كذلك الأمر بالنسبة لنسب تجارتها مع أفريقيا، والتي كانت بحدود 7٪ عام 1716م، أما في عام 1785م، فقد بلغت ما نسبته 19٪[90]. أضف إلى ذلك، أن جزءاً هاماً من تجارتها مع الدول الأوروبية، كان يرتبط ارتباطاً عضوياً بتجارتها الاستعمارية، فقد كانت بريطانيا تستورد كميات كبيرة من تجهيزاتها البحرية من روسيا ومناطق البلطيق، كالسواري، والقنب، والقطران،

---

(86) A.G.F., op. cit., P. 36-37.

(87) ت.س. أشتن: الانقلاب الصناعي في انكلترا (1760 - 1830)، ترجمة: أحمد عبد الخالق، مطبعة نهضة مصر، 1956، ط1، ص: 61

(88) ماتيو اندرسن: تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبه، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ط1، 1977، ص: 85

(89) ماثيو اندرسن: مصدر سابق، ص: 17

(90) ماثيو اندرسون: مرجع سابق، ص: 368

والحبال، والحديد، . . . لقد كانت روسيا إحدى البلدان النادرة التي كان ميزان إنكلترا التجاري معها غير متوازن بشكل دائم(91).

استدعت هذه الوضعية التي بلغتها الإمبراطورية البريطانية في القرن الثامن عشر، تطويراً متصاعدا لأسطولها البحري، مرتكز سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية. فقد تضاعفت قوة هذا الأسطول بين بداية القرن ونهايته عدة مرات وذلك على النحو التالي(92):

الأسطول البريطاني:

عام	عدد السفن	حمولة (الف طن)
1702	3300	260
1764	8100	590
1776	9400	695

تفيد هذه المعطيات في تعيين طبيعة نظم السيطرة السياسية والاقتصادية التي فرضتها الدولة البريطانية على المستوى العالمي، وما تفرع عنها من ديناميات مختلفة كانت في أساس الطفرة الصناعية التي عرفتها بريطانيا في القرن الثامن عشر.

ففي إطار هذه المعادلة أطلقت المراكز الاقتصادية البريطانية تجديداتها العلمية والتقنية في مجالين أساسيين: صناعة الصلب ركيزة الأساطيل، وصناعة النسيج ركيزة سوقها الاستعمارية(93).

من المفيد هنا التوقف عند دينامية أخرى من ديناميات نظام السيطرة العالمي، والتي كان لها إسهاماً مباشراً في توفير إحدى شروط الثورة الصناعية، عنينا بذلك دينامية ضخ النقود داخل المراكز الاستعمارية الأوروبية بدءاً من المراحل التوسعية الأولى(94).

شكل وصول البرتغاليون إلى خليج غينيا عام 1460م، المحطة الأولى في مسار التحولات التي شهدتها دول غرب أوروبا على مستوى وضعها النقدي. فقد أتاحت

(91) مائيو اندرسون: مرجع سابق، ص: 84. من المفيد الإشارة هنا إلى الانعكاس الايجابي للتطور الاقتصادي لبريطانيا على العديد من الممالك الأوروبية.

(92) ماتيو اندرسون: مصدر سابق، ص: 82

(93) J. Godechot: L'industralisation...., op. cit., P.360.

(94) A.G. Frank: L'accumulation mondiale (1500-1800) op. cit., P. 77-88.

السيطرة على مناطق غرب أفريقيا، فرصة تحويل طريق الذهب من السودان إلى المحيط[95]. أدى هذا التحول إلى توفير إحدى شروط التجارة الاستعمارية في المحيطات، خاصة تجارة التوابل مع الهند.

لا يمثل هذا التحول سوى حلقة أولى، تبعتها انقلابات كبرى بعد إلحاق المجال القاري الأمريكي داخل دائرة السيطرة الأوروبية.

فطوال القرون الثلاثة الممتدة بين عام 1500 و 1800، تمكنت قوى غرب أوروبا عبر عمليات النهب والقرصنة والتجارة الاستعمارية، أن تحدث انقلاباً نوعياً في وضعها المالي.

فقد قدر رصيد أوروبا من الذهب في أواخر القرن الخامس عشر ببليون مارك ذهبي، وارتفع هذا الرصيد في أواخر القرن الثامن عشر إلى قرابة 10,4 بليون مارك ذهبي، هذا التحول يجد أسبابه فيما وفرته المستعمرات الجديدة من ثروات تم نهبها أو مصادرتها أو استثمارها لصالح المراكز الاستعمارية، وتشير بعض التقديرات إلى أن ما نسبته 90٪ من ذهب أوروبا انساب إليها من المستعمرات[96].

كذلك الأمر فيما يتصل بوضعية النقود الفضية، فمنذ القرن الأول لاستعمار أمريكا، كانت القارة الجديدة تضخ داخل المراكز الأوروبية كمية من النقود الفضية تفوق مجموع ما تنتجه القارة الأوروبية مجتمعة، اما في القرنين التاليين فقد انقلبت المعادلة بحيث غدا حجم النقود الفضية الوارده من أمريكا أضعاف ما ينتج في أوروبا.

- إنتاج الفضة[97]:

القرن	أوروبا (طن)	أمريكا (طن)
السادس عشر	5526	6899
السابع عشر	2786	34092,2
الثامن عشر (1760)	2852,5	23175,4

لا تنحصر مفاعيل الثروات النقدية الواردة من المستعمرات في مستوى اجتماعي محدد. فقد وفرت هذه الثروات مصدراً أساسياً من مصادر تمويل أنشطة الانتاج والتبادل والاستهلاك، ولكنها بموازاة ذلك وفرت مصدراً أساسياً من مصادر تمويل

(95) ف. بروديل: بحوث في التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 85

(96) رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1993، ص: 278

(97) Kellembeny Herman: op. cit., P. 93.

مؤسسات الدولة القومية وسياساتها الحربية في الداخل الأوروبي، أو على مستوى النظام الاستعماري.

فالثروات النقدية الوافدة لعبت دورها، أما بشكل مباشر في تدعيم وتطوير الأنشطة الانتاجية، وأما بشكل غير مباشر عن طريق تدعيم قوة الدولة القومية الناشئة، والتي تعتبر بدورها شرطاً أساسياً من شروط الثورة الصناعية.

أضف إلى ذلك ضرورة الإشارة إلى أن مفاعيل الثروة النقدية الوافدة، لا تتعين حدودها بحدود الدولة المستعمرة التي استحوذت في مراحل معينة على الجزء الأساسي من هذه الثروة. فإذا كانت كل من البرتغال ومن بعدها أسبانيا، قد استحوذتا في المراحل الاستعمارية الأولى على الجزء الأعظم من هذه الثروات، فإن هاتين الدولتين اللتين لم تستطيعا توظيف هذا المصدر في إرساء قواعد الثورة الصناعية، لأسباب سياسية واقتصادية اخرى، إلا انهما لعبتا دوراً أساسياً في ضخ هذه الثروات إلى الداخل الأوروبي غير المشارك مباشرة في العملية الاستعمارية. وبذلك لعبت عملية تدفق النقود دوراً أساسياً في تطوير الأنشطة الإنتاجية والسياسية لشتى الدول الأوروبية، وان بدرجات متفاوتة[98].

شملت مفاعيل الثروة النقدية في جانبها الاقتصادي شتى حلقات عملية الانتاج العامة، بدءاً بحركة الأسعار وقيمة كل من عناصر الانتاج، او حركة العرض والطلب والاحتكارات والقدرة على التحكم في الأسواق الداخلية والخارجية، وما لذلك من انعكاسات شتى على مستوى البنى الإنتاجية في الداخل الأوروبي، انطلاقاً من دائرة علاقات الملكية ووصولاً إلى دائرة علاقات التوزيع والاستهلاك[99].

لقد استلزمت الثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إمكانيات مالية كبيرة، وفرتها أنشطة السوق المالية المرتبطة ارتباطاً محكماً بنظام السيطرة الاستعماري[100].

لا تنفك فاعلية العامل المالي هنا عن باقي العوامل. من هنا خطأ المحاججة الليبرالية والماركسية، التي تستحضر شواهد كثيرة للتدليل على ان العالم النقدي غير كاف لتفسير شروط قيام الثورة الصناعية، بغية نفي فاعلية هذا الدور وطمس معالم

(98) قـــارن: Lous Bergeron: Les révolutions europeennes et le partage du monde, Bordas/ Laffont, T. VII, 1968, Paris, P. 216.

(99) F. Braudel: La mediterrannée T. II, 1990, P. 154-165.

(100) ستافر يانوس: التصدع العالمي....، مرجع سابق: ص:170
قارن: كافين رايلي: الغرب والعالم: مرجع سابق، ج2، ص:80 - 90

السياق الذي ينتمي إليه. فبدل ان يلحظ هذا العامل باعتباره أحد المرتكزات البنيوية الضرورية ولكن غير الكافية في تفسير انطلاقة الثورة الصناعية، تعمد النظريات الغربية إلى قذفه خارج الإطار التحليلي البنائي، محيلةً إياه إلى عامل خارجي ثانوي الدور.

لا ضرورة للتأكيد هنا من جديد على كون نظام السيطرة الاستعماري ذي طبيعة كثيفة ومعقدة إن لجهة مبانيه أو لجهة شتى الوظائف المتفرعة عنه.

إن حركة النقود داخل هذا النظام وحركة التبادل التجاري، لا تشكلان إلا جوانب أساسية من النظام العام، تتكامل وتتفاعل مع جوانب أساسية أخرى تجد تجسيدا لها في مباني النظام العسكري والسياسي.

والثورة الصناعية التي دشنتها بريطانيا في مجال صناعة النسيج في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لا يمكننا فهم مقدماتها إلا إذا تتبعنا شتى أبعاد الموقع الاستعماري المتميز الذي احتلته بريطانيا آنذاك.

أما سياسة التوسع الاستعماري الذي حققته بريطانيا على حساب القوى الاستعمارية الأخرى، وبالتالي احتكارها للجزء الأعظم من السوق الاستعمارية، وما وفره هذا السوق من موارد نقدية ومواد أولية من جهة، أضف إلى ذلك ما وفره من قنوات تصريف، فقد واكبتها سياسات تدخلية فعالة من قبل الدولة، وذلك بما يخدم استكمال شروط الثورة الصناعية.

لا يمكننا فهم دقائق الثورة التي شهدتها بريطانيا في ميدان الصناعة القطنية إلا في ضوء ما تقدم.

في ظل هذه المعادلات توفرت شروط تحفيز الثورة التقنية استجابة لاحتياجات السوق الاستعمارية. كما ان هذه السوق نفسها هي التي وفرت المواد الأولية الرخيصة، كما وفرت القدرة المالية الدافعة.

على سبيل المثال بلغت كمية القطن المستورد إلى إنكلترا من مستعمراتها الأرقام التالية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر[101].

عام		
1781	5,3	مليون طن
1789	32,6	مليون طن
1802	60,5	مليون طن

(101) Henri Denis: Histoire de la pensée économique, P.U.F., Paris, 1974, P. 293.

كذلك الامر فيما يتعلق بصادراتها، حيث زادت بمعدل عشرة أضعاف خلال الفترة (1750- 1769)، أما لجهة قيمة ما صدرته بريطانيا فيما بين عام 1780 و 1802 من خيوط الأنسجة، فإنه قد تضاعف عشرات المرات.

عام		
1780	360	ألف إسترليني
1802	7,8	مليون إسترليني

لا يمكننا استيعاب هذه القفزة الإنتاجية التي باشرتها بريطانيا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلا في ضوء ما وفرته سوق بريطانيا الاستعمارية من شروط وإمكانيات دافعة للثورة الصناعية[102]. لم تقتصر آثار هذه القفزة الاقتصادية على القطاع الإنتاجي وحده، بل انعكست إيجابياً على مجمل النظام الاقتصادي البريطاني، ممكنة إياه من تبؤ مكانة مسيطرة على مستوى خارطة القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى. لهذا السبب نلحظ تفوق بريطانيا على فرنسا في شتى ميادين التطور الاقتصادي، ففي عام 1880م، بلغ إنتاج الحديد في بريطانيا 190 ألف طن، في حين لم يتجاوز في فرنسا حدود الـ 60 ألفا طن، وفي عام 1814 كانت بريطانيا قد وضعت في العمل قرابة 5000 آلة تجارية مقابل 500 آلة في فرنسا. وفي عام 1810 أنتجت بريطانيا 10 مليون طن من الفحم الحجري، أما فرنسا فلم تتجاوز حدود 0,8 مليون طن. وفي عام 1805، كانت بريطانيا قد بنت 177 فرن عال، مقابل فرنين في فرنسا[103]. . . .

لقد اتخذ ولوج بريطانيا عصر الثورة الصناعية مساراً ثابتاً وتصاعدياً بدءاً من الثلث الأخير مع القرن الثامن عشر. لم تستطع وقائع استقلال الولايات المتحدة (1776 - 1783)، ولا الحصار القاري الذي فرضه نابليون على بريطانيا، أن يخلا بهذا المسار، وذلك مرده إلى استمرار بريطانيا سيدة النظام الاستعماري فيما وراء حدود المحيطات[104].

من المفيد هنا الإشارة إلى أن القول بأن التجديدات والابتكارات التقنية والعلمية

(102) H. Denis, op. cit., P. 139 - قارن: جان بيير ريو: الثورة الصناعية (1780 -1880)، ترجمة: ابراهيم خوري، وزارة الثقافة، دمشق، 1970، ص: 55

(103) راجع: J. Godechot: op. cit., P. 366-370

(104) J.A. Lesourdet cl. Gerard: Nouvelle histoire Economique, T.I. le XIXs., Paris, A. Colin, 1976, P. 9-10.

التي أطلقت الثورة الصناعية، أتت تلبية لاحتياجات السوق الاستعمارية البريطانية[105]، لا يتنافى مع التأكيد على ان هذه التجديدات ما ان تستقر حتى تغدو عاملاً أساسياً يسهم في تثبيت وتطوير نظم السيطرة وتعميقها على المستوى العالمي وذلك ضمن إطار الدولة القومية الصاعدة.

ان دخول بريطانيا عصر الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، لا يشكل قطيعة مع المراحل السابقة بمقدار ما هو تتويج لها. فنظام السيطرة الاستعماري الذي بنته بريطانيا شكل الإطار الاستراتيجي الذي وفر شروط أساسية لانطلاقة الثورة الصناعية، أما في المراحل التالية للثورة الصناعية فإن نظام السيطرة نفسه بقي المجال الذي وفر لهذه الثورة مقومات الاستمرار والتنامي والتوسع ليشمل القارة الممانعة، عنينا بذلك الداخل الاسيوي، ومن ضمنه الدولة العثمانية[106].

ما نؤد التأكيد عليه هنا يتمثل في عدة مسائل مركزية لا بد من التمييز فيما بينها، لجهة موقعها في تفسير ديناميات تشكل النسق الغربي الحديث، أو لجهة المكانة التي تحتلها وثقل كل منها.

المسألة المحورية الأولى التي لا بد من التوقف عندها، تتمثل في كون نظام السيطرة العالمي الذي أنشأته المراكز الاستعمارية الأوروبية يشكل المجال الذي انبثقت من داخله شتى التحولات السياسية والاقتصادية، سواء على مستوى المراكز المسيطرة أو على مستوى الأمم المستتبعة. ان ما شهده نظام السيطرة العالمي من تحولات وتغيرات شتى، لا ينفي استمرارية هذا النظام طوال القرون الممتدة من أواخر القرن الخامس عشر وحتى الأزمنة المعاصرة.

يمثل هذا الإطار مجالاً تاريخياً مستجداً ومتميزاً لا يمكننا مقارنة مبانيه الاقتصادية والسياسية والثقافية انطلاقاً مما طورته المذاهب الاقتصادية والسياسية الغربية من مرجعيات معرفية اتخذت من إطار الدولة القومية الأوروبية قاعدة تحليلها الأساسية. فنحن أمام نظام سيطرة عالمي تداخلت في تشكيل وترسيخ مبانيه مستويات كثيفة من استراتيجيات الإبادة والإستعباد والاستتباع التي أطلقتها المراكز السياسية والاقتصادية والثقافية المهيمنة على مستوى الدول القومية الاستعمارية. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار تفاوت الفاعلية التاريخية بين هذه المراكز من جهة، وتغير ثقل وفاعلية كل

---

(105) Eugen Weber: une Histoire de l'Europe, T. II, Fayard, Paris, 1987, P. 14-17.

(106) أ.ج. جرانت، هـ. تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، (1789 - 1950)، ترجمة: بهاء فهمي، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، د.ت.، ص: 226 - 252 - 293 قارن: ل.س. ستافر يانوس: التصدع العالمي: مرجع سابق، ص: 161 - 163

مركز من هذه المراكز في كل مرحلة من مراحل عمر النظام، دون ان يؤدي بنا ذلك إلى إلحاق أي من هذه المراكز بالمراكز الأخرى.

في ضوء هذه الرؤية، يتبدى لنا بشكل جلي قصور وعجز مباني علوم الاقتصاد والسياسة عن الارتقاء إلى المستوى، الذي يمكنها من الإحاطة بأي من خطوط عمل النظام الفرعية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من بنية نظام مركب، ناظم لما دونه من وقائع وبنى فرعية.

مقولة «تقسيم العمل الدولي» ونظرية «المنافع المتبادلة» التي طورتها المدرسة الكلاسيكية، وورثتها النظرية الماركسية، ليست فقط قاصرة عن مقاربة طبيعة العلاقات الاقتصادية بين أطراف نظام السيطرة العالمي، بل هي في أساسها لغة سياسية عنفية، غرضها تسويغ وتبرير استراتيجيات الإخضاع والسيطرة التي بلورتها المراكز الاستعمارية. على سبيل المثال، إن المذهب الليبرالي الذي دفعت بريطانيا باتجاه تطبيقه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، على مستوى علاقاتها التجارية مع المستعمرات، مثل سياسة مستجدة تلت مراحل طويلة من ممارسة سياسة حماية لمراكز اقتصادها القومي، ولم تعمد الحكومة البريطانية إلى التخلي عن هذه السياسة لصالح سياسة حرية التبادل التجاري، إلا في المرحلة التي بلغت فيها بناها الاقتصادية مستوى من التفوق والتقدم الذي يتيح لها، تفعيل عناصر السوق الاستعمارية لصالحها. بهذا المعنى تتبدى السياسة الحمائية سابقاً، والسياسية الليبرالية لاحقاً وجهان لاستراتيجية واحدة تعمل في آن معاً على تطوير المركز وإفقار المجال المستعمر.

وإذا كانت السياسة الحمائية تجد مرتكزها في المبنى السياسي، فإن السياسة الليبرالية ترث مكاسب السياسة الحمائية، لتضيف إليها فاعلية عناصر السوق[107].

وإذا كان للسياسية الليبرالية نتائج مدمرة بالنسبة للمستعمرات فإن آثارها السلبية غطت أيضاً دول مركزية مستقلة. لهذا السبب نلحظ تصدي كل من الولايات المتحدة وألمانيا لهذه السياسة منذ مطلع القرن التاسع عشر، وذلك باعتبار أن تطبيق هذه السياسة لا يخدم إلا مصالح بريطانيا الاستعمارية على حساب اقتصاديات دولتيهما[108].

---

(107) قارن: Arghiri Emmanuel: Le profit et les crises, Paris, Maspero, 1974, P. 9-14, 20-22.
قارن أيضا Henri Denis: Histoire...., op. cit., P. 547

(108) قارن: نعوم تشومسكي: 501 سنة والغزو مستمر، مرجع سابق، ص: 18-22

ما يهمنا التأكيد عليه هنا ضرورة النظر إلى المقولة الليبرالية، بما هي إحدى الآليات الاقتصادية الفرعية التي طورتها المراكز الاستعمارية في مرحلة معينة من تطورها، وهي بهذا المعنى تعتبر من جهة نتاجاً لقيام نظام سيطرة عالمي، ومن جهة ثانية مدخلاً لطور جديد من أطوار النظام، وذلك بما يخدم استراتيجيات مراكزه المسيطرة[109].

بتعبير آخر، ليست الليبرالية إلا إحدى الآليات الفرعية التي طورتها بريطانيا، في مرحلة معينة من تطورها الاقتصادي، وذلك بما يخدم استراتيجية تثبيت وتعميق نظام السيطرة العام. من هنا ضرورة لحظ ست خصائص أساسية وسمت هذه الآلية:

أولاً: طابعها الفرعي، أن لجهة المكانة التي احتلتها ضمن إطار السوق الاستعمارية، أو لجهة موقعها من نظام السيطرة العام.

ثانياً: كونها آلية حادثة طورها النظام في مرحلة تاريخية معينة من عمره. فكما سبق واشرنا، لم تتبنَ بريطانيا السياسة الليبرالية، إلا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر.

ثالثاً: اقتصار الليبرالية إبان تلك المرحلة على مدلولها الاقتصادي ضمن إطار السوق. فبموازاة هذه السياسة استمرت المراكز الاستعمارية في ممارسة وتطوير آليات عنف مختلفة بغية تحطيم شتى أشكال المقاومة التي أبدتها المجتمعات المستعمرة على غير صعيد.

رابعاً: لم يتم تبني السياسة الليبرالية الاقتصادية من قبل كافة مراكز القوى الاستعمارية، وذلك باعتبار واقع التفاوت فيما بينها، وذلك لجهة درجة تطورها الاقتصادي. فالمراكز الاستعمارية لم تعمد إلى تبنّي هذه السياسة إلا في المراحل التي وجدت نفسها فيها على درجة من التطور الاقتصادي تمكنها من التحكم بهذه الآلية بما يوافق احتياجات نمو وتطور اقتصادياتها القومية.

خامساً: لم تكن الليبرالية الاقتصادية في نشأتها نتاجاً لاحتياجات طرفي السوق،

---

(109) Henri Denis: op .cit., P. 474

-قارن رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص: 32 يرى الكاتب جرياً على المنظور الماركسي، «أن ليبرالية القرن الثامن عشر كانت ثورية وتقدمية في نزعتها، في حين أن ليبرالية القرن العشرين، رجعية ومعادية في جوهرها وتوجهاتها لمصالح البشر». من المفارق ان ينزلق الكاتب إلى هذا الخطأ، بالرغم مما يحتشد في كتابه من وقائع ومعطيات نافية لمقولته هذه. ولا يمكننا تفسير هذا التناقض إلا بالعودة إلى ما تفرضه شبكة الرؤية الماركسية من معايير مضللة في هذا المقام من التحليل.

والمتمثلان بالمراكز الاستعمارية من جهة والمجتمعات المقتحمة من جهة ثانية، بل على العكس من ذلك، كانت تعبيراً عن احتياجات المراكز الاستعمارية وذلك على حساب الطرف الآخر. لذلك اقتضى إجبار الشعوب المقتحمة على تبني هذه السياسة، واللجوء إلى آليات العنف العسكري والسياسي بغية إجبارها على الخضوع لمتطلبات هذه السياسة.

فبالرغم مما بلغته المراكز الاستعمارية من تطور اقتصادي، إلا أنها لم تستطع اقتحام التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية للأطراف الأخرى، عبر آليات السوق الاقتصادي. لهذا كان من الضروري، تفعيل آليات العنف الأخرى بغية توفير شروط غلبة سياسية وعسكرية حاضنة لآليات السوق الاستعمارية بمدلولها الليبرالي.

سادساً: في ضوء ما تقدم لا تشكل السياسية الليبرالية التي أطلقتها المراكز الاستعمارية انقلاباً نوعياً في خارطة الحقل الاستعماري العام. فهي من جهة، لم تنشأ إلا بعد أن وفرت المراحل السابقة شروطاً بنائية معينة حاضنة لنشأة هذه الآلية. لهذا السبب تتبدى جدة هذه الآلية في توفير شروط عمل مناسبة لعناصر السوق التجارية، التي امتلكتها المراكز الاستعمارية في مراحل معينة من تطورها التاريخي.

إذا كان هذا هو دافع الليبرالية الاقتصادية، فإن المفارقة تبدأ بالظهور عندما نتتبع المكانة التي احتلتها اللغة الليبرالية على مستوى الأبنية الثقافية.

منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عمدت الأبنية الثقافية للنظام إلى إحداث تحويرات كيفية لواقع الليبرالية الاقتصادية وذلك على غير صعيد.

فقد تحولت هذه الآلية على يد مفكري النظام من معطى فرعي إلى مقولة عقائدية تأسيسية، بها يعرف النظام الجديد نفسه، وبها تستظل كافة سياساته. هذه النقلة الكيفية لموضوعة الليبرالية أتاحت للنظام أن يعيد بناء صورته على المستوى الثقافي بما يتناقض وواقع صيرورته الواقعية، ولا تقتصر هذه النقلة على بعد ثقافي دون الآخر، فتحول الليبرالية الى مقولة عقائدية تأسيسية شملت في مفاعيلها شتى إبعاد الحقل الثقافي، بما في ذلك أبعاده المعرفية وفي مقدمتها العلوم الثقافية.

هكذا نلحظ أن العقيدة الليبرالية تحولت إلى قاعدة مذهبية تأسيسية لهذه المعارف، وذلك بما يتناقض وواقع آليات عمل النظام، سواء على المستوى الاقتصادي او على المستوى السياسي. وكان من الطبيعي ان تؤدي هذه الوضعية إلى وقوع العلوم الإنسانية المنشأة في ظل هذه العقيدة في عدة مآزق معرفية وايديولوجية.

فعلى المستوى المنهجي انطوت منهجيات هذه العلوم على تناقض تكويني لجهة قدرتها على التوفيق بين المسلمات العقدية التي اعتنقتها وبين فيض المعطيات والوقائع

التي طمحت إلى استقرائها وتحليلها. لذا كان لا بد لهذه العلوم، من اجل طمس معالم هذا التناقض، ان تلجأ الى تطويع منهجياتها بما يتيح لها العمل على إجراء استقراء جزئي للواقع، يسمح بإبراز معطيات معينة بغية تغييب جوانب أخرى، وذلك بما يتناسب وعقيدة النظام الجديدة. هذا المسار الاختلالي في مباني تكون اللغة العلمية للنظام، استدعت جهداً فلسفياً مخصوصاً بغية توفير شروط الإتساق الداخلي للغات المعارف العلمية. فقد أتاح النشاط الفكري الفلسفي إمكانية صياغة مقولات فلسفية تأسيسية تؤمن جسوراً ثابتة تصل بين المسلمات المذهبية ولغات العلم. تمثلت هذه الجسور فيما طورته الأنشطة الفكرية من فلسفات تطورية مختلفة وجدت تعبيراتها العملية في الجدلية الهيغلية والفلسفة الوضعية. هذه المعادلة التكوينية لمباني النظام الثقافية والتي تستظل بمثلث قاعدته: المذهب الليبرالي، وضلعاه الفلسفة التطورية من جهة، والعلوم الوضعية من جهة ثانية، شكلت فضاء ثقافياً مركباً، وفر لمباني النظام لغة متعددة الإيقاعات والوظائف.

في ظل هذه المعادلات الثقافية، غدا بالإمكان تطوير لغة إيديولوجية جديدة بغية ستر وتسويق سياسات المراكز الاستعمارية الأوروبية بحق الشعوب والأمم الأخرى.

فقد غدت استراتيجية تحويل المجال العالمي إلى حقل استعباد واستتباع تعبيراً عن سياسة «تحضيرية» و«تمدينية» تنهض بها أوروبا بحق الشعوب الوحشية، وذلك وفقاً لمنطوق الثقافة الليبرالية الأوروبية كما صاغتها أقلام مؤدلجي النظام وحماته.

واذا كان لهذه اللغة الإيديولوجية مبرراتها الوظيفية بالنسبة لمراكز النظام الاستعماري، فإنه من المفارق، أن تتحول هذه اللغة إلى مرجعيات معرفية ملهمة للنخب المتغربة ضمن دائرة الأمم المستتبعة ومن ضمنها المجال الثقافي العربي، وهذا ما توضحه في قراءتها وتحليلها لواقع وأبعاد الحملة الاستعمارية الفرنسية التي قادها نابليون باتجاه إحدى الولايات المركزية داخل اطار الدولة العثمانية في السنين الاخيرة من القرن الثامن عشر.

ومن الملفت ضمن هذا السياق من التحليل، أننا ما زلنا، بعد مضي قرنين من الزمن على هذه الواقعة، نشهد وطأة هذه اللغة وسيادتها على شتى الكتابات التي تعنى بتحليل هذا الحدث التاريخي وما يتصل به من إبعاد وتداعيات، وفقاً لآليات اشتغال الأطر المعرفية الغربية. وهذا ما سوف نتعرض لنماذج ممثلة له في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

مصر العثمانية

وحدة المجال: بُنى التوازن وعوامل الاختلال

أولاً: أزمة الدولة المملوكية

دخلت دولة المماليك منذ القرن الخامس عشر طوراً جديداً من تاريخها، رسمت معالمه جملة الأزمات السياسية والاقتصادية التي ولدتها بنية النظام المملوكي على غير صعيد. بموازاة ذلك شهد المجال المتوسطي تحولات استراتيجية كبرى تفرع عنها تحديات أساسية ألقت بثقلها على الدولة المملوكية، كاشفة عجزها وقصور سياساتها في مواجهة مجمل التحديات الداخلية والخارجية.

فعلى المستوى السياسي ولجت قوى السلطة المملوكية مرحلة من التفسخ والانحلال وجدت تعبيرها في تفاقم حدة الصراع السياسي والعسكري بين طوائف المماليك.

واقترنت هذه الصراعات باتجاه ثابت لقوى السلطة نحو إحكام سيطرتها على المرافق الاقتصادية الأساسية[1]، وفرض نظام احتكاري على التجارة مقروناً بسياسة ضريبية اتخذت بدورها مساراً تصاعدياً أدّى إلى ارتفاع شديد في أسعار السلع[2].

أدى هذا التزاوج بين آلية تفسخ بنى السلطة وتعميق آلية استنزاف القوى المنتجة إلى إحداث اضطرابات عميقة في وضعية طبقات المجتمع في المدن والأرياف[3].

---

(1) آ. آشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عبله، دار قتيبة، دمشق، 1985، ص: 423 - 425.

(2) قارن: البيومي إسماعيل: النظم المالية في مصر والشام زمن المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد 118، 1998، ص: 62، 331، 359.

(3) عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 89، 1995، الهيئة المصرية للكتاب، ص: 23 - 40.

وجدت هذه الأزمات الداخلية للدولة امتداداً لها على مستوى أطرافها، عبر «استئناف غزوات السلب والنهب المكثفة من قبل البدو في جميع أنحاء المناطق المملوكية[4]».. ففي الأعوام الفاصلة بين عامي 1460م و 1470م، «ضرب البدو في مصر العليا والدلتا القرى، واعترضوا قوافل المؤن من الحبوب إلى القاهرة، ودمرت ثورات البدو في سوريا حوران إلى الجنوب من دمشق، ومناطق حول حلب وطرابلس وفي العقود التالية أيضاً منطقة حماه وأجزاء من فلسطين[5]».. وبذلك شملت هجمات البدو كافة أطراف الدولة المملوكية، كما أنها اتخذت مساراً تصاعدياً بلغ ذروته في أواخر القرن الخامس عشر، في مصر العليا وفي بلاد الشام.

وإذا كانت هذه الاضطرابات السياسية على أطراف الدولة، تعبيراً عن بلوغ النظام السياسي طور التفكك والعجز عن تأمين إحدى شروط تماسكه، فإنها بالمقابل أسهمت في تعميق أزمة النظام السياسي والاقتصادي على غير صعيد. لقد كان لهذه الوضعية تأثيراً حاسماً في أحداث اختلالات عميقة في الدورة الاقتصادية على اختلاف مبانيها. فإلى جانب الآثار السلبية التي خلفتها ضمن إطار المجال الإنتاجي الزراعي، أضيفت نتائج سلبية أخرى تمثلت باضطراب حركة خطوط التجارة الداخلية بين مراكز الانتاج المختلفة، وما لذلك من آثار سلبية ان لجهة المداخيل الضريبية للدولة، أو لجهة استقرار وضعية قطاعات الانتاج ضمن المراكز المدينية[6].

ولم تنج مؤسسات سياسية واجتماعية مركزية من تلقي مفاعيل فساد النظام السياسي والاقتصادي المملوكي، عنينا بذلك مؤسستي القضاء، بما هي إحدى حلقات توازن السلطة، ومؤسسة الأوقاف بما هي إحدى حلقات توازن دورة الاجتماع العامة على غير صعيد[7].

لقد بدت الدولة المملوكية في مطلع القرن السادس عشر نظاماً سياسياً واقتصادياً متفسخاً لا يمتلك القدرة على معالجة شتى الأزمات التي تخترق بنيانه الداخلي، فكيف له وهو في هذه الوضعية، أن يتصدى لمواجهة التحديات الآخذة في تطويقه في غير موقع.

---

(4) ايرا لا بدوس: مدن اسلامية في عهد المماليك، ترجمة: د. علي ماضي، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص: 78 - 79

(5) المرجع نفسه: ص: 78 - 79

(6) ايرا لابدوس: مرجع سابق: ص: 81

(7) قارن: عبد الرزاق عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517 - 1798) سلسلة تاريخ المصريين، عدد 117، 1998، ص: 22 -47

لقد انطوت الفترة الممتدة بين سقوط القسطنطينية عام 1453م، وهزيمة الأسطول المملوكي في معركة ديو في مواجهة البرتغاليين عام 1509م، على جملة تحولات استراتيجية في وضعية العالم المتوسطي، كان لها مفاعيل حاسمة في وضعية الدولة المملوكية[8].

فعلى حدودها الشمالية، شكل سقوط القسطنطينية تحولاً استراتيجياً في وضعية القوى المتوسطية. فإلى جانب ما وفره هذا التحول من تغيرات جذرية في خارطة القوى السياسية والاقتصادية، أتاحت للدولة العثمانية انتزاع مكانة جيو سياسية واقتصادية مركزية على حساب حقل النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية للدولة البيزنطية والمدن الإيطالية[9]، فإنه بالمقابل شكل تحدياً متعدد الأوجه بالنسبة للدولة المملوكية، كانت معالمه قد بدأت ترتسم في الأفق، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر.

فمنذ عام 1465 – 1466م وحتى عام 1472 – 1473م، كان على الدولة المملوكية ان تولي اهتماماً خاصاً لجبهتها الشمالية بغية حماية دائرة نفوذها في مواجهة قوى محلية مدعومة من قبل العثمانيين[10].

بموازاة ارهاصات هذا التحول الاستراتيجي ضمن خارطة القوى المتوسطية، شكل عبور البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح عام 1498م، نقطة تحول استراتيجية ثانية ذات أثر حاسم على وضعية الدولة المملوكية. فمنذ عام 1502م، استطاع البرتغاليون محاصرة مداخل البحر الأحمر، وسعوا إلى التوسع في داخله.

شكلت الفترة الممتدة بين عام 1502م و عام 1509م، حيث هزم الأسطول المملوكي في معركة ديو أمام البرتغاليين، انعطافة حاسمة في وضعية النظام المملوكي. فإلى جانب ما فرضته هذه المواجهة من تحديات عسكرية وجيو سياسية جديدة، كشفت عجز السلطة المملوكية عن مواجهتها، فإنها بالمقابل فرضت عليها مواجهات عسكرية مكلفة، لا قبل لها بها، وهذا ما شكل رافداً جديداً دفع باتجاه تعميق أزمة النظام الداخلية على غير صعيد.

---

(8) قارن: أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، 1993، ص: 82-83.

(9) قارن: نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها في الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص: 48.

(10) قارن: ايرا لابيدوس: مرجع سابق ص: 78 قارن ايضاً: عمر الإسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر). مكتبة مدبولي، ط2، 1996، ص: 1 – 3.

ترتب على سيطرة البرتغاليين على المحيط الهندي تأمين شروط كافية لإحداث اضطرابات عميقة في توازنات النظام الاقتصادي المملوكي. فعلى جبهة أفريقيا أدت السيطرة البرتغالية إلى تحويل طريق الذهب السوداني باتجاه الغرب، الأمر الذي افقد الدولة المملوكية مصدراً أساسياً من مصادر قوتها الاقتصادية[11]. ولكن الاندفاعة البرتغالية في مطلع القرن السادس عشر باتجاه الشرق، أدّت إلى تفاقم أزمة الدولة المملوكية، فقد استطاع البرتغاليون من جهة كسر احتكار السلطة المملوكية لخطوط التجارة الدولية، كما استطاعوا مزودين بذهب أفريقيا تحويل جزء هام من تجاره التوابل، باتجاه لشبونه عن طريق رأس الرجاء الصالح. أدى هذا الانقلاب إلى إمساك البرتغاليين بجزء هام من خطوط تجارة الشرق، والعمل لاحقاً على تطوير شبكة تبادل تجاري تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات أسواق أوروبا الداخلية[12].

في ضوء مجمل هذه التحولات، كانت هزيمة السلطة المملوكية أمام السلطان سليم في معركة مرج دابق (24 آب 1516) محصلة لمسار تاريخي طويل، كاشف لتفسخ بنيان الدولة المملوكية وعجزها عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. بالمقابل شكل انتصار السلطان سليم تتويجاً لمسار تاريخي من التحولات التي مكنت الدولة العثمانية من تبؤ مركز الثقل الأساسي في خارطة القوى المتوسطية، والذي كان من نتائجه تفكيك المجال السياسي المملوكي وضمه إلى دائرة الدولة العثمانية لعدة قرون من الزمن.

ثانياً: مصر في ظل الدولة العثمانية:

شكل انهيار الدولة المملوكية وإدخال مصر ضمن إطار الدولة العثمانية مخرجاً لها من جملة المآزق السياسية والاقتصادية التي عاشتها في أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر. ففي ظل حالة التفسخ والانحلال التي حكمت النظام المملوكي إبان تلك المرحلة، أسهم وصول البرتغاليين إلى الهند، إلى جانب التوسع الإسباني في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، في إنتاج وضعية تاريخية جديدة نجم عنها آثار اقتصادية وسياسية مدمرة بالنسبة لمصر.

استطاعت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر أن تؤمن خطوط دفاع

---

(11) Claude Cahen: L'Islam des origines au debut de l'empire ottoman, Bordas, Paris, 1968, P. 241.

(12) نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية، مرجع سابق، ص: 79 - 80

- قارن: بروديل: بحوث في التاريخ.........الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 99.

استراتيجية ثابتة في مواجهة قوى التوسع الأوروبية، شملت الجزء الأكبر من المجال العربي الإسلامي في شرق المتوسط والجزيرة العربية وشمال أفريقيا.

فعلى جبهة البحر المتوسط تمكنت الدولة العثمانية في مرحلة سليمان القانوني أن تدفع الخطر الإسباني عن أفريقيا الشمالية، وأن تحرر تونس من سيطرة فرسان مالطا (عام 1551م)، وتضع يدها على رودس (عام 1552م)، وصولاً إلى فرض سيطرة أسطولها البحري على الجزء الأكبر من المتوسط، بما في ذلك شواطئ أفريقيا الشمالية[13].

أما على جبهة المحيط الهندي، فقد نجحت الدولة العثمانية في معالجة جملة من التحديات التي فرضها البرتغاليون، فقد استطاع العثمانيون أن يدفعوا الخطر البرتغالي خارج البحر الأحمر عن طريق بسط سلطتهم على الحجاز واليمن وشواطئ أفريقيا الشرقية[14]، وإذا كانت محاولات الدولة العثمانية متابعة الصراع مع النفوذ البرتغالي في المحيط قد منيت بالفشل، فإنها استطاعت أن تحد من آثار هذا الانقلاب الاستراتيجي سياسياً واقتصادياً عبر توفيرها لشروط إبقاء الأساطيل الأوروبية خارج دائرة البحر الأحمر[15].

بالمحصلة استطاعت الدولة العثمانية في القرن السادس عشر تحقيق عدة أهداف استراتيجية شكلت مجتمعة أسساً ثابتة حكمت وضعية الدولة العثمانية داخل المجال العربي الإسلامي لمدة ثلاثة قرون، أي حتى مجيء الحملة الفرنسية.

تمثل الهدف الاستراتيجي الأول في كسر السيطرة العسكرية والسياسية للقوى الأوروبية في المتوسط وفي شمال أفريقيا وشواطئ الجزيرة العربية.

وتمثل الهدف الثاني في توصل الدولة العثمانية، بعد ضمها للشرق العربي ومصر والجزيرة العربية وشمال أفريقيا، إلى توفير شروط قيام وحدة سياسية وثقافية واقتصادية بقيت راسخة الأسس حتى القرن الثامن عشر ميلادي.

أما الهدف الثالث فقد تمثل فيما أحدثته الدولة العثمانية من تجديدات في مباني السياسة والثقافة والاقتصاد داخل المجال العربي - الاسلامي، ترتب عليها إطلاق ديناميات اجتماعية واقتصادية شتى، لعبت في المراحل التاريخية اللاحقة دوراً فاعلاً في مقاومة شتى التحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها الدولة العثمانية.

---

(13) محمد الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، القاهرة، 1976، ص: 55-62.

(14) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (1514 - 1914)، مكتبة الانجلو المصرية، د.ت.، ص: 126-127.

(15) المرجع نفسه: ص:130.

بهذا المعنى لم يكن دخول مصر ضمن إطار الدولة العثمانية حدثاً سياسياً عابراً قوامه انتقال السلطة من يد النخبة المملوكية إلى اليد النخبة العثمانية، بل شكل تحولاً نوعياً غطى شتى أوجه دورة الاجتماع العربي-الإسلامي أبان هذه الحقبة التاريخية.

تقاطعت في تكوين ديناميات هذا المجال عدة مستويات نميز فيها العناوين التالية:

أ - طبيعة السلطة المركزية التي قادت بناء الدولة العثمانية حتى مرحلة سليمان القانوني، وما امتلكته من قدرات سياسية وتنظيمية مكنتها من تطوير سياسات مناسبة في مواجهة التحديات الأوروبية من جهة، وغطت احتياجات المجال الداخلي من جهة ثانية[16].

ب - تواصل وتقاطع السلطة العثمانية مع كافة القوى الأساسية التي كانت تشكل قوام المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي داخل المجال العربي - الإسلامي. فعلى هذا المستوى، مثلت الدولة العثمانية مرجعية ثابتة بالنسبة لمسلمي الأندلس بدءاً من عام 1495م، وذلك في مواجهتهم لتبعات اقتلاعهم من الأندلس وانتشارهم في شتى المناطق التي انتقلوا إليها في شمال أفريقيا[17]. إلى جانب هذه القوة شكلت جمهرة العلماء وشبكات الطرق الصوفية وطوائف الحرف وجمهور المدن وجموع الفلاحين، القوى الرئيسية التي ساندت الدولة العثمانية وتواصلت معها على جبهتين.

1 - مواجهة تحديات الغزو الأوروبي في المتوسط وشمال أفريقيا والمحيط الهندي.

2 - مواجهة واقع التفسخ السياسي والاقتصادي والثقافي الذي فرضته الأسر الحاكمة وإمارات البدو وطبقة الإقطاع عشية دخول الدولة العثمانية، وذلك باتجاه تجديد بنى السلطة السياسية والاقتصادية بما يستجيب لاحتياجات أساسية لقوى المجتمع الأهلي[18].

ج - اقترن دخول المجال العربي-الإسلامي ضمن دائرة الدولة العثمانية بجملة من السياسات التنظيمية والتشريعية أدت إلى أحداث تجديدات في بنى السلطة السياسية والنظم الاقتصادية وسلطة القضاء، كان لها أثارها الإيجابية على غير صعيد.

---

(16) راجع للكاتب: اهل العرفان وشوكة السلطان، قراءة في أصول الدولة العثمانية، منشورات الغدير، بيروت، 1994.

(17) نيقولا ايفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية (1516 - 1574م)، ترجمة: يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، 1988، ص:95.

(18) ايفانوف، المرجع نفسه: ص: 97، 116-117، 252، 258، 263، 269.

فقد عملت الدولة العثمانية على إعادة تشكيل النظم السياسية في الولايات العربية وفقاً لمعادلات مركبة من توازن القوى السياسية والعسكرية والقضائية، التي وفرت نوعاً من المشاركة السياسية الكابحة لأي اتجاه للاستئثار بالسلطة من قبل قوة معينة، وذلك طوال القرن السادس عشر[19].

بموازاة ذلك عمدت الدولة العثمانية إلى تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية واعادة ضبط وتوزيع جذري للأراضي، وبذلك ألغيت كافة الضرائب غير الشرعية والامتيازات الضريبية التي كانت سائدة في ظل النظام المملوكي[20].

استكملت هذه السياسات التجديدية نفسها على المستوى القضائي، وأنظمة المحاكم وفقاً لمعايير سياسية وتنظيمية أدت إلى توفير الشروط المناسبة لإطلاق ديناميات اقتصادية وسياسية فعالة وكفوءة وذلك حتى القرن الثامن عشر[21].

وفرت هذه التحولات في مباني السلطة، الشروط المناسبة لاستتباب الأمن والاستقرار، وذلك عن طريق إزاحة كافة القوى السياسية والاقتصادية المعيقه لوحدة المجال العربي-الإسلامي.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد شكلت هذه التحولات مدخلاً لقيام سوق داخلية موسعة تربط بين مختلف أقاليم الدولة العثمانية، وبذلك أتاحت هذه الوضعية توفير شروط قيام سوق تجارية ذات طابع تكاملي بين شتى حلقات الانتاج الزراعي والحرفي تمتد من المغرب إلى إيران وسهوب روسيا واليمن[22].

كذلك الأمر فيما يخص المجال الاجتماعي والثقافي، حيث تم توفير شروط قيام شبكات كثيفة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية المعززة لوحدة المجال، والحاضنة لدينامياته المختلفة. ووجدت هذه الوحدة تعبيراً لها في العديد من المؤسسات التي احتلت مكانة مركزية في دورة الاجتماع العامة (مؤسسات الحج، مؤسسات العلم، شبكات الطرق الصوفية وأنشطتها، مؤسسات الوقف، . . .حرية انتقال السكان. . .).

---

(19) هنري لورنس: الحملة الفرنسية على مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، ط1، 1995، ص: 76-80.

(20) قارن: ن. ايفانوف: مرجع سابق، ص: 71-270.

(21) عبد الرزاق عيسى: تاريخ القضاء في مصر العمثانية (1517 - 1798م) مرجع سابق، ص: 48، 55، 67، 91، 140، 142.

(22) Andre Raymond: Grandes Villes arabes à l'epoque ottoman, Ed. Sindbad, Paris, 1985, P. 24, 41, 43.

- قارن: هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر، مرجع سابق، ص: 73 - 74.

ثالثاً: ديناميات السوق وتوازناتها.

تبوأت ولاية مصر ضمن إطار الدولة العثمانية مكانة خاصة، كانت في أساس ما نهضت به من أدوار مركزية داخل ولايات الدولة. فقد سمحت السيادة العثمانية في البحر الأحمر والجزيرة وشرق المتوسط، لمصر ان تتحرر من الآثار السلبية لتحول طرق التجارة الدولية باتجاه المحيطات. وهذا ما يفسر أسباب إعادة انتعاش طرق تجارة التوابل المارة عبر مصر طيلة النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى بدايات القرن السابع عشر[23].

تشير هذه الوضعية إلى وجود علاقة ترابط عميقة بين ما امتلكته الدولة العثمانية من قدرات مواجهة مع سياسات القوى الأوروبية المقتحمة للعالم الأسيوي عبر البحار الجنوبية، وبين ما استطاعت ان تنهض به ولاية مصر من أدوار اقتصادية خاصة. بتعبير آخر لم تكن الدولة العثمانية ومن ضمنها الولايات العربية مجرد متلق سلبي لسياسات الدول الأوروبية، فقد وفرت ديناميات الدولة العثمانية شروط توليد فاعلية ذاتية في مواجهة الفاعليات الخارجية المقتحمة للداخل، وبالتالي فإن الحديث السائد عن كون دخول مصر وباقي الولايات العربية في طور الركود والانحلال مع بداية السيادة العثمانية لا يمتلك أي مسوغ على مستوى ما أفرزته وقائع الصراع، إبان القرن السادس عشر من حقائق ومعطيات[24].

لهذا السبب بقي هدف تحطيم السيادة العثمانية في البحر الأحمر والجزيرة العربية سياسة ثابتة بالنسبة للقوى الأوروبية التي تعاقبت على السيطرة على خطوط التجارة في المحيط الهندي. لقد استطاعت الدولة العثمانية ان تواجه هذه السياسة مدعومة من قبل الطبقة التجارية في مصر والحجاز واليمن حتى أواخر القرن الثامن عشر. وبالمقابل لم تستطع القوى الأوروبية أن تبدأ بتفكيك خطوط المقاومة هذه إلا في مرحلة تاريخية لاحقة، بان فيها ضمور وتآكل بنى السلطة المركزية في إسطنبول ونزوع أطرافها في الولايات، ممثلة بمماليك مصر في هذه الحالة، الى الانفصال والاستئثار بمواقع السلطة والثروة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

ففي عام 1770م، توصل الإنكليز إلى عقد معاهدة مع علي بك الكبير ومحمد أبو الذهب، تسمح للسفن البريطانية بالوصول إلى السويس، وهذا ما تكرر لاحقا مع

---

(23) Fernand Braudel: La Mediterrannée...., op. cit. T. II., Armand Colin, Paris, 1990, P. 236, 255.

(24) قارن نللي حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني، سيرة ابو طاقية شاهبندر التجار، ترجمة وتقديم رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1997، ص: 46.

إبراهيم بك ومراد بك اللذين عقدا معاهدات مماثلة مع فرنسا، عام 1785م، تسمح بتسيير رحلات بحرية في خليج السويس[25]. هذه السياسات ووجهت بمقاومة ثابتة من قبل قوى المجتمع المصري والجزيرة العربية وفي مقدمتها الطبقة التجارية[26]. تعرضت عملية انتعاش تجارة التوابل الدولية عبر البحر الأحمر، في النصف الثاني من القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر لانتكاسة جديدة، وذلك بعد ظهور الهولنديين وتطويرهم لسياسات السيطرة على المحيط الهندي، وبذلك فقدت السوق المصرية من جديد احدى حلقات توازن دورتها الإقتصادية[27].

إلا أن هذا التحول لم يؤد إلى إنهيار الدور الاقتصادي لمصر، فما سبب ذلك؟

أن التفسير المناسب لذلك نجده فيما مثله دخول مصر ضمن المجال السياسي والاقتصادي العثماني من تطور، أتاح لقواها الاقتصادية والإجتماعية ان تكيف أوضاعها بما يؤهلها للنهوض بأدوار اقتصادية جديدة تعوضها عما خسرته من جراء تحول طرق التجارة الدولية باتجاه المحيطات.

هذا الدور الاقتصادي الجديد الذي وفر إحدى مرتكزات توازن الاقتصاد المصري وتطوره، وجد سنده الثابت في الموقع المركزي الذي احتلته مصر داخل دورة السوق العثمانية الداخلية.

وإذا كان للتماسك السياسي والتشريعي الذي أرسته الدولة العثمانية في مطلع القرن 16، دوراً أساسياً في توفير الشروط الضرورية لقيام سوق اقتصادية موحدة تتكامل فيها وعبرها عمليات الانتاج والتبادل لتغطي كافة ارجاء الدولة، فإن هذه السوق الوليدة وما يتصل بها من أنشطه اقتصادية واجتماعية وسياسية، تحولت منذ النصف الثاني من القرن 18 إلى المرتكز الرئيسي الداعم لوحدة الكيان السياسي والاقتصادي للدولة في مواجهة النزعات الانفصالية المملوكية، وذلك في ظل تفاقم حدة الصراع مع القوى الأوروبية من جهة، وتفكك بنى السلطة المركزية من جهة ثانية[28].

---

(25) لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث(1775 - 1952) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص: 11-12.

(26) Andre Raymond: Artisans et commercants au caire au XVII siècle, I.F. de Damas, T.I, 1973, P. 151-154.

(27) ل. س. ستافريانوس: التصدع العالمي، الجزء الأول، ترجمة: موسى الزعبي وعبد الكريم محفوظ، دمشق، طلاس للدراسات، ط1، 1998، ص: 130.

(28) قـــارن: Robert Mantran: Commerce maritime et Economie de L'Empire ottaman au XVIII, in colloque international d'histoire eco. et sle de l'E. Ottoman et de la Turquie (XVIII - XXs.), Stras-bourg, 1980.

هذا السياق هو الذي يوفر شروط تفسير الآليات التي سمحت للحواضر المصرية ان تنتزع مكانة اقتصادية جديدة، تتصف بالثبات والاستقلالية والتطور حتى القرن الثامن عشر، وهذا ما ينقض المقولة الشائعة التي ترى أن مكانة مصر الاقتصادية كانت رهينة لدورها كوسيط تجاري دولي، وبالتالي فإن هذه المكانة انهارت ما أن انهار الدور الذي لعبته قبل سيطرة القوى الأوروبية على تجارة المحيط الهندي في القرن السادس عشر.

انطوت الأدوار الاقتصادية الجديدة لولاية مصر داخل الدولة العثمانية على العديد من الوظائف الاقتصادية المكملة لبعضها البعض. فقد تمكنت الطبقة التجارية المصرية، بدءاً من مطلع القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر، أن تنهض بدور مركزي في احتكار تجارة سلعة البن العدني داخل السوق العثمانية. فهذه السلعة، التي انتقلت زراعتها من الحبشة إلى اليمن، وانتشر استخدامها في الحجاز ومصر، ومنها إلى باقي الولايات العثمانية، وفرت مورداً اقتصادياً أساسياً للسوق المصرية[29]. فمن أصل 200 ألف قنطار كانت تصدر من اليمن، كانت القاهرة تتولى إعادة توزيع نصف هذا الانتاج داخل السوق العثمانية[30].

بموازاة هذا الدور التجاري الذي تولته مصر لمدة قرنين، وفرت احتياجات السوق العثمانية المتعاظمة طلباً متزايداً على سلعة السكر.

ترتب على دخول هذه السلعة دائرة السوق نتائج اقتصادية مركبة بالنسبة لدورة الاقتصاد العامة في مصر. فمفاعيل استهلاك هذه السلعة تخطى حدود الدور التبادلي ليغطي دورة الانتاج العامة داخل الميدان الزراعي والحرفي. فقد تحولت مصر مع حلول القرن السابع عشر إلى المصدر الأساسي لسلعة السكر في الدولة العثمانية. هذا الدور المستجد استدعى توسع عمليات الاستثمار في المجالين الزراعي والصناعي داخل حواضر مصر وأريافها. وبالتالي فإن مفاعيل إنتاج هذه السلعة وتصنيعها ومن ثم بيعها أدت إلى إطلاق ديناميات عديدة، منها دفع جزء من الرساميل التجارية المتراكمة لتوظف في القطاعين الزراعي والحرفي. ولم تلق هذه الدينامية اية مقاومة من قبل الأنظمة التشريعية التي تحكم آليات عمل السوق وطوائف الحرف وأنظمة الملكية والاستثمار. فقد اتسمت هذه البنى بمرونة كافية جعلتها قادرة على الاستجابة لمتطلبات السوق الجديدة[31].

---

(29) نللي حنا: مرجع سابق، ص: 143 - 144.

(30) A. Raymond: grandes villes...., op. cit., P. 44.

(31) نللي حنا: مرجع سابق، ص. 146 - 157.

لم تقتصر احتياجات السوق العثمانية على هاتين السلعتين المركزيتين، بل شملت أيضاً عناوين إنتاجية أخرى، منها ما هو زراعي ومنها ما هو صناعي، نذكر هنا أبرزها: صادرات الحبوب المصرية إلى السوق العثمانية وفي طليعتها سلعة الأرز، يضاف إلى ذلك صادرات السلع المصنعة في مصر، وفي مقدمتها المنسوجات من القطن والكتان. . .

تكشف هذه الأنشطة جانباً من جوانب علاقة مصر بالسوق العثمانية، مؤكدة ما يتصف به هذا السوق المتنوع الموارد والاحتياجات من خصائص محفزة لدورات الإنتاج الزراعي والصناعي من جهة، ولدورة التبادل التجاري من جهة ثانية، وذلك في إطار من التكامل الاقتصادي بين مختلف الأقاليم، حيث يستطيع كل أقليم أن يقيم علاقة مركبة مع السوق العامة، أما عن طريق تلبية احتياجات هذه السوق عبر ما يصدره من سلع، أو عن طريق ما يستورده من مواد أولية وسلع مصنعة. هذا إلى جانب الدور التبادلي لمراكز الولايات فيما بينها، والمتحررة من توسطات السلطة المركزية.

فقد كانت مصر تستورد احتياجاتها من التبغ من سالونيك، والخشب والمحروقات من كاراماني وقوص ورودوس، كما تستورد القطنيات والأحذية من اسطنبول. أما على صعيد علاقاتها مع ولايات الشام، فإن مصر كانت تستورد منها القطن والتبغ والزيوت والصابون. . .، بالمقابل فإنها كانت تصدر إليها الارز والفول والعدس والتوابل والسكر والأملاح[32].

بموازاة شبكة من العلاقات الاقتصادية الراسخة مع ولايات الدولة العثمانية في المشرق أرست مصر شبكة أخرى من العلاقات الاقتصادية داخل المجال الأفريقي.

فعلى جبهة الجنوب، كانت القوافل التجارية الآتية من دارفور وسنار وفزان، تمثل حلقة مركزية في توازنات السوق العامة، وفي توفير دور اقتصادي خاص للسوق المصرية. فقد كان يصل إلى مصر سنوياً قافلتان من دارفور يضم كل منها من أربعة إلى خمسة آلاف جمل، أما مع سنار فقد كانت تسير في العام الواحد رحلتان او ثلاث تضم الواحدة منها (400-500 جمل)، وتبقى ضرورة الإشارة إلى تجارة فزان وهي الأضعف اقتصادياً، ولكنها تتسم بخاصية كونها امتداداً لقافلة الحج.

حملت هذه القوافل معها العديد من السلع، يأتي في مقدمتها تجارة التبر والعاج والصمغ والجلود والريش والنطرون إلى جانب تجارة العبيد. . . بالمقابل كانت هذه

---

(32) A. Raymond: Artisans...., op. cit., T. I, P. 142-187.

- قارن: سمر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ط1، ص: 19، 25-26، 120-222.

القوافل تحمل معها في عودتها ما تمتلكه السوق المصرية من سلع شتى، وفي مقدمتها المنسوجات القطنية والأصواف والبن والتوابل والزيوت والصابون، وهي أما ذات منشأ مصري واما مستوردة من باقي ولايات الدولة العثمانية[33].

تبقى ضرورة الإشارة إلى حلقة أساسية من حلقات التكامل الاقتصادي بين أقاليم الدولة، عنينا بذلك خطوط التكامل الاقتصادي مع شمال أفريقيا. إذ مقابل ما كانت تستورده مصر من سلع شتى اختصت بها دورة الإنتاج في شمال أفريقيا كالزيوت والعسل والزبد والطرابيش والشباشب المغربية والملاءات والعباءات الصوفية، فإنها كانت تقوم بتصدير المنسوجات والكتان والقطن وغيرها من السلع المنتجة محلياً، إلى جانب سلعة البن اليمني والتوابل الهندية وغيرها من السلع المنتجة في باقي أقاليم الدولة العثمانية.

بموازاة هذه الشبكة الكثيفة من العلاقات الاقتصادية بين أقاليم الدولة العثمانية، تجدر الإشارة أيضاً إلى شبكات فرعية أخرى ذات خصوصية ملحوظة. فقد احتلت قوافل الحجيج مكانة خاصة داخل بنيان العلاقات الاقتصادية، فالسلع التي كان يأتي بها الحجاج المغاربة على سبيل المثال، كانت معفية من الضرائب، وهذه السلع لم تكن تخضع للإجراءات الجمركية[34]، وعلى هامش الدور الثابت لظاهرة الحج في تدعيم الوحدة الثقافية والسياسية لقوى الاجتماع الإسلامي، نشأت شبكة من الأنشطة الاقتصادية المتحررة في آن معاً من دورة السلطة ونظمها الضريبية[35].

كذلك تجدر الإشارة إلى آلية اقتصادية اقل انتظاماً كانت تستدعيها ظروف محددة: كنقص المحاصيل الحيوية في فترات معينة، أو حصول كوارث طبيعية كالزلازل، أو أوبئة قاتلة كالطاعون، ففي مثل هذه الحالات كانت السلطات السياسية تتولى عملية تغطية النقص الحاصل في السلع في أي من الأقاليم للأسباب الآنفة الذكر، ويأتي في مقدمة هذه السلع المنسوجات والحبوب على اختلافها.

وتستكمل هذه الشبكة من العلاقات الاقتصادية شروطها القانونية، فيما وفرته النظم التشريعية من الأسباب المحفزة لانتقال الأموال والأفراد، بين مختلف الحواضر العثمانية.

---

(33) A. Raymond: op. cit., P. 160-161.

(34) يونان لبيب رزق ومحمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية، سلسلة تاريخ المصريين، عدد34، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص: 175-200.

(35) روجر أوين: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي (1800 - 1914)، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية- بيروت، 1990، ص: 75.

لهذه الأسباب شكلت القاهرة مركز استقطاب لشرائح اجتماعية واسعة من المغاربة والشوام ومن أهالي إسطنبول. . . فقد وفد إلى القاهرة شرائح تجارية وحرفية مختلفة استقرت في القاهرة تدريجياً طوال العهد العثماني، وتنامى دورها إلى حدود مكنتها من النهوض بأدوار اقتصادية وسياسية ثابتة داخل دورة الاجتماع العامة[36].

لقد أدت مجمل الوقائع الآنفة الذكر إلى توفير أسباب تنامي الدور الاقتصادي للقاهرة على غير صعيد، فوفقاً لما توصل إليه أ. ريموند من أرقام مقارنة، كانت القاهرة تضم في أواخر العهد المملوكي 87 سوقاً و 57وكالة، في حين بلغت في العهد العثماني 145سوقاً و 360وكالة[37].

على ضوء ما تقدم نستطيع إيضاً أن نفسر أسباب تزايد عدد سكان القاهرة، والتي عرفت نمواً سكانياً بلغ قرابة 60٪. ورغم تعرض هذه المدينة لمرض الطاعون ثماني مرات في القرن السابع عشر وخمس مرات في القرن الثامن عشر والذي أدى إلى وقوع موجات متتابعة من الوفيات، فإن عدد سكانها انتقل من 150 الفاً عام 1517م، إلى 263 الفاً عام 1798م[38].

رابعاً: السوق المصرية بين توازنات الداخل وتحديات الخارج:

يمثل ثبات اقتصاديات القاهرة وتطورها النسبي منذ بداية العهد العثماني وحتى أواخر القرن الثامن عشر، واقعة سياسية واقتصادية ذات طابع فريد وهي بذلك تستدعي التأمل والتدقيق بغية كشف آليات انتظامها وحراكها.

لقد انطوت هذه الحقيقة التاريخية الطويلة على جملة من التحولات الجيو سياسية والاقتصادية داخل مجال ما بنته مراكز غرب أوروبا من نظم سيطرة عالمية، كان لها انعكاساتها المباشرة على وضعية الدولة العثمانية.

على الرغم من تبؤ الدولة العثمانية لموقع استراتيجي متميز ضمن خارطة قوى المتوسط حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر، فإنها لم تستطع تجنب الآثار السلبية التي بدأت تتوالى تباعاً كلما اتسعت وتعمقت نظم السيطرة الأوروبية في المحيطات وفيما ورائها.

---

(36) قارن: يونان لبيب رزق. . .، مرجع سابق، ص: 178 - 185. قارن أيضاً: نللي حنا: تاريخ تجار القاهرة. . .، مرجع سابق: ص: 61-76-80-85.

(37) Andre Raymond: grandes villes...., op. cit., P. 46.

-قارن: انطوان عبد النور: Introduction à L'histoire urbaine de la syrie ottoman، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1982، ص:82-83.

(38) روجر أوين: مرجع سابق، ص: 18.

في أواخر القرن السادس عشر بدأ تدفق الفضة المكسيكية وبصورة أقل الذهب إلى السوق العثمانية. «فكان التأثير كبيراً، إذ صار الارتفاع (في الأسعار) سنة 1588 حوالي 300 بالمئه وسيصل هذا الارتفاع حداً أقصى سنة 1606م بمعدل 500 بالمئه. فخسر الأقجة وهو النقد التركي القديم نصف قيمته»(39).

ولم يكتف الأوروبيون بإغراق السوق العثماني بالفضة التي يحصلون عليها بالثمن الزهيد بل كذلك بالنقد المغشوش. فقد انتظمت «في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين جنوب فرنسا والأمبراطوريه العثمانية تجارة في النقود المزيفة. . . وتنافس في ذلك الهولنديون والإنكليز والبنادقة وخاصة أهل جنوى. . . وهكذا فإن البضائع التي يشتريها التجار بالنقود الفاسدة لا تكلفهم كثيراً»(40).

لم تقتصر الآثار السلبية التي تلقتها السوق العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر وكنتيجة لتدفق النقود الغربية، على إحداث اضطرابات عميقة في توازنات الدورة الاقتصادية من قبيل ثورة الأسعار ونشوء آليات تضخم وانخفاض في قيمة العملة، فقد تعدت ذلك لتحدث ثغرة في توازنات السلطة السياسية تمثلت في ثورات الانكشارية والسباهي(41).

اقترنت هذه الآلية السلبية المباشرة بآليات أخرى، فتجارة التوابل الدولية بلغت في أواخر القرن الثامن عشر مرحلة الأوج لجهة تحولها النهائي إلى رأس الرجاء الصالح(42). كذلك الأمر بالنسبة لما وفرته نظم الامتيازات الضريبية التي حصلت عليها الدول الأوروبية تباعاً من منافذ عملت لصالح الاقتصادات الأوروبية. تبقى ضرورة الإشارة إلى عنوان اختراق جديد لتوازنات السوق العثمانية، تمثل هذه المرة بإنكماش دائرة النشاط التجاري العثماني في المتوسط، فمنذ مطلع القرن الثامن عشر، بدأ النفوذ التجاري للقوى الأوروبية داخل المتوسط بالتنامي على حساب الدولة العثمانية.

وكان من الطبيعي ان ينجم عن ذلك تفكيك إحدى آليات توازن الدورة الاقتصادية التجارية للسوق العثمانية. بموازاة كافة هذه الاختراقات التي فرضتها انقلابات موازين القوى السياسية والاقتصادية بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية الناشئة، كانت السلطة

---

(39) أندريه كلو: سليمان القانوني، ترجمة: البشير بن سلامة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، ص: 433

(40) اندرية كلو: مرجع سابق: ص: 433 - 434

(41) Nicoara Beldiceanu: La crise monetaire ottoman au XVIS., in *Le monde ottoman...*, op. cit.

(42) Robert Mantran: commerce maritime et economie dans l'Empire ottomane, op. cit.

العثمانية في اسطنبول، خلال القرن الثامن عشر قد دخلت مرحلة جديدة من تاريخها سمته الرئيسة التفكك. وبذلك بدت عاجزة عن تطوير سياسات مناسبة في مواجهة التحديات الوافدة. لقد أبقت هذه السلطة على سياسة الباب المفتوح في علاقتها مع الخارج، هذه السياسة التي كانت تعمل لصالح الدولة العثمانية في مرحلة تفوقها، غدت عبئاً عليها وانقلبت مفاعليها سلباً في المراحل اللاحقة تبعاً لانقلاب موازين القوى السياسية والاقتصادية. أضف إلى ذلك ما ترتب على وقائع الصراع السياسي والعسكري مع قوى أوروبا من استنزاف متصاعد لقدراتها السياسية والاقتصادية، جعلها مجبرة على الرضوخ لنظام الامتيازات. فهذا النظام الذي كان في مرحلة سليمان القانوني أداة تدخل عثماني داخل معادلات الصراع الأوروبي، انقلب في المراحل اللاحقة إلى أداة سياسية واقتصادية، أحسنت استخدامه القوى الأوروبية الصاعدة.

تكشف لنا جملة الوقائع الآنفة الذكر، ما فرضته القوى الأوروبية بدءاً من القرن السادس عشر، من سياسات مختلفة ترتب عليها نتائج سلبية ثابتة بالنسبة لبنيان الدولة العثمانية الاقتصادي والسياسي. ولكن هذه التحولات تصطدم بوقائع اقتصادية اخرى، تشير إلى أن المدن العثمانية وأسواقها شهدت نمواً ثابتاً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما حافظت على مكتسباتها وتوازناتها في القرن الثامن عشر. لهذا فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا يدور حول معرفة أهم المرتكزات التي وفرت للسوق العثمانية شروط النمو والقدرة على الثبات والمقاومة في مواجهة اختراقات القوى الأوروبية سياسة واقتصاداً، وذلك رغم دخول السلطة المركزية في اسطنبول طوراً جديداً من الجمود المفضي إلى الانحلال. تتطلب معالجة هذا السؤال بلورة عدة ضوابط منهجية ونظرية ملائمة وذلك بغية استكشاف معالم الإطار العام الذي يضبط خطوط التفاعل، ان لجهة طبيعتها أو لجهة اتجاهات وظائفها داخل الدولة العثمانية.

بداية لا بد من الاشارة إلى وجود درجة عالية من التمايز بين الآليات الناظمة للأنشطة الاقتصادية وتلك الناظمة لمباني النظام السياسي. وإذا كان هناك علاقات ترابط عميقة بين المستويين، فإن ذلك لا يتعارض مع القول بإمتلاك كل منهما فاعليته الذاتية المستقلة، أضف إلى ذلك ما تتعرض له هذه العلاقة من تغير في ضوء ما يطرأ على النظام العام من تغيرات وتحولات تعبر عن نفسها وفقاً لاتجاهات مختلفة في كل مرحلة من مراحل عمر النظام.

بتعبير آخر، لا يمكننا مقاربة بنيان الدولة العثمانية وفقاً لتصورات بنيوية مغلقة. ان ديناميات البنيان وتحولاتها تمثل بعداً مركزياً يستدعي مقاربات ملائمة.

يفضي بنا ما تقدم الى ضرورة التمييز داخل المجال السياسي العام بين مستوى

مقاربة السلطة المركزية وأطرافها، وبين مستوى مقاربة الكيان السياسي للدولة. إن التسليم بوجود علاقات ترابط عميقة بين المستويين لا ينفي وجود خطوط تمايز وتفاوت بينهما يترتب عليها امتلاك كل منهما لزمنه الخاص الذي يفرض إنماطاً من العلاقات والأفعال، هي بدورها عرضة للتبدل والتغيير، إن لجهة درجة الفاعلية، أو لجهة مضامين الوظائف، أو لجهة وتائر حراكها.

في ضوء هذه الإشارات يمكننا القول بأن الأسباب البعيدة لنمو وازدهار اقتصاديات ولاية مصر طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر وثباتها في القرن الثامن عشر، تكمن فيما وفرته وحدة المجال الثقافي والسياسي والاقتصادي للدولة العثمانية من مرتكزات مستقرة.

هذا المجال الموحد، والذي بلغ عدد سكانه في أواخر القرن السادس عشر قرابة (30-35 مليون نسمة)[43]، وامتدت مساحته لتبلغ حوالي 2,5 مليون كلم2 عام 1606م[44]، احتضن عالماً اقتصادياً مركباً، ان لجهة تنوع إمكاناته الطبيعية ودرجة تكامل قطاعاته الإنتاجية أو لجهة تنوع وكثافة احتياجاته الاستهلاكية.

أدى هذا الواقع إلى ولادة سوق اقتصادية، تربط فيما بين أقاليمه المختلفة مراكز مدينية متعددة الوظائف الاقتصادية، يمتلك كل منها عمقه الريفي الخاص وأنشطته الحرفية والتجارية المتميزة.

وتعضد وحدة هذا المجال الاقتصادي أنظمة سياسية وقوانين تشريعية موحدة، تؤمن شروطاً ضرورية لعملية انتقال السلع والأفراد والرساميل، كما تعضدها شبكة أخرى من العلاقات الاجتماعية والثقافية المتعددة الأوجه.

أتاحت وحدة هذا المجال لولاية مصر تبوء مكانة اقتصادية مركزية بقيت تعمل لصالحها حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

تفيد الإحصاءات المتوفرة عن تجارة مصر الخارجية في توصيف شبكة علاقاتها التجارية وثقل كل من عناصرها ابان هذه المرحلة. يذكر روجر أوين ما يلي: «في الخمسينات من القرن الثامن عشر على سبيل المثال، كانت قيمة السلع المصدرة إلى سوريا تقدر بما يتراوح بين 500,000 و 800,000 جنيه إسترليني بالمقارنة بقيمة السلع المصدرة إلى فرنسا والتي لم تتجاوز 100,000 جنيه إسترليني. ثم في عام 1776، حسب الأب رينال (كانت) تجارة مصر مع أوروبا (بما في ذلك الصادرات والواردات

---

(43) O.L. Barkan: "La Meditterranee de Fernand Braudel vue d'Istambul, Annalles, E.S.C., N2, 1954, P. 193.

(44) A. Raymond: grandes villes...., op. cit., P. 43.

معاً) (تساوي) ما قيمته 13,000,000 فرنك بالمقارنة بالتجارة مع تركيا والتي بلغت قيمتها 67,500,000 فرنك»[45].

كما تؤكد الإحصاءات التي توصل إليها اندريه ريمون، عن تجارة ولاية مصر في أواخر القرن الثامن عشر، جملة الخصائص الآنفة الذكر. ففي تقصيه لحجم التجارة الخارجية لهذه الولاية ونسب توزعها، يظهر لنا ما يلي:

التجارة الخارجية لمصر (عام 1783م) بالليرة الإسترليني (17باره)[46].

البلد	الواردات (ل. إ)	الصادرات (ل. إ)
اوروبا	7320807	6537902
افريقيا الشمالية	1276801	2420000
السلطنة العثمانية	17987757	25369125
جدة	22500000	11250000
المجموع	**49085365**	**45577027**

تفيد هذه الأرقام في توضيح عدة مؤشرات هامة بالنسبة لموضوعنا.

يدل المؤشر الأول على ان خطوط التجارة لولاية مصر بقيت حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر مرتبطة ارتباطاً عضوياً بشبكة السوق العثمانية، ان لجهة دورتها الداخلية او لجهة امتداداتها الاسيوية.

يفيد هذا المؤشر في تبيان حدود العلاقات التجارية مع دول أوروبا وذلك بالرغم من كافة التغيرات التي كانت قد بدأت تتشكل على المستوى الأوروبي والدافعة نحو توسيع وتعميق نظم السيطرة الأوروبية خارج حدود الدولة العثمانية بداية ثم داخل حدود سيطرتها في مرحلة تالية.

كما تشير هذه الاحصاءات إلى كون الميزان التجاري لمصر مع كافة ولايات الدولة العثمانية تضمن فائضاً تجارياً لصالحها كان يغطي الجزء الأعظم من احتياجات الدولة العثمانية في تجارتها الأسيوية.

وتستوقفنا هنا مسألة العلاقات التجارية لمصر مع دول أوروبا والتي بقيت حتى

---

(45) روجر أوين: مرجع سابق، ص: 75

(46) Andre Raymond: Artisans et commercants..., T. I., op. cit., P. 189.

اخر القرن الثامن عشر محدودة من جهة، ومتوازنة من جهة ثانية، مع ميل بسيط
صالح الدول الأوروبية.

النقطة الأخيرة التي تستدعي التوقف تتمثل في كشف طبيعة العلاقات التجارية مع
وروبا وأثارها على توازنات السوق العثمانية.

بداية نلحظ وجود نوعين من السلع التي تصدرها أوروبا إلى الداخل العثماني:
نوع الأول يتمثل فيما سمي بسلع المستعمرات وعلى رأسها سلعة البن المنتجة في
مارتينيك بعد عام 1726م. أتاح انتاج هذه السلعة لدول أوروبا امكانية إغلاق أبوابها
مام البن العدني، ثم أتاح لها لاحقاً غزو السوق العثماني بعد عام 1739م. هذه
وضعية المستجدة دفعت تجار البن العدني في مصر، إلى مطالبة السلطة المركزية
منع دخول البن الأميركي عام 1764م. أما التحول الثاني فقد تمثل في اقتحام سلع
لفلفل والتوابل الأخرى، التي تحتكر أوروبا تجارتها عبر رأس الرجاء الصالح للسوق
لمصرية، منذ أواخر القرن الثامن عشر. أما السلعة الثالثة فتتمثل بالسكر المنتج في
برسيليا والتي ارتبطت صناعته بجزر الأنتيل، فمنذ منتصف القرن السابع عشر، غزت
هذه السلعة السوق العثمانية بوتائر متصاعدة[47].

تتمثل ميزة هذه السلع الأوروبية المقتحمة للسوق العمثانية، في كونها نتاج السوق
لاستعمارية العالمية التي انشأتها القوى الأوروبية في ما وراء المحيطات. أضف إلى
ذلك تدني أسعار السلع المنتجة في جزر الأنتيل في ظل النظام الإنتاجي العبودي الذي
أنشأته دول أوروبا في هذه الجزر[48]. فعلى سبيل المثال ازداد عدد سكان سان
دومنيك بين عام 1730 و 1789م من 130 الف إلى 525 الف، منهم 465 الف عبد. أما
سكان الغوادلوب فقد ارتفع عددهم من 35 الف الى 106 آلاف منهم 89 ألف عبد.
في المارتنيك قدر عدد سكانها بـ 80 الف منهم 66 الف عبد[49]. بهذا المعنى مكن
نظام الاستحواذ دولاً اوروبية من امتلاك موارد طبيعية جديدة لا تتيحها البيئة الطبيعية
في أوروبا، أضف إلى ذلك ان شروط الإنتاج ذات الطابع العبودي، مكنت الدول
الأوروبية من امتلاك سلعة متدنية السعر، وهو الأمر الذي وفر لها احد شروط اقتحام
السوق العثمانية. اما بالنسبة للسلع الآتية من الشرق، فإن القوى الأوروبية استطاعت
ان توظف لصالحها واقع سيطرتها العسكرية والسياسية بغية احتكار تجارة التوابل. في
جميع هذه الاحوال لا يمكننا ان نفهم ما تمتلكه سلع المستعمرات هذه من ميزة في

(47) Andre Raymond: L'impact de la penetration europenne..., op. cit.

(48) Louis Bergeron: les revolutions europeennes et le partage du monde, op.cit., P. 219.

(49) ibid: P. 219.

اسعارها، إلا في ضوء طبيعة العلاقات التي تحكم نظام السوق الاستعمارية.

أما بالنسبة للنوع الثاني من الصادرات الأوروبية إلى الدولة العثمانية، فيتمثل بالسلع المصنعة، وفي طليعتها المنسوجات والزجاج والسيراميك، والتي تستجيب أساساً لاحتياجات الطبقات العليا. مقابل هذه السلع، بدأت أوروبا تستورد بشكل أساسي مواد أولية كالقطن والحرير والصوف[50]. ينطوي النوع الأخير من المبادلات على بداية تحول في نوعية السلع الأوروبية حيث غدت تمتلك ميزة في النوعية قياساً للسلعة المستوردة من الدولة العثمانية.

ولكن هذه الميزات التي كانت تمتلكها السلعة الأوروبية لم تكن كافية لتفعل فعلها داخل السوق العثمانية دون أن نلحظ متغيرين أساسيين شكلا دعامة ثابتة لحركة التبادل هذه. تتمثل الميزه الأولى في سيطرة الأوروبيين المتصاعدة على تجارة المتوسط، خاصة بالنسبة لفرنسا[51]. أما الميزة الثانية فتتمثل في نظام الامتيازات الضريبية الذي كان يعمل لصالح السلطة الأوروبية.

استدعت هذه التحولات في المجال السياسي والاقتصادي، بداية تحول في وضعية القوى الاقتصادية والاجتماعية داخل السوق العثمانية. فمن جهة شكلت حركة السلع الأوروبية داخل السوق العثمانية، مدخلاً لارساء آلية اقتصادية جديدة، تعمل ولأول مرة لصالح الدول الأوروبية وعلى حساب قوى السوق العثمانية. أما التحول الثاني فقد تمثل فيما وفره النفوذ الأوروبي سياسياً واقتصادياً من شروط دافعة لنشوء نخب تجارية، داخل طوائف الأقليات (مسيحيين ويهود)، ترتبط ارتباطاً محكماً بآليات عمل السوق الخارجية[52]، وذلك على حساب قوى السوق الداخلية المرتبطة بدورها ارتباطاً محكماً بوحدة المجال السياسي والاقتصادي العثماني. بقيت موازين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بين قوى السوق الداخلية وارهاصات تشكل فئة القوى التجارية الملتحقة بأسوق الخارجية، تميل بشكل جلي لصالح قوى الداخل حتى أواخر القرن الثامن عشر. إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن مجمل هذه التحولات قد فتح ثغرة صغيرة في توازنات السوق الداخلية، ترتب عليها ولادة سياق جديد من المواجهة بين دورة السوق الداخلية وبين قوى السوق الخارجية الآخذة في التشكل ببطء شديد.

---

(50) روجر أوين: مرجع سابق: ص: 74

(51) المرجع نفسه: ص: 123

(52) Andre Raymond: grandes villes arabes, op.cit., P. 107, 231.

- قارن: سحر علي حنفي: العلاقات التجارية. . .، مرجع سابق، ص: 231 - 237.

في ضوء ما تقدم، تتضح لنا سمة ثابتة حكمت وضعية القوى الحرفية والتجارية في مدن الدولة العثمانية عموماً ومصر تخصيصاً، ومفادها وجود علاقة ارتباط عضوية بين مقومات دورة الإنتاج الحرفي والتبادل التجاري وبين وحدة المجال السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية. فعلى قاعدة ما وفره هذا المجال من شروط سياسية وتشريعية وشروط تخصص وتكامل بين مختلف مراكز الانتاج الحرفي والزراعي، إلى جانب خصوصية المواقع التي أمنت أدواراً تجارية متميزة لكل من أقاليم الدولة العثمانية، يمكننا أن نفسر أسباب استمرارية ارتباط قوى السوق بالدولة العثمانية حتى اواخر القرن الثامن عشر، رغم بروز ظاهرتين سياسيتين كان لهما أثرهما السلبي على وضعية قوى السوق.

تتمثل الظاهرة الأولى في جملة التحولات التي أصابت بنى السلطة المركزية وإمتدادات ذلك على مستوى بنية السلطة في الولايات. وتتمثل الظاهرة الثانية في جملة التحديات السياسية والاقتصادية التي فرضتها الدول الأوروبية، والتي أخذت في الترسخ والنمو بدءاً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

في ظل هذه التحديات المستجدة بقيت قوى السوق تنظر إلى الدولة العثمانية بإعتبارها الضامن الأول والأخير في مواجهة النتائج السلبية المترتبة على التحديات الآنفة الذكر. هذه الوضعية شملت كافة قوى السوق الداخلية، بما في ذلك شريحة الطبقة التجارية الوسيطة التي استطاعت طوال القرنين السابقين ان تراكم رساميل تجارية وثروات مكنتها من احتلال مكانة مركزية في سلم قوى السوق المتنوعة الأنشطة(53).

لقد استطاعت الشريحة التجارية التي تحتكر التجارة القارية داخل الدولة العثمانية ان تنمو بشكل متصاعد وصولاً إلى احتلالها موقعاً مهيمناً على سائر قوى السوق. ففي الربع الأخير من القرن الثامن عشر (1776 م- 1798م) حاز 17 تاجراً (3٪) على ما نسبته 50,15٪ من مجموع الرساميل التجارية، وذلك في مقابل 283 تاجراً أي حوالي 49,9٪، حازوا على 4,3٪ من مجموع الثروة التجارية(54).

هذا الموقع المميز لشريحة كبار التجار أهلها لأن تتحول إلى مركز قوة ثابت تفرع عنه امتلاكها للقدرة على ممارسة نفوذ فاعل لدى السلطات العسكرية والسياسية التي

---

(53) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، مصدر سابق، ص: 136 - 157.

(54) A. Raymond: A. etc. au c., T. II, op. cit., P. 374.

تحكم الولاية(55). إلا أن تعاظم هذه المكانة كان يجد نقطة ارتكازه في وحدة السوق العثمانية. لذا كان من الطبيعي ان تبقى هذه القوة رغم كافة التحولات السياسية الحادثة على مستوى قوى السلطة في الولاية منجذبة للسلطة المركزية، باعتبارها حامية للمجال الحيوي للأنشطة الاقتصادية، في مواجهة قوى السلطة المحلية أو في مواجهة التحديات الأوروبية الوافدة.

على المستوى الأول شكل تفكك بنى السلطة المركزية احد الأسباب التي أتاحت للجهاز السياسي والعسكري المحلي أن يتحرر من جملة الضوابط التي كانت تفرضها عليه هذه السلطة في المراحل السابقة، مما سمح له بتعميق أواليات الاستغلال الاقتصادي، عن طريق الاحتكار أو مضاعفة الضرائب، وصولاً لعمليات المصادرات والنهب المختلفة(56). وهذا ما ترك أثارا سلبية على وضعية قوى السوق بما فيها شريحة كبار التجار.

بهذا المعنى، لم يشكل تعاظم الدور السياسي والعسكري للقوى المملوكية في مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تعبيراً عن طموحات ومصالح قوى السوق بل شكل هذا الصعود نقطة اختلال حادثة في وضعية هذه القوى وبالتالي فإن نعت سياساتها أبان تلك المرحلة بالاستقلالية عن الدولة العثمانية لا أساس له من الصحة(57).

ومما يزيد في توضيح هذه المسألة، تراجع قيمة ما تحصله السلطة المركزية من ضرائب قياساً لما تستحوذه قوى السلطة المحلية من موارد ومصادرات مختلفة، لا أساس قانوني أو تشريعي لها في منظور السلطة المركزية. فعلى سبيل المثال: بلغت واردات الجمارك في مصر في أواخر القرن الثامن عشر قرابة 75 مليون بارة سنوياً، ولم تتجاوز حصة السلطة المركزية، منها ما مجموعه 17,5 مليون بارة، في حين استأثر الملتزمون المماليك بالباقي(58)، وذلك بسبب ما آلت إليه وضعية السلطة المركزية من اختلال، استدعى حدوث اختلالات مضاعفة على مستوى السلطة المحلية في مصر.

بهذا المعنى يستحيل الحديث في هذه المرحلة من تاريخ مصر، عن اتجاه

---

(55) نللي حنا: تجارة القاهرة في العصر العثماني: مرجع سابق: ص: 171 - 177

(56) الهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحّالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 52، 1992، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: 133 - 150

(57) قارن: Bernard Lewis: Islam et Laicité, op.cit., P. 41

(58) A. Raymond: A. et C. au caire, T. II., op. cit., P. 613

الشريحة التجارية العليا، «نواة الرأسمالية المبكرة»، للانفصال عن الدولة العثمانية واعتبار ذلك امتداداً لما تمتلكه من دينامية تطور «رأسمالية» تعوقها وحدة المجال العثماني.

فكما سبق وأشرنا، فإن ما راكمته هذه الشريحة من رساميل وثروات، وما وظفته من استثمارات في قطاعات الانتاج المختلفة، أي في الميدان الزراعي والصناعي والتجاري، كان قد بلغ ذروته في المراحل السابقة، أي قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ومن الجلي هنا أن عملية النمو هذه وجدت شروطها السياسية والاقتصادية والتشريعية فيما فرضته الدولة العثمانية من وقائع ومعطيات أدت إلى ولادة وحدة المجال العثماني(59).

أما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقد عرفت هذه الشريحة انكماشاً في قوتها الاقتصادية نتيجة التغيرات الآنفة الذكر. أضف إلى ذلك أن توظيفاتها الاستثمارية في مجالات الانتاج الزراعي والحرفي هي بدورها قد تراجعت لصالح التوظيف في المجال العقاري الزراعي ثم المديني. مفاد ذلك، أن انخراط الرساميل التجارية في عمليات الالتزام ترافق مع مرحلة تدهور الاقتصاد الريفي، بسبب تفاقم الأعباء المالية التي فرضتها السلطة المملوكية على الفلاحين وما نجم عنها من عمليات إفقار للقرى تسببت بولادة تيارات هجرة واسعة من الريف. . . وكان ذلك سبباً أساسياً دفع بالتجار للابتعاد عن الاستثمار في مجال الإلتزامات الريفية(60)، والاكتفاء بالتوظيف في القطاعات العقارية المدينية المرتبطة بأنشطة السوق العثمانية المختلفة.

نستنتج مما سبق أن نمو الشريحة التجارية العليا، وما قامت به من توظيفات في قطاعات الانتاج المختلفة بلغ الذروة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكان ذلك استجابة لما وفره المجال العثماني من شروط متعددة المستويات، فالبنيان السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية استطاع طوال هذه الفترة أن يؤمن شروط إطلاق ديناميات شتى استطاعت الشريحة التجارية أن تنمو وتزدهر في ظلها. كما أن ما طورته هذه الشريحة من تجديدات إنتاجية وتقنية إبان هذه المرحلة يؤكد ما كانت تمتلكه بنى الدولة العثمانية من مرونة كافية أتاحت لهذه الشريحة ان تنمو وتزدهر.

ولكن تداعيات تفكك بنى السلطة المركزية وانعكاساتها المباشرة على مستوى وضعية السلطة في الأطراف، خاصة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أدت

(59) قارن نللي حنا: مرجع سابق: ص: 149 - 172

(60) عبد الرحيم عبد الرحيم: فصول. . .، مرجع سابق، ص: 176، 209-210

إلى أحداث تغيير جذري في طبيعة العلاقة بين قوى السوق والسلطة المملوكية. لقد اتسمت هذه العلاقة بطابع سلبي وذلك بلحاظ المصالح المتضاربة بين متطلبات حركة السوق الاقتصادية المرتبطة ارتباطاً محكماً بوحدة المجال العثماني، وبين نزوع السلطة المملوكية للانفصال على قاعدة تعميق قنوات نهبها واستنزافها لقوى السوق.

لهذا السبب، لا يمكننا البتة ان نقارب اتجاهات السلطة المملوكية للانفصال كما لو أنها استجابة سياسية لصعود طبقة تجارية مترسملة. بل على العكس من ذلك، فإننا بصدد وضعية حادثة لا يتمايز فيها المنطق الحاكم لعلاقات قوى السوق عن مثيله الحاكم لمنطق السلطة المملوكية، بل اكثر من ذلك نحن امام حالة تنامى فيها وجه الانقطاع و التوتر المفضي إلى الصراع بين قوى السوق وقوى السلطة الانفصالية. أن ولادة وتعمق خطوط الصراع هذه نجد أسبابه متمثلة في عدة مرتكزات حادثة. يتمثل البعد الأول في تناقض النزعة الانفصالية لسلطة الولاية مع واقع انخراط قوى السوق ضمن المجال العثماني العام. أما البعد الثاني، فقد وجد تعبيره فيما ابتدعته السلطة المملوكية من سياسات مالية عمقت عملية الاستنزاف الاقتصادي لقوى المجتمع على غير صعيد. وهذا ما وجد ترجمة له عبر سلسلة المواجهات السياسية بين الطرفين والتي بلغت ذروتها في انتفاضة قوى المجتمع الأهلي عام 1795[61]. أما البعد الثالث فقد تمثل فيما قامت به السلطة المملوكية الانفصالية من خطوات سياسية واقتصادية انطوت على تقديم تنازلات اقتصادية للقوى الأوروبية، كان لها أثرها السلبي المباشر على قوى السوق[62].

خامساً: قراءات ماركسية مضللة:

نظرية نمط الإنتاج الأسيوي (نموذج احمد صادق سعد).

تشكل وجهة نظر أحمد صادق سعد إحدى المقاربات الماركسية التي توجت مسار طويل من أدب التغريب في تناولها بالدراسة والتحليل لوضعية مصر ضمن إطار الدولة العثمانية، منذ البدايات وحتى عشية حملة نابليون[63].

تستوقفنا بداية المعادلة الإيديولوجية الموجهة لمسار تحليله. فما ترسمه هذه

---

(61) لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث، مرجع سابق: ص:35 - قارن: هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر،... مرجع سابق، ص:111 - 120.

(62) قارن هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر، المرجع السابق، ص: 86 - 96.

(63) أحمد صادق سعد: تاريخ العرب الإجتماعي، تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي إلى النمط الرأسمالي، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص: 37، 81، 85، 99، 100، 105.

المعادلة من علامات جلية يشكل الإطار الذي يحكم متواليات التحليل المعرفي على غير صعيد.

تتبدى العلامات الأولى في تقرير احمد صادق سعد في مقولة ترى في الدولة العثمانية في مرحلة ضمها لمصر، قوة «احتلال» «نهبية»، ويستمر في رأيه واقع هذا «الاحتلال» حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ففي هذه المرحلة، يرى الكاتب ان صعود القوة المملوكية واستئثارها بالسلطة السياسية في ولاية مصر، يمثل ارهاصاً لانتقال مصر إلى حقبة تاريخية جديدة ذات طابع «رأسمالي تقدمي». ولا يغيب عن باله ان يلحظ جدلية العلاقة بين القوة المملوكية وسياسات الدول الأوروبية، هذه الجدلية التي وفرت شروط شق مصر لطريقها نحو «الرأسمالية» ومغادرة سماء «الاستبداد الشرقي» ومعادله التاريخي المتمثل في نمط الإنتاج الأسيوي (العثماني).

لقد عالجنا في الصفحات السابقة ما أحدثه دخول مصر الى المجال العثماني من تحولات شتى في وضعيتها، وهي كافية لدحض الشق الأول من إسقاطات الكاتب ذات الطابع الإيديولوجي المضلل. لذا سنكتفي هنا بمناقشة الشق الثاني من المعادلة، عنينا بذلك طبيعة السلطة المملوكية وعلاقاتها بقوى السوق المصري-العثماني، وبالدول الأوروبية المقتحمة للمجال العثماني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

لقد سبقت الإشارة إلى ان الشروط الأساسية التي احتضنت قوى السوق الاقتصادية وفي طليعتها الشريحة التجارية، ارتبطت ارتباطاً محكماً بوحدة المجال السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية، وبجملة النظم التشريعية التي فرضتها السلطة المركزية وتولت تنفيذها سلطة الولاية، منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر. بالمقابل، نلحظ أن صعود القوة المملوكية واستئثارها بالسلطة، ونزوعها للانفصال، شكل واقعة مستجدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وتجد عملية الصعود هذه أسبابها الأساسية في ما آلت إليه وضعية السلطة المركزية من انحلال وتفكك أتاح الفرصة لأطرافها للاستئثار بمواقع السلطة والثروة. بهذا المعنى يمثل صعود القوى المملوكية اختلالاً حادثاً في البنيان السياسي للدولة العثمانية كان له انعكاساته السلبية على وضعية قوى السوق ومعادلات توازنها السياسية.

مثّل هذا التحول تعميقاً لحالة القطيعة بين قوى السوق والسلطة. فالأزمة السياسية والاقتصادية التي دخلت فيها ولاية مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تجد أسبابها المباشرة فيما أحدثته القوى المملوكية من سياسات تتعارض تعارضاً جذرياً مع مصالح وتوازنات قوى السوق وفي مقدمها الشريحة التجارية. ولهذا السبب نلحظ أن كافة الانتفاضات والثورات التي قامت بها قوى المجتمع في مواجهة السلطة

المملوكية، كانت تجد في السلطة المركزية خشبة خلاص مما تمارسه القوة المملوكية من سياسات شتى.

بموازاة ذلك، ان ما أقدمت عليه السلطة المملوكية من تنازلات سياسية واقتصادية لدولتي انكلترا (1775م) وفرنسا (1785م)، كان يتعارض تعارضاً تاماً مع مصالح قوى السوق الداخلية. فهي فيما نسجته من علاقات مع القوى الأوروبية، لم تكن تسعى إلى توفير أسباب نمو وتطور قوى السوق الداخلية، بل على العكس من ذلك، كانت تتوخى عن طريق ما قدمته من تنازلات اقتصادية لصالح التجارة الأوروبية وعلى حساب قوى السوق المحلية، تأمين سند سياسي لها يمكنها من الأستقواء به في مواجهة قوى الداخل العثماني.

ضمن هذا الاطار، شكل صعود المماليك إلى السلطة في ولاية مصر، عنواناً لولادة آلية انحلال سياسي واقتصادي، عملت القوى الأوروبية المقتحمة على توظيفها ضمن سياق استراتيجي ثابت هدفه المضي قدماً في كسر توازنات المجال السياسي والاقتصادي الداخلي وبالتالي توفير شروط توسع نظام سيطرتها على غير صعيد.

في ضوء ما تتقدم لا يمكننا تعيين وظيفة مقولة احمد صادق سعد المؤكدة للوجهة «الاستقلالية» للسلطة المملوكية، إلا باعتبارها حجاباً يهدف الى تغييب وجهة الصراع الأساسية الآخذة بالترسخ والمتمثلة بطرفي دورة السوق الداخلية من جهة، والسياسات الأوروبية المقتحمة لتوازنات هذه السوق من جهة ثانية، وذلك لصالح وجهة أخرى متوهمة، وتتمثل بالصراع المتخيل بين مصالح قوى السوق المصرية في مواجهة توازنات السوق العثمانية.

بالإضافة إلى هذا، فإن مقولة الكاتب تبتغي بلوغ هدف آخر، يتمثل هذه المرة بمحاولته إضفاء الطابع التقدمي على سياسة الخضوع للسياسات الأوروبية، من قبل السلطة المملوكية واعتبار ذلك تطوراً جدلياً يدفع السوق المصرية للارتقاء إلى مرحلة نمط الانتاج الرأسمالي. وذلك عن طريق القطع مع نمط الانتاج الأسيوي، وفقاً لمنطوق الماركسية في مقاربتها التطورية لمراحل التطور التاريخي والمحكومة بما بلورته هذه المدرسة من اطروحات حول عالمية نمط الانتاج الرأسمالي.

ان ما سبق من إشارات كاشفة لدورة السوق العثمانية وما وفرته من أسباب التوازن والمنعة لقوى السوق المصرية، لا بد من استكمالها عن طريق تتبع وضعية دورة الانتاج الريفي وما طرأ عليها من تحولات فرضتها أسباب شتى، الأمر الذي يستدعي وقفة تحليلية لتبيان الأسباب التي دفعت باتجاه تأمين توازنات المجال الريفي، والأخرى التي دفعت باتجاه تفكك وانهيار توازنات هذا القطاع.

سادساً: تحولات المجال الريفي: المملوك يفترس السلطان والرعية.

عرف الاقتصاد الريفي في ظل الدولة العثمانية تحولات اساسية تستدعي التوقف عند أبرز معالمها الكاشفة لطبيعتها وانعكاساتها المختلفة.

شهد الريف المصري طوال المرحلة الممتدة بين بداية الفتح العثماني وحتى منتصف القرن السابع عشر، مرحلة إزدهار متميزة مقارنة بالمرحلة التاريخية التي سبقتها أو تلتها[64].

وتجد حالة الازدهار هذه أسبابها المباشرة فيما اختطته الدولة العثمانية من سياسات مختلفة غطت الجوانب التشريعية والقضائية والضريبية المتعلقة بدورة الانتاج الزراعي العامة[65].

فقد عمدت الدولة العثمانية إلى تطبيق «نظام الأمانات» في إدارتها للأراضي «الأميرية» حيث يشرف على كل أمانة مفتش يحمل لقب «أمين» أو «أفندي»[66]، يتولى الشؤون الإدارية والمالية إلى جانب تأمين بعض جوانب شروط الإنتاج.

شكل نظام الأمانات هذا أحد مرتكزات النظام الذي حكم عملية الإنتاج العامة. فإلى جانب الموقع الذي احتله الأمين، أعطى قانون سليمان لموقع القاضي دوراً مركزياً في ضبط دور الأمين أو الكاشف وذلك بما يتلاءم وجملة القوانين الناظمة لعملية الإنتاج[67]. أي أن لموقع القاضي هنا دوراً أساسياً في توفير نوع من التوازن في ممارسة السلطة الإدارية تمنع الادارة المالية من تجاوز حدود القانون، وبالتالي تسهم في حماية الفلاحين من طغيان الإدارة المالية.

إضافة لهذه الإجراءات شدد قانون سليمان على ضرورة ان يتولى الوالي تزويد كل قرية ببيان يوضح المكوس الواجب دفعها منعاً لأي إجراء ابتزازي قد تلجأ إليه الإدارة[68]. مفاد القول هنا، إسهام مراكز السلطة السياسية والقضائية والإدارية في

---

(64) شارل عيسوي: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دار الحداثة، ط1، 1985، بيروت، ص: 328.

(65) راجع حول هذه المسألة دراسة الكاتب: اشكالية الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع26، 1997.

(66) عبد الرحيم عبد الرحيم: مصدر سابق: ص:50.

(67) جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب: الجزء الثاني، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 25، الهيئة المصرية العامة، 1989، ص:249.

(68) المرجع نفسه: ص: 82.
قارن: عبد الرزاق عيسى: تاريخ القضاء... مرجع سابق، ص: 600.

تسيير شبكة العلاقات الناظمة لعلاقة السلطة بعملية الإنتاج وبالتالي لكافة النظم الإدارية والتشريعية والضريبية القائمة.

هذه الوضعية تكشف لنا أن حقل اشتغال السلطة ليس من البساطة بشيء. فهناك عوامل عديدة تسهم في تكوين سياسات هذه السلطة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة قوى هذه السلطة، وأنماط تكونها ومسارات تحولها التاريخية.

في ضوء ذلك، إن التأكيد على وجود رابطة ثابتة بين البنيان السياسي والبنيان الاقتصادي، لا يفي الموضوع حقه. فهذه العلاقة يسهم في تحديد منطق اشتغالها من جهة، ما تمثله السلطة من موقع فاعل في تشكيل الدورة الاقتصادية، ومن جهة ثانية ما يطرأ على هذا الموقع الفاعل من تغيرات داخلية لها انعكاساتها المباشرة على مسار الدورة الاقتصادية. لهذا السبب، يغدو من الضروري تتبع مسار تحولات السلطة وما له من انعكاسات على مستوى توازنات الدورة الاقتصادية. فالدور الذي تنهض به السلطة، لا ترتسم معالمه كمعطى بنيوي ذي وظائف محددة وثابتة، وبالتالي فإن تتبع مسار تحولات المستوى السياسي يشكل احد شروط تفسير وضبط آثاره على مستوى الدورة الاقتصادية.

تجد هذه الرؤية لآلية عمل المستوى السياسي وآثارها على المستوى الاقتصادي تعبيرها الجلي في النظم الضريبية التي سنتها السلطة العثمانية وطبقتها في ولاياتها العربية. فبعد ترسخ تابعية ولاية مصر للدولة العثمانية، تكشف لنا تنظيمات سليمان القانوني التي شكلت المرجعية التشريعية الثابتة لمصر، عن توجه السلطة نحو تطبيق نظام ضريبي معتدل، يلحظ في آن معاً مصلحة السلطة والفلاحين باعتبارهما ركيزتا قوة الدولة[69].

على سبيل المثال بلغ ميري مصر في عهد سلميان القانوني قرابة 70,899 مليون بارة، ثم ارتفع في مرحلة لاحقة إلى 78,3 مليون بارة، يضاف إلى ذلك ما قيمته 17 مليون بارة للكشوفية[70]، على ان تدفع هذه الضرائب اما نقداً في مصر السفلى والوسطى أو عيناً (في مصر العليا). وكانت هذه الضرائب تدفع تحت عناوين شرعية، تقرها المؤسسة التشريعية على مستوى السلطة المركزية، أي أن عناوين هذه الضريبة كانت محررة من أية «عوائد» أو «كلف» أو «غرامات»، درجت السلطة المملوكية السابقة

= -قارن: ياسر عبد المنعم محاريق: المنوفية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص: 34، 161، 358.

(69) جب وبوون: مرجع سابق: ص: 82.

(70) جب وبوون: مرجع سابق: ص: 86.

على فرضها بموازاة الضرائب الشرعية[71] كعناوين لا تجد أي مسوغ قانوني لها.

يضاف إلى ذلك أن مجموع مال الميري أي الضريبة الرسمية في مصر لم يكن يرسل منه إلى الخزانة الخاصة في الآستانة سوى قرابة ربع المبلغ، أما الجزء الأكبر فكان يصرف داخل الولاية. اما للعسكريين: (29 مليون بارة)، أو للعلماء والأرامل واليتامي (8 ميلون بارة)، او لخدمات دينية مختلفة: (13مليون بارة)، أو لقافلة الحج: (11 مليون بارة)، وسواها من المصروفات المحلية[72].

تشير هذه المعطيات إلى وجود ثلاث مرتكزات أمنت نوعاً من التوازن في وضعية الفلاحين.

يتمثل المرتكز الأول في اسهام السلطة المركزية في تحرير عملية الإنتاج الزراعي من عبء الجهاز السياسي والعسكري السابق ومن وطأة النظم الضريبية التي فرضها هذا الجهاز دون أي مسوغ تشريعي لها[73].

أما المرتكز الثاني فيتمثل في إسهام الحضور القوي للسلطة المركزية في تأمين نوع من التوازن في توزيع ضريبة الميري، بحيث تستقطب الدورة الاقتصادية داخل الولاية الجزء الأعظم من هذه الضريبة، وهذا ما ينفي صحة مقولة أصحاب «نظرية الاستبداد الشرقي» أو «نمط الانتاج الأسيوي»، التي ترى في السلطة المركزية عنواناً للاستئثار بالفائض الإنتاجي. فعلى العكس من ذلك، هناك علاقة عكسية فيما بين النزوع لمركزة السلطة والنزوع لاحتكار الثروة.

أما المرتكز الثالث فيتمثل في جملة التقنينات التي تحكم عملية توزيع ضريبة الميري داخل الولاية، حيث نلحظ تضافر عناوين مختلفة في تحديد عملية التوزيع تتوزع بين احتياجات السلطة المحلية واحتياجات دورة المجتمع الأهلي على اختلاف تعبيراتها.

تحتل عملية الإنتاج الزراعي الموقع المركزي ضمن دوره الحياة الريفية، إلا أن ذلك لا يغطي كافة جوانب المسألة المطروحة، فبموازاتها، كانت تنتشر في الريف المصري، دورة عمل مأجور تغطي مجالات عمل واسعة وثابتة في آن معاً. مثال ذلك شتى الأنشطة المرتبطة بصيانة وتنظيف القنوات والترع، أضف إلى ذلك أعمال البناء

---

(71) عبد الرحيم عبد الرحيم: مرجع سابق: ص:70.
(72) جب وبوون: مرجع سابق: ص:89.
(73) الكونت استيف: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، وصف مصر، ج5، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979، ص:94.

ومجالات النشاط الحرفي المتعدد الأوجه[74].

شكل النشاط الإنتاجي الحرفي إحدى ركائز الحياة الريفية التي وفرت مجالات عمل للفلاحين خارج دورة الانتاج الزراعي المباشرة. فإلى جانب دورة العمل المأجور، احتلت الأنشطة الحرفية مكانة ثابتة في الحياة الريفية. غطى هذا المجال أنشطة حرفية عديدة تنتشر في كافة قرى الريف المصري. فمن صناعة الآنية الفخارية، إلى صناعة الأقمشة الصوفية التي «يتلفع» بها كل الفلاحين، فهي تصنع في كافة القرى من الصوف الناتج عن جلد الخراف التي تربى هناك[75]. كذلك الأمر بالنسبة للمنسوجات القطنية التي تنسج في الريف وتستورد مادتها الأولية من سوريا، كما توفر الصناعات النسيجية وغيرها مجالات عمل واسعة لنساء الفلاحين. إلى جانب الصناعتين الآنفتي الذكر، تنتشر في الريف المصري صناعة أخرى ذات أهمية ثابتة، هي صناعة الحصر، بحيث «لا توجد قرية واحدة ليس بها نساجون عديدون لصناعة الحصر» كما هي الحال في ولاية منوف[76]. ولا تقتصر هذه الصناعة على احتياجات الريف المصري أو مدنه، بل تمتد لتغطي جانباً من احتياجات السوق العثمانية، حيث تصدر إلى القسطنطينية وأزمير وعكا والقدس ودمشق[77].

إلى جانب هذه الصناعة، هناك أيضاً صناعة الزيوت من بذور الخس والقرطم واللفت والكتان والسمسم[78]. كذلك تنتشر في قرى مصر صناعة تقطير ماء الورد، والتي يباع جزء منها في مدن مصر وفي سوريا. أضف إلى ذلك صناعة ملح النشادر والتي يصل جزء منها إلى أسواق أوروبا[79]. وهناك أيضاً صناعة البارود والسكر وغيرها... وننتهي إلى الإشارة إلى صناعة أفراخ البيض[80].

وتسهم كل من دورتي الإنتاج الزراعي والحرفي في توفير شروط قيام أسواق القرى الأسبوعية، حيث يجلب الفلاحون إلى الأسواق ما يفيض عنهم من منتوجات زراعية شتى كـ«الزبد والجبن والحبوب والدجاج والحمام والخضراوات والأصواف

---

(74) لانكريه: الريف المصري في عصر المماليك العثمانيين، وصف مصر، ج5، مرجع سابق، ص:26
(75) جيرار: الحياة الاقتصادية في مصر، وصف مصر، ج4، مصدر سابق، 1978، ص: 166- 173.
قارن: ياسر عبد المنعم محاريق: المنونية في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص: 273 - 358.
(76) جيرار: مرجع سابق، ص:180
(77) المرجع نفسه: ص: 188
(78) المرجع نفسه: ص: 191
(79) المرجع نفسه: ص: 203
(80) المرجع نفسه: ص: 203 - 213

والقطن الوبر والقطن المغزول كما يعرضون هناك للبيع الأبقار والجاموس والجمال والماعز»[81].... كما تقام في مدن مصر العليا أسواق أسبوعية «يأتي إليها سكان القرى المجاورة ليبيعوا المواد والأقمشة التي يصنعونها. وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار»[82].

وتتصل دورة الحياة الريفية بدورة الانتاج البدوي عن طريق الأسواق الأسبوعية أيضاً، حيث يعرض البدو سلعهم المختلفة مقابل احتياجاتهم المتنوعة، وذلك في فترة سيادة الأمن، أما في مرحلة الاضطرابات فإن هذه العلاقة تنقلب إلى واقع سلبي بالنسبة للفلاحين[83].

بقي وضع الريف المصري حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، محكوماً الى حد كبير بجملة القواعد التي طبقتها السلطة المركزية في ولاية مصر منذ مطلع القرن السادس عشر. إلا ان هذه الوضعية تعرضت منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر لتحولات أساسية تركت انعكاساتها المباشرة على دوره الانتاج الزراعي. ومفتاح فهم هذه التحولات نجد مرتكزه الأساسي في تتبعنا لمآل سلطة الولاية وما لذلك من علاقة وثيقة بالتحولات الجارية على مستوى السلطة المركزية. وفقاً للأسس التشريعية العامة التي تحكم آلية عمل السلطة العثمانية، فإن العلاقة فيما بين سلطات الولايات والسلطة المركزية تثير جملة من التعقيدات التي يتوقف على معرفتها، إلماماً دقيقاً بالعديد من المسائل المتعلقة بآلية عمل سلطات الولايات.

تشكل سلطة الولايات، على النحو الذي أنشئت عليه في مطلع العهد العثماني، نموذجاً مصغراً لوضعية السلطة المركزية. فسلطة الولاية يرأسها الوالي ويشاركه في إدارة السلطة الديوان الكبير والديوان الصغير.

يتشكل الديوان الكبير من الوالي وقاضي القضاة ونقيب الأشراف وعلماء المذاهب الأربعة وممثلي رجالات الاوجاق وامير الحج والكخيا والرزنامجي[84]. ويتمتع كل من هذه المواقع بخصوصية دور يتيح له هامشا واسعا من الاستقلالية، يمكنه من المشاركة المباشرة في ادارة شؤون الولاية.

فمرجعية الأعضاء الرئيسيين للديوان وما يتفرع عنها من صلاحيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمراكز القوى السياسية داخل السلطة المركزية. على سبيل المثال كان الصدر

---

(81) المرجع نفسه: ص: 223 - 229.
(82) المرجع نفسه: ص: 223 - 229.
(83) عبد الرحيم عبد الرحيم: نصوص....، مرجع سابق، ص: 379.
(84) الكونت أستيف: وصف مصر، مرجع سابق: ص: 51 - 52.

الأعظم يعين الولاة، وقاضي القضاة يعين القضاة، ونقيب الأشراف تتقاطع في تعيينه نقابة الأشراف من جهة والسلطة المركزية من جهة ثانية. ورجالات الأوجاق يرتبطون بالمؤسسة الأنكشارية[85]...

في ظل هذه المعادلة لم يكن باستطاعة أي من أطراف سلطة الولاية ان يستأثر بالسلطة على حساب الأطراف الأخرى، بما في ذلك الوالي[86].

أسهم تكوين سلطة الولاية على هذا النحو، في تأمين نوع من التوازن في ممارسة السلطة والرقابة عليها وثبات علاقتها بالسلطة المركزية.

ترتب على ذلك، أن أي تغيير يحصل في بنية السلطة المركزية، سوف يترك أثراً واضحاً في وضعية سلطة الولاية.

لذا نلحظ أن الأزمات المختلفة التي تعرضت لها توازنات السلطة المركزية وما نجم عنها من تحولات أدت إلى إحداث اختلالات أساسية في شبكة العلاقات والمواقع المكونة لها، خاصة بعد مرحلة سليمان القانوني، كان لها أثارها المباشرة على مستوى سلطة الأطراف.

فمن المعروف أن الأزمة السياسية للسلطة المركزية والتي أخذت بالتفاقم منذ أواسط القرن السابع عشر أدت إلى أحداث تحول نوعي في بنيتها كان من نتائجه دخول السلطة في مرحلة تاريخية جديدة حكمتها معايير وقواعد اختلالية، كان من نتائجها ولادة شروط تحول بنى السلطة في الأطراف[87]، إن لجهة علاقتها بالسلطة المركزية، وان لجهة آلية عملها داخل الولايات.

فمنذ أواخر القرن السابع عشر، بدت سلطة المركز وفي ضوء التحولات الجارية داخلها، عاجزة عن الحفاظ على وضعية أطرافها على النحو الذي كانت عليه.

وما تراجع سلطة الوالي والقاضي لحساب رجالات «الاوجقلو» في النصف الأول من القرن الثامن عشر، إلا أحد المؤشرات الكاشفة لطبيعة الطور التاريخي الجديد الذي دخلت فيه وضعية السلطة في المراكز والأطراف[88]. فالمسألة هنا تتجاوز حدود تعبيرات «الضعف» و«القوة»، التي يلجأ إليها العديد من المؤرخين في تفسيرهم لعلاقة

---

(85) ايرينا سليميليا نسكايا: البنى الاقتصادية... مرجع سابق، ص: 236- 243.

(86) الكونت استيف: مرجع سابق: ص: 55 قارن: عبد الرزاق عيسى: مرجع سابق: ص:139.

(87) Robert Mantran: L'Etat ottoman au XVII S., op. cit., P. 231-239.

(88) قارن الهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين مع القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص: 97، 104.

سلطة الأطراف بالمركز، معتبرين أن «ضعف السلطة المركزية» هو العامل الأساس في تفسير نزوع الأطراف «للاستقلال».

ان مفتاح المسألة هنا يتمثل في جملة التحولات التي أصابت بنى السلطة المركزية وأدخلتها في طور من التفسخ والأنهيار، وبالتالي فإن الصعود السياسي للقوى العسكرية في الأطراف لا يشير إلى نزعة استقلالية تحملها قوى مجددة. إن عملية الصعود هذه، ما هي إلا ترجمة مضاعفة لعملية التفسخ والانهيار في المركز، وهي تتخذ في الأطراف اشكالاً أكثر حدة مما هي في المركز.

لهذا السبب فإن الصعود العسكري والسياسي للقوة المملوكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في ولاية مصر ليس إلا امتداداً لآلية تفسخ بنى السلطة المركزية وبالتالي فقدانها للعديد من مرتكزات توازنها السابقة[89]. بالمقابل تسهم أطراف السلطة في هذه الحالة، أي واقع تخلعها المضاعف بالنسبة للمركز، في تسريع عملية إفقاد المركز للعديد من مصادر القوة ونقاط التوازن التي كان يملكها، خاصة لجهة ما ينهض به من وظائف وأدوار في مواجهة التحديات الخارجية الآخذة في الاشتداد والتوسع، بدءاً من المواجهة العسكرية والسياسية وصولاً إلى إستتباعاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

خلاصة القول، ان الصعود السياسي للشريحة المملوكية واستئثارها بالسلطة، لا يشير فقط إلى عجز السلطة المركزية عن ضبط أطرافها، فإلى جانب ذلك تشير عملية الصعود هذه إلى تفكك توازنات السلطة في الأطراف أيضاً: واقع ضمور وتفكك مركز الوالي، تدهور النظام القضائي وفساده، صعود رجالات الأوجاق مع مطلع القرن الثامن عشر وما استتبعه من صراعات عسكرية وسياسية[90]. هذا السياق المتتابع من التحولات يشكل تعبيراً ثابتاً عن دخول سلطة الأطراف في طور من التفكك والانهيار، أفقدها توازنها السابق، متيحاً بذلك للشريحة المملوكية، وهي إحدى أطراف السلطة العسكرية، أن تستأثر بالسلطة السياسية، في ضوء ما تمتلكه من قوة عسكرية، وأن تتحرر بالتالي من كافة الضوابط السياسية والتشريعية السابقة، موفرة بذلك شروط تسلطها السياسي والاقتصادي على الولاية.

ان تتبعاً دقيقاً لما فرضته السلطة المملوكية من سياسيات مختلفة يكشف لنا أن

---

(89) قارن: Bernard Lewis: Islam et laicite, op. cit., P. 30-31

(90) عبد الرحيم عبد الرحيم: فصول. . . ، مرجع سابق، ص: 343 - 345 - قارن: عبد الرزاق عيسى: تاريخ القضاء، مرجع سابق: ص: 140.

مركز الثقل في اهتماماتها تمثل في الاستئثار بمراكز السلطة والثروة، وذلك على حساب السلطة المركزية من جهة، ودورة المجتمع المنتج من جهة ثانية.

بموازاة ذلك، ضاعفت السلطة المملوكية من عمليات استغلالها للقوى المنتجة بغية مواجهة السلطة المركزية، كما استجابت للسياسات الأوروبية المقتحمة والهادفة إلى تفكيك بنى الدولة العثمانية. ولم تكن استجابة السلطة المملوكية للسياسات الأجنبية، إلا محاولة منها لإيجاد مصادر قوة لها على حساب قوى المجتمع المختلفة.

يمثل نظام الالتزام، الذي بدأت الدولة العثمانية بإحلاله مكان نظام «التيمار» أو نظام «الأمانات» كما في حالة مصر، الإطار الذي سعت الدولة من خلاله للخروج من أزماتها المالية والاقتصادية المتفاقمة. إلا أن هذا النظام شكل بالمقابل، وفي ظل تفكك بنى السلطة المركزية، مدخلاً لصعود القوى العسكرية وطبقة الأعيان، خاصة بعد أن أضحى الالتزام يعطى لمدى الحياة منذ أواخر القرن السابع عشر[91].

مكنت هذه الوضعية طبقة الملتزمين من انتزاع هامش استقلالية أوسع، وفر لها أسباب الشروع في فرض ضرائب جديدة تحت عناوين مختلفة.

وإذا أضفنا إلى ذلك، ثبات القيمة الاسمية لضرائب الميري، في الوقت الذي تتجه فيه الأسعار إلى الارتفاع، فإن المحصلة هي تراجع القيمة الفعلية لما تحصله الخزانة المركزية إلى حدود بعيدة، وبالمقابل كان على طبقة الفلاحين ان تتحمل تبعات العناوين الضرائبية الجديدة، والتي لا تقرها التشريعات القانونية الرسمية. ناهيك عما ابتدعه المماليك من سياسة مصادرة وسلب للأموال في المدن والأرياف[92].

وتظهر بعض الإحصاءات النموذجية، التي جمعها علماء الحملة الفرنسية، واقع النظم الضريبية المستجدة وما كان لها من انعكاسات.

فقد غدا «المضاف» والبراني و«الكشوفية الجديدة» وغيرها من العناوين الضرائبية أكبر بأضعاف من حجم ضريبة الميري القانونية[93]. ففي حين لم يتجاوز مجموع مال الميري ما قيمته 80 مليون مديني، فإن مال «الفايظ» المخصص لطبقة الملتزمين بلغ في أواخر القرن الثامن عشر ما قيمته 274 مليون مديني، وهي موارد لا أساس تشريعي لها[94].

---

(91) جب وبوون: مرجع سابق: ص: 51

(92) الهام ذهني: كتابات الرحالة... في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص: 133

(93) الكونت استيف: مرجع سابق: ص: 88، 93

(94) المصدر نفسه: ص: 61، 71

وفي إحصاءات نموذجية حول قرى محددة ميّز الكونت أستيف بين العناوين التالية[95]:

مال الميري (رسمي): 106,3 ألف مديني

حاكم الولاية: كشوفيه (رسمي) 19 ألف مديني

كشوفيه جديدة: (غير رسمي) 60 ألف مديني

الفايظ	غير رسمي:
- الفايظ	172 ألف مديني
- براني قديم	156 ألف مديني
- براني جديد	108 ألف مديني

إذا كان من الصحيح القول بأن نظام الالتزام لم يعط للملتزم حقوق ملكية الأراضي[96]، فإن ما استطاع أن يفرضه الملتزمون من نظم ضريبية كان كفيلاً بإمتصاص الجزء الأعظم من الفائض الإنتاجي، وذلك على حساب موارد الخزينة المركزية من جهة، وعلى حساب طبقة الفلاحين من جهة ثانية.

شكلت قنوات النظم الضريبية الآلية الرئيسية، التي سمحت لطبقة الملتزمين المماليك بوضع يدهم على الفائض الإنتاجي، إلا أن هناك قنوات أخرى، يجدر التوقف عندها وتتمثل بأرض «الوسية» التي غدت في ظل نظام الالتزام ملكية خالصة للملتزمين، تستغل وفقاً لنظام السخرة.

بالمحصلة جسدت جملة السياسات التي مارستها السلطة المملوكية في علاقتها بالريف المصري مرحلة جديدة قوامها إرهاق واستنزاف طبقة الفلاحين، وذلك إلى الحد الذي يجعل من هذه المرحلة شبيهة بالوضع المملوكي السابق لعصر الدولة العثمانية[97]. يبقى السؤال حول قنوات توزيع الفائض الذي انتزعته السلطة المملوكية.

تشير المعطيات المتعلقة بهذه المرحلة إلى أن السياسات التي حكمت توزيع الفائض، تراوحت بين تلبية الحاجات الاستهلاكية للسلطة، وبين احتياجاتها السياسية والعسكرية، كقوى خارجة على السلطة المركزية. أضف إلى ذلك مشاركة الشريحة القبطية المولجة بعملية الإدارة المالية، في الحصول على قرابة ثلث الفائض، موفرة

---

(95) الكونت أستيف: مرجع سابق: ص: 88.

(96) لانكريه: الريف المصري. . . مرجع سابق، ص: 15-16.

(97) قارن جب و بووين، المجتمع الإسلامي والغرب، عدد 25، مرجع سابق: ص: 138 - 139.

بذلك شروط تكوين تراتبية اقتصادية واجتماعية داخل ملة الأقباط. فعلى قاعدة احتكار الوظائف الإدارية والمالية من قبل موظفي الأقباط، كان باستطاعة هذه الشريحة وفي ظل نظام الفساد السياسي والاقتصادي العام أن تحتل مكانة مركزية داخل عملية التوزيع، وأن تشكل بذلك احدى مرتكزات السلطة المملوكية في مواجهة السلطة المركزية من جهة، وفي مواجهة طبقة الفلاحين من مسلمين وأقباط من جهة ثانية[98]. بالمقابل، لم تحتل سياسة تجديد بنى الإنتاج أية مكانة في سياسة السلطة المملوكية، فالاتجاه الأساسي الذي حكم الوضعية الإنتاجية للمجال الزراعي في هذه المرحلة هو اتجاه ركود وانهيار الدورة الإنتاجية الزراعية، إلى حد تفاقم واقع هروب الفلاحين من أرضهم[99].

سابعاً: قراءة ماركسية مضللة:

نظرية نمط الإنتاج الخراجي (نموذج سمير امين)

تتيح لنا المعطيات الآنفة الذكر المتعلقة بطبيعة التحولات التي شهدتها ولاية مصر في القرن الثامن عشر أن نلج دائرة نقاش اطروحة ماركسية رائجة تتخذ من مقولة نمط الإنتاج الخراجي اطاراً مرجعياً لها في مقاربة المسائل المطروحة.

ففي دراسة لسمير أمين تحت عنوان «أصول الإزدواجية في الثقافة المصرية»[100]، يتوقف الكاتب عند مرحلة صعود السلطة المملوكية، محملاً إياها فيض من الدلالات التي تتعارض تعارضاً تاماً مع ما سبق وأشرنا إليه.

يرى سمير أمين: «ان المجتمع المصري في القرن الثامن عشر كان يمر بمرحلة غليان اجتماعي وسياسي وايديولوجي قد بشر بازدهار رأسمالي قادم. فقد فقد المماليك دورهم كخلايا عسكرية قاعدية لتنظيم خراجي بحت. وتحول المماليك إلى أرسطوقراطية سياسية تعمل في اطار علاقات معايشة مع كبار التجار والصناع. هذا ولو أن المرحلة الصناعية التي بلغتها مصر في تلك الأيام لا تتجاوز مرحلة الصناعة اليدوية وهي المرحلة الإنتقالية بين الحرف والصناعة الرأسمالية. وتواجد هذه التجارة والصناعة في المجتمع إلى جانب سلطة سياسية ارسطوقراطية حاكمة مطلقة، بل ودعم هذه الأخيرة من خلال الأنشطة الاقتصادية المزدهرة التي كانت المجموعة الأولى تقوم

(98) محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 54، 1992، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ص:110، 113، 119، 128.

(99) لانكرية: مرجع سابق: ص: 35-36.
قارن أيضاً: ب.س. جيرار: مرجع سابق، ج4، ص: 34-36.

(100) سمير أمين: أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1985، ص:119.

بها، انما هي ظاهرة تجعل التشكيلة المصرية قريبة جداً من نموذج «التشكيلات المركنتلية» (أي الرأسمالية التجارية) الأوروبية في نفس العصر»[101].

تسقط هذه المقاربة جملة من الأحكام النظرية والايديولوجية في قراءتها لهذه المرحلة، بغية تثبيت مقولتين متناقضتين. تتمثل الأولى في سعيه لتضمين تصوره الإيديولوجي لنشوء الرأسمالية الأوروبية داخل حركة الواقع التاريخي لولاية مصر. وتتمثل المقولة الثانية في اعتباره نزوع السلطة المملوكية للانفصال عن الدولة العثمانية والاستئثار بالسلطة احد الشروط الملائمة لنشأة الرأسمالية التجارية في مصر، واستطراداً النظر الى هذا النزوع كإنعكاس لتحول تاريخي ايجابي، هذا النزوع يعمل على احداث قطيعة مع نمط الإنتاج الخراجي الناظم للتشكيلة التاريخية للدولة العثمانية.

تخترق تصورات سمير أمين هذه شتى الوقائع التاريخية المتصلة بهذه المرحلة. غير أنه في سعيه لبناء تصوراته الإستنتاجية، يعمد إلى لملمة ما سبق وأسقطه من مقولات تفصيلية بحيث يدهش القارئ للسهولة التي يعيد فيها بناء مجريات الواقع الاقتصادي والسياسي، على المستوى النظري، مما يخلق تصوراً وهمياً حول الربط المحكم بين المقدمات التحليلية والإستنتاجات النهائية.

ينطلق الكاتب من مقدمة تحليلية خاطئة في ضبطه لوضعية السلطة المملوكية الصاعدة. فالشريحة المملوكية شكلت في المرحلة الأولى من الحكم العثماني لولاية مصر، إحدى قوى السلطة المحلية التي تولت النهوض بوظائف محددة، على المستوى العسكري والإداري والمالي. ومفتاح فهم صعودها السياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نجده في تتبعنا لمسار تفكك بنى السلطة المركزية وامتداداتها على مستوى الولايات.

ان فقدان السلطة المركزية لمرتكزات توازنها السابقة وما نجم عنه من تحولات في بناها الطرفية، هو الذي أباح للقوة المملوكية العمل على انتزاع موقع مهيمن داخل السلطة السياسية أتاح لها توظيفه بما يخدم عملية استئثارها بالفائض الإنتاجي. فعملية الصعود هذه لا تشير إلى تحول تاريخي أتاح لقوة جديدة أن تمسك بزمام السلطة، بل على العكس من ذلك، فإن صعود القوة المملوكية يشير في منحاه الرئيسي إلى اتجاه ثابت للسلطة نحو التفكك والانهيار وذلك بما يتعارض وجملة الوظائف السياسية والاقتصادية التي نهضت بها في المرحلة السابقة. هذا المسار هو الذي وفر شروط قيام سلطة سياسية محلية ذات طابع طفيلي وانفصالي في آن معاً. لهذا يذهب غالبية

---

(101) سمير أمين: أزمة...، مرجع سابق، ص: 126.

المؤرخين إلى اعتبار عملية الصعود السياسي للمماليك ابان هذه المرحلة كإستعادة للنموذج السياسي والضريبي الذي ساد مصر في الحقبة السابقة للفتح العثماني(102).

أضف إلى ذلك وجود خاصية مميزه للقوة المملوكية، تجعلها احد أطراف السلطة الأكثر بعداً عن قوى المجتمع الأهلي في الريف والمدينة، لكونها تشكل طبقة مغلقة من المماليك وذلك على العكس من باقي قوى السلطة كالوالي أو القاضي. . .، أو الانكشارية التي بقيت تربطها بطوائف المدن والارياف علاقات كثيفة، سواء على المستوى المهني أو الاجتماعي أو الثقافي، رغم ما أصاب هذه القوى من تحولات في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر(103).

أما المغالطة الثانية التي يقع فيها سمير أمين فتتمثل في حديثه عن «التعايش» و«الدعم المتبادل» بين «الأرستقراطية المملوكية» وطبقات «كبار التجار والصناع». هاهنا أيضاً يعمد سمير أمين إلى إعادة بناء الوقائع الاقتصادية والسياسية، على المستوى الذهني، على نحو يخدم الأهداف الإيديولوجية التي يود تثبيتها.

فكما سبق وأشرنا فإن الدور التجاري لولاية مصر، وما تفرع عنه من نشوء فئة كبار التجار في القاهرة، يدين في جوانبه الأساسية إلى الدور الوسيط الذي تلعبه هذه الفئة بين مختلف أقاليم الدولة العثمانية. فالازدهار النسبي لهذه الفئة وما راكمته من رساميل وثروات، يرتبط ارتباطاً عضوياً بوحدة السوق العثمانية بما هي أيضاً نتاج لوحدة الكيان السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة العثمانية، وما تتطلبه هذه الوحدة من حضور قوي وفاعل للسلطة المركزية الموفرة لشروط هذه الوحدة، سواء في توليها للعديد من المهام الداخلية، أو في تصديها للتحديات الخارجية المختلفة، ومن ضمنها الحفاظ على بعض الخطوط التجارية الاستراتيجية في مواجهة سياسة التطويق التجاري الأوروبي، منذ مطلع القرن السادس عشر. ومن أبرز هذه الخطوط بالنسبة لمصر إبقاء الطريق التجارية التي تربط الجزيرة العربية ومصر عبر البحر الأحمر ضمن سيادة الدولة العثمانية، ففي ذلك أحد مرتكزات الازدهار التجاري لولاية مصر. لهذا السبب نلحظ أنه طوال المرحلة الممتدة بين الفتح العثماني لمصر، وحتى مرحلة محمد علي، بقيت سياسة حماية البحر الأحمر، هدفاً ثابتاً تتقاطع في صوغها مصالح الدولة العثمانية من

---

(102) Bernard lewis: L'Islam..., op. cit., P. 35-37.

قارن: جب وبووين: المجتمع الإسلام والغرب، عدد 25، مرجع سابق: ص: 138–139.

قارن أيضاً لانكريه: مرجع سابق: ص: 33، 36.

قارن أيضاً شارل عيسوي: مرجع سابق: ص: 328.

(103) André Raymond: A. et C. au Caire: T. II., op. cit., p. 816-817.

جهة، ومصالح الطبقة التجارية في مصر من جهة ثانيه. أي أن الاتجاه الانفصالي للسلطة المملوكية عن الدولة العثمانية، كان يعني فيما لو تحول إلى اتجاه فعلي، توجيه ضربة قاسية بل مميتة للدور التجاري لمصر وخاصة لفئة كبار التجار والصناع.

وفي ضوء ذلك فإن الحديث عن «تعايش» أو «دعم متبادل» بين السلطة المملوكية وفئة كبار التجار، لا يجد له أي مسوغ في ضوء واقع توازنات الدورة الاقتصادية لولاية مصر، والواقع السياسي الإختلالي الذي مثلته سياسات السلطة المملوكية.

وترتبط بالمغالطة السابقة، مغالطة اخرى يقررها سمير أمين، وتتمثل هذه المرة في حديثه عن تطور «صناعة يدوية» في مصر، تعتبر في رأيه بمثابة مرحلة انتقالية بين المرحلة الحرفية التقليدية وبين ارهاصات مرحلة صناعة رأسمالية. ان الاستنتاج الذي يسوقه الكاتب هنا لا يجد أي مبرر له على ارض الواقع. فالتوسع النسبي في الصناعات الحرفية في القاهرة عرف إزدهاره في مدن مصر قبل المرحلة المملوكية، وكان يستجيب أساساً لاحتياجات السوق العثمانية. إن واقع الانتاج الحرفي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لم ترافقه اية عملية تجدد في بنى الانتاج في اوجهها التقنية أو التنظيمية، كما أن الإنتاح الحرفي، كان قد بدأ بالجمود في القرن الثامن عشر، لأسباب عديدة منها ما يتصل بواقع الاضطرابات السياسية الناجمة عن تفكك بنى السلطة وعجزها عن النهوض بوظائفها السابقة، ومنها ما يرتبط بواقع آخر ذي أهمية مركزية، عنينا بذلك استنكاف اصحاب الرساميل التجارية عن أية توظيفات ذات شأن في المجال الإنتاجي الحرفي. ومن المعلوم أن اصحاب الرساميل اندفعوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نحو توظيف رساميلهم في مضاربات عقارية اساساً وزراعية، وبالتالي فإن الحديث عن ارهاصات تحول نحو الرأسمالية، لا يشكل إلا إسقاطاً ايديولوجياً لا تبرره الوقائع الاقتصادية التي تغطي عملية الإنتاج الحرفي أو عمليات التداول وصولاً لأواليات توزيع الفائض المالي التجاري.

تفيد الملاحظات السابقة في تبيان بعض أوجه التناقض بين سياسات السلطة المملوكية وبين متطلبات قوى السوق التجارية والحرفية. ولكن أوجه التناقض هذه تأخذ أبعاداً أكثر عمقاً، إذا لحظنا طبيعة السياسات المملوكية في علاقتها بالقوى الأوروبية المختلفة. إن تتبعاً دقيقاً لسياسات السلطة المملوكية الخارجية، بدءاً من علي بك الكبير، تشير إلى ان نزعته الانفصالية الداخلية، والتي لم تكن تمتلك شروطها الضرورية، لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى السياسي والعسكري، كانت تحتاج إلى دعم خارجي متعدد الأوجه، مع ما تنطوي عليه هذه السياسة من ارتهانات سياسية واقتصادية.

على المستوى السياسي شكلت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا عام 1768، احد الشروط التي أعطت لعلي بك الكبير فرصة الخروج على السلطة المركزية. واستكملت هذه الخطوة بسعي دؤوب من قبل علي بك الكبير للاستعانة بالقوى الأوروبية وفي طليعتها روسيا، للإستقواء بها في مواجهة الدولة العثمانية[104]. وبالمقابل فإن سعي روسيا الثابت لتفكيك الدولة العثمانية، كان يقضي بتشجيع ودعم أية سياسة انفصالية. لهذا السبب وجدت روسيا في السلطة المملوكية عضداً لها فيما اختطته من سياسات استراتيجية في مواجهة الدولة العثمانية.

ولم تقتصر سياسة المماليك على ممارسة سياسة الاستقواء بالدعم الروسي، بل توسعت لتشمل حكومة البندقية، وقوى غرب أوروبا وخاصة بريطانيا[105]. وإذا لم تكن هذه القوى قد طرحت بعد على جدول سياساتها الخارجية مهمة تصفية الدولة العثمانية، فإنها بالمقابل كانت تجهد لإيجاد منافذ تجارية وسياسية تتيح لها اختراق توازنات الدورة السياسية والاقتصادية الداخلية للدولة العثمانية.

فمن المعروف، أن النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حمل سمات جديدة، في وضعية قوى غرب أوروبا في مواجهتها للدولة العثمانية، فقد برزت في هذه المرحلة رأسمالية تجارية أوروبية وجدت ترجمة لها في نشوء شركات تجارية مدعومة من قبل القناصل والسفراء الأوروبيين، كذلك يلحظ نمو وتوسع عملية السيطرة الأوروبية على تجارة المتوسط، وصولاً إلى انعكاسات توسع السيطرة البريطانية على الهند، واهتمامها المتزايد بتوسيع نفوذها في الخليج والبحر الأحمر. كل ذلك يشير إلى ازدياد سعي قوى غرب أوروبا الى توظيف كافة نقاط الاختلال داخل الدولة العثمانية بما يخدم استراتيجية التوسع والسيطرة. لهذا السبب فإن اتفاق علي بك الكبير مع شركات أوروبية لفتح البحر الأحمر أمام السفن البريطانية كان يمثل فاتحة تحول نوعي يسهم في تفكيك إحدى مرتكزات توازن الدورة الاقتصادية للسوق المصرية[106]. لقد استطاعت السلطة العثمانية منذ فتحها لمصر وحتى صعود المماليك إلى السلطة، أن تمنع المحاولات الأوروبية المتكررة الهادفة إلى كسر إمساك التجار المسلمين بتجارة البحر الأحمر. وبالتالي منع القوى الأوروبية من وضع يدها على تجارة التوابل وفيما بعد البن وبالتالي منعها من إقامة علاقة مباشرة بين أوروبا والهند عن طريق السويس. شكلت هذه السياسة التي مارستها الدولة العثمانية ضمانة ثابتة للسوق المصرية

---

(104) الهام ذهني: كتابات الرحالة... في القرن الثامن عشر: ص: 132.
(105) صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مدبولي، د.ت. القاهرة، ص: 164 - 165.
(106) الهام ذهني: مرجع سابق: ص: 135 - 137 - 142.

والحجازية، لهذا السبب فإن فتح المدائن المصرية أمام السفن البريطانية بعد معاهدة 1770، لقي رفضاً ثابتاً من السلطة المركزية ومن تجار مصر والحجاز في آن معاً[107].

لقد أدت سياسات الإرتهان الخارجية للسلطة المملوكية بدءاً بعلي بك الكبير وحتى عهد مراد وإبراهيم، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي إلى استنجاد قوى المجتمع المصري بالسلطة المركزية بغية التخلص من سيطرة المماليك. وهذا الموقف تقاطعت حوله قوى السوق والمجتمع ومؤسسة الأزهر، إلى حد انتظار حسن باشا الذي أوكل بمهمة القضاء على السلطة المملوكية من قبل الباب العالي، وكأنه «مهدي العصر» على حد تعبير الجبرتي[108].

غير أن فشل السلطة المركزية في أزاحة السلطة المملوكية، أتاح الفرصة من جديد لعودة المماليك إلى القاهرة طوال العقد الأخير من القرن الثامن عشر (1791- 1798)، وتمثل هذه العودة مؤشراً الى دخول ولاية مصر في أسؤ مرحلة من تاريخها في ظل الدولة العثمانية[109]. فقد ضاعف الأمراء من عمليات المصادرة والنهب، وكان على طبقة التجار ان تتحمل النصيب الأكبر من هذه السياسة[110].

تستوقفنا هنا، وفي ضوء الإشارات السابقة نقطتان أساسيتان في مناقشتنا لقراءة سمير أمين حيث يعتمد مقولة التشكيلة المركنتلية كمرجعية نظرية كاشفة لأوجه التشابه بين واقع ولاية مصر، وواقع «المركنتلية الأوروبية».

ينطوي هذا التحليل على تناقضات عديدة. يتمثل التناقض الأول في انتزاعه لأحدى وقائع التشكيلة الاقتصادية، عنينا بذلك النشاط التجاري، من سياقه الاقتصادي والاجتماعي العام ومن ثم عقد مقارنة بينهما لا تقرها الوقائع الملموسة.

فالنشاط «المركنتيلي الأوروبي» يمثل إحدى حلقات النظام السياسي والاقتصادي الذي طورته الدول الأوروبية طوال القرون الثلاثة الممتدة بين مطلع القرن السادس عشر والنصف الثاني من القرن الثامن عشر. هذا النظام الذي بني على قاعدة نظام استحواذ عالمي، استطاع انطلاقاً من ذلك أن يطور عدة ديناميات سياسية واقتصادية، جعلت النشاط التجاري إحدى القنوات الاقتصادية التي تتيح للتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ان تحقق مكتسبات استراتيجية للدول الأوروبية على حساب غالبية المجتمعات غير الأوروبية. لا يمكننا ان نعتمد خصائص هذه المركنتلية ووظائفها

---

(107) Andre Raymond: Art. Et com. Au caire, T. I., op. cit., P. 151-154.

(108) A. Raymond: A. et C., T. II, op. cit., P. 792-799.

(109) المرجع نفسه: ص: 806.

(110) المرجع نفسه: ص: 807.

الاقتصادية والسياسية داخل التشكيلة الأوروبية، كإطار نظري في قراءة طبيعة الأنشطة التجارية داخل الدولة العثمانية، فهذه الأنشطة هي أيضاً محكومة بتشكيلة سياسية واقتصادية تستمد مرتكزات توازنها الأساسية مما وفرته وحدة المجال الثقافي والسياسي من شروط قيام دورة اقتصادية متكاملة، تفرع عنها أنشطة سوق متكاملة الحلقات تدين بمصادر قوتها الأساسية لما يمتلكه «الداخل» العثماني من عناصر قوة مختلفة.

أضف إلى ذلك، أن طبيعة العلاقة فيما بين الأنشطة التجارية الرأسمالية وباقي الأنشطة الإنتاجية، تحكمها علاقات تفاعل وتحفيز، تختلف اختلافاً نوعياً عما هو الحال في الداخل العثماني. فطبيعة العلاقات داخل قوى السوق الاستعمارية الأوروبية محكومة بوقائع ومعادلات خاصة، لا يمكننا أن نعتمدها كإطار مرجعي في فهم طبيعة عمل السوق العثمانية.

لا تقف المسألة عند هذا الحد فإن مقاربة لطبيعة العلاقة بين الحقل الاقتصادي داخل التشكيلات الأوروبية وبين الحقل السياسي، تشير هي أيضاً إلى فوارق أساسية بين منطق اشتغال كل من التشكيلات الأوروبية والتشكيلة العثمانية. يكفي أن نشير هنا إلى الحضور القوي والفاعل للدولة الأوروبية في توفير شروط أساسية لنشأة السوق الاستعمارية الأوروبية، وإلى التزاوج بين سياسة الفتوحات العسكرية وتوسيع رقعة حقل السيطرة الخارجي وبين اعتماد سياسة حمائية اقتصادية تعمل لصالح المركز القومي على حساب القوى المنافسة.

بالمقابل شكل قيام الدولة العثمانية اطاراً سياسياً وثقافياً نهض بمهمة حماية دورة السوق الداخلية من تحديات القوى الأوروبية.

هذا بالإضافة الى العمل على توفير الشروط التشريعية المختلفة التي تدفع بإتجاه انتشار مراكز السوق داخل المجال العثماني، الممتدة بين مجالها الأوروبي ومجالها الاسيوي. وبالتالي فإن عملية الانتشار هذه كانت تستمد نقاط توازنها من عناصر تنوع السوق واتساع رقعته وتكامل حلقاته. ولا يغيب عن ذهننااعتماد الدولة العثمانية ومنذ نشأتها، سياسة تجارية منفتحة مع الخارج تتناقض مبادؤها وغاياتها مع سياسات الدول الأوروبية القائمة على أساس سياسة حمائية ثابتة.

بالمقابل يلحظ هنا وجود فارق نوعي بين طبيعة أهداف قوى السوق والثقل الذي تحتله داخل المجال السياسي في كل من التشكيلتين الأوروبية والعثمانية.

ففي حين نلحظ ضمن اطار التشكيلات الاوروبية، نوعاً من التكامل بين دور التاجر- القرصان ودور الملك بحيث يتبدى كل منهما عنصراً تكوينياً ضمن سياق تشكل نظام استحواذ عالمي، فإن قوى السوق العثمانية ومن ضمنها التاجر، كانت

علاقتها بقوى السلطة المركزية تخضع لأطر تشريعية خاصة، تفرض عليها الخضوع لتوازنات النظام العام وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة وتكامل دورة السوق الداخلية.

رغم ما تشكله هذه الملاحظات من علامات كاشفة لطبيعة الفوارق بين التشكيلتين، فإنها تبقى ذات طابع تعسفي إن لم نلحظ أن هذه الفروقات ما هي إلا تعبير عن خصائص مختلفة بل متناقضة لطبيعة كل من التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في التكون في غرب أوروبا، وبين التشكيلة العثمانية.

هكذا يقع سمير أمين في مغالطة تاريخية عندما يعتمد مقولة «المركنتلية» كسمة رئيسية كاشفة لأوجه التشابه بين السياق الأوروبي والسياق العثماني.

وتتفاقم هذه المغالطة عندما يعمد الكاتب إلى استخدام تعبير «التحالف» بين السلطة المملوكية وبين المركنتلية الأوروبية حين يقول: «كانت الأرستقراطية الحاكمة المحلية تميل إلى أن تضرب التحالف مع البرجوازية المتوسطة المصرية الناشئة وأن تحل محلها تحالفاً آخر مع المصالح المركنتلية الأجنبية. وكانت هذه المصالح الأخيرة موجودة في الميدان وممثلة بواسطة كبار التجار الأجانب وأشباحهم، ومن هؤلاء التجار المسيحيون الشرقيون أساساً من الشام وليسوا من الأقباط المصريين واليهود وكذلك بعض الافرنج، جميعهم يتمتعون بالحماية الفرنسية التي احلها محل حماية المدن الإيطالية على صعيد الامبراطورية العثمانية»[111].

يتضمن هذا التحليل الذي يسوقه سمير أمين جملة من التناقضات التي تضاف إلى التناقضات التي اشرنا إليها في معرض تعليقنا على النص السابق.

يعمد الكاتب في نصه الأول إلى دفع القارئ نحو «الأقتناع» بوجود نوع من التعايش والتكامل بين السلطة المملوكية وقوى السوق بحيث يجعل من الكلام عن وجود «تشكيلة مصرية» ذات طابع مركنتيلي، أمراً مسوغاً. ثم نراه في التحليل اللاحق يقول بأن السلطة المملوكية «تتفادى التحالف مع البرجوازية المتوسطة». ولكن السؤال الذي يفرضه النص هنا يتمثل في معرفة أسباب نأي السلطة المملوكية عن التحالف مع «البرجوازية المتوسطة»؟ يطرح الكاتب صفحاً عن هذا السؤال، لأنه يتناقض تناقضاً صارخاً مع ما سبق وأكده من وجود علاقة تساوق ودعم متبادل بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي. فكما سبق وأشرنا، لم يكن بمقدور السلطة المملوكية ذات النزعة الانفصالية أن تتحالف مع قوى السوق التي تستمد عناصر قوتها من وحدة المجال العثماني. كما أن ما واجهته قوى السوق العثمانية من تحديات مستجدة على

(111) سمير أمين: أزمة المجتمع العربي...، مرجع سابق، ص: 127

مستوى علاقتها بالسوق الخارجية، كان يدفع باتجاه تأكيد تمسكها بوحدة السوق العثمانية بهدف حمايتها من أخطار الخارج، وبالتالي فإن هناك سبباً بنيوياً يكشف عمق التناقض بين مصالح قوى السوق ومصالح السلطة المملوكية. أضف إلى ذلك أن حضور قوى السوق الأوروبية داخل السوق العثمانية، لم يكن حتى هذه المرحلة قد امتلك أي موقع اساسي. فالعلاقات التجارية لولاية مصر مع السوق الاوروبية لم تكن قد تطورت بعد الى حد التحول الى متغير اقتصادي يتموضع داخل توازنات السوق الداخلية. وذلك رغم التغيرات التي مكنت اوروبا من امتلاك ميزة تنافسية لما تمتلكه من سلع صناعية او سلع استعمارية. وقد بقيت علاقة مصر التجارية مع السوق الاوروبية محكومة بتوازنات السوق العثمانية.

يتسم النصف الثاني من القرن الثامن عشر بسعي القوى الأوروبية لايجاد منافذ سياسية وتشريعية تؤمن لها الشروط الأولية لأقتحام السوق العمثانية. وهذا ما تولت جانب منه السلطة المملوكية. بالمحصلة، مثلت سياسات السلطة المملوكية في الداخل والخارج قطيعة مع جملة التوازنات السياسية والاقتصادية الحاضنة لقوى السوق الداخلية، وبالتالي فإنها كانت في موقع العاجز عن ارساء علاقات تحالف مع المركنتلية الأوروبية. فالسمة الأبرز لسياساتها تتمثل في كونها تعبيراً مضاعفاً لآلية اختلال السلطة العثمانية، وبالتالي فإنها بذلك شكلت مادة سياسية، تتيح للقوى الأوروبية ان تحقق احد شروط اندفاعتها الثابتة بهدف تقويض توازنات الدولة العثمانية على طريق اخضاعها والسيطرة عليها.

فما يراه الكاتب من صراع بين «المركنتلية الغربية» و«المركنتلية المصرية» يستمد سمته الصراعية هذه من كون «التشكيلة المصرية» هي احدى حلقات السوق العثمانية، في مواجهتها لجملة التحديات الأوروبية...

أن هذه التحديات ليست ذات طابع مركنتيلي فقط، كما أن شروطها لا تقرأ في ضوء علاقات السوق وحسب، فالطابع الاستعماري للمركنتلية الأوروبية كان يفترض وجود شروط سياسية وتشريعية مختلفة وضرورية. لذا فإن حقل الصراع بين الدولة العثمانية ومن ضمنها ولاية مصر وبين القوى الأوروبية، ينطوي على مستويات معقدة من الأبعاد الثقافية والاستراتيجية الداعمة والحاضنة لآليات الصراع الاقتصادي عبر قنوات السوق...

تبقى هنا ضرورة الإشاره إلى تخوف سمير أمين من مغبة الأنزلاق نحو تبني «ايديولوجية التفوق الأوروبي» وبالتالي الدور الإيجابي للاستعمار كما هي الحال مع اصحاب نظرية «نمط الإنتاج الأسيوي» ولهذا نراه يجهد لتأكيد تضمن التشكيلة

الخراجية العثمانية لبذور جنينية للرأسمالية، تثبت دينامية هذه التشكيلة في مواجهة أصحاب نظريات «الركود الأسيوي» وتتضح معالم هذه الرؤية في قول سمير أمين بـ «ان اختراع نمط الإنتاج الأسيوي المزعوم قائم على تقسيم تاريخي للإنسانية إلى قسمين: قسم التاريخ الغربي الذي مر بمراحل سريعة من العبودية إلى الإقطاع ثم الرأسمالية وقسم التاريخ «الشرقي» الذي اغلق نفسه في مأزق منعه من الاستمرار في التقدم إلى أن أتت الرأسمالية من الخارج لتحريره من توقفه. فكانت هذه الأطروحة تنسجم تماما مع إيديولوجية «التفوق الأوروبي» والدور الإيجابي للاستعمار»(112).

رغم النقد الذي طوره أمين في مواجهته لأطروحة نمط الإنتاج الأسيوي، وبلورته لمقولة نمط الإنتاج الخراجي باعتبارها تشير إلى تشكيلات تاريخية متقدمة على نمط الإنتاج الإقطاعي الأوروبي، الأمر الذي يسقط بنظره مقولة التفوق الأوروبي، إلا أنه لم يذهب أبعد من ذلك. فمقولة «التفوق الأوروبي» ليست من إبداعات أصحاب نظرية نمط الإنتاج الأسيوي بل هي في الأساس سمة ملازمة للنظرية الماركسية في نظرتها الى المجتمعات البشرية غير الأوروبية، انطلاقاً مما طورته من نظم نظرية في قراءتها للرأسمالية(113). لذا نراه وهو يحاول التحرر من لغة إيديولوجية فرعية، يعمق تبعيته للغة الإيديولوجية الأم أي لغة الماركسية. ولهذا السبب يعمد إلى دس التصور الماركسي للرأسمالية في متن التشكيلة العثمانية، الأمر الذي ترتب عليه إسقاط جملة من المفاهيم والمقولات النظرية على واقع تاريخي مغاير لها تماماً.

ان جذر الخلل في قراءة سمير أمين، يتمثل في تجنبه وضع التصور الماركسي للرأسمالية تحت دائرة الضوء(114).

وبالتالي فإن اتهام سمير أمين للقائلين بوجود «خصوصية» تاريخية للاجتماع الإسلامي، بأنهم يرفضون وجود قوانين عامة تحكم تطور المجتمعات البشرية(115)، لا أساس له من الصحة. فما يرفضه أصحاب نظرية «الخصوصية» يتمثل في رفضهم لاعتماد التصور الماركسي «للخصوصية الأوروبية» كإطار مرجعي عالمي.

إن التقدم على خط بناء أطر مرجعية عالمية مفسرة لتطور المجتمعات البشرية، لا بد أن تواكبها وتسبقها جهود نظرية ومنهجية كثيفة على خط توفير اطر مرجعية خاصة بكل من التشكيلات الاجتماعية التي عرفها التاريخ البشري. فموضوعة «الخصوصية»

---

(112) سمير أمين: أزمة...، مرجع سابق، ص: 205.
(113) قارن: حسن الضيقة: الآخر في منظور الفكر الغربي الحديث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1994.
(114) قارن: حسن الضيقة: الظاهرة الرأسمالية، دار المنتخب العربي، بيروت، 1994.
(115) سمير أمين: أزمة...، مرجع سابق، ص:188.

لا تطرح نفسها مقابل موضوعة «العالمية» بل تطرح نفسها مقابل موضوعة «الخصوصية الأوروبية» التي تطمح إلى فرض نفسها كإطار مرجعي عالمي.

أن وقوع سمير أمين في أسر إحدى المرجعيات النظرية الأوروبية هو الذي جعله عاجزاً عن تلمس طبيعة التحولات التي شهدتها ولاية مصر في القرن الثامن عشر، وبالتالي فبدل العمل على كشف منطق عمل هذه التشكيلة وتعيين نقاط توازنها واختلالها على قاعدة ما تقدمه من وقائع خاصة، اندفع باتجاه إسقاط الإيديولوجية الماركسية على الواقع التاريخي لهذه التشكيلة. ولهذا السبب فإن سمير أمين عجز عن تجاوز التوظيف الإيديولوجي لنظرية نمط الانتاج الأسيوي انطلاقاً من متواليات النظرية الماركسية والتي تفرع عنها هذا المفهوم. لذا بقي سمير أمين أسيراً للموقف الإيديولوجي نفسه الذي حكم قراءة أحمد صادق سعد في توصيفه الحقبة المملوكية من تاريخ ولاية مصر الاقتصادي والسياسي. فكلاهما متفقان على أن اتجاه السلطة المملوكية للانفصال عن الدولة العثمانية يعبر عن اتجاه تاريخي إيجابي. يكتب سعد مقوماً هذه المرحلة فيقول: «أصبحت الاستقلالية المملوكية منذ القرن الثامن عشر تعبر عن مصلحة طبقة واسعة نوعاً من المماليك المصرية، علماء وتجار وحرفيين من أصل مصري وأصل عثماني أو جاقلي أيضاً كما من أصل مملوكي جركسي... أصبح الأوجاقلية و(خاصة الأنكشارية) منهم يتكونون على الأغلب من تجار ومشايخ الطرق الصوفية الشعبية، وبينهم الأكثرية في مصر. وهم على صلة مصلحيه وأسرية بالعلماء الذين ينتمي كثيرون منهم أنفسهم إلى الأوساط الحرفية»[116].

يكشف تحليل أحمد صادق سعد مقارناً بتحليل سمير أمين عن وجود، نقطة تقاطع أساسية فيما بينهما. فكلاهما ينظر إلى النزعة الانفصالية للسلطة المملوكية عن الدولة العثمانية، باعتبارها تشير إلى نقطة تحول تاريخي ذات طابع إيجابي. وإذا كان سمير أمين يحاول أن يجد مرتكزاً داخلياً لهذا التحول، يجده في «البذور للرأسمالية» في مصر، في مواجهة التشكيلة الخراجية العثمانية، فإن أحمد صادق سعد يذهب أبعد من ذلك فيربط هذا التحول بالنتائج الإيجابية المترتبة على علاقة ولاية مصر بكافة طبقاتها بالقوى الأوروبية المقتحمة للدولة العثمانية. يؤرخ أحمد صادق سعد لهذا التحول قائلاً: «مصالح المماليك وثيقة العلاقة بالتجارة الخارجية والعابرة منذ زمن طويل»... وازدادت اهتماماتهم بها مع انخفاض الإيراد الناتج عن الزراعة بسبب إهمالهم لشبكة الري ومظالمهم للفلاحين[117].

(116) احمد صادق سعد: تاريخ العرب الاجتماعي، مرجع سابق، ص:105.

(117) المرجع نفسه: ص: 81.

ويضيف موضحاً في قوله: «وبعد أن انفرد على بك الكبير بالحكم اتبع سياسة ترعى مصالح التجار الفرنسيين بوجه خاص، وأكد مراراً رغبته في فتح الطريق المصري المباشر لتجارة الهند مع أوروبا. . . وأنه اصدر الأوامر الصريحة للإنكشارية بحماية الأجانب والمسيحيين، «من أية إهانة تأتيهم من المسلمين» وكان السوريون خاصة يشيرون عليه بالعمل على الاستقلال عن الباب العالي»[118]

في الواقع يندر ان يتضمن تحليل تاريخي هذا القدر من المغالطات حيث يندفع الكاتب إلى حشد كافة قوى المجتمع المصري وراء المشروع «الاستقلالي للمماليك». لا تفهم هذه الرؤية إلا في ضوء موقف إيديولوجي يحاول أن يطمس واقع ارتباط ولاية مصر ارتباطاً عضوياً بوحدة المجال السياسي والاقتصادي والثقافي الذي كانت توفره الدولة العثمانية، وذلك بالرغم من كافة الاختلالات التي أصابت بنى السلطة المركزية من جهة وأطرافها من جهة ثانية.

لقد سبق وأشرنا إلى أن النصف الثاني من القرن الثامن عشر شكل الفترة الأكثر اضطراباً على مستوى علاقة قوى السلطة بعضها ببعض.

هذا إلى جانب وجود اتجاه متصاعد لهذه القوى نحو تعميق عملية قهرها واستغلالها لقوى المجتمع المنتجة على اختلاف مواقعها، وذلك بغية انتزاع أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق فرض الضرائب الجديدة وسياسات النهب والمصادرات.

فالطابع الطفيلي لهذه القوى يزداد توسعاً، بالمقابل فإن شرعيتها في نظر قوى المجتمع تتضاءل إلى حدودها القصوى[119]، محفزة بذلك قوى المجتمع الأهلي لدخول مرحلة المواجهة معها وذلك بهدف الحد من المظالم التي يواجهها المجتمع[120].

إن تحليلات كل من سمير أمين وأحمد صادق سعد تقلب هنا وقائع التاريخ رأساً على عقب، حيث تتحول في نصوصهما نقاط توازن وقوة المجتمع الأهلي، إلى نقاط اختلال وضعف. عنينا بذلك ما راكمه مدار الاجتماع الإسلامي العام من روابط اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، مكنت هذا المجتمع من تجاوز ومغالبة شتى التحديات التاريخية التي واجهته حتى القرن الثامن عشر. بالمقابل يدفع الكاتبان باتجاه اسباغ عناوين التطور والتقدم على مباني السلطة السياسية للمماليك في الوقت الذي تمثل هذه القوى المركز الأساسي الكاشف لنقاط اختلال المجتمع وضعفه في مواجهة

---

(118) أحمد صادق سعد: المرجع السابق: ص: 82.

(119) قارن: جلال يحيى: مصر الحديثة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1982، ص: 320.

(120) محمد خفاجي: الأزهر في الف عام، المطبعة المنيرية، 1324هـ، القاهرة، ص: 89-90.

تحديات الداخل والخارج في آن معاً. بالمحصلة تغوص جذور هاتين الوجهتين عميقاً في تربة الرؤية الاستشراقية التي تخترق مباني كافة إيديولوجيات القرن التاسع عشر، في سعيها الدؤوب لتبرير السياسات الغربية الدافعة باتجاه تمزيق وتفكيك وحدة المجال الثقافي والسياسي والاقتصادي للدولة العثمانية، لما توفره هذه الوحدة من نقاط ارتكاز ثابتة في مواجهة السياسات الأوروبية المقتحمة[121].

ولكن حين يكتفي سمير أمين بهذا القدر من تشويه الوقائع، وذلك عندما ينظر إلى «تحالف» المماليك مع «المركنتلية الأوروبية» نظرة سلبية،فإن أحمد صادق سعد يمضي قدما باتجاه تسويغ وتبرير السياسات الاستعمارية الأوروبية، جاعلاً من تحالف المماليك مع التجار الأجانب، عنصراً إيجابياً يدفع باتجاه تدعيم الاتجاه «الاستقلالي» لمصر عن الدولة العثمانية. هذا الاستنتاج لا يجد له ما يبرره على أرض الواقع. فكما سبق وأشرنا لم تحتل التجارة مع أوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر إلا موقعاً هامشياً بالنسبة لدورة السوق الداخلية. والتالي فإن مردودها الضرائبي، لم يحتل أي موقع أساسي قياساً للموارد التي تحصلها السلطة المملوكية من دورة السوق الداخلية.

لقد كان باستطاعة السلطة المملوكية في أواخر القرن الثامن عشر، أن تنتزع من القوى النشطة في القاهرة عبر القنوات الضرائبية أو عمليات النهب والمصادرات ما يقارب 500 مليون بارة، يضاف إليها ما يتم تحصيله من القطاع الزراعي والذي يتجاوز حدود الـ 400 مليون بارة. وإذا علمنا بأن حصة السلطة المركزية الرسمية لا تتجاوز نسبة 15 إلى 20٪ من مجموع ما يتم تحصيله من ضرائب، فهذا يعني أن الجزء الأعظم من الضرائب كان يستأثر بها الجهاز المملوكي في ولاية مصر[122].

على ضوء ما تقدم، يتضح أن مصادر قوة السلطة المملوكية، كانت ترتبط ارتباطاً عضوياً بدورة السوق العثمانية، وبالتالي فإن النزعة الاستقلالية للسلطة المملوكية لا تفهم إلا كنزوع من قبل هذه السلطة للإستئثار بموارد الدولة على حساب قوى المجتمع المصري من جهة وعلى حساب قوة الدولة ومنعتها في مواجهة حروبها الخارجية من جهة ثانية. أي أن استجابتها للسياسات الاستعمارية الأوروبية، لا تجد تبريرها إلا في سعي هذه السلطة الضامرة الشرعية في نظر المجتمع والدولة، للبحث عن مصادر قوة خارجية، تستقوي بها على قوى الداخل. لهذا كان عليها بالمقابل ان

---

(121) قارن: هنري لورنس: المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، ط1، 1997: ص:22-26.

(122) Andre Raymond: A. et C. au caire, T. II, op. cit., P. 652-657.

تساعد القوى الاستعمارية الأوروبية على فتح قنوات تحكم جديدة داخل توازنات السوق الداخلية.

بالمحصلة بقيت ولاية مصر حتى الحملة الفرنسية، تستمد نقاط توازنها وقوتها من ارتباطها بحقل سياسي واقتصادي، أثر لها دوراً صغيراً. كما سمح بنشوء تراتبية اقتصادية واجتماعية لسيادة النخبة داخل فئات وشرائح المجتمع المصري. أما فيما يتعلق بدرجة التغلغل الاقتصادي والسياسي الأوروبي، وسيطرة الشركات على تجارة المتوسط واختراقه للبحر الأحمر، فإنها لم تستطع أن تحدث اختلالاً أساسياً في توازنات السوق الداخلية.

لذا كان على القوى الأوروبية أن تكثف من جهودها العسكرية والسياسية، التي تستطيع أن توفر الشروط الضرورية من أجل إحداث اختراقات أساسية [illegible] الداخل العثماني. كان على الأوروبيين أن يحضروا من [illegible] عدة الأحداث [illegible] خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر"[130]

وتشكلت حلقتها الأولى في حملة نابليون على مصر.

(130) انظر روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 29-30.

الفصل الثالث

مصر العثمانية في مواجهة الحملة الفرنسية
صعود لغة الجماعة

شكلت الحملة الفرنسية على ولاية مصر عام 1798م، نقلة نوعية في مسار الصراع بين دول الغرب الصاعد وبين دورة الاجتماع العثماني. وتتمثل الخاصية الأساسية لهذه الحملة فيما أسفرت عنه هذه الحملة من إرساء لخطوط صراع جديدة تستجيب لاستراتيجيات أهداف استراتيجية. الغرض منها تفكيك توازنات الدورة الداخلية للدولة العثمانية. ومثلت الحملة لتحويل ولاية مصر إلى مستعمرة فرنسية[1].

على أثر حملة نابليون، ظهرت خطوط الصراع بين الطرفين، محكومة بمسار التحول [illegible] للدولة العثمانية وبحدوث اختراقات جزئية ضمن مجال سيطرتها في [illegible] قدرة الدول الغربية على التحكم بحقل العلاقات وتوظيفه في خدمة مصالحها. وتكرس مع حملة نابليون دخول القوى الغربية مرحلة جديدة، فغدا مصير مصر والدولة العثمانية موضوعاً في صلب التوجهات الاستراتيجية للقوى الغربية وفي طليعتها فرنسا وإنكلترا.

أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل حقل التدافع العام بين الدولة العثمانية والدول الغربية الصاعدة على أكثر من صعيد.

من جهة، خضعت شبكة العلاقات الناظمة لهذا الحقل محكومة بخطوط الصراع التي أدت بدورها إلى انقلاب وضعية كل من طرفي الحقل. ففي حين انتقل الطرف الأوروبي وعلى قاعدة ما يمتلكه من مصادر قوة جديدة، إلى موقع الهجوم، انتقلت الدولة العثمانية إلى موقع الدفاع.

---

(1) هنري لورنس، الحملة الفرنسية، ترجمة [illegible]، كتاب الهلال، عدد [illegible]، القاهرة، [illegible]، ص [illegible].

من جهة ثانية، أدى هذا الانقلاب إلى إحداث تغيير نوعي في وظائف شبكات التفاعل السياسي والاقتصادي بين الطرفين، وذلك لصالح الطرف الأوروبي. ولم تبق أية شبكة من هذه الشبكات قادرة على الاحتفاظ بوظائفها السابقة. فنظام الامتيازات على سبيل المثال، غدا إحدى قنوات التفاعل التي عملت القوى الأوروبية على استثماره ثقافياً وسياسياً واقتصادياً بما يخدم استراتيجية تفكيك إحدى ركائز توازنات الدولة العثمانية والمتمثل بنظام الملل. كذلك الأمر فيما يخص سياسة الباب المفتوح اقتصادياً، فقد عملت القوى الأوروبية على تثبيت هذه السياسة على مستوى الدولة العثمانية، لتغدو إحدى القنوات التي تستطيع عبرها أن تنفذ إلى داخل السوق العثمانية محدثة إختلالات عميقة في توازنات هذه السوق والتي تمتد من دوائر الإنتاج إلى دوائر التبادل والتوزيع ووظائف كل حلقة من هذه الحلقات المكونة لوحدة دورة الانتاج العامة.

لهذه الأسباب، تتبدى لنا هشاشة وقصور العديد من المرجعيات المنهجية التي قاربت هذه الإشكالية الخاصة. فإذا استبعدنا من حقل النقاش ا للغة الإيديولوجية التي طورتها الأبنية الثقافية الأوروبية، والمتمثلة في مقولات «التنوير» «والتحضير»، لما تنطوي عليه من إسقاطات غرضها التشويه والتضليل والتبرير، لننتقل إلى معالجة مقولات أخرى، ترتدي ثوب «العلمية» البارد، وذلك مثل نظرية تفاعل العوامل[2]. فإن باستطاعتنا كشف تناقضات هذه المنهجية وقصورها.

فقد عمدت هذه المنهجية بداية إلى تفكيك حقل التدافع العام، وإحالته إلى عناصر جزئية. وبذلك استطاعت في خطوة ثانية، أن تعمد إلى تغييب المنطق العام الحاكم لآليات عمل هذا الحقل، وبالتالي غدا بإمكانها الفصل بين شبكات التفاعل وجملة الوظائف المنوطة بها في ضوء ما تفرضه بنية الحقل العام. وبذلك مهدت الطريق لبناء نماذج نظرية، انطلاقاً مما تنتزعه من حقل الواقع من عناصر جزئية تعيد بنائها ضمن الحقل النظري، بما يخدم أهداف اللغة الإيديولوجية المكشوفة المرامي.

كذلك الأمر فيما يخص منهجية التفاعل الجدلي بدلالاتها الهيغلية والماركسية[3]. ففي ضوء المقولة الجديدة يغدو الصراع بين طرفي الحقل، أي «القديم» العثماني و«الحديث» الأوروبي، تعبيراً عن حركة تاريخية إيجابية تؤدي إلى ولادة مركب

---

(2) قارن حول هذه المنهجية: شارل عيساوي: تأملات في التاريخ العربي، م.د.و.ع.، بيروت، ط1، 1991، ص: 222 - 234.

(3) قارن حول هذه المسألة: مجموعة من الباحثين السوفيات: ارتقاء المجتمعات الشرقية، ترجمة: د. حسان اسحق، الأهالي، دمشق، ط1، الجزء الأول: ص: 12-15-35.

تاريخي جديد سمته الأساسية نفي جوهر التشكيلة القديمة. لا يخفى هنا أيضاً ما لاستخدام هذه المنهجية من دور في تبرير استراتيجيات المستعمر الأوروبي والنظر إليها باعتبارها صيرورة تاريخية إيجابية.

قد يكون لمقولة الجدل الديالكيتي فائدة معرفية في مقاربة مسار التحولات داخل إطار وحدة مجتمعية تمتلك شروط استقلاليتها البنيوية، غير أن استخدام هذه المنهجية في مقاربة حقول التدافع بين تشكيلات اجتماعية مختلفة، تبدو جهداً معرفياً تعسفياً، يخدم الاستراتيجيات الاستعمارية الأوروبية.

فما قيمة هذه المنهجية، إذا حاولنا قراءة مسار العلاقة بين الدول الأوروبية والحضارات الهندية في أميركا إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث استطاعت الدول المستعمرة أن تزيل هذه الحضارات وذلك كمقدمة من اجل وراثة مجالها الجغرافي. كذلك الأمر فيما يتعلق بغالبية المجتمعات الإفريقية والأسيوية، وان بدرجات متفاوتة.

لهذا السبب لا تشكل مقولة التفاعل الجدلي، مرجعية منهجية ملائمة من أجل مقاربة موضوعنا هنا. وبذلك ينتفي الطابع العلمي العام عن هذه المقولة، بل أكثر من ذلك يغدو بالإمكان في حالات معينة استخدامها كآلية معرفية بما يخدم أهداف سياسية وإيديولوجية تقتضيها نظم الاستحواذ العالمية..

أولاً: مواقف واتجاهات قوى المجتمع المصري:

أدت وقائع الحملة الفرنسية إلى تعاظم شبكة التحديات في وجه الدولة العثمانية، لتشمل كافة ركائز بناها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ومن الطبيعي في ظل هذه الوضعية التاريخية المستجدة، أن تبيّن مواقف كافة قوى المجتمع من الاحتلال، خصائص البنية العامة للمجتمع وما تنطوي عليه من خطوط ترابط، أضف إلى ذلك ما يخترقها من خطوط تمايز وتنابذ كاشفة لموقع كل قوة على حدة، وما تمليه خصوصية هذا الموقع من رؤى ومواقف وسياسات.

1- سياسات السلطة المملوكية

بلورت السلطة المملوكية في المرحلة السابقة على الاحتلال الفرنسي، سياسة الإستقواء بهذا الطرف الاوروبي او ذاك بغية تدعيم سلطتها المحلية على حساب السلطة المركزية وذلك بهدف الاستئثار بالجزء الأعظم من دورة الثروة والمال. إلا أن سياسة الإستقواء هذه وبالرغم مما تضمنته من نقاط اختلال أساسية، فإنها لم تتجاوز حدوداً معينة. لقد بقيت هذه السلطة جزءاً لا يتجزأ من هيكلية النظام السياسي العام

للدولة العثمانية، الذي يوفر لها مصادر قوتها الرئيسية، ويحفزها على توسيع رقعة نفوذها على حساب المراكز الأخرى للسلطة سواء على مستوى الولايات القريبة، أو على مستوى السلطة المركزية.

لهذا السبب كانت سياسة السلطة المملوكية من الاحتلال الفرنسي محكومة بموقف المواجهة. ولكن المفارقة تكمن فيما ينطوي عليه هذا الموقف من تناقض حاد، بين طبيعة الرؤية ومنطلقات سياسة المواجهة وبين قدرة هذه السلطة على توفير شروط المواجهة. فبين زعم القوة المملوكية، «إنه إذا جاء جميع الفرنج لا يقفون في مقابلتهم، وانهم يدوسونهم بخيولهم[4]» وبين ما أظهرته مجريات المواجهة العسكرية من عجز كامل لمؤسسة الفروسية المملوكية، أمام الجيش الفرنسي الذي ينتمي إلى تجربة تاريخية متفوقة نوعياً، وعلى مختلف صعد أواليات المواجهة العسكرية[5]، يمتد بون شاسع يكفي لإعلان واقع القصور البنيوي لهذه المؤسسة وافتقارها لأية إمكانية من أجل تلبية الأهداف السياسية التي تتوسلها من أجل بلوغ أهدافها.

كانت بنية الجيش المملوكي تلبي احتياجات السلطة في منازعاتها المحلية وفي فرض سيطرتها على قوى المجتمع وبالتالي حماية النظام السياسي والاقتصادي الذي يحتضن سلطتها. وهي بالتالي لم تكن تملك أي دافع لتتبع واقع التحولات النوعية في وضعية الجيوش الأوروبية، ولهذا بقيت أسيرة مجموعة من التصورات الموهومة عن واقع الجيش الغازي.

في مقابل ذلك، نجد أن التصور الذي كانت تمتلكه الحكومة الفرنسية عن وضع القوى المملوكية كان شديد التطابق مع الواقع. فقد وفرت كتابات القناصل و «الرحالة الجواسيس» للدولة الفرنسية، وخلال العقود السابقة، تشخيصاً دقيقاً لوضع الجيش المملوكي تمهيداً لاحتلال ولاية مصر[6].

---

(4) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق وشرح: حسن جوهر، عبد الفتاح لاسر نجاري، إبراهيم سالم، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1967، ج3، ص:2.

(5) ج. كريستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة: فؤاد اندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، الهيئة المصرية العامة، 1986، القاهرة، ص: 101 - 109.
قارن: هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر، مرجع سابق: ص: 142.

(6) الهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة، 1992، ص: 9 - 36- 38.
قارن أيضاً اميل خوري وعادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للتاريخ =

ولكن صوابية التصور الذي كانت تملكه الحكومة الفرنسية عن الواقع السياسي للمجتمع المصري لم يتجاوز حدود تشخيصها لوضع السلطة المملوكية. فبعد انهيار الدفاعات المملوكية ودخول نابليون القاهرة منتصراً، لم يلق أي قبول من قبل قوى المجتمع الأهلي، وذلك بما يتناقض والتصور الذي كان قد رفعه إلى الحكومة الفرنسية البارون دي توت، والذي يشير إلى أن الإستيلاء على مصر لن يكون إلا «احتلالاً سلمياً لبلد أعزل»[7]، وبأن الشعب المصري سوف ينظر إلى فرنسا باعتبارها محررة له من السلطة المملوكية[8].

لقد أدرك نابليون مبكراً هشاشة التصور الذي تملكه الدولة الفرنسية عن قوى المجتمع، وهذا ما تؤكده رسائله إلى حكومة الإدارة الفرنسية بعد انتصاره، حيث كتب قائلاً: «هذه الأمة تختلف كل الإختلاف عن الفكرة التي أخذناها من رحالتنا. إنها أمة هادئة، باسلة، معتزة بنفسها...». والمعنى نفسه يؤكده أخوه لوي في قوله: «إن في الشعب رباطة جأش مدهشة فلا شيء يهزهم»[9].

كذلك بان وبسرعة تهافت خطاب نابليون الذي وجهه إلى الجمهور المصري في بداية الحملة. لقد حاول نابليون أن يقدم نفسه بأنه قدم من «طرف السلطان» لتخليص «الدين والحق من يد الظالمين المماليك»[10]، لعله عن طريق هذه السياسة يستطيع أن يحصر دائرة الصراع مع القوة المملوكية، باعتبارها قوة خارجة على السلطة الشرعية العثمانية في نظر الأهالي.

غير أن وقائع الصراع وما انطوت عليه من ممارسات مختلفة، أظهرت تهافت لغة

= والسياسة بيروت، 1959، ج1، حيث جاء في رسالة لسفير فرنسا في القسطنطينية إلى حكومته (عام 1781)، ما يلي: «على فرنسا احتلال مصر ولن تلقى مقاومة من خمسة آلاف أو ستة آلاف من المماليك لا يملكون إلا مدفعاً واحداً. (ص:40)

قارن أيضاً: رحلة س.ف.فولني في كتابه: ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، ترجمة: ادوار البستاني، دار المكشوف، بيروت، 1949، لقد استهدفت هذه الرحلة «استقصاء المعلومات الدقيقة عن نظامها الداخلي (القوة المملوكية) لأخلص منه إلى معرفة قوتها ومواردها» (ص8). لقد وفرت استقصاءات فولني تصوراً دقيقاً لوضع الجندي المملوكي ولنقاط ضعفه المختلفة.

(7) ج. كريستوفر هيرولد: المرجع السابق، ص:18.

(8) الهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص: 44.

(9) ج. كريستوفر هيرولد: المرجع السابق، ص: 81.

(10) عبد الرحمن الجبرتي: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1969، ص:28 - كما جاء في تقرير آخر للسفير الفرنسي (1798) ما يلي: «ان احتلال مصر يمكن أن يتم بعدد قليل من الرجال (20 إلى 25 الف مقاتل)» ص:66.

نابليون وعدم قبولها من الأهالي منذ لحظة دخوله إلى الإسكندرية[11]. فقد رأت قوى المجتمع الأهلي في الحملة، ومنذ البداية، قوة احتلال يتوجب مقاومتها بكافة الأشكال.

ولم تنتظر من أجل المبادرة إلى مقاومة الاحتلال ما ستتخذه «الدولة العلية» من سياسات، لم تتأخر كثيراً... فقد سارع أئمة المساجد في جميع حواضر مصر، إلى قراءة فرمانات السلطان سليم الثالث (9 أيلول 1798)، والتي دعا فيها المسلمين لإشعال حرب مقدسة ضد الفرنسيين[12].

لقد أدى واقع الاحتلال الفرنسي إلى فتح أبواب المواجهة الشاملة مع المجتمع المصري على اختلاف هيآته وقواه في المدن والأرياف والبوادي. واقتصرت العلاقة التصالحيه الفعلية على بعض فئات «نصارى الشام والإفرنج البلدي والقبط»، على حد تعبير الجبرتي[13]، ولم تتجاوز هذه الفئات إلى أي من هيآت وقوى المجتمع[14]. فبالرغم مما بذلته قوى الاحتلال من محاولات، فإنها وحتى نهاية الاحتلال بقيت عاجزة عن إيجاد أي مرتكز داخلي، تضمنه قوى اجتماعية أساسية[15].

2- مواقف شرائح العلماء من الاحتلال الفرنسي:

تفيد مقاربة المواقف والأدوار التي نهضت بها شرائح العلماء في المجتمع المصري إبان الاحتلال الفرنسي في توفير مدخل رئيس كاشف لطبيعة المواقع التي تتولاها داخل بنيان المجتمع، وما يتفرع عنها من اتجاهات في انماط الرؤى والسياسات.

ولكن خاصية هذه المسألة تكمن في جانب أساسي منها، في تداخل عوامل عديدة في تعيين الإطار الناظم لمواقع جمهرة العلماء وما يتصل بها من وظائف وأدوار. غير أن تنوع هذه العوامل وتقلباتها، يمنعنا من السعي إلى بناء تصور ساكن ومتماسك تفرضه وظائف محددة، وإن كان لا يمنعنا بالمقابل من التأكيد على ما لهذه

---

(11) قارن هنري لورنس: الحملة الفرنسية...، مرجع سابق، ص: 131 - 132.

(12) جاك فريمو: فرنسا والإسلام، من نابليون إلى ميتران، ترجمة: هاشم صالح، دار قرطبة، ط1، 1991 ص:35.

(13) الجبرتي: مظهر التقديس...، مصدر سابق، ص: 46.

(14) صبحي وحيده: في أصول المسألة المصرية، مرجع سابق، ص: 171 - 175.

(15) ليلى عنان: الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ، كتاب الهلال، الجزء الثاني، 1998، ص: 109 - 116، 128.

الشرائح من مكانة مركزية داخل دورة الاجتماع الأهلي أو على مستوى توازنات قوى السلطة الحاكمة[16].

بداية يجدر بنا لحظ الموقع الذي تحتله شريحة العلماء المنخرطة ضمن مؤسسات السلطة الحاكمة، على قاعدة ما أنيط بها من وظائف تشريعية وسياسية يتفرع عنها مسؤوليات قضائية ومالية وإدارية.

ترتب على هذا الموقع خضوع هذه الشريحة لجملة الآليات الناظمة لتوازنات السلطة ولمسار تحولاتها، وبذلك غدت إحدى ركائز السلطة الحاكمة المشاركة في رسم سياساتها انطلاقاً مما تمتلكه من خصوصية وظائف وأدوار.

إلا أن هذا الوضع الذي يدفع باتجاه تموضع هذه الشريحة ضمن مدار السلطة، يترتب عليه الإسهام المباشر في تأمين شروط تماسك النظام القائم، ومشاركة قوى السلطة الأخرى فيما تمتلكه من مصادر قوة سياسية واقتصادية. غير أن وضعية هذه الشريحة داخل مباني السلطة كانت محكومة أيضاً بجملة من المتغيرات التي تدفع إما بإتجاه تعميق عملية إنخراطها أو تحديدها، أو تعديلها، أو تتعارض معها جاذبة إياها نحو اتجاهات أخرى.

فمن المتغيرات الدافعة باتجاه تعميق عملية إنخراط شريحة من العلماء داخل مباني السلطة الحاكمة، يلحظ سعي مؤسسات السلطة نفسها، لإنتاج علمائها عن طريق ما تمتلكه من مؤسسات مختلفة تغطي جانب التشريع والقضاء والتعليم والوقف وما شابه.

وفي هذه الحالة، تتحدد وظائف العلماء في ضوء طبيعة المؤسسات الحاكمة، ان لجهة بنيتها الداخلية أو لجهة بنية علاقاتها بقوى المجتمع. ولهذا السبب نلحظ تبايناً حاداً في وضعية هذه الشرائح والوظائف المنوطة بها، بين مرحلة وأخرى من عمر السلطة. فكلما كانت قوى السلطة أكثر ارتباطاً بنموذجها التأسيسي، كانت هذه الشريحة أكثر قدرة على المشاركة السياسية التشريعية الإيجابية، وهذا ما نشهده في الحقبة الأولى من عمر الدولة[17]، غير أن انقلاب مباني السلطة عمل بدوره على حفر علامات جديدة في وضعية هذه الشريحة وذلك باتجاه تعميق آليات إنفصالها عن

---

(16) قارن أرنولد توينبي: عبد الرحمن الجبرتي وعصره، دراسة وردت في كتاب عبد الرحمن الجبرتي: دراسات وبحوث، اشراف: احمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص: 14.

(17) قارن: عبد الرزاق عيسى: تاريخ القضاء في مصر...، مرجع سابق، ص: 31.

المجتمع وانغماسها المتزايد في دورة السلطة والمال، متوسلة الالتحاق بمراكز السلطة الأخرى.

وإذا كان من الجلي هنا أن المتغيرات الآنفة الذكر تدفع بإتجاه بناء نموذج «فقيه السلطة» وبالتالي تكوين شريحة علمائية خاصة تخضع لأزمنة السلطة الجائرة، فإن هناك متغيرات عديدة أخرى تولدها أزمنة ثقافية واجتماعية مغايرة حيناً، ومتعارضة أحياناً أخرى، مع الزمن السلطوي الآنف الذكر. وهذا ما يدفع بإتجاه تكوين شرائح أخرى من العلماء، تتموضع مرجعيتهم الوظيفية خارج مدار السلطة الجائرة.

تأتي في طليعة هذه المتغيرات، التي تسهم إسهاماً أساسياً في تكوين جمهرة العلماء، متغير التكوين العقدي والمعرفي الذي يعمل على بناء شخصية علمية مشدودة، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى نموذج فقهي معياري يجد سنده الثابت في النموذج النبوي وسير «السلف الصالح»... وهذا ما يدفع بإتجاه تحرير العالم من آليات التكييف التي تمارسها مؤسسات السلطة، وبالتالي تمكينه من مغالبتها أو الخروج عليها[18] فيما تختطه من سياسات تشريعية منقطعة السند.

بموازاة هذا المتغير، تحضر متغيرات أخرى تعمل بدورها على تدعيم استقلالية جمهور العلماء عن مدار السلطة، من هذه المتغيرات، يبرز أمامنا متغير اجتماعي أساسي، يدفع بإتجاه تمييز وضعية جمهرة العلماء عن باقي قوى السلطة الحاكمة. فمن المعلوم ان كافة مؤسسات السلطة الحاكمة في ولاية مصر، كانت تستقطب عناصرها من خارج مدار المجتمع الأهلي، وهذا ما ينطبق في آن معاً على القوة المملوكية، والمؤسسة الإنكشارية، وعلى رأسهما الوالي نفسه. بالمقابل نلحظ أن مؤسسات العلم المختلفة كانت تختص بميزة انفتاحها الكامل على قوى المجتمع الذي يمدها بجمهور المتعلمين...

لهذا السبب شكل انتماء جمهرة العلماء إلى دورة الاجتماع الأهلي، معطى بنيوياً ثابتاً ووفّر شروطاً مناسبة لترسيخ شبكة علاقات راسخة بين مؤسسات العلم وتكوينات المجتمع[19]. وبذلك ارتسمت قنوات تواصل عميقة ومتشعبة مع جمهور الأمة على اختلاف أجناسهم وأنشطتهم ومواقعهم في دورة الاجتماع العامة.

أهلت هذه الخاصية شرائح العلماء لاحتلال مكانة ثابتة داخل تشكيلات المجتمع،

---

(18) قارن: أحمد شلبي: مصر مركز للدراسات الإسلامية في عصر عبد الرحمن الجبرتي، من كتاب: عبد الرحمن الجبرتي، بحوث ودراسات، مرجع سابق، ص: 437 - 452.

(19) قارن جب وبوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، مرجع سابق: ص: 160 - 163، 204-209.

ومكنتهم من النهوض بأدوار مختلفة استجابة لاحتياجات قوى المجتمع على غير صعيد[20].

تستكمل المتغيرات الآنفة الذكر نفسها بشبكة أخرى من المتغيرات الحاضنة لاستقلالية جمهرة العلماء من جهة، ولخاصية مكانتهم من جهة ثانية. وتجد تعبيرها هذه المرة، في إطار بنية مؤسساتيه تحتل مكانة مركزية داخل دورة الاجتماع العامة، عيننا بذلك، المؤسسات الوقفية وما تنهض به من وظائف تغطي شتى جوانب حياة الجماعة.

احتلت المؤسسات الوقفية مكانة مركزية داخل مباني الدورة الاقتصادية العامة، ان لجهة ثقلها او لجهة وظائفها الاجتماعية المختلفة. فقد تجاوز حجم الأراضي الموقوفة في مصر ما يوازي ثلث الأراضي الزراعية[21]، كما إنها كانت معفية من الضرائب، ولا تستثمر مطلقاً بالسخرة[22]. بموازاة ذلك، فإن ما وفرته هذه المؤسسة من موارد عينية وأخرى نقدية، قد جرى تخصيصه لأغراض شتى، تقع في غالبيتها خارج دورة السلطة. فنظام الأوقاف الموضوع منذ القرن الخامس هجري (كما يذكر الجبرتي) لم يتعرض لأي تعديل أساسي لجهة الوظائف المنوطة به: «. . .إن هذه الإرصادات والأطيان موضوعة من أيام الملك الناصر يوسف صلاح الدين الأيوبي ليصل إلى المستحقين بعض استحقاقهم من بيت المال بسهولة. ثم اقتدى به في ذلك الملوك والسلاطين إلى يومنا هذا. فيبنون المساجد والربط والخوانق والأسبلة ويرصدون عليها أطياناً يخرجونها من زمام أوسيتهم، فيستغل خراجها أو غلالها لتلك الجهة» . . .[23].

ما يهمنا التأكيد عليه هنا، هو الدور المركزي الذي تولته هذه المؤسسة في توفير مورد اقتصادي مستقل وثابت لمؤسسات العلم التابعة للأزهر أو للحرمين الشريفين في مكة والمدينة[24].

لقد أسهمت هذه المؤسسة، إسهاماً أساسياً ومباشراً في تدعيم استقلالية جمهرة العلماء عن شتى مؤسسات السلطة السياسية والإدارية، وبذلك شكلت هذه الاستقلالية

---

(20) قارن عبد العزيز نوار: عبد الرحمن الجبرتي وعلماء زمانه: من كتاب: عبد الرحمن الجبرتي، بحوث ودراسات، مرجع سابق، ص: 402 - 412.

(21) قارن: عبد الرزاق عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية، مرجع سابق: ص: 274.

(22) لانكريه: الوقف، وصف مصر، مرجع سابق، ص: 18 - 26.

(23) ذكره: محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع القرن التاسع عشر (11801- 1821)، مطبعة جامعة القاهرة، 1958، ج3، ص:1129.

(24) حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص:316.

مرتكزاً ثابتاً أتاح لشرائح واسعة من العلماء أن تعزز مكانتها السياسية داخل مباني النظام العامة، وأن بدرجات متفاوتة. فقد ارتبط الصعود الاقتصادي للعديد من القضاة والعلماء بواقع توليهم الأشراف على المؤسسات الوقفية، وهذا ما أتاح لهم مراكمة ثروات كبيرة مكنتهم من تبؤ مكانة هامة داخل الحقل السياسي أو داخل عالم الأعمال التجارية والمهنية[25].

ضمن السياق نفسه يجدر بنا التوقف عند مكون أساس من مكونات الأطر الاجتماعية والثقافية التي أسهمت بدورها إسهاماً أساسياً في تشكيل وضعيات الهيئات العلمائية، عنينا بذلك، علاقة شرائح واسعة من جمهور العلماء بالطرق الصوفية وامتدادات هذه الطرق داخل عالم الحرف والطوائف المهنية على اختلاف تخصصاتها الانتاجية. فعلى هذا الصعيد، يلحظ وجود تداخل حاد بين الأنشطة المهنية والحياة الدينية وما يرتبط بها من ادوار مخصوصة تجسدها انظمة تشريعية وقيمية خاصة بالمهنة، أو انشطة اجتماعية وثقافية تغطي الجوانب الموازية لأنشطة الحرف في تعبيراتها العامة (مناسبات- أعياد) أو الخاصة (المناسبات الخاصة بهذة المهنة أو تلك)[26].

إن الحركة الصوفية وفّرت طوال العهد العثماني، لكافة مؤسسات المجتمع والسلطة، نظم مرجعية ثقافية ومؤسسات اجتماعية غطت الجانب الأعظم من أنشطة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. ولكن مسار التحولات والتغيرات التي شهدتها ابنية المجتمع المختلفة، خاصة لجهة أبنية السلطة وشبكة علاقاتها بالمجتمع، قد أدّى الى انكماش دور هذه الحركة وانكفائها وتعرضها لانقلاب وظائفها وما يتصل بها من أدوار مختلفة. هذا الواقع أفقد الحركة الصوفية تماسكها السابق، وأدخلها في سياق تاريخي جديد جعلها تعمل في اتجاهات متغايرة وأحياناً متناقضة[27].

إلا أن واقع هذا التحول الذي أدى فيما أدى اليه، الى انحسار فعالية الحركة الصوفية واضطراب ادوارها، لم يفقدها الدور الذي نهضت به على مستوى قوى المجتمع الأهلي، والمتمثل بتأمينها اللحمة الأساسية لطوائف المهن والحرف[28].

---

(25) Andre Raymond: Astisans et commercants..., op. cit., P. 425-429.

(26) A. Raymond: Art. Et com., op. cit., P. 421-423.

(27) قارن: حسن الضيقة: الدولة العثمانية، الثقافة، المجتمع، والسلطة، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997.

(28) توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد 21، القاهرة، 1988، ص: 15.

وبذلك استطاعت الحركات الصوفية ان توفر لجمهور علمائها، إمكانية إقامة علاقات وثيقة مع تكوينات المجتمع الأهلي، وهذا ما ألقى على كاهلها مسؤولية التصدى لما يواجهه جمهور الأهالي من مشاكل شتى، يأتي في طليعتها، ما تمارسه قوى السلطة وأجهزتها المختلفة من سياسات قاهرة، تستدعي مواجهتها عبر أساليب وطرق تتناسب مع طبيعية التحديات المفروضة من قبل هذه القوى، وما يتصل بها من سياسات إستنزاف اقتصادي متعددة الأوجه.

تفيد المعالجات الآنفة الذكر في التأكيد على محورية الموقع الذي احتلته شرائح العلماء ضمن البنيان الاجتماعي العام، كما تفيد في تعيين خصوصية هذا الموقع وما انطوى عليه من تعقيدات شتى. بداية لا بد من تجاوز المقولة الشائعة، والتي تنحو باتجاه تقنين وضعية العلماء ضمن اطار مؤسسي محدد، يترتب عليه النهوض بوظائف موحدة داخل المجال العام. ونلحظ وجود نوع من التفاوت والتمايز في وضعية هذه الشرائح، انطلاقاً من تعددية وتمايز العوامل المساهمة في رسم الأطر الموجهة والناظمة لأنشطتها التشريعية والسياسية والاجتماعية. يترتب على ذلك انفتاح حقل الفاعلية في اتجاهات شتى تبلغ أحياناً حد التناقض بين هذه الشريحة أو تلك. لهذا السبب علينا تطوير منهجيات مقاربة مركبة، كي نستطيع تعيين وتتبع مختلف الاتجاهات التي سلكتها جمهرة العلماء في تعاملها مع ما عرض على المجتمع من أزمات داخلية. بالإجمال، ترتبط مواقف جمهرة العلماء من الإحتلال الفرنسي لمصر، بروابط وثيقة بمواقفهم مما شهدته ولايه مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من أزمات سياسية حادة. ولم تكن مجابهة العلماء للأحتلال الفرنسي، حدثاً سياسياً فريداً لا سابقة له، ففي ظل السلطة المملوكية شهدت ولاية مصر، عدة انتفاضات شعبية قادها جمهور العلماء، في مواجهة اشكال من الظلم والإستغلال التي مارستها القوى المملوكية والتي بلغت حداً لم تستطع تكوينات المجتمع الأهلي القبول به وتحمل تبعاته.

ولعل أبرز انتفاضتين كاشفتين لابعاد هذا الصراع، تمثلا بثورة الشيخ أحمد الدردير عام 1795م، في مواجهة السلطة المملوكية، ثم تلتها انتفاضة عام 1795م، والتي قادها نقيب الأشراف عمر مكرم في مواجهة طغيان إبراهيم ومراد، من أمراء المماليك وقد تمكنت هذه الإنتفاضة من إجبار السلطة المملوكية على التوقيع على «حجة شرعية» جاء فيها:

«أولاً: لا تفرض ضريبة إلا اذا أقرها مندوبو الشعب.

ثانياً: ان ينزل الحكام على مقتضى احكام الحكام

ثالثاً: ألا تمتد يد ذي سلطان الى فرد من أفراد الأمة إلا بالحق والشرع»[29].

ومن الجلي هنا أن طابع الإنتفاضة التي قادها نقيب الأشراف عمر مكرم في مواجهة فساد السلطة المملوكية، يتجاوز حدود وظيفة «الدور الوسيط»، بين السلطة والمجتمع كما يتعارض مع وظيفة «فقيه السلطان» المسوغ والمبرر لممارسات السلطة. ففي هذه الحالة يدفع العالم بإتجاه الخروج على سياسة السلطة ومواجهتها، مجسداً بذلك المرجعية الفقهية التي تبيح الخروج على الولاة والسلاطين الجائرين، ونصرة الجماعة المسلمة. فعندما سئل نقيب الأشراف عمر مكرم عن مبرر خروجه عن طاعة «أولي الأمر» أجاب: «أن المقصود من «أولي الأمر منكم» في الآية القرآنية الكريمة هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان حين يكون عادلاً. وأضاف الى ذلك أن الشعب يخلع الولاة من قديم الزمان ويستطيع ان يخلع الخليفة والسلطان إذا حادا عن الصراط المستقيم. وانه ما دام العلماء قد أفتوا بوجوب مقاتلة الوالي وأعوانه لافتئاتهم على حقوق الناس فقد أصبح في حل هو ورجاله من مقاتلتهم»[30].

إن ما شهدته ولاية مصر في ظل السلطة المملوكية، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من سياسات قهر وفساد سياسي واقتصادي، كان من نتائجه ترسخ مكانة جمهرة العلماء في وسط تكوينات المجتمع الأهلي وتطوير وظائفهم السياسية في مواجهة السلطة. وقد كان لهذا التحول أثر مباشر في صياغة مواقف العلماء إبان الاحتلال الفرنسي، واستمر هذا الدور في المراحل التالية على الاحتلال. وتظهر هذه المواقف مدى التعقيد والتنوع الذي لازم مواقف شرائح العلماء وما ترتب على ذلك من نتائج سياسية متعددة الإيقاعات.

كشفت وقائع الاحتلال الفرنسي عن مواقف متدرجة في جذريتها في مواجهة واقع الاحتلال وما تفرع عنها من سياسات مختلفة.

مثل الاتجاه الأول جمهرة العلماء الذين قبلوا تعيين نابليون لهم في الديوان الذي أنشأه بعد هزيمة المماليك. وقد برر هؤلاء مشاركتهم بمسوغات عديدة من قبيل قول الشيخ عبد الله الشرقاوي: «السبب الذي أوجب لأهل مصر وقراها بعض الانقياد اليهم (للفرنسيين)عجزهم عن مقاومتهم بسبب هروب المماليك الذين معهم آلات القتال»[31]. أو القول بأنه «لابد من اشغال الموقع الذي يضمن استمرار مصالح عموم

---

(29) محمد عبد المنعم خفاجي: الأزهر في الف عام، مرجع سابق، 1374هـ، ص: 89-90.

(30) راجع صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مرجع سابق، ص: 177.
- قارن: عبد العزيز نوار: عبد الرحمن الجبرتي وعلماء زمانه، مرجع سابق، ص: 404.

(31) ذكرته: ليلى عنان: الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ، مرجع سابق، ص: 167.

المسلمين، اذ في تعطيله ايقاف للمصالح والأحكام وفساد للأحوال»[32].

يكمن مأزق هذه النخبة الأزهرية التي قبلت الرضوخ لواقع الاحتلال، في كونها إحدى القوى السياسية المشاركة في السلطة المملوكية، هذه المشاركة التي مكنتها من انتزاع مواقع سلطة سياسية واقتصادية عن طريق المشاركة المباشرة في نظام الإلتزام[33]. لذا وجدت هذه النخبة نفسها بعد هزيمة المماليك في وضعية انكشاف سياسي أمام المحتل. فهي من جهة أسيرة مواقعها ومصالحها المباشرة، الأمر الذي يملي عليها عدم مواجهة المحتل، وهي من جهة ثانية لا تريد أن تسبغ أية شرعية على المحتل معتبرة ان الأقدام على ذلك، يحط من قدرها «عند الله وعند المسلمين»[34]. وقد وجدت هذه النخبة مخرجاً لمأزقها هذا في تبنيها لموقف مزدوج: موقف علني ممالئ للاحتلال، وموقف سري يتراوح بين الرهان على ما ستتخذه السلطة العثمانية في اسطنبول من سياسات في مواجهة الحملة الفرنسية، والعمل على التستر وتغطية التحضيرات الجارية لانتفاضة القاهرة الأولى(ت1 1898).

لم يلق موقف هذه الشريحة أي قبول لدى قوى المجتمع، فقد جوبه بالرفض والإدانة من قبل الجمهور لاحقاً، ويؤرخ الجبرتي لموقف الجمهور من هذه الشريحة في قوله: «وسبوهم وشتموهم وضربوا الشيخ عبد الله الشرقاوي (رئيس الديوان) والشيخ موسى السرسي، ورموا عمائمهم واسمعوهم قبيح الكلام وصاروا يقولون: هؤلاء المشايخ ارتدوا، وعملوا فرنسيس، ومرادهم خذلان المسلمين، وانهم اخذوا دراهم من الفرنسيس»[35].

اقتصر هذا الاتجاه على نخبة من العلماء الأزهريين الذين يحتلون مواقع عليا داخل مباني السلطة، ولكن هذا الموقع وما يرتبط به من امتيازات شتى على حساب قوى المجتمع، جعلهم في وضعية هامشية بالنسبة لباقي شرائح العلماء. ولعل هذا ما جعل نابليون يخطئ في تقديره لمواقف واتجاهات وتكوينات المجتمع الأهلي. فانطلاقاً من ظنه بأن الشريحة العليا من العلماء تمثل فيما اتخذته من مواقف، جمهور المجتمع، اعتبر ان اعضاء الديوان قد وفروا لاحتلاله غطاء شرعياً. غير أن تداعيات الأحداث اثبتت خطأ هذا التقدير، فما اتخذه اعضاء الديوان من مواقف، كان تعبيرا

---

(32) ذكره: خالد زياده: كاتب السلطان، رياض الريس للكتب والنشر، لندن-قبرص، 1991، ص: 111.
(33) هنري لورنس: بونابرت والاسلام، مرجع سابق، ص: 262 - 264.
(34) الجبرتي: مظهر التقديس. . .، مصدر سابق، ص: 59.
(35) الجبرتي: المصدر نفسه، ص: 221.

عن وضعية الشريحة التي ينتمون إليها ولم يكن هذا الديوان يتجاوزها ليشمل سائر شرائح جمهرة العلماء المنخرطة في دورة الاجتماع العامة.

لهذا السبب نلحظ أن مختلف شرائح العلماء المتموضعة خارج مدار هذه النخبة، شكلت مركز الثقل الأساسي في مواجهة الاحتلال خاصة إبان ثورتي القاهرة: الأولى (21 تشرين الأول 1898)، والثانية (20 آذار 1800)، فالثورة الأولى قادها الشيخ محمد أبو الأنوار السادات (شيخ الطريقة الوفائية منذ عام 1869، ومن ثم شيخ مشايخ الطرق الصوفية)[36]، في حين قاد الثورة الثانية النقيب عمر مكرم، بعد عودته الى القاهرة. لقد استقطب هذا الاتجاه قيادته من داخل الأزهر (مثال المدرس الشيخ إسماعيل البراوي، والمدرس أحمد الشرقاوي) ومن خارج الأزهر (مثال: الشيخ عبد الوهاب الشبراوي الذي كان يدرس كتب الحديث في المشهد الحسيني، والشيخ يوسف المصيلحي الذي كان يقوم بالتدريس في جامع الكردي...).

أقدم المحتل بعد إجهاضه لتلك الثورة، على إعدام معظمهم سراً، كما اعدم قرابة ثمانين عضواً من أعضاء «ديوان الدفاع»، هذا الى جانب من استشهد إبان الإنتفاضة والذين قدر عددهم بما يقارب ثلاثة آلاف من الذين شاركوا في هذه الإنتفاضة[37].

بالمحصلة مثل هذا الإتجاه مركز الثقل داخل توازنات المجتمع الأهلي، فحوله إجتمعت كافة التكوينات المهنية والحرفية والريفية، في حواضر مصر وأريافها. بذلك استطاع هذا الإتجاه أن يوفر شروط أطلاق ديناميات المجتمع وتأطيرها في مواجهة الاحتلال[38]. فأمام واقع انهيار وتفكك بنى السلطة المملوكية وعجزها عن مواجهة تبعات الاحتلال، شكل العلماء على اختلاف مواقعهم السياسية والاقتصادية والثقافية النواة الصلبة التي استطاعت أن توفر شروط مقاومة المجتمع لجملة التحديات التي فرضها الاحتلال[39].

ولم تقتصر ابعاد هذه الدينامية على تكوينات المجتمع المصري، بل تعدتها

---

(36) هنري لورنس: بونابرت والإسلام، مرجع سابق، ص: 271.

(37) قارن هارولد كريستوفر، بونابرت في مصر، مرجع سابق، ص: 208 - 210. قارن أيضاً: لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث، مرجع سابق، ص: 53.

(38) الجبرتي: مظهر التقديس... مصدر سابق، ص: 112 - 140 - قارن أيضاً أحمد عبد الرحيم مصطفى: المقاومة الشعبية المصرية ضد الاحتلال الفرنسي، مجلة تاريخ العرب والعالم، عدد 4، 1979 قارن أيضاً محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914). مكتبة الانجلو المصرية، د.ت.، ص: 265.

(39) أحمد شلبي: مصر مركز للدراسات الإسلامية في عصر عبد الرحمن الجبرتي، مرجع سابق، ص: 452 - 453.

لتشمل وبالوتيرة نفسها، التكوينات الاجتماعية في الحجاز. فعلى قاعدة شبكة الترابط المتعددة الأوجه بين ولاية مصر والحجاز، أدى احتلال مصر الى إحداث أزمة عميقة ومباشرة في وضعية الحجاز. كان من نتائجها المباشرة حرمان هذا الإقليم من مصادر التجارة مع مصر، ان لجهة توقف الموارد المالية والسلعية التي تأتيه من أوقاف مصر الخاصة به، وان لجهة توقف قافلة الحج لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية[40].

لهذا نلحظ الاستجابة السريعة لأهالي الحجاز، لنجدة أهالي مصر فقد استطاع هذا الأقليم وبمبادرة من قواه الاجتماعية تجهيز قوة جهادية تراوح عددها بين أربعة وسبعة آلاف مجاهد، تم لها الانتقال الى صعيد مصر، ولعبت دوراً أساسياً في مواجهة قوات الاحتلال دفعت احد مؤرخي الحملة الى القول: «وفي الحقيقة اننا لم نشهد ابداً منذ قدومنا الى مصر مقاومة بهذا العنف وبهذه الضراوة»[41].

من المفيد هنا التوقف عند نموذجين فقهيين هما المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي، والنقيب عمر مكرم، بغية رسم معالم أساسية للإطار الذي حكم رؤيتهما ومواقفهما تجاه القضايا المركزية التي فرضت نفسها على مجتمع مصر في تلك الحقبة المفصلية، والتي تداخلت في تكوينها خطوط التجاذب والصراع داخل المجال العثماني من جهة، وفيما بين هذا المجال والمستعمر الفرنسي من جهة ثانية.

أ- نموذج عبد الرحمن الجبرتي:

تمثل شخصية عبد الرحمن الجبرتي فيما بلورته من رؤى واتخذته من مواقف احدى هذه النماذج الممثلة لشريحة خاصة من العلماء. وتتبدى اهمية هذا النموذج لاحقا في إستنطاق الكتابات العربية المعاصرة لمؤلفات هذه الشخصية على نحو سمح لها بإسقاط وتمرير الكثير من الأفكار الإيديولوجية التي لا تمت بصلة دقيقة الى الواقع التاريخي الذي حكم ولاية مصر في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر.

ما يهمنا التأكيد عليه هنا، رؤية الجبرتي لعالمه الذي تتداخل في تكوين نسيجه متغيرات التشكيلة التاريخية المقتحمة من قبل المستعمر وما حمله الاحتلال من وقائع جديدة. بداية نلحظ أن الثابت في لغة الجبرتي موقفه السلبي من الاحتلال. فخلاصة موقفه يوضحها قوله: «وأناخت دولة الكفار على هذا القطر العظيم، وانتشروا في

---

(40) حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مرجع سابق، ص: 57-69.

(41) ذكره: حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية، مرجع سابق، ص: 70.

ارجائه انتشار السم في الجسد السليم»[42] يرتبط هذا التوصيف ارتباطاً وثيقاً برؤية المؤرخ العقائدية والفقهية للدولة العثمانية. والذي يؤكد فيه ولاءه الكامل لها منذ فتحها لمصر. ففي معرض حديثه عن السلطان سليم يكتب قائلاً: «فتوجهت انتصاراً للإسلام عزيمته، وتساوت لاستنقاذ مصر من أيدي أولئك الأشرار همته، توجه إليها بوجود دولته وعساكر حمايته من كل رئيس بصير بأمور العواقب، مدبر الأمور على أوفق رأي صائب، فطن بقوانين السياسة خبير بمراسيم السياسة»[43].

ولكن هذه الرؤية لا تقتصر على مرحلة فتح مصر من قبل الدولة العثمانية، بل تمتد حتى تغطي المرحلة التي عاصرها الجبرتي، وهذا ما يؤكده قوله: «وكذلك كل دولة تنمو في أولها، وتضعف في آخرها، وقد برأ الله تعالى دولة آل عثمان، ابقاها الله، من كل من هذين، وهذه منقبة مختصة بملكهم، وكذلك لم تزل قوتها متزايدة، وعماد قواعدها الى ذروة الشرف متصاعدة»[44]. ويضيف قائلاً: «. . .ولم يتفق أنه من حين تملكهم لمصر تطرق إليها شر وأشرار أو للدخول فيها عصابة كفار»[45].

ولا تكتمل لدينا المعالم الأساسية لمواقف الجبرتي الآنفة الذكر، إلا اذا نظرنا الى موقفه من تيار المقاومة الشعبية المسلحة للاحتلال. حول هذه المسألة نلحظ استنكاف الجبرتي عن الإنخراط في تيار المقاومة الأهلية، بل نعته لفئات المجتمع المشاركة في المقاومة بصفات سلبية من قبيل «الغوغاء» و «الزعّر» «والحرافيش». . .

لقد بقي الجبرتي في موقفه من الاحتلال أسيراً لرهانه على ما ستتبعه السلطة العثمانية والأمراء المصريون من سياسات بغية مقاومة الاحتلال. ولكن وقائع الصراع كانت تتسارع كاشفة هزال وعجز هذه السياسات التي غدت تنتمي الى زمن ماض، ولهذا كان على الجبرتي ان ينتظر مجيء محمد علي، ليجد نفسه أمام استحقاق تاريخي لا رجعه عنه، عنينا بذلك تفكيك المؤسسة الوقفية التي كانت تحتضن نموذج الجبرتي في زمن ما قبل الاحتلال.

---

(42) عبد الرحمن الجبرتي: مظهر التقديس. . .، مصدر سابق، ص: 7.
(43) عبد الرحمن الجبرتي: مظهر التقديس. . .، مصدر سابق، ص: 9.
(44) المصدر نفسه: ص: 22.
(45) المصدر نفسه: ص: 23.
-قارن: احمد عبد الكريم مصطفى: الجبرتي مؤرخاً، من كتاب: الجبرتي: دراسات وبحوث، مرجع سابق، ص: .32 قارن أيضاً جمال قاسم: عبد الرحمن الجبرتي. . . . . سيرة وتقييم، المرجع السابق، ص: 55-61.
-قارن ايضاً: عواد مجيد الاعظمي: عبد الرحمن الجبرتي في نظر التاريخ، المرجع السابق، ص: 159-161.

ب- نموذج عمر مكرم:

جمعت شخصية نقيب الأشراف عمر مكرم بين ثلاث محطات تاريخية هامة، ولكل منها خصائصها المميزة، إن لجهة القوى السياسية والاجتماعية التي اسهمت في تكوينها، أو لجهة طبيعة التحديات التي فرضتها.

كان الظهور الأول لعمر مكرم في ميدان النشاط السياسي عام 1795م، حين اضطربت احوال المجتمع في القاهرة من جراء طغيان الأمراء المماليك، وما مارسوه من عنف وإستغلال دفع الأهالي للخروج عليهم يقودهم في ذلك العلماء وعلى رأسهم السيد عمر مكرم.

لقد أدت هذه المواجهة الى اجبار السلطة المملوكية على التراجع عما احدثته من تجاوزات وسياسات ضريبية، والتوقيع على «الحجة الشرعية» التي سبق وأشرنا إليها.

أما المحطة الثانية في تاريخ هذه الشخصية فقد برزت إبان الاحتلال الفرنسي. فإثر وقوع الاحتلال هاجر عمر مكرم مع من هاجر من القاهرة، ليعود إليها لاحقاً، ويقود الإنتفاضة الثانية (1800م) في مواجهة الاحتلال الفرنسي. وهنا استطاع أن ينهض بدور مركزي تمثل في قيادته لقوى المقاومة الشعبية من جهة، والتنسيق مع المماليك والسلطة العثمانية من جهة ثانية[46].

أدى نهوض عمر مكرم بهذا الدور الى تعاظم قوة حضوره السياسي الى حد غدا صاحب الموقع الأساسي في اعادة بناء توازنات السلطة السياسية في مصر بعد رحيل المحتل.

استكملت هذه الشخصية دورها في المحطة الثالثة حيث اسهم عمر مكرم بأدوار سياسية عديدة، توجها في سعيه الى إيصال محمد علي الى السلطة وتثبيت شرعيته من قبل السلطة العثمانية[47]. ولكن علاقة الشراكة مع محمد علي لم تدم طويلاً، حيث عمد الأخير الى نفيه في آب 1809... «وعند عودته الى القاهرة عام 1818، استقبل من الشعب استقبالاً كبيراً، مما أثار شكوك محمد علي مرة أخرى فنفاه الى طنطا عام 1822... حيث توفي في العام نفسه»[48].

---

(46) راجع: محمد عبد المنعم خفاجي: الأزهر في ألف عام، مرجع سابق، ص: 96.
(47) راجع: صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مرجع سابق، ص: 176 - 177.
(48) محمد عبد المنعم خفاجي: الأزهر...، مرجع سابق، ص:99.
قارن: أحمد خاكي: الجبرتي ومحمد علي، من كتاب الجبرتي: بحوث ودراسات، مرجع سابق، ص: 391.

ترسم رؤى ومواقف كل من هاتين الشخصيتين حدود المجال الذي تحركت داخله اتجاهات النشاط السياسي لشرائح العلماء في مصر آنذاك. فمواقف كل منهما تتطابق حول ضرورة صيانة وحفظ وحدة الكيان السياسي والاجتماعي والثقافي العثماني في مواجهة المحتل الفرنسي. الى أنهما يفترقان حول المسائل المتعلقة برؤيتهما لطبيعة السلطة الحاكمة وأساليب مواجهتها، كما يفترقان حول رؤية وأساليب مواجهة المحتل. ففي حين نجد الجبرتي، وبالرغم من رؤيته النقدية لممارسات السلطة، إلا أنه يبقى أسير الموقف التقليدي للعالم المنخرط ضمن توازنات السلطة العامة، محتفظاً بهامش استقلاليته عما تقوم به من ممارسات، مستنداً في ذلك الى مرجعية تشريعية ومعيارية ترى في موضوعتي العدل والتقوى أساس السياسة الإسلامية الشرعية[49].

بموازاة ذلك نرى أن نموذج عمر مكرم يرتقي في ترجمته العملية لهذه المرجعية الفقهية المعيارية الى حد الخروج على السلطة القائمة، وذلك بهدف تعديل وتقويم سياساتها المتصلة بحقوق الجمهور. ففي هذه الحالة تمثل تكوينات المجتمع الأهلي المرجعية السياسية التأسيسية التي تمتلك شرعية قول الكلمة الفصل فيما يتعلق بسياسات السلطة الحاكمة وما يتفرع عنها من ممارسات مختلفة. وفقاً لهذا السياق، يرى العالم في التزامه الثابت بقضايا الجمهور الشرط الأساسي المحدد لمشروعية موقعه ودوره.

يترتب على ذلك إنفتاح موقع العالم على مستويات من العمل تغطي كافة أنشطة الأمة. وبذلك يغدو منطق عمل السلطة موضوعاً تتعين حدود شرعيته في ضوء متصل الشريعة-الجماعة.

تتيح لنا هذه المنهجية في المقاربة فهم وضبط الخيط الجامع الذي يربط بين مواقف عمر مكرم، قبل الاحتلال الفرنسي وبعده. هذه المواقف التي سوغت تبنيه لسياسة الخروج على السلطة المملوكية ومحاربة استبدادها بالجمهور، هي نفسها التي سوغت قيادته للثورة في مواجهة المحتل. لقد شكلت معادلة الشريعة-الجماعة الإطار المرجعي المقوم للوقائع وللسياسات.

بتعبير آخر، تتبدى رؤى ومواقف التيار الذي يمثله عمر مكرم، بأنها تمتلك القدرة على الربط بين ضرورة صلاح السلطة كشرط أساس من شروط قيام الدولة وحفظ كيانها السياسي وبين ضرورة التصدي لغزو الخارج باعتباره ثابتة لما يترتب عليه

(49) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مصدر سابق، ج1، ص: 32-33-39.

من ضياع شروط أساسية تتعلق بحفظ كيان الدولة الحاضنة لمصالح الأمة.

بالمحصلة، لم يلق الاحتلال الفرنسي لولاية مصر أي تجاوب من قبل قوى المجتمع، فقد رأت كافة فئات المجتمع في الجيش المحتل قوى غازية ينبغي على المسلمين مواجهتها، كل بما يتوافق مع موقعه في دورة الاجتماع العامة، وأن ولاية مصر تابعة للدولة العثمانية[50].

ثانياً: مآزق شبكات الرؤية: ضرورة ضبط المعيار.

قراءة ليبرالية مضللة: (نموذج لويس عوض):

من المفيد في هذا السياق التوقف عند بعض المقولات التي أشاعتها كتابات معاصرة، ولعبت دوراً هاماً في ترويج قراءات مشوهة للواقع التاريخي، إن لجهة المقدمات الإيديولوجية والسياسية التي انطلقت منها، أو لجهة تطبيقات هذه المقدمات في التعامل مع جملة الوقائع التفصيلية التي احتضنتها حملة نابليون على مصر.

وسنكتفي هنا بالإشارة الى احدى القراءات التي لاقت رواجاً واسعاً ضمن السوق الليبرالية المحلية، عنينا بذلك قراءة لويس عوض لاتجاهات «الفكر المصري» في تلك الحقبة.

يؤسس لويس عوض خطابه على المقدمة التالية: ان، «تاريخ مصر من الحملة الفرنسية حتى 1904، بل منذ عهد علي بك الكبير حتى 1919 يؤيد هذا التفسير القائم على الصراع المستمر بين هذا المثلث الاستعماري: تركيا وفرنسا وإنجلترا للسيطرة على مصر»[51].

وبالاستناد الى هذه المقدمة النظرية العامة، يميز لويس عوض بين ثلاثة تيارات حكمت الفكر المصري إبان هذه المرحلة.

1- تيار «أي شيء إلا حكومة الأوروبيين»، ولو كان استمرار «حكومة الترك والمماليك» وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا تحت لواء العثمانيين في ثورة القاهرة الثانية بين 20 مارس و21 أبريل 1800 بقيادة ناصف باشا ونصوح باشا.»

---

(50) قارن: عبد العزيز الشناوي: صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر، من «أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة(1969)»، دار الكاتب، 1971.

(51) لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث، من الحملة الفرنسية الى عصر إسماعيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط4، 1987، ص:166-167.

2- تيار «أي شيء إلا حكومة الترك والمماليك، ولو كان قبول حكومة الأوروبيين، وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا المماليك تحت لواء الفرنسيين بقيادة الجنرال يعقوب، وهم الوجه الآخر لزعماء ثورة القاهرة الثانية».

3- تيار «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» ممثلاً في علماء الأزهر وأعيان البلاد المعتدلين الذين تكونت منهم أجهزة الحكم القومي ولا سيما الديوان العمومي والديوان الخصوصي، وهو تيار يقوم على قبول الأمر الواقع بالقوة القاهرة ريثما تسنح الفرصة لتغييره.»

من الجلي هنا مقدار ما تملكه مقولة «المثلث الاستعماري» من تناقضات شتى، نكتفي بإبراز بعضها. إن ادراج الدولة العثمانية (تركيا وفق تعبير لويس عوض)، ضمن عائلة القوى الاستعمارية الغربية الصاعدة وفي طليعتها انجلترا وفرنسا، هو استنتاج يفتقر لأي مسوغ علمي. ففي ضوء ما تقدم، نهضت الدولة العثمانية منذ دخولها الى مصر حتى القرن الثامن عشر بدور مركزي في استنقاذ كافة الولايات العربية ومن ضمنها مصر من مخاطر التوسع الاستعماري الأوروبي. أما بالنسبة للمرحلة التي يشير إليها الكاتب والتي تبدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإنه من المعلوم في هذه المرحلة أن السلطة العثمانية كانت قد دخلت في طور من التفسخ والانحلال، بحيث غدت عاجزة عن حماية مجالها السياسي وبالمقابل تحولت الى حقل خصب لعمل السياسات الاستعمارية الغربية. وبهذا فإن وضعها في مصاف القوى الاستعمارية المقتحمة للمجال العثماني (مصر)، يسقط عليها «ميزة استعمارية» لا تمتلكها. لهذا السبب تكمن خاصية هذه المرحلة، في دخول الأقاليم العثمانية في وضعية انكشاف استراتيجي في مواجهتها لسياسات القوى الاستعمارية الأوروبية، وبهذا تعمّقت خطوط الصراع بين المجال العثماني من جهة، والقوى الأوروبية من جهة ثانية، أكثر من أي وقت مضى. في ضوء هذه المعادلة التاريخية الجديدة يتبدى قصور السلطة العثمانية، لا في سعيها للإحتفاظ بولاية مصر، بل في عجزها عن تطوير سياسات مناسبة في مواجهة القوى الغربية المقتحمة لتوازنات دورة الاجتماع الإسلامي الداخلة ضمن سيادة الدولة العثمانية.

بتعبير آخر، إن الخاصية الكاشفة لطبيعة الطور التاريخي الجديد الذي ولجه حقل التدافع، تتمثل في الانتقال من طور توازن القوى الى طور اختلال هذا التوازن لصالح الدول الأوروبية المستعمرة. وهذا ما أدى الى افتقار الولايات العثمانية ومن ضمنها ولاية مصر لشرط أساس من شروط مواجهتها للمستعمر.

يترتب على ما تقدم، أعتبار المعيار المقوم لمواقف القوى والتيارات داخل الدولة

العثمانية، متجسد في مدى قدرة هذه القوى والتيارات على تطوير سياسات كفؤة في صراعها مع المستعمر الوافد.

في ضوء هذا المعيار يغدو تصنيف لويس عوض لتيارات الفكر المصري إبان تلك المرحلة، مفتقراً لأبسط شروط الموضوعية العلمية. إن لجهة المقدمات النظرية التي يستند إليها أو لجهة ضبطه لما يتفرع على سياق الصراع العام من اصطفاف قوى وبلورة رؤى واجتراح سياسات.

ففي تشخيص لويس عوض للتيار الأول: تيار«أي شيء إلا حكومة الأوروبيين»، حمولة ايديولوجية وسياسية كثيفة غرضها الواضح طمس الحقائق التاريخية وتزويرها.

فقد عمد الكاتب الى تغييب وقائع المقاومة التي شملت كافة قوى المجتمع المصري، بما في ذلك وقائع ثورة القاهرة الأولى، والتي حصلت في لحظة تاريخية غابت فيها عن مسرح الصراع قوى السلطة العثمانية. فوفقاً لمنطوق الكاتب، إن القوى التي قادت الثورة الأولى هي «قوى مصرية» ومع ذلك فإنه عمد الى اقصائها من حقل الرؤية وذلك بغية تمرير موقف إيديولوجي، الغرض منه تغييب دور المجتمع الأهلي في مصر عن مقارعة المستعمر، والتمهيد لجعل فعل المقاومة هذا فعلاً «تركياً يتساوى فيه التابع «للاستعمار التركي» مع التابع «للاستعمار الفرنسي». ولهذا السبب غدا بإمكان الكاتب استحضار وقائع الثورة الثانية، التي تداخلت في تكوين نسيجها قوى المجتمع المصري وقوى السلطة العثمانية. وعلى قاعدة هذا التداخل الذي يشي بشبهة «استعمارية»، يغدو بإمكانه المساواة بين «جنراله» يعقوب، باعتباره هو الآخر قد استند الى قوة حكم أجنبية تماماً كما فعل اصحاب التيار الأول.

يفضي هذا التناقض الذي وقع فيه لويس عوض الى تناقض ثان لا يقل أهمية. اذ من المعلوم أن الثورة الثانية، قادها النقيب عمر مكرم، وبالتالي فإن ضرورات نص الكاتب تقضي بأن يكون عمر مكرم أحد اتباع السلطة العثمانية. ولكن المفارقة تكمن هنا بالضبط، فقيادة عمر مكرم للثورة في مواجهة المحتل لا تنفصل عن السياق التاريخي السابق للاحتلال، والذي كرس انحياز عمر مكرم الثابت لقوى المجتمع المصري في مواجهتها لقوى السلطة العثمانية. ولهذا، فان جذرية موقفه من الغزو الفرنسي كانت تكملة لموقفه المغالب لانحراف السلطة العثمانية، ولهذا السبب أيضاً لا تشير مقولة الكاتب «أي شيء إلا حكومة الأوروبيين»، الى أي من معالم النهج الذي كان يمثله عمر مكرم قبل الاحتلال وبعده.

بالمقابل عمد لويس عوض الى تضخيم واقعة اصطناع المستعمر، لأحد موظفي السلطة المملوكية وتحويله الى «جنرال» يقود «فيلقاً قبطياً، ليجعل منه تعبيراً عن تيار

فكري مصري شعاره «أي شيء إلا حكومة الترك والمماليك». بداية، تجدر الإشارة الى أن المعلم يعقوب كان أحد الموظفين الذين نما دورهم على هامش الصراع الدائم بين القوى المملوكية في المرحلة السابقة للغزو الفرنسي. وهو في دوره هذا لا يرتقي الى مستوى نعته بأنه يمثل اتجاهاً أو تياراً فكرياً. أضف الى ذلك أن اصطناع المستعمر لظاهرة المعلم يعقوب وتكوين «الفيلق القطبي»، تم في 29 مايو 1800[52]، أي بعد احداث الثورة الثانية، وما سببته من إحباط لدى المستعمر بعد تيقنه من عجزه عن إيجاد أي سند له داخل ولاية مصر[53]. لهذا السبب لجأ المستعمر الى سياسة استقطاب بعض النخب من داخل الملل المسيحية، وهو الأمر الذي لم ينجح بدوره، فظاهرة «الفليق القبطي» بقيت ظاهرة هامشية بالنسبة للجمهور القبطي ولم تلق منه استجابة تذكر. ولهذا السبب كان على المعلم يعقوب أن يغادر مصر على المركب نفسه الذي حمل جنود الاحتلال[54].

وتبلغ اسقاطات لويس عوض الإيديولوجية والسياسية ذروتها، في تشخيصه لواقع التيار الثالث، أي تيار «انقاذ ما يمكن إنقاذه» فهذا الإتجاه والذي ضم بعض نخب السلطة المحلية السابقة، والذي مال إبان الاحتلال الى مهادنة المستعمر في المرحلة الأولى، ضم جماع القوى الأكثر ارتباطاً بقوى السلطة العثمانية، وهي في انكفائها هذا بقي رهانها الأساسي على ما ستتخذه السلطة العثمانية من سياسات في مواجهة المحتل. بهذا فإن موقفها كان الأكثر التصاقاً بالسلطة وبالتالي الأكثر بعداً عن تمثيل اتجاهات الجمهور «المصري».

وفي المورد نفسه، لا بد من الإشارة الى محاولة أنور عبد الملك تجاوز تناقضات نص لويس عوض، ففي كتابه «نهضة مصر»[55]، أعاد فتح النقاش حول هذه المسألة، متبعاً منهجية معاكسة لمنهجية عوض. فقد عمد انور عبد الملك الى التركيز على أهمية ثورة القاهرة الأولى في (21-24 تشرين أول 1798)، معتبراً إياها تعبيراً أصيلاً عن الثورة الوطنية ضد الاحتلال الأوروبي»، ولكنه عندما ينتقل الى قراءة أبعاد الثورة الثانية (20 آذار - 21 نيسان 1800)، نراه يضع خطاً فاصلاً بين الثورتين، بإعتبار أن الأخيرة كانت من صنع «الأتراك» وبأن عمر مكرم «نصير المماليك والأتراك»[56].

---

(52) قارن: لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث، مرجع سابق، ص: 61-63.
(53) ليلى عنان: الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ، مرجع سابق، ص:116.
(54) المرجع نفسه: ص: 134، 199.
(55) راجع أنور عبد الملك: نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص: 250.
(56) أنور عبد الملك: المرجع نفسه: ص:253

إن شبكة الرؤية التي طورها أنور عبد الملك، والتي دفعته الى إبراز الدور المحوري لثورة القاهرة الأولى، جعلته قادراً على تجاوز فخ الوقوع في أسر ظاهرة المعلم يعقوب، ولكنه في معرض تقويمه للثورة الثانية، يعود فيقع في فخ شبكة الرؤية التي طورها لويس عوض، فكلاهما هنا، كانا يستبطنان موقفاً إيديولوجياً، في مقاربة وقائع مقاومة الاحتلال.

فمن جهة يخطئ أنور عبد الملك في اسقاطه تهمة «نصير المماليك والأتراك» على عمر مكرم وهو الشخصية الأكثر استقلالية وجذرية في مواجهة قوى السلطة المحلية قبل الاحتلال وبعده، ومن جهة ثانية يخطئ الكاتب في فصله وقائع الثورة الثانية عن وقائع الثورة الأولى، حيث هذه الوقائع مجتمعة تمثّل حلقات متتابعة ضمن سياق واحد، تحكمه سياسة مواجهة المستعمر الفرنسي، وذلك بغض النظر عن ثقل واحجام القوى المشاركة في كل منهما. وهذا ما ترتب عليه عجز عبد الملك عن التمييز بين الولاء للدولة العثمانية، وهو موقف جامع لكافة قوى المجتمع المصري، وبين الخضوع لسياسات السلطة وهي مسألة خلافية كان من نتائجها خروج عمر مكرم على هذه السلطة ومقاتلتها قبل قدوم المستعمر.

تفيد تداعيات الوقائع التاريخية التي تمخضت عنها فترة الغزو الفرنسي وما حملته معها من بلورة لرؤى ومواقف خاصة بجماعات العلماء، في استكمال شروط العمل على تعيين مكانة ووظائف هذه الجماعات داخل دورة الاجتماع العامة.

فإذا ما تتبعنا جملة الأدوار التي نهضت بها جمهرة العلماء في المرحلة التي سبقت الغزو، وفي فترة الغزو نفسه، نصل الى استنتاج أولي يفيد بأن رؤى ومواقف هذه الجمهرة، لا يعبر عن وجود جماعة متماسكة ترتبط فيما بينها بشبكة من العلاقات المستقرة نسبياً، والتي تؤهلها لأن تتحول الى شريحة اجتماعية تحكمها وظائف موحدة خاصة بها ضمن هرمية القوى الاجتماعية المكونة لدورة الاجتماع العامة. فقد ظهر ان هذه الجماعات تجاذبتها مواقع واتجاهات شتى، إئتلفت مع مواقع واتجاهات كافة القوى والهيئات الاجتماعية والسياسية المكونة للمجال الاجتماعي أو لمجال السلطة. ترتب على هذه الوضعية بلورة حالة من التنوع والتمايز في المواقف والأدوار تجاه جملة القضايا التي فرضتها تحولات تلك الحقبة.

أتاح هذا التنوع في المواقف، والذي بلغ احياناً حد التناقض، للعديد من الدارسين إن ينظروا الى جمهرة العلماء على نحو يتيح لهم بناء سلسلة من التصورات النظرية المختلفة، وذلك على خلفية تعدد وتنوع هذه المواقف.

فمن جهة تكثر الشواهد التاريخية التي تكشف الوضعية الالتحاقية لشريحة من

العلماء بقوى السلطة المختلفة، والتي تتخذ صيغاً شتى تتراوح بين حد الشراكة السياسية وحد الوظيفة الجهازية.

وفي ضوء ذلك، يصبح من المبرر النظر الى جمهرة العلماء باعتبارهم احدى قوى السلطة التي تختص بوظائف تشريعية وادارية تتطلبها احتياجات السلطة.

ولكن بموازاة ذلك، تكثر الشواهد التي تدفع بإتجاه موضعة هيئة العلماء كقوة وسيطة تنهض بأدوار تسووية بين الهيئة الحاكمة وتكوينات المجتمع. هذه الوضعية تقتضي ضرورة الفصل بين وضعية جماعة العلماء ووضعية كل من الهيئات الحاكمة وتكوينات المجتمع الأهلي. وبذلك تتبدى جمهرة العلماء كجماعة وظيفية تتولى دور «الوسيط» عند بروز حالات التجاذب والصراع بين طرفي السلطة والمجتمع.

ولكن التصورين الآنفين لا يغطيان كامل المشهد. فإلى جانبهما، تحتشد الوقائع والمعطيات التي تؤكد إندراج جماعات العلماء ضمن نسيج المجتمع. فعلى هذا المستوى، نلحظ نهوض العلماء بوظائف وأدوار عديدة تغطي كافة أنشطة الفئات الاجتماعية والمهنية اذ تقع على عاتق هذه الجماعة وظائف شتى تمتد من وظيفة تأمين اللحمة الثقافية لفئات وطوائف المجتمع وصولاً الى وظيفة تولي شؤون القيادة السياسية والعمل على مغالبة قوى السلطة فيما تمارسه من سياسات ترفضها قوى المجتمع. ضمن هذا السياق تتبدى جماعة العلماء كقوة أهلية موازية لقوة السلطة، وبذلك تتولى وظيفة ضبط السلطة من جهة وكبح اتجاهات تسلطها وقهرها لقوى المجتمع.

في الواقع لا يمكننا تحليل واستيعاب هذه الوضعيات المتنافرة، انطلاقاً من اطر مرجعية ذات طابع بنيوي مغلق.

وهذا ما وقعت في فخه كافة الدراسات التي اعتمدت كمقدمات تأسيسية، مقولة الإستبداد الشرقي «أو نمط الإنتاج الأسيوي»، فهذه الدراسات التي تتخذ من مقولة الدولة الشمولية مرتكزاً ثابتاً في تحليلها لدورة الاجتماع العامة، أدت الى بناء نماذج نظرية سكونية تجعل من السلطة العقدة الأساسية المحددة لوظائف كافة تكوينات المجتمع عن طريق ما تستأثر به من مصادر قوة ذاتية لا توازيها أية قوة أخرى.

هذه المقاربة تتعارض تعارضاً تاماً مع ما سبق وأشرنا اليه من معطيات تؤكد أن السلطة المركزية لا تشكل إلا أحدى حلقات الحقل السياسي العام، وبالتالي فإنه من الخطأ اعتبار هذه السلطة معادلاً للدولة.. أضف الى ذلك أن هذه السلطة لا تستأثر إلا بجانب من الدورة الاقتصادية العامة. وبالتالي فإن الجزء الأعظم من دورة فوائض الانتاج تختط لنفسها مسالك ودروب تقع بمعظمها خارج حقل السلطة المركزية.

يترتب على ذلك الإقرار بوجود تعددية مراكز سياسية واقتصادية منتشرة ضمن دورة الاجتماع العامة. وهذا ما يفضي الى ولادة ديناميات سياسية واقتصادية تتعارض تعارضاً تاماً مع فكرة سكون النظام وجمود مبانيه. أضف الى ذلك، ما تؤكده هذه الديناميات من وجود دور أساسي للمرجعية التشريعية المعيارية في صياغة منطق عمل النظام ككل، تتعارض تعارضاً تاماً مع مقولة الحتميات السياسية والاقتصادية التي تحكم شبكات الرؤية الاستشراقية.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو: هل تؤدي تعددية وتنافر العوامل الفاعلة الى القول بإنتفاء أية خصائص جامعة لجمهرة العلماء ضمن دورة الاجتماع العامة؟

تقتضي الإجابة على هذا السؤال، توفير عدة شروط منهجية ونظرية، تأتي في مقدمها ضرورة التمييز بين مستوى آليات عمل السلطة ومستوى آليات عمل دورة الاجتماع الاسلامي العام التي تشمل الى جانت مستوى آليات عمل السلطة شتى القوى والأنشطة والديناميات التي تحتضنها أبنية الاجتماع السياسي و الاقتصادي والثقافي للدولة ككل.

في ضوء ذلك، نستطيع أن نعين الخاصية الجامعة لجمهرة العلماء فيما نهضوا به من وظائف وأدوار دافعة باتجاه تأمين شروط وحدة المدار السياسي والاقتصادي للدولة، واعتبار ذلك المعادل التاريخي المجسد لمتصل الشريعة - الأمة. فهذه الوحدة تمثل برأيهم الحيثية التاريخية الأشد رسوخاً وتعبيراً عن متصل الشريعة-الأمة.

أما فيما يتجاوز هذه الخاصية الجامعة، فإن جمهرة العلماء تتموضع ضمن رؤى ومواقع تتمايز وتتعارض لتشكل تيارات واتجاهات شتى، لكل منها مساره الخاص الذي قد يتعايش وقد يتعارض مع اتجاهات اخرى، ليصل أحياناً الى حد التناقض بين ما يمارسه العالم المندرج في زمن السلطة، وبين ما يمارسه عالم آخر متموضع داخل تكوينات الجماعة، وبالتالي تحكمه رؤى ومواقف تندرج تحت عنوان الخروج على السلطة حول هذه القضية أو تلك.

ثالثاً: الدولة العثمانية بعد الحملة الفرنسية:

شكل الغزو الفرنسي لمصر إنعطافة نوعية في تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية ودولتي فرنسا وانجلترا. وإذا كانت هاتان الدولتان قد حققتا تقدماً ملحوظاً في ميادين السيطرة العسكرية والتجارية في البحار المحيطة بالدولة العثمانية، وفي أطرافها الأوروبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إلا انهما لم تحدثا اختراقات

أساسية في البنى الداخلية للدولة العثمانية قبل الغزو[57]. فالتحولات الناجمة عن انقلاب ميزان القوى السياسي والاقتصادي لصالحهما بقيت نتائجها تندرج تحت عنوان استراتيجية التطويق والضغط الخارجي على بنيان يمتلك قدرة الحفاظ على توازناته الاقتصادية الداخلية، ولكنه في الوقت عينه يكشف عجز بنى مؤسسات السلطة العثمانية عن توفير شروط المواجهة، تاركة بذلك دورة الاقتصاد الداخلي تعيش حالة انكشاف سياسي أمام القوى المقتحمة.

دخلت هذه الوضعية في طور تاريخي جديد بعد غزو نابليون لمصر، فقد أظهرت وقائع الحملة الفرنسية عمق الخلل القائم في بنى السلطة العثمانية والمملوكية.

وبالرغم من ادراك هذه السلطة لمخاطر هذا الغزو، ومبادرتها الى مواجهته بكل ما تملك من قدرات، إلا أنها في جميع الحروب التي خاضتها مع المستعمر، كانت في موقع المهزوم، ما خلا صمود أحد ولاتها في معركة عكا[58].

فقد استطاع جيش الجمهورية الفرنسية هزيمة الجيوش العثمانية غير مرة، وتبيان هشاشة القوة العسكرية للسلطة العثمانية في مواجهة قوى الغزو.

واذا كانت مقاومة المجتمع الأهلي للغزو قد استطاعت أن تفرض نفسها كعامل أساسي في توفير خطوط دفاعية فاعلة وبالتالي تغطية جانب من جوانب اختلال ميزان القوى طوال مرحلة الاحتلال، إلا أن هذا المتغير لم يستطع أن يردم الفجوة القائمة بين الدولة العثمانية والقوى الغازية.

لهذا السبب نرى أن اخراج المحتل دفع السلطة العثمانية الى طلب الدعم الروسي والبريطاني بغية تعديل ميزان القوى لصالحها[59]. هذا الدعم احتل مكانة مركزية في قيادة العمل السياسي والعسكري، وكان له الدور الأبرز في هزيمة الجيش الفرنسي، كما كان من جهة أخرى يمثل مؤشراً كاشفاً لطور جديد في وضعية السلطة العثمانية،

---

(57) Robert Mantran: Commerce maritime et economique dans l,Empire ottoman, op. cit.
قارن أيضاً: Andre Raymond: L'Impact de la penetration europeenne sur l'economie de l'Egypte

(58) راجع: عزت حسن الدارندلي: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني، مخطوطة «ضيانامة» دراسة وترجمة: جمال سعيد عبد الغني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص: 209، 218، 269، 322.

(59) C. De Ferycinet: La question d'Egypte, Calman - Levy, Paris, 1904, P. 9.
قارن: هنري لورنس: بونابرت والإسلام، مرجع سابق، ص: 482.
قارن أيضاً: لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري. . ، مرجع سابق، ص: 58.

مفاده ان استمرار هذه السلطة غدا مشروطاً في جوانب أساسية منه، بتوازنات القوى الأوروبية وسياساتها المختلفة. ان غزوة نابليون، لم تكن قط حدثاً تاريخياً عابراً، يعكس الطموح الإمبراطوري التوسعي لنابليون، بل كانت تعبيراً عن تحول نوعي في سياسة الدولة الفرنسية تجاه الدولة العثمانية.

لقد انتقلت فرنسا من سياسة التعايش التقليدية مع الدولة العثمانية، الى سياسة الإنخراط في استراجية استعمار الشرق، وذلك الى جانب الدول الأوروبية الأخرى[60].

وإذا كان هذا التحول يعتبر في جانب منه امتداداً وتطويراً للسياسات الاستعمارية الأوروبية العامة، فإنه في جانب آخر، غدا أحد شروط معادلات القوى بين الدول الأوروبية نفسها. وهذا ما نلحظه عبر تتبعنا لسياسة نابليون تجاه إنجلترا بعد خروجه من مصر، حيث بادر الى بلورة سياسات مواجهة قارية مع إنجلترا، وجدت تعبيرها في إعلان نابليون عام 1805م الحصار القاري على التجارة البريطانية مع البر الأوروبي، ولم يبق إلا مزاحمتها في البحار[61]. كذلك الأمر فيما يتصل بصراع نابليون مع روسيا، والذي كان ينظر إليه من قبل الدولة الفرنسية على أنه محكوم بهدف استراتيجي ثابت يتمثل في الاستحواذ في النهاية على القسطنطينية[62].

ولم يكن الوضع على جبهة السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية أقل أهمية. فقد بقي المحيط الأطلسي، حتى أواخر القرن الثامن عشر، المجال الأساسي الذي وفر لأوروبا عموماً ولبريطانيا خصوصاً عناصر توازنها وتطورها الاقتصادي. غير أن تطورات متسارعة حصلت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ضمن إطار مجال سيطرتها في الاطلسي. فبعد حرب الاستقلال الأميركية، برزت بوادر أزمات تجارية ونقدية وزراعية، فاقمها الحصار القاري، الذي فرضه نابليون على بريطانيا، التي كانت قد قطعت مرحلة ربع قرن من ثورتها الصناعية[63]. كل ذلك دفع بريطانيا للنظر الى البحار الشرقية باعتبارها ذات اهمية استراتيجية من اجل معالجة شتى المشكلات البنيوية التي تحيط بوضعية القوة البريطانية[64].

---

(60) جاك فريمو: فرنسا والإسلام، مرجع سابق، ص:43.
(61) راجع: أ. ج. جرانت وهـ. تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين (1789- 1950)، ترجمة: بهاء فهمي، دار الحمامة للطباعة، القاهرة، ج2، د.ت.، ص:209.
(62) المرجع نفسه: ص: 252.
(63) Louis Bergeron, op. cit., P. 216, 218, 220, 485.
(64) روجر أوين: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص،124، قارن: ل.س. ستافريانوس: التصدع العالمي، ج1، مرجع سابق، ص: 169 - 172.

وبذلك غدت الدولة العثمانية هدفاً استراتيجياً ثابتاً يتمتع بالأولوية بالنسبة لاستراتيجيات التوسع الأوروبية في الشرق. أي ان ملف مصير الدولة العثمانية بعد الحملة الفرنسية فتح على مصراعيه. ولكن لما كانت توازنات القوى الأوروبية غير مستقرة، فإن السعي الدؤوب لكل منها للأستئثار بمركز سيطرة متميز، أدى الى تطوير سياسات أوروبية مختلفة، بغية بلوغ الهدف نفسه.

لقد أتاحت معادلات القوى المتصارعة بعد رحيل الفرنسيين، لبريطانيا الإمساك بزمام المبادرة. فقد سارعت السياسة البريطانية الى تثمير دعمها السياسي والعسكري المباشر للسلطة العثمانية، بهدف تحقيق مكاسب جديدة على حساب الدولة العثمانية[65]. ووجد هذا التحول ترجمة له في تصفية القيود المفروضة سابقاً من قبل الدولة العثمانية، على حركة التجارة البريطانية. فقد سمح لسفن شركة المشرق البريطانية بدخول البحر الأسود، كما سمح للسفن البريطانية بإستخدام الميناء الشرقي الأكثر أمناً في الإسكندرية، كل ذلك على حساب حركة السفن العثمانية المولجة بالتجارة البحرية الداخلية. ولم تقتصر المكاسب التي حققتها بريطانيا عند هذا الحد، بلى تجاوزتها لتشمل تخلي الدولة العثمانية عن كافة القيود التقليدية المفروضة على تصدير الحبوب الى خارج الإمبراطورية[66].

ولم تكتف بريطانيا بما فرضته على السلطة المركزية من تنازلات سياسية واقتصادية، بل سعت الى تطوير سياسات موازية على مستوى ولاية مصر، وذلك بهدف قطع الطريق على فرنسا من أجل معاودة غزوها لمصر، ومنع السلطة العثمانية من تثبيت سلطتها عليها. لهذا عملت السياسة البريطانية على دعم وحماية القوة المملوكية الساعية من جديد لفرض سيطرتها على مصر، مع الحفاظ على تبعيتها الشكلية للسلطة المركزية. ولكن هذا الهدف المملوكي كانت تعوزه الشرعية سواء داخل المجتمع الأهلي أو على مستوى السلطة المركزية[67]. لهذا غدت القوة المملوكية في أمس الحاجة الى دعم خارجي، وهذا ما سعت بريطانيا بشكل أساسي لتحقيقه عبر الضغط على الباب العالي من أجل قبول عودة المماليك الى رأس السلطة. وبذلك تحولت القوة المملوكية الى إحدى مرتكزات سياسة السيطرة البريطانية بالدرجة الأولى، وفرنسا بالدرجة الثانية[68].

---

(65) أميل خوري وعادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، ج1، مرجع سابق، ص: 118.
(66) روجر أوين: الشرق الأوسط: مرجع سابق، ص: 124.
(67) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: يوسف عطالله، موسكو، دار التقدم، 1971، ص: 150.
(68) رجب حراز: المدخل الى التاريخ الحديث، مرجع سابق، ص: 150.

بتعبير آخر، وجدت السياستان البريطانية والفرنسية بعد غزوة نابليون، في القوة المملوكية المهزومة أمام «قوى الخارج» والفاقدة لشرعيتها أمام «قوى الداخل» ضالتهما المنشودة.

فهذه القوة التي غدت الحلقة الأكثر عجزاً وتفككاً داخل مباني السلطة العثمانية، شكلت بالنسبة للسياسات الاستعمارية أحد المداخل الملائمة التي تلبي احتياجات النظام الإستعماري في سعيه لبسط سيطرته سواء على مستوى الشرق عموماً أو على مستوى الدولة العثمانية بشكل أخص.

شكلت الاستراتيجية المركبة التي اعتمدتها بريطانيا، والدافعة من جهة باتجاه تثبيت سلطة المماليك في مصر، مع الإبقاء على الإرتباط الشكلي لولاية مصر بالسلطة المركزية وما يعنيه ذلك من «إلتزام» بريطانيا بـ«وحدة الدولة العثمانية»، توجهاً ملائماً لمصالح الإمبراطورية البريطانية(69). فقد اعطت هذه السياسة لبريطانيا حرية التحرك في أكثر من اتجاه مستقبلي. فمن جهة تتيح لها هذه السياسة الاستئثار بالنفوذ والسيطرة على الدولة العثمانية بشكل متدرج، وذلك على حساب باقي الدول الإستعمارية المنافسة، خاصة فرنسا وروسيا الصاعدة، وبالمقابل تقطع هذه السياسة الطريق أمام إمكانية تطوير الدولة العثمانية لأية سياسات فعالة في مواجهة بريطانيا، كما تمكن بريطانيا في اللحظة التي تراها مناسبة من احكام قبضتها على مصر واحتلالها.

بموازاة هذه الاستراتيجية الهجومية المعقدة التي صاغتها بريطانيا المنتصرة، اتبعت فرنسا بعد رحيلها من مصر سياسة انكفائية، ريثما تعيد ترتيب أوضاعها العامة، إلا أن ذلك لم يمنعها من العمل على تطوير سياسة فرعية وظرفية، تمثلت في العمل على دعم القوة المملوكية وتمكينها من امتلاك شروط انفصالها الفعلي عن الدولة العثمانية والتحكم بقوى المجتمع الأهلي في مصر من جهة ثانية(70).

بالمحصلة، غدت القوة المملوكية بعد غزوة نابليون، مرتكزاً أساسياً في سياسات القوى الأوروبية بغية تفكيك بنى الدولة العثمانية والسيطرة عليها، سلطة ومجتمعاً. فالنزعة الإنفصالية للقوة المملوكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، والتي كانت تتويجاً لإختلالات حادثة في بنيان السلطة العثمانية من جراء الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية التي مارستها القوى الأوروبية(71)، غدت بعد حملة نابليون،

---

(69) Edomond Rabath: La Question d'orient sous l'Empire ottoman, op. cit., P. 23.

(70) محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع القرن التاسع عشر، ج3، مرجع سابق، ص: 5، 73، 174، 175.

(71) قارن Bernard lewis: Islam et laicite, op. cit., P. 41

عنصراً استراتيجياً هاماً بالنسبة للسياسات الأوروبية المقتحمة. نظراً لما تعانيه هذه القوة من تناقض حاد في وضعيتها، من حيث هي قوة سياسية وعسكرية مستأثرة بالسلطة والثروة في ولاية مصر، ولكنها في الوقت نفسه عاجزة تماماً عن النهوض بدور فعال في مواجهة المستعمر، فقد وجدت مخرجاً لها من مأزقها في الإستجابة للأدوار التي رسمت لها من قبل مراكز السيطرة في أوروبا، وذلك بما يتعارض مع المصالح الأساسية لدورة الاجتماع العثماني، سواء على مستوى السلطة المركزية أو على مستوى قوى المجتمع الأهلي في مصر. لقد تعززت مكانة قوى المجتمع الأهلي التي دافعت إبان الاحتلال وبعده عن انتمائها الثابت لدورة الاجتماع العثماني على شتى الصعد السياسية والثقافية والاقتصادي، دون أن يتعارض ذلك مع سعيها لمغالبة سلطة الباب العالي فيما تمارسه. وتعززت ايضاً مكانة هذه القوى بالنسبة للسلطة العثمانية، نظراً للدور الأساسي الذي نهضت به في مواجهة المحتل، وهذا ما جعلها في موقع مكنها من المشاركة الفاعلة بعد رحيل المحتل، في الدفاع عن الدولة العثمانية واعتبار ذلك دفاعاً عن نفسها، والتصدي لسياسات المستعمر أما بشكل مباشر أو عن طريق العمل على إزاحة السلطة المملوكية.

من المفيد هنا، الإشارة الى ما توليه الكتابات العربية المعاصرة من اهمية للنقاط المثارة اعلاه. تتقاطع كافة الكتابات التي تنتمي الى احدى مدارس التغريب الثقافي بأوجهها الليبرالية والماركسية والقومية، حول مقولة مركزية موجهة وناظمة لخطاباتها الإيديولوجية المتنوعة الاستهدافات. لقد عمدت هذه التيارات خلال العقود المنصرمة الى بلورة أطر منهجية ونظرية ترى في الكتلة المملوكية قبل الاحتلال وبعده، «قوة استقلالية» نهضوية تستجيب لاحتياجات إنتقال المجتمع المحلي من مرحلة ما قبل الرأسمالية الى المرحلة الرأسمالية. ولا يخفى هنا ما لهذا التشخيص من دور في تمرير مواقف ايديولوجية وسياسية غرضها اسباغ خاصية التقدم والتحرير على هذه القوة، بل أكثر من ذلك جعلها الأب المؤسس لأسطورة التنوير والتحديث، في ذاكرتنا المعاصرة.

ولما كانت خاصية الأسطورة كعالم رمزي، تنفتح على عالم واسع من الدلالات والاسقاطات، كان بإستطاعة الليبرالية أن ترى في القوة المملوكية التربة الصالحة لزرع قيم الحداثة الغربية، كذلك كان بإسطاعة الماركسية ان تجد فيها، أما استجابة داخلية لتيار التطور الرأسمالي الأوروبي المقتحم لعالم الإستبداد الشرقي، أو على العكس من ذلك تعبيراً عن دينامية تطور رأسمالي داخلي تتفاعل وتتقاطع مع صنوها الوافد. ولم تبخل هذه الأسطورة في إيجاد متسع للفكر القومي المتغرب والذي وجد في القوة

المملوكية مشروعاً مؤسساً للاستقلال العربي حيناً والفرعوني حيناً آخر عن «الدولة الاستعمارية» العثمانية. ومن المفارقات الكبرى في تاريخ الفكر العربي المعاصر، أن تتحول القوة المملوكية المتخشبة البنيان والعاجزة عن اطلاق أية دينامية تجديد فكري أو سياسي أو اقتصادي على مستوى الدولة العثمانية، والمستقوية قبل الاحتلال بسياسات المستعمر من أجل الاستئثار بالسلطة والثروة على حساب قوى المجتمع الأهلي في مصر بشكل أساسي، وعلى حساب السلطة المركزية بشكل ثانوي، ثم المنخرطة في سياق سياسة المستعمر بعد الاحتلال، الى قوة مؤسسة لدخول المجتمع العربي في عصر التنوير والتحديث.

إن هذه المقولة لا تجد لها أي مصداق اذا ما احتكمنا لمسار التحولات التاريخية التي تمت في تلك المرحلة، ولكنها بالمقابل تجد لها التبرير التام اذا كان المقصود تمرير موقف ايديولوجي متمم للغة التنويرية التي صاغتها مدارس المراكز الاستعمارية، بغية تثبيت مقولة ان المستعمر فيما مارسه من سياسات استعمارية متعددة الإيقاعات إنما كان يستجيب لرسالة حضارية تنويرية لم تلقَ حتى يومنا هذا أي قبول بإستثناء النخب العسكرية والسياسية والاقتصادية المنخرطة في نظم التغريب والاستتباع[72].

(72) راجع حول الاطروحات الثلاث كتابات كل من: لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث، مرجع سابق، ص: 56 - 149 - 151 - وأحمد صادق سعد: تاريخ العرب الاجتماعي، مرجع سابق، ص: 105، وسمير أمين: أزمة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص: 127، ونزيه نصيف الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص: 72.

القسم الثاني

دولة محمد علي

مباني السياسة والاقتصاد

مواقيت تحولات الأزمنة

الفصل الرابع

السلطة المجددة
صيرورة البناء والهدم

أولاً: معالم التشكل

ترتب على سلسلة المواجهات التي خاضتها الدولة العثمانية مع دول أوروبا قبل الحملة الفرنسية وأبانها، تعميق وتسريع مسارات تراجعها الاستراتيجية. فقد كشفت وقائع هذا الصراع مدى تخلف وعجز المؤسسة العسكرية، عن النهوض بالأدوار المنوطة بها. لهذا سعت السلطة المركزية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى تطوير عدد من السياسات الخاصة، بغية معالجة واقع الاختلال الآخذ في التفاقم بعد كل عملية مواجهة عسكرية[1]. تصدرت محاولات التجديد هذه، سياستان ثابتتان: تمثلت السياسة الأولى في العمل على بناء مؤسسة عسكرية جديدة، تستلهم تجربة الجيوش الأوروبية المنتصرة، يواكبها العمل على بلورة سياسات مالية وإدارية وتقنية توفر شروط بناء «النظام الجديد».

استدعت هذه الوجهة السياسية، تطوير سياسة موازية لها، تمثلت في سعي السلطة المركزية إلى تشديد قبضتها على الولايات، اما من أجل تأمين احتياجات المواجهات العسكرية المكلفة مع قوى أوروبا، وهذا ما استدعى بدوره، التصدي لقوى السلطة الطرفية في الولايات التي كانت قد استفادت في المراحل السابقة من تفكك بنيان السلطة المركزية من أجل إطلاق يدها للإستئثار بمراكز السلطة والثروة على حساب السلطة المركزية من جهة وقوى المجتمع الأهلي من جهة ثانية.

---

(1) هنري لويس: المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، ط1، 1997، ص: 123-124.

اتخذت هذه السياسات وما رافقها من تعقيدات فرضتها معطيات الصراع في كل ولاية، أساليب متميزة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تعديل في أسس هذه السياسات بالنسبة للسلطة المركزية.

ففي حالة ولاية مصر، أدّت السياسة الانفصالية للمماليك، مضافاً إليها سعي بريطانيا الدؤوب إلى تدعيم هذه الوجهة، خاصة بعد الحملة الفرنسية، إلى ترسيخ قناعة السلطة المركزية بضرورة تصفية القوة المملوكية[2]. فقد أظهرت مجريات المواجهة مع الغزو الفرنسي، تفكك بنى هذه القوة، وتآكل شرعيتها في نظر قوى المجتمع الأهلي التي غدت بعد الاحتلال أكثر تمسكاً بانتمائها للدولة العثمانية.

هذه الوضعية المستجدة شجعت السلطة المركزية على تنفيذ سياساتها الآنفة الذكر[3]. غير أن الأسلوب الذي اتبعته السلطة المركزية في تنفيذ سياساتها هذه لم يحمل أي جديد، فقد عمدت إلى إرسال ولاتها العاجزين عن مواجهة حالة الفوضى والاضطراب التي سادت القاهرة بعد رحيل الفرنسيين، وذلك في ظل نوع من التوازن بين القوى العثمانية المركزية، وقوى السلطة المملوكية.

في إطار هذا المأزق المزدوج لكلا القوتين المتصارعتين، أتيحت فرصة تاريخية جديدة أمام قوتين سياسيتين مغايرتين، للنهوض بأدوار حاسمة في إعادة تشكيل المشهد السياسي لولاية مصر. هاتان القوتان تمثلتا بالكتلة الشعبية التي أفرزتها تجربة المواجهة مع المستعمر والتي كان يقودها السيد عمر مكرم، وقوة محمد علي التي تنتمي إلى إحدى التشكيلات العسكرية للسلطة المركزية.

لقد ترتب على تحالف هاتين القوتين ضمن شروط سياسية محددة، توفير أسباب تكون النصاب السياسي والشرعي للسلطة الجديدة، وذلك على حساب القوة المملوكية من جهة، والوالي المنتدب من قبل السلطة المركزية من جهة ثانية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتصل بمعرفة الهوية السابقة لمحمد علي. فمن المعلوم أن محمد علي قدم إلى مصر مع القوة العسكرية التي أرسلتها السلطة المركزية لمحاربة الجيش الفرنسي. وهو بهذا ابن المؤسسة العسكرية العثمانية ولا تتميز نشأته بسمات معينة تجعله خارج السياق العام الناظم لنشأة رجالات السلطة العثمانية، إلا لجهة كونه احد العسكريين الألبان الذين انخرطوا داخل المؤسسة العسكرية من خارج

---

(2) قارن: عزت حسن افندي الدارندلي: مخطوطة «ضيانامة»، مصدر سابق، ص: 377 - 381.

(3) قارن: محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع القرن التاسع عشر، ج1، مرجع سابق، ص: 9- 12- 53- 74.

مؤسسة «القول» الحاضنة للمؤسسة الإنكشارية[4]، الذراع العسكرية التقليدية للدولة العثمانية. بمقتضى هذا السياق، لم يكن محمد علي بعيداً عما تعانيه الدولة العثمانية من أزمات عميقة، نتيجة عجزها عن تطوير السياسات المناسبة التي تسمح لها بإيقاف عملية الإنهيار الواسعة التي تشهدها الدولة أمام جيوش الدول الأوروبية.

يضاف إلى ذلك معايشة محمد علي المباشرة لهزيمة «النظام العسكري القديم» أمام الأنظمة العسكرية المتفوقة، والتي أتاحت للفرنسيين تمزيق التشكيلات العسكرية التي أرسلتها السلطة المركزية إلى مصر[5] بهدف اخراج الجيش الغازي.

وتكشف خيارات محمد علي اللاحقة ومواقفه المختلفة من مجمل التطورات التي تزاحمت إبان حكمه، طبيعة المنطلقات التي حكمت توجهاته السياسية العامة وما تفرع عنها من أساليب عمل. يمكننا التأكيد هنا على أن مشروع محمد علي يمثل في منطلقه امتداداً لسياسة السلطان سليم الثالث (1789 - 1807) في سعيه لإصلاح البنى العسكرية والسياسية للسلطة العثمانية، بغية مواجهة واقع تفاقم أزمات الدولة[6].

بهذا المعنى، يعتبر مشروع محمد علي تعبيراً خاصاً عن دينامية السلطة المركزية الدافعة باتجاه إصلاح مبانيها المختلفة، في اطار ما كشفته سياقات المواجهة مع الأوروبي من امتلاك هذا الأخير لميزات تقنية وتنظيمية وإدارية متفوقة. فالإصلاح هنا يعني استيعاب هذه الميزات وإعادة توظيفها بما يخدم الأهداف السياسية المرجوة[7].

غير أن دينامية الإصلاح والتجديد هذه، والتي لازمتها آثار سياسية ومالية وثقافية عند تطبيقها على مستوى السلطة المركزية، أدت إلى إطلاق ديناميات مقاومة شديدة لها، لأسباب شتى، كان من نتيجتها في المراحل الأولى كبح وإجهاض دينامية الإصلاح ذاتها. لذا نلحظ تعثر عملية نمو وترسخ هذا الإتجاه على مستوى السلطة المركزية، وذلك إلى حد إجبار سليم الثالث على التنحي عن السلطة عام1807[8].

---

(4) قارن: محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، 1944، ص: 9. حيث يشير الكاتب إلى ما يلي: «محمد علي، تركي عثماني مسلم،.. والثابت أن أباه إبراهيم آغا كان على رأس كتيبة من رجال الحفظ في المدينة (قوله في البلقان)...، وأنه مات وابنه لا يزال صغيراً، وأن والي المدينة كفل محمد علي بعد موت أبيه...»

(5) كريستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، مرجع سابق، ص: 332.

(6) هنري لورنس: المملكة المستحيلة، مرجع سابق، ص: 124.

(7) قارن: طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (1945 - 1952)، دار الشروق، بيروت، ط2، 1983، ص: 29، 30، 33.

(8) قـارن: Robert Mantran: Les debuts de la Question d'Orient (1774-1839) in Histoire..., op. cit., P. 425-432.

ولكن في الوقت الذي كانت عملية الإصلاح والتجديد هذه تواجه عقبات كأداء على مستوى المركز، كان امتدادها الى مصر على يد محمد علي، يواجه وضعية سياسية مضطربة، تتجاذبها مراكز قوى تنتمي إلى أزمنة سياسية متضاربة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمثل في معرفة الشروط السياسية التي مكنت محمد علي من الإمساك بالسلطة على مستوى ولاية مصر.

من المعلوم أن محمد علي، الذي أرسل إلى مصر، كضابط وحدة ضمن الفرقة الألبانية، لم يكن يمتلك أية شرعية سياسية خاصة توفر له شروط الإمساك بناصية السلطة. فأين وجد محمد علي الظروف المناسبة لتحويل تصوره للأوضاع القائمة ومواقفه منها إلى مشروع سياسي فعلي؟

لقد اظهر محمد علي منذ بداية حضوره على مسرح السياسة في مصر، قدرة عالية على استيعاب وإدارة الصراع مع كافة القوى التي تحتل خارطة السلطة، مظهراً بذلك ما يمتلكه من خبرة كبيرة في استخدام اساليب وتقنيات العمل السياسي السلطوي التي تميزت بها دوائر السلطة العثمانية بشكل عام.

فقد عرف بداية كيف يضرب القوى العسكرية بعضها ببعض، عبر جملة من التحالفات السياسية المناسبة والإجراءات العسكرية الفعالة.

ولكن هذه الميزة السياسية التي وفرتها معطيات خاصة بمجال السلطة، لم يكن لها أي حظ من النجاح والثبات المفضيين إلى استئثار محمد علي بسلطة الولاية، وذلك على حساب القوى المملوكية من جهة، أو القوى المرسلة إلى مصر من قبل السلطة المركزية في اسطنبول من جهة ثانية.

لهذا السبب علينا أن نلحظ إسهام شروط سياسية أخرى، تتموضع خارج دائرة قوى السلطة المباشرة، في تمكين محمد علي من بلوغ هدفه.

لقد سبقت الإشارة إلى أن تداعيات مقاومة الحملة الفرنسية، أدت إلى ولادة قوة سياسية مركزية داخل المدار المجتمعي العام، تمثلت بالكتلة الشعبية التي كان يقودها السيد عمر مكرم، وإليها يعود الفضل في توفير الشروط الأساسية التي أمنت لمحمد علي مصادر القوة السياسية والشرعية التي مكنته من التغلب على كافة القوى المناوئة له، وصولاً إلى تثبيت شرعيته لدى السلطة المركزية. وبقيت هذه القوة تلعب دوراً أساسياً في تدعيم سلطة محمد علي حتى عام 1811م[9].

---

(9) قارن: منير شفيق: تجربة محمد علي الكبير، دار الفلاح، بيروت، 1997، ص: 11-17.
-قارن: انور عبد الملك، نهضة مصر، مرجع سابق، ص: 14.

لم يقتصر دور الكتلة الشعبية على دور الداعم لمحمد علي، على خلفية ما تمثله من قوى اجتماعية واقتصادية، بل يتعدى ذلك ليشمل ما انتزعته من مكانة سياسية متعددة الأوجه، حكمتها جملة معايير وأهداف خاصة.

وإذا كانت هذه المكانة قد انتزعت خلال المرحلة السابقة على الغزو الفرنسي، فإنها تعززت وتضاعفت خلال مرحلة المواجهة مع المحتل. فحضورها كطرف رئيسي في المواجهة طوال مرحلة الاحتلال، مع تأكيد استمرارية انتمائها الثابت للدولة العثمانية، أديا الى مضاعفة قوتها السياسية، وذلك على حساب القوة المملوكية المهزومة أمام المحتل من جهة، والإنفصالية في علاقتها بالدولة من جهة ثانية. لقد أدت هذه التطورات إلى تعزيز شرعية هذه الكتلة على غير صعيد، وأهلتها بالتالي للدخول كطرف أساسي في تشكيل مباني السلطة السياسية الجديدة.

وجدت هذه المكانة السياسية ترجمة لها في عدة استحقاقات أساسية، تمثلت بداية في انتفاضة قوى المجتمع الأهلي على المماليك الذين استطاعوا بدعم من بريطانيا، هزيمة القوى العثمانية المركزية والعودة إلى القاهرة (آذار 1804م)[10]. امام هذا المأزق، سعت الكتلة الشعبية بعد إفشالها لهجوم المماليك على القاهرة، إلى البحث عن بديل سياسي بإمكانه إخراج ولاية مصر من حالة التمزق السياسي والظلم الاقتصادي الناجم عن سياسات القوى المملوكية. وهذا ما توسمته في شخص محمد علي، والذي كان قد اثبت خلال فترة الاضطرابات قدرته على التواصل والتجاوب مع أهداف الكتلة الشعبية على غير صعيد[11]، معلناً خضوعه لكافة الشروط. ضمن إطار هذه المعادلة بادرت زعامة الكتلة الشعبية بعد مدة شهرين من مواجهتها للمماليك إلى الطلب من محمد علي (13 أيار 1804) تولي مقاليد السلطة وفقاً للصيغة التي أبلغه بها عمر مكرم: «إننا نريدك والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من الخير والعدالة»[12].

ترتب على نشؤ هذه المعادلة السياسية توفر شرط أساسي من شروط قيام السلطة الجديدة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا، فقد كان على الكتلة الشعبية أن تواجه استحقاقاً آخر من أجل تثبيت شرعية الوالي الجديد. فقد استمرت السلطة المركزية في محاولاتها الرامية لبسط سيطرتها المباشرة على ولاية مصر عن طريق إيفاد واليها الخاص. وهنا برز من جديد الدور السياسي للكتلة الشعبية، التي استطاعت بداية إلغاء

(10) قارن: لويس جرجس: يوميات. . .، مرجع سابق، ص: 68 - 71.
(11) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، دار المعارف، مصر، ط4، 1982، ص:27-30-32-33.
(12) د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر،(1805-1883)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص: 8.

فرمان سلطاني يقضي بإخراج محمد علي من مصر، ومن ثم تعديله باتجاه تثبيت ولايته، ثم استكملت هذه السياسة نفسها عبر الطلب الذي رفعته قيادات الكتلة الشعبية إلى السلطة المركزية، مطالبة بتقليد منصب الولاية لمحمد علي. ولم يكن أمام السلطة المركزية إلا الاستجابة مكرهة[13]، خاصة بعد ان غدت هذه الكتلة في موقع يمكنها من المشاركة المباشرة في معالجة معضلة تثبيت وضعية السلطة في الولاية.

توجت الكتلة الشعبية دورها السياسي الأساسي في تثبيت سلطة محمد علي ومن ثم عبر الدور المركزي الذي تولته في مواجهة حملة فريزر البريطانية عام 1807 بعد نزولها في منطقة الإسكندرية. وذلك في محاولة من بريطانيا للحلول مكان فرنسا، معتمدة على القوة المملوكية. وقد استطاعت الكتلة الشعبية أن تنزل بحملة فريزر هزيمة قاسية في معركة الرشيد وحمّاد عام 1807، دفعت قائد الحملة إلى القول: «أن الهزيمة أمام الأهالي في رشيد كانت ضربة قاسية غير متوقعة[14]».

أدت هزيمة البريطانيين إلى تدعيم وضعية محمد علي على غير صعيد. فعلى مستوى الولاية، كان من نتائج هذا الانتصار، السقوط النهائي لشرعية القوى المملوكية أمام قوى المجتمع الأهلي وأمام السلطة المركزية. كذلك الأمر بالنسبة للقوى الأوروبية التي لم يعد بإمكانها المراهنة على وجود قوة داخلية داعمة لغزوها.

لقد استطاع محمد علي أن يستثمر كافة هذه الانتصارات، فقد «رفع ذكره في العالم الإسلامي كرجل استطاع وحده مقاومة أقوى دول أوروبا»[15]. وهذا ما دفع السلطة المركزية إلى السماح لمحمد علي بتوسيع سلطته لتشمل ثغر الإسكندرية، نافذة الولاية على العالم، كما بادرت السلطة المركزية إلى تحرير إبراهيم ابن محمد علي، الذي كان رهينة لدى السلطان مقابل تولية محمد علي في المرحلة السابقة[16].

بهذا المعنى شكل انسحاب القوة البريطانية نقطة تحول أساسية في سياق تشكل سلطة محمد علي. فقد غدا يتمتع بوضع عسكري وسياسي مستقر، حيث جرى إخراج القوة المملوكية من معادلة السلطة ومحاصرتها ضمن حدود الصعيد، وأضحت ولايته على مصر معطى ثابتاً بالنسبة للسلطة المركزية. وبذلك استكمل محمد علي شروط قيام سلطته، وأصبح بمقدوره أن يندفع باتجاه تحقيق مشاريعه الكبرى. وتمثلت هذه الإندفاعة بداية بعدد من السياسات الآيلة إلى مركزة السلطة بيده تمهيداً

---

(13) محمد فؤاد شكري: مصر...، مرجع سابق، ج2، ص: 353.
(14) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص: 19.
(15) شكري: مصر...، مرجع سابق، ج2، ص: 583.

لإحداث نقلة نوعية في وضعيته تمكنه من تحرير إرادته السياسية على طريق تنفيذ مشاريعه المتعددة الأوجه.

سارع محمد علي بعد انتصار الرشيد إلى توظيف شتى المكتسبات التي تحققت لصالح تركيز سلطته في الداخل وهذا ما اقتضى العمل على تحجيم وتفكيك الدور السياسي للكتلة الشعبية التي أمنت له أبرز شروط وصوله إلى السلطة. فقد انصرف محمد علي إلى تحطيم موقع الزعامة الشعبية التي مثلها عمر مكرم، فعمل على تعميق واقع الاختلاف والصراع القائم فيما بين شرائح العلماء. وتوسل من اجل بلوغ هذا الهدف التواصل مع الشريحة العليا التي سبق لها مهادنة المحتل الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى فقدانها لصدقيتها لدى الجمهور، و«انصرفت إلى أسباب المنافع والاستكثار من الأموال والضياع والدور والقصور»[17]. وجد محمد علي في هذه الشريحة ضالته المنشودة، فبادر إلى دعمها عبر سياسة «إعفاء المشايخ من دفع ضريبة الفائض عن أملاكهم وضياعهم وما دخل في التزامهم»[18]. وبالمقابل وجدت هذه الشريحة في محمد علي، سندها الثابت في مواجهة الزعامة الشعبية، ولهذا عملت على تغطيته وتشجيعه في سياسته الرامية إلى إزاحة عمر مكرم. وهذا ما يؤكده قولهم لمحمد علي: «أنت صرت حاكم البلدة والرعية ليس لها مقاوشة(مداخلة)، وقد أتاك الأمر فنفذ كيف شئت»[19].

وفرت هذه العلاقة شرطاً أساسياً من شروط إنضاج الظروف المناسبة لتصفية الزعامة الشعبية، وبالتالي تحرير السلطة من جملة الشروط التي كانت تخضع لها في علاقتها بالأهالي، فتولية محمد علي كانت مشروطة «بسيرة العادل، وإقامة الأحكام والشرائع، والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمراً إلا بمشورته (أي مشورة السيد عمر مكرم) ومشورة العلماء، وأنه متى خالف ذلك عزلوه»[20]. بلغت سياسة محمد علي هذه هدفها في 9 آب 1809م، حيث تم نفي عمر مكرم بداية إلى دمياط (1809 - 1812)، ثم انتقل إلى مدينة طنطا (1812- 1818).

وإثر عودته إلى القاهرة بعد إدائه فريضة الحج، استقبل من الأهالي كقائد شعبي

---

(16) البطريق: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص:24.
(17) الرافعي: مرجع سابق، ص: 83.
(18) المرجع نفسه: ص: 83.
(19) ذكره: محمد عمارة: محمد علي باشا... والسيد عمر مكرم، صراع الدولة والأمة، مجلة الهلال، عدد10، 1998، ص:64.
(20) ذكره محمد عمارة: محمد علي باشا... مرجع سابق، ص: 64.

كبير، الأمر الذي دفع محمد علي إلى نفيه من جديد عام 1822 إلى مدينة طنطا[21].

لم يكن مصير الشريحة العلمائية التي تواطأت مع محمد علي على نفي عمر مكرم بأفضل من مصير الأخير. فقد افقدهم موقفهم هذا، ما تبقى لهم من مكانة لدى الجمهور، وغدا بإمكان الوالي إزاحتهم عن مسرح السلطة دون أن يجدوا نصيراً لهم. وبذلك فقدت الكتلة الشعبية بهذه الخطوات، نقاط توازنها السياسية وغدا بالإمكان لاحقاً تفكيك مرتكزاتها الاجتماعية والاقتصادية على غير صعيد.

فبعد أن استطاع محمد علي تركيز السلطة السياسية بيده، بادر إلى فرض سياسات ضرائبية جديدة تلبي وتدعم عملية تمركز وتعاظم قوة السلطة على حساب توازنات الدورة الاقتصادية العامة. فبدءاً من عام 1809م قرر الوالي فرض ضريبة الميري علي «الأراضي الموقوفة والأراضي الأوسية»، بعد أن كانت معفاة من الضرائب في المرحلة السابقة[22]. وكان من نتائج هذه السياسة إحداث اضطرابات عميقة في دورة الاجتماع الأهلي، وذلك بسبب تدوير جزء أساسي من الفائض الإنتاجي بإتجاه السلطة الآخذة بالترسخ وحرمان الجماعات الأهلية المستفيدة من هذه الفوائض، من إحد مصادر قوتها ومكانتها ضمن دورة المجتمع الأهلي. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن هذه السياسة لا تمثل سياسة اقتصادية الهدف منها إعادة توزيع الثروة بما يخدم قوة اقتصادية معينة على حساب باقي القوى، كما أنه لا يمثل إجراء تستطيع عبره قوى السلطة أن تنتزع لصالحها فوائض إنتاجية بغية استهلاكها على النمط المملوكي.

ينبغي أن تقرأ هذه الإجراءات وما سوف يتلوها من سياسات اقتصادية، في ضوء ما توفره للسلطة من مصادر قوة سعت الى توظيفها في خدمة أهداف عامة جديدة تتجاوز حدود معادلات القوى السياسية والاقتصادية للولاية لتشمل أهداف استراتيجية كبرى، تغطي المجال السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية، كما تغطي احتياجات ومتطلبات خوض الصراع في مواجهة السياسات الأوروبية المقتحمة، وهذا ما سوف يكشفه توالي الأحداث اللاحقة.

بموازاة هذه السياسات الأخذه في التشكل والترسخ على مستوى علاقة السلطة الناشئة بدورة المجتمع الأهلي، شرع محمد علي في تطوير سياسات دبلوماسية واقتصادية جديدة مع الدول الأوروبية، تهدف إلى الاستفادة من الصراعات الدائرة في المجال الأوروبي بين فرنسا نابليون وإنكلترا، وذلك بما يخدم تدعيم مركزه السياسي والاقتصادي.

---

(21) المرجع نفسه: ص: 69.

(22) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص: 86.

فعلى أثر الانتصار الذي حققه محمد علي في مواجهة بريطانيا في معركة الرشيد، سعى إلى عقد معاهدة مع إنكلترا تقضي بمنع مرور جيش أجنبي في مصر ورعاية مصالح بريطانيا التجارية وذلك مقابل تخليها عن سياسة دعم المماليك[23]. لقد رفضت بريطانيا هذا العرض، وبقيت متمسكة بموقفها الداعم للمماليك، بإعتبارهم ضمانة نفوذها في مصر، غير أن هذا الموقف لم يثن محمد علي عن انتهاز الفرصة المناسبة لنسج علاقات سياسية واقتصادية مع الخارج بما يخدم استراتيجيته الخاصة. ولم يدم انتظار محمد علي طويلاً، فقد وفرت له سياسة «الحصار القاري» التي فرضها نابليون على إنكلترا خلال الأعوام (1808-1812)، فرصة ثمينة لتحصيل عوائد مالية وفيرة عبر تصدير القمح إلى بريطانيا. لم تكن هذه الفرصة تعبيراً عن توجه إيجابي لإحدى القوى الأوروبية في التعامل مع محمد علي، بل كانت على العكس من ذلك محصلة ظرفية لاشتداد الصراعات داخل المجال الأوروبي، أحسن الوالي استخدامها.

فنمو العلاقات الاقتصادية بين محمد علي وبريطانيا، لم يحدث تغييراً في موقفها العدائي من محمد علي، وبالمقابل فإن فرنسا نابليون لم تسقط من حساباتها الاستراتيجية سياسة احتواء أو تفكيك الدولة العثمانية والاستحواذ على ولاية مصر تخصيصاً، لما تمثله من موقع استراتيجي على طريق الشرق[24]، وبالتالي فإنها كانت تتخذ موقفاً سلبياً من محمد علي. لهذا السبب «كان الباشا متحذراً من نوايا الدولتين معاً: فرنسا وإنكلترا، ويعول على حسن استعداده وقوته هو وحده، للذود عن البلاد إذا حاولت إحداهما غزوها»[25].

فبالرغم مما تظهره الرسائل والمقابلات الدبلوماسية مع مندوبي الدول الأوروبية، من مرونة ومداهنة من قبل محمد علي، إلا أنه في واقع ممارساته وسياساته المختلفة كان شديد الحرص على حرمان هذه القوى من أي امتياز سياسي أو اقتصادي داخل حدود سلطته.

فقد كتب الكولونيل ميست في 4 تموز 1811 إلى دولته (بريطانيا) قائلاً: «. . . أن السلطة الحالية في مصر لا تحترم أي من الامتيازات المعطاة للإنكليز في ضوء الامتيازات التي أقرها الباب العالي. . . فقد اراد (محمد علي) أن يحتكر سلع كثيرة، والحجة التي يبديها أنه حر في اتخاذ القرار المناسب داخل سلطته، وليس من المفيد بشيئ العودة إلى الباب العالي، لأنه رغم اعتراف محمد علي الأسمي بسلطة هذا

(23) محمد فؤاد شكري: مصر. . .، مرجع سابق، ج2، ص: 788 - 866.
(24) محمد فؤاد شكري: مصر. . .، مرجع سابق، ج3، ص: 923 - 927.
(25) المرجع نفسه: ص: 933.

الأخير، فإنه يمارس ما يريد داخل دائرة سلطته»[26].

توج محمد علي سياساته الدافعة بإتجاه تثبيت سلطته والاطمئنان إلى غياب أية معارضة فعلية له، بما أسمي بـ «مذبحة القلعة» في آذار 1811. حيث جرت عملية إبادة شبه تامة لأمراء وكشافة القوة المملوكية، كما صودرت ممتلكاتهم وأموالهم، وبذلك أخلي المسرح السياسي تماماً من أية قوة منظمة قد تشكل تهديداً للسلطة. إضافة الى أن الأسلوب العنيف الذي تمت به هذه العملية ترك أثراً عميقاً على مستوى الأهالي، دافعاً إلى الوراء أية مواقف معارضة لما سوف تقدم عليه السلطة لاحقاً من سياسات شتى تتخطى حدود الولاية لتطاول المجال الأوسع للدولة العثمانية[27].

تستدعي هذه الفترة الحاسمة من تاريخ قيام سلطة محمد علي والتي امتدت خلال عقد من الزمن (1801 - 1811)، وقفة متأنية بغية استكشاف معالم شتى الروافد التي أسهمت في تكوينها خاصة وأن الكتابات الأكاديمية اللاحقة التي صاغتها المراكز الأوروبية أو الكتابات التي بلورتها أبرز التيارات الفكرية العربية قد أسقطت على هذه المرحلة العديد من الأطروحات التي تستدعي المراجعة والتجاوز.

فالأطروحة التي ترى في محمد علي نتاجاً لغزوة نابليون «التنويرية» تفتقر لأي مسوغ تاريخي، سواء لجهة ما مارسته الحملة من سياسات استعمارية، أو لجهة ما واجهته من مقاومات شملت كافة قوى المجتمع المصري.

أما الأطروحة التي ترى في محمد علي امتداداً للسلطة المملوكية المؤسسة لنهضة مصر واستقلالها، فإنها تغيب من حقل الرؤية العديد من المسائل النافية لهذه الأطروحة. ويأتي في مقدمها عزلة القوة المملوكية بالنسبة لقوى المجتمع الأهلي وتصدي هذه القوى لنزعة المماليك الانفصالية ولنزوعها الاستبدادي، وصولاً إلى إسقاط شرعيتها السياسية بعد أن بان دورها إبان الاحتلال وبعده. بهذا المعنى تشكل سلطة محمد علي انقطاعاً نوعياً في علاقتها بالسلطة المملوكية.

أما الأطروحة الثالثة والتي ترى في محمد علي امتداداً آلياً للسلطة العثمانية، فإنها تفتقر إلى دليل كاف، إذ من المعلوم أن الدور الأساسي في تثبيت سلطة محمد علي في مصر تعود لإرادة الكتلة الشعبية التي استطاعت ان تغالب قرار السلطة المركزية إلى حد إجبارها على القبول بولاية محمد علي.

---

(26) M. Sabry: l'Empire Egyptien sous Mohamed Ali..., Paris, 1930, P. 32.

(27) قارن: عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص: 103 - 117.
-قارن أيضاً: رجب حراز: المدخل...، مرجع سابق، ص: 202

أما الأطروحة الرابعة والتي ترى في محمد علي تعبيراً عن حراك سياسي لقوى المجتمع المصري، فإنها تصطدم بواقعة انقلاب محمد علي على هذه القوى وتمزيقه لمكانتها السياسية والاقتصادية وصولاً إلى استئثاره بمقاليد السلطة بعد عام 1807م.

في الواقع، إن كافة هذه الأطروحات وعلى اختلاف توظيفاتها الإيديولوجية والسياسية، تحكمها منهجية تعاني من عدة إختلالات أساسية:

ففي المقام الأول تتسم هذه المنهجيات بطابع تجزيئي لجهة اتخاذها من إحد المراكز الفاعلة نقطة ارتكاز في تفسيرها لنشأة سلطة محمد علي، محيلة بذلك باقي المراكز الفاعلة إلى عوامل ثانوية، اما معيقة لفعالية هذا المركز أو ذاك أو داعمة له.

بموازاة ذلك تتسم هذه المنهجيات بطابع تبسيطي وتجريدي، لجهة ما تسقطه من تصورات ايديولوجية على المتغير أو المتغيرات التي تعتمدها كنقطة ارتكاز، متناسية أن كل متغير من هذه المتغيرات ينطوي على تعقيدات شتى ان لجهة ما يعتمل داخله من عناصر وعلاقات، أو لجهة ما يربط بين هذه المتغيرات من صلات وروابط شديدة التعقيد، اما بسبب ثقل كل منها، أو بسبب حراك هذه العناصر وتقلبات وظائفها ضمن السياق العام. أضف إلى ذلك ما تتسم به هذه المنهجيات من نظرة إرتكاسية في تفسيرها للظاهرة الجديدة، وذلك عبر جعل هذه الظاهرة مجرد نتاج أو تتويج لعوامل ثقافية أو اقتصادية أو سياسية فرضتها الوقائع التاريخية التي احتضنتها الدولة العثمانية، أو ولاية مصر، ناهيك عن الوقائع والآثار التي خلفتها حملة نابليون.

ومن المفيد التأكيد هنا، أن الخروج من هذا المأزق لا يتمثل في الاندفاع نحو منهجية تلفيقية تعمل على حشد أكبر عدد من العوامل «الداخلية» و «الخارجية» بغية تفسير ما حملته الظاهرة الجديدة من خصائص.

برأيي لا يمكننا الخروج من جملة المآزق المنهجية والنظرية التي أشرنا إلى بعض علاماتها الفارقة، إلا عن طريق تطوير مداخل منهجية قادرة على التقاط الخاصية الحاكمة لمباني الظاهرة الجديدة، والتي تفرض علينا أن نلحظ ما يلي:

بداية تمثل دولة محمد علي محصلة تدافع صيرورتين تاريخيتين: تتمثل الصيرورة الأولى فيما شهدته الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر من تحولات في مبانيها المختلفة ترتب عليها دخول هذه الدولة في طور جديد تخترقه أزمة عميقة تجد تعبيراتها الجلية في واقع التجاذب والصراع بين ما يمتلكه حقل الاجتماع العثماني العام من نقاط توازن ومنعة وما ينطوي عليه هذا الحقل من خطوط اختلال وتصدع تجد مرتكزها الأساسي فيما آلت إليه أوضاع السلطة المركزية من تفكك وانحلال.

وتتمثل الصيرورة الثانية فيما شهده حقل الصراع العام بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية المقتحمة من تحولات ذات طابع استراتيجي أدت في المرحلة نفسها إلى مضاعفة خطوط الصراع ممكنة القوى الأوروبية من إحداث إختلالات عميقة في وضعية الدولة العثمانية.

بهذا المعنى تتكثف داخل دولة محمد علي عدة ديناميات طورتها دورة الاجتماع العامة بغية معالجة أزماتها الداخلية من جهة، وما تواجهه من تحديات خارجية من جهة ثانية. بتعبير آخر تختط الدولة لنفسها في هذه الحالة أهدافاً جديدة، بحيث تغدو دولة تدخلية ذات رسالة إنقاذية «للأمة المحمدية» على حد تعبير محمد علي[28].

وهذا ما يستتبع تحولاً نوعياً في شبكة علاقتها بمجتمعها، تتبدى أولى خصائصه بشكل جلي في انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي من دائرة المجتمع إلى دائرة السلطة. فتتعدد وتتوسع وظائف السلطة الجديدة لتشمل كافة أبنية المجتمع. ولكن من أين تأتي السلطة الجديدة بمصادر قوتها وطاقتها؟

أمام هذا الواقع اندفعت السلطة بإتجاه العمل على ترسيخ خطوط علاقة مركبة مع قوى المجتمع. فمن جهة تستمد منه مصادر قوتها، وبذلك تعمل على تفكيكه وتذريره، بغية بلوغ هذا الهدف، ثم تعمد بعد أن تجتمع لديها عناصر القوة هذه إلى رسم سياساتها الإنقاذية المتعددة الأوجه لهذا المجتمع.

ولكن هذه الصيرورة، يترتب عليها تركز وتضخم دور الدولة على نحو لم يسبق له مثيل، وبالمقابل يدخل المجتمع في مرحلة جديدة، يفتقد فيها لأية دينامية خاصة تمكنه من الإسهام المباشر في معالجة أزماته المختلفة.

أفضت هذه التحولات إلى الدخول في مرحلة من اللاتوازن، بين السلطة كمركز للقوة والفعالية، وبين المجتمع كمصدر لقوة الدولة من جهة، وموضوعاً لفعاليتها من جهة ثانية. وهذا ما نجم عنه ولادة فجوة عميقة بين زمنين في وضعية قوى المجتمع: الزمن الأول ذو طابع تفكيكي، يدفع بإتجاه إفقاد هذا المجتمع لشبكات تواصله وتفاعله وحضوره الإيجابي كقوة فاعلة، والزمن الثاني حيث تتلقى بموجبه قوى هذا المجتمع نتائج السياسات التي ترسمها الدولة. ولكن لمّا كان الزمن الأول هو الزمن المعاش والفعلي، في حين أن الزمن الثاني يتبدى كإمكان أو احتمال مستقبلي، فإن العلاقة بين السلطة والمجتمع تدخل في طور من الأزمات، التي تفسح المجال للقوى الأوروبية المقتحمة كي تجد فرصة لها بغية العمل على دفع هذه الأزمات إلى حد

(28) قارن .M. sabry: l'Empire..., op. cit., P. 117-120-156-183-184

القطيعة بين السلطة والمجتمع وهذا ما يؤدي بداية إلى نقل الأزمة إلى داخل مباني السلطة الجديدة، وعندها تستطيع القوى المقتحمة أن تعمد إلى توجيه ضربة استراتيجية إستباقية لاستراتيجية السلطة، وذلك قبل أن تتاح لهذه السلطة امكانية ردم الهوة بين الزمنين الآنفي الذكر.

لذلك سوف نلحظ طيلة العقود الأربعة التي عاشتها دولة محمد علي سباقاً تراجيدياً بين استراتيجيتين مهيمنتين، فمن جهة تعمل الدولة الجديدة على تكثيف خطواتها بغية بلوغ أهدافها المرجوة، في حين تعمل استراتيجية القوى المقتحمة على إجهاض هذه التجربة وهي في طور التكون والتشكل مستغلّة في ذلك ما تنطوي عليه الدولة الوليدة من نقاط ضعف واختلال متعددة الأوجه.

ثانياً: حملة الجزيرة (١٨١١م - ١٨١٨م)

-الانتقال من مركز الوالي إلى موقع الضامن لوحدة الدولة:

احتلت الجزيرة العربية والبحار المحيطة بها مكانة استراتيجية خاصة داخل مدار الدولة العثمانية وذلك لأسباب شتى. فهي من جهة تمثل المركز الديني الأساسي الحاضن لشرعية الدولة، كما أنها بموازاة ذلك تمثل مركزاً اقتصادياً رئيسياً يجد تعبيره على ثلاث مستويات متداخلة:

يتبدى المستوى الأول في الدور الذي كانت تلعبه هذه الأقاليم على مستوى العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، ويتبدى المستوى الثاني في الدور الذي كانت تتولاه في تأمين خطوط العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والشرق، أما المستوى الثالث فيمتثل في الدور الاقتصادي الذي كانت تنهض به الجزيرة وخاصة اليمن داخل الدورة الاقتصادية العثمانية. من المعروف أن تجارة البن اليمني غدت منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، مادة لنشاط اقتصادي متميز أسهم في توفير شرط من شروط توازن الدورة الاقتصادية الداخلية، خاصة بعد تراجع تجارة التوابل العالمية. وفي اطار هذه المعادلات العامة إنتزعت ولاية مصر دوراً خاصاً، في تثبيت ومعالجة شتى شؤون الجزيرة. فمنذ دخول المجال العربي في ظل السيادة العثمانية وحتى مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، شكلت مصر المركز السياسي والعسكري الذي تمر عبره سياسة الدولة العثمانية في مواجهة السياسات الأوروبية الرامية إلى فرض سيطرتها على هذه المنطقة الاستراتيجية[29]. أضف إلى

(29) حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص: 21.

ذلك، الدور الذي نهضت به مصر في تأمين الاحتياجات الاقتصادية للمدينتين المقدستين عن طريق ما رصد فيها من أوقاف متنوعة بغية تحقيق الهدف أعلاه[30].

لقد بقيت شبكة العلاقات بين ولاية مصر والجزيرة مستقرة ومزدهرة حتى مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لتدخل بعدها في طور جديد، قوامه حدوث عدة اختلالات في دورة العلاقات هذه. وجدت هذه الاختلالات تعبيرها بداية على المستوى السياسي في تفكك مباني السلطة السياسية المركزية وعجزها عن تأمين شروط استمرار وحدة المجال السياسي، وهو الأمر الذي ترتب عليه إفساح المجال أمام القوة المملوكية للدخول في علاقات مباشرة مع القوى الأوروبية مع ما لذلك من آثار سلبية على مستوى الدورة الاقتصادية، وجد امتداده في تدهور شبكة العلاقات الاقتصادية على اختلاف مبانيها[31]. ثم أتت حملة نابليون لتفاقم هذه الأزمة، عبر ما أحدثته من أزمات جديدة، إن لجهة ضرب الخط التجاري بين جدة والسويس، أو لجهة حرمان الحجاز من أغلب موارده الاقتصادية، وصولاً إلى انقطاع قافلة الحج المصري[32].

غير أن انتهاء احتلال فرنسا لمصر، لم يؤد إلى عوده الأمور إلى سابق عهدها، فقد بادرت بريطانيا بعد جلاء قوة الاحتلال الفرنسي إلى العمل على التمدد داخل البحر الأحمر، أما عن طريق جعل البحر الأحمر منطقة مفتوحة أمام التجارة البريطانية، أو عن طريق فرض معاهدات تجارية وصولاً إلى استكشاف إمكانية احتلال البحر الأحمر[33]، وما لذلك من نتائج سياسية واقتصادية مدمرة للدولة العثمانية بشكل عام ولمصر والحجاز بشكل خاص.

بموازاة هذه التحولات الجارية في البحر الأحمر، كان بر الجزيرة يشهد تحولات متسارعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد تمكنت الحركة الوهابية خلال هذه المرحلة من توحيد بلاد نجد تحت سلطتها، وبدأت تعد العدة للتوسع بإتجاه الحجاز[34]. ثم أتت حملة نابليون والانقلابات التي احدثتها لتوفر ظروف مناسبة لتوسيع دائرة نفوذ الحركة الوهابية خارج بلاد نجد. ففي عام 1801م هاجمت الحركة الوهابية مدينة كربلاء، وفي عام 1803م دخلت مدينة مكة، ولاحقاً هاجمت مدينة

(30) حسام محمد عبد المعطي: المرجع السابق: ص: 297.
(31) المرجع نفسه، ص: 118-119-171.
(32) المرجع نفسه، ص: 163 - 237.
(33) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: سياسة مصر في البحر الحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر(1811- 1848)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص: 37-39.
(34) حسام محمد عبد المعطي: مرجع سابق، ص: 57.

دمشق عام 1810م[35]. وكان من الواضح ومنذ سقوط مكة، عجز السلطة المركزية عن استرجاع سلطتها على الجزيرة، وذلك بالرغم مما تمثله من أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لمصير الدولة العثمانية.

أمام واقع هذه التحولات الجيوسياسية والاقتصادية، سواء على مستوى العلاقة مع بريطانيا أو على مستوى وحدة المجال السياسي للدولة، بادر محمد علي إلى الطلب من السلطة المركزية، أن توكل إليه مهمة قيادة حملة على الجزيرة على أن تضع تحت أمرته قوات ولايتي الشام وبغداد إلى جانب قوته في ولاية مصر.

في مواجهة هذه الوضعية، رأت السلطة المركزية أن من مصلحتها أن توافق على الحملة من جهة، وأن ترفض امتداد سلطة محمد علي لتشمل الشام والعراق من جهة ثانية. لقد قبل محمد علي القيام بالحملة بالشروط التي فرضتها السلطة المركزية، أي بالاعتماد فقط على قواه الذاتية. وتمكن خلال بضع سنوات أن يفرض سلطته على الجزيرة متبعاً خطوط عمل سياسية وعسكرية مركبة، تتراوح بين سياسات التحالف والإغراء وبين سياسات العنف. كما أنه استطاع أن يوفر احتياجات الحملة العسكرية هذه، وبالرغم من ضخامتها في الرجال والمال والعتاد، عن طريق المزيد من أحكام سيطرته على موارد مصر الاقتصادية.

لقد ترتب على هذه الحملة نتائج عديدة بالنسبة لمحمد علي. فقد استطاع بعد النجاح الذي أصابه ان يفرض نفسه على مستوى السلطة المركزية، بإعتباره إحدى الركائز الداعمة لوحدة الدولة وسيادتها، وبذلك بالرغم من محاولات السلطة المركزية قبل الحملة وإبانها العمل على إزاحته من السلطة[36].

بموازاة ذلك أدت سيطرة محمد علي على البحر الأحمر والجزيرة، إلى تمكينه من اعادة ترميم وتعزيز شبكة العلاقات الاقتصادية بين مصر والجزيرة، واتخذ هذا الاتجاه مساراً تصاعدياً في المراحل اللاحقة، عندما تمكن محمد علي من وضع يده على الساحل الغربي للبحر الأحمر أو ما كان يعرف بولاية الحبش التابعة للحجاز[37]، ثم الاندفاع شرقاً وبلوغ شواطئ الخليج الفارسي عام 1831[38]، ولاحقاً ضمه لليمن عام 1833، واحتكاره لتجارة البن[39].

---

(35) M. Sabry: l'Empire Egyptienne..., op. cit., P. 38-42-46-47-51-55.

(36) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 47-48.

(37) طارق بيومي، مرجع سابق، ص:130.

(38) المرجع نفسه، ص: 180 - 182.

(39) المرجع نفسه، ص: 165.

إن النتائج الجيوسياسية والاقتصادية التي نتجت عن بسط سلطة محمد علي على الجزيرة والبحر الأحمر، أدت إلى الاصطدام مباشرة بالمصالح البريطانية على غير صعيد[40]. لذا حاولت بريطانيا في البداية، وبعد ان استتب وضع محمد علي في الجزيرة عام 1818م، ان تفتح ثغرة في توازنات الوضع المستجد، عن طريق عرضها عليه إقامة تحالف فيما بينهما على حساب الدولة العثمانية. كان من الطبيعي أن يقابل محمد علي هذا العرض بالرفض، وهو الذي غدا الحامي الأكبر للدولة العثمانية، والشريك الأساسي لسلطتها المركزية[41]، في مواجهة السياسات الاستعمارية الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا في تلك المرحلة.

ثالثاً: حملة السودان (1820م - 1826م): الفتح الأخير

تعرضت العلاقات التجارية بين مصر والسودان لإنتكاسة قوية خلال الأعوام (1810 – 1820م)، ولم تكن هذه الانتكاسة وليدة الصدفة، فقد شهدت ممالك السودان خلال ثلاثة عقود (1787 – 1821)، مرحلة من الإضطرابات والحروب الداخلية، دفعت العديد من زعمائها ومشايخها إلى الذهاب إلى محمد علي بعد عام 1811م والطلب منه أن يساعدهم في إيقاف دورة الحروب الداخلية، وإصلاح وضع السودان، لقاء الاعتراف بسيادته عليهم[42].

لهذا لم تكد حروب الجزيرة تضع أوزارها لصالح محمد علي، حتى غدا مشروع وضع السودان تحت سيطرته، ضمن سلم أولوياته. فبعد عامين من التحضيرات، أنفذ محمد علي حملة السودان بعد تلقيه موافقة من السلطان محمود الثاني مشروطة بأن يتم الفتح «بإسم السلطان العثماني»[43]. ففي شهر تشرين الأول من عام 1820م، تم ارسال جيش قوامه حوالي خمسة آلاف جندي تحت قيادة ولده اسماعيل باشا... ثم تبعت هذه الحملة الأولى، عدة حملات أخرى، لتبلغ اهدافها المرجوة عام 1826، حيث استتب الأمر لصالح محمد علي، مدشناً بذلك مرحلة جديدة في تاريخ السودان إتسمت بالإستقرار، في ظل حكم لامركزي قاده خورشيد باشا[44].

---

(40) طارق بيومي: مرجع سابق، ص: 149 – 156.

(41) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 63.

(42) أحمد أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري (1820 – 1885)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص: 40 – 59.

(43) رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، مرجع سابق، ص: 251.

(44) أحمد أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم، مرجع سابق، ص: 342.

مثلت عملية بسط سلطة محمد علي على السودان حدثاً استراتيجياً نوعياً، انطوى على العديد من التحولات في وضعية دولته الناشئة.

فممالك السودان قبل دخولها تحت سيادة محمد علي، كانت جزءاً من المجال الحضاري الإسلامي العام، إلا أنها لم تكن جزءاً من الدولة العثمانية. بهذا المعنى أدى ضم السودان إلى إدخال إقليم إسلامي حيوي ضمن المجال السياسي للدولة العثمانية في مرحلة من التاريخ سمته الرئيسة تقلص وتراجع قوة الدولة، وهذا ما أعطى لسلطة محمد علي ميزة استراتيجية جديدة إن لجهة علاقته بالسلطة المركزية، أو لجهة موقعه من سياسات الدول الأوروبية الساعية لتعزيز سيطرتها على مداخل شرق أفريقيا. وفر هذا التحول في وضعية دولة محمد علي، مصادر قوة سياسية واقتصادية جديدة أسهمت إسهاماً مباشراً في تعزيز وترسيخ قدرته على متابعة تنفيذ خطوط عمله السياسي المتعددة الأبعاد.

فعلى المستوى الاقتصادي، تم ربط السودان بمصر بواسطة شبكة تجارية برية ومائية ثابتة ومستقرة أكثر من أية مرحلة سابقة، وعبر هذه الشبكة من العلاقات توفرت لدولة محمد علي أنواع مختلفة من السلع التي تختص بها السودان دون سائر ولايات الدولة العثمانية[45]. أضف إلى ذلك ما وفره ضم السودان من امتداد لسلطة محمد علي لتشمل ميناءي سواكن ومصوع وربطهما بالسويس بحراً. وبذلك غدا البحر الأحمر جزءاً من المجال الداخلي للدولة الناشئة[46]. هذا التحول، شجع محمد علي للمضي بإتجاه فتح الحبشة، غير أن السياسة البريطانية احبطت هذا المشروع، كذلك الأمر فإن بريطانيا استطاعت أن تؤخر امتداد سلطة محمد علي إلى اليمن حتى عام 1833م[47].

بموازاة ذلك، أدى ضم السودان إلى تمكين محمد علي من تنفيذ إحد أهدافه العسكرية والمتمثل بتجنيد السودانيين في صفوف الجيش النظامي الحديث، وهذا ما تكشفه رسائل محمد علي إلى مندوبيه والقاضية بضرورة جمع الجنود من السودان[48].

بالمحصلة أدت عملية ضم السودان إلى تفاقم حالة التوتر بين الوالي وبريطانيا والتي كانت آخذة في التشكل منذ مرحلة ضمه للجزيرة، وهذا ما دفع بريطانيا إلى إعلان معارضتها لمشاريع محمد علي في إفريقيا[49].

---

(45) أحمد أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم، مرجع سابق، ص: 58، 179، 186.

(46) طارق بيومي: مرجع سابق، ص: 135، 141.

(47) أحمد أحمد سيد أحمد: مرجع سابق، ص: 58، 59.

(48) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 73.

(49) نسيم مقار: الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص: 34-35.

وإذا كان من الصحيح القول بأن ضم السودان لم يستهدف مواجهة النفوذ البريطاني بشكل مباشر، إلا أن هذا التحول حمل في طياته تحولات هامة في الخارطة الجغرافية والسياسية والاقتصادية، تشير إلى بروز قوة سياسية جديدة، قادرة على مواجهة مخططات بريطانيا في الجزيرة وفي العمق الأفريقي، ناهيك عن انعكاسات تنامي هذه القوة على ما ترسمه بريطانيا من سياسات بالنسبة للدولة العثمانية ككل.

رابعاً: حملة اليونان (1824 - 1828): مغامرة على ضفاف أوروبا

انطوى دخول المجال البيزنطي ضمن دائرة الدولة العثمانية على خاصية أساسية تمثلت في تطبيق نظام الملل. وكان من نتائج ذلك محافظة التكوينات الاجتماعية والثقافية الأرثوذكسية على وحدتها الداخلية، وهذا ما وفر لمؤسسة الكنيسة شروط استمرارها بالنهوض بأدوار متعددة تغطي شتى جوانب أنشطة رعاياها.

بموازاة ذلك، أدى تفكك بنيان السلطة المركزية في القرن الثامن عشر إلى عجزها عن التصدي لصعود طبقة الأعيان والملتزمين ونزوعها الثابت نحو الإنفصال عن الدولة[50]. وترتب على هذه الوضعية ولادة قابليات كبرى للتفاعل مع ما يجري خارج حدود الدولة العثمانية، فقد أدى صعود روسيا في القرن الثامن عشر واندفاعها جنوباً إلى تحقيق مكاسب أساسية على حساب الدولة العثمانية توجت بمعاهدة كوتشك كينارجة (1774).

وفر هذا التحول لصالح روسيا، شروطاً سياسية وثقافية مؤاتية لنزوع مؤسسة الكنيسة وطبقة الأعيان نحو الإنفصال وذلك تحت شعار إحياء الإمبراطورية الأرثوذكسية في الشرق[51]. كذلك أدى تقاطع المصلحة الروسية مع مصالح قوى السوق الأوروبية، إلى تدعيم استقلال سكان الجزر اليونانية وإتاحة الفرصة لهم للتنقل بحرية بين البحرين الأبيض والأسود، مستظلين بالعلم الروسي من جهة، وبالسياسة البريطانية من جهة ثانية، وبذلك توفرت شروط كافية لقيام اسطول تجاري يوناني كان له لاحقاً دور مركزي في تمكين حركة الاستقلال من الحصول على دعم الطبقة التجارية الناشئة[52].

---

(50) Kostas Vergopoulos: Le capitalisme difforme et la nouvelle question agraire, Paris, Maspero, 1977, P. 65-70.

(51) محمد أحمد حسونة: إبراهيم باشا في بلاد اليونان، منشورات الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مدبولي، القاهرة، 1998، ص: 37- 38.

(52) Kostas Vergopoulos: op. cit., P. 67.

تنامى هذا الإتجاه الاستقلالي في مطلع القرن التاسع عشر، متخذاً صيغاً تنظيمية مختلفة، لها امتداداتها ومراكز نشاطها داخل الدولة وخارجها. وبذلك توفرت أسباب إعلان الثورة في عام 1821، التي استطاعت ان تحقق انتصارات سريعة ملحقة الهزيمة بحملتين بحريتين أرسلتهما السلطة المركزية بين عامي 1821 و 1823. لقد غدا من الواضح في ظل هذه الهزائم تسارع عملية تفسخ وتآكل مؤسسات السلطة المركزية وبالتالي عجزها عن النهوض بأدوراها السابقة.

لم يكن أمام السلطة المركزية في مواجهتها لهذا المأزق الجديد من مخرج إلا بالاستنجاد بقوة محمد علي، مسندة إليه ولاية المورة شرط إخماد الثورة فيها.

استطاع إبراهيم باشا أن ينجز الهدف الموكل إليه خلال فترة زمنية قياسية، محدثاً بذلك انقلاباً نوعياً في معادلات المسألة اليونانية، وذلك لصالح الدولة العثمانية[53].

كان لتدخل محمد علي في المسألة اليونانية، وللنجاحات التي حققها عسكرياً وسياسياً، تأثير حاسم في دفع الدول الأوروبية المعنية مباشرة بالمسألة اليونانية، نحو تعديل سياساتها المتعلقة بالدولة العثمانية عموماً وما يتفرع عنها من مسائل مختلفة[54].

لقد بقيت بريطانيا حتى مرحلة انتصار محمد علي في المورة، ترى في الإندفاعة الروسية جنوباً، المعضلة الأولى التي يجب التصدي لها ضمن الإطار الأوروبي للدولة العثمانية. لهذا السبب كانت تعمل على اتباع سياسة التغلغل المتدرج داخل اليونان مبقية الوضع برمته في حالة من انعدام الوزن، وذلك بما يخدم استراتيجية استنزافها للدولة العثمانية ومنع روسيا من التقدم جنوباً.

غير أن الواقع الجديد الذي فرضته حملة محمد علي، حمل معه بالنسبة لبريطانيا اخطاراً لا تحتملها. وهذا ما دفعها للتخلي عن سياستها السابقة لصالح سياسة جديدة ترى في قوة محمد علي المتنامية داخل الدولة العثمانية الخطر الأول الذي يجب التصدي له.

وبمقتضى هذا التحول بادرت بريطانيا للتحالف مع روسيا، ومن ثم جذب فرنسا إلى جانبهما، ومن تحالف هذه القوى الثلاث خرجت اتفاقية لندن (6 تموز 1827)، والتي شكلت الغطاء السياسي لمعركة نفاران(تشرين الثاني 1827)، والتي قضت بمنح

(53) قارن: أحمد فهيم بيومي: حرب كريت المورة (1821 - 1828)، من كتاب إبراهيم باشا، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مدبولي، مرجع سابق، ص/ 220 - 237.

(54) قارن: عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي. . .، مرجع سابق، ص: 193 - 201.

اليونان الاستقلال الذاتي في ظل السيادة الأسمية للدولة العثمانية[55].

نجحت بريطانيا في تأمين اجماع روسي وفرنسي حول موقفها، تحت عنوان المصلحة الاستراتيجية لأوروبا، والقاضية بإجهاض أي مشروع تجديدي للدولة العثمانية، وبذلك كان على الدول الأوروبية أن تضبط سياساتها المتعلقة بمصالحها السياسية والاقتصادية المباشرة بما يتلاءم وخطوط العمل الاستراتيجي العام[56].

فسياسات المضي في اضعاف الدولة العثمانية، غدت تتطلب توجيه ضربات وقائية للقوة التجديدية داخلها والمتمثلة بمحمد علي، دون أن يؤدي ذلك إلى طرح مشروع تقسيم الدولة العثمانية على بساط البحث، نظراً لما يثيره من مشاكل أساسية داخل حقل توازنات الدول الأوروبية المقتحمة للمجال السياسي العثماني.

تمخضت وقائع المواجهات التي حصلت في بلاد اليونان، عن ولادة معطيات سياسية جديدة، تختلف اختلافاً نوعياً عن جملة الصراعات التي سبقتها. فقد بدا واضحاً، بعد المعارك التي خاضها محمد علي في اليونان، أن حضور القوى الأوروبية في رسم مسارات الدولة العثمانية، أصبح معطى أساسياً يستحيل إستبعاد أثاره الحاسمة، وبالتالي فإن كل التطور السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية لم يعد محكوماً فقط بما تطوره قوى الداخل العثماني من سياسات مختلفة، بل على العكس من ذلك، فإن أية سياسة تجديدية للدولة، سوف تدفع بإتجاه تطوير الدول الأوروبية لسياساتها الاستعمارية إلى حد ممارسة سياسة التدخل العسكري المباشر منعاً لولادة ونمو أي اتجاه تجديدي. أضف إلى ذلك تراجع إمكانية الاستفادة من صراعات القوى الأوروبية فيما بينها، عندما يبلغ الصراع حدوداً تطاول استراتيجات أوروبا العليا، والمتمثلة هنا بضرورة التصدي لأي مشروع تجديدي للدولة العثمانية، يجعلها لاحقاً في وضعية عصية على الوقوع تحت السيطرة الأوروبية. فالصراع بين القوى الأوروبية يستعر عندما يتعلق الأمر بقسمة تركة «الرجل المريض» ولكنه ينقلب رأساً على عقب، عندما تلوح في الأفق إمكانية تجاوز دورة الاجتماع الإسلامي لمرضها الحادث، عن طريق ما تطوره من ديناميات تجديد مختلفة، اتخذت في تلك المرحلة صيغة محددة جسدتها تجربة محمد علي.

خلص محمد علي بعد تجربة مرارة الهزيمة في نفاران إلى تعميق قناعته السابقة

---

(55) عبده مباشر: البحرية المصرية من محمد علي إلى السادات (1805 - 1973) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص: 48.
قارن: أحمد فهيم بيومي: حرب كريت والموره، مرجع سابق، ص: 270.

(56) قارن P. 111 ,.M. Sabry: l,Empire Egyptienne..., op. cit

بوجود فجوة نوعية في ميزان القوى بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وبأن لا سبيل إلى كسر الهجوم الأوروبي إلا عن طريق ردم هذه الفجوة. لذا كانت المصلحة تقضي برأيه العمل على ايجاد هدنة ما مع الدول الأوروبية، توفر فرصة زمنية كافية من اجل تجديد قوى الدولة العسكرية والاقتصادية كي تبلغ وضعية تؤهلها لاحقاً لمواجهة التحديات المفروضة.

هذه القناعة توضحها رسائل محمد علي عشية معركة نفاران وبعدها. فقد جاء في إحدى رسائله (19 تشرين الأول 1827)، ما يلي: «.. نحن وإن كنا أهل حرب وكفاح إلا أننا مازلنا من كتاب هذا الفن في ألف بائه، أما الدول فقد أكملت هذا الكتاب ووقفت على دقائق الحرب وتهيأت بالوسائل اللازمة واكتسبت قوة وعرضت بضاعتها وفنها على الملأ وقالت: (نحن أهل حرب)... فشتان بين أقوالنا وأقوالهم... وإزاء هذه الحالة يجب أن نعلم حالتنا مع موازنتها بحالة الأعداء حتى لا نكون سبباً في إشعال فساد لا حد له ولا نهاية له، وفي اهراق دماء مثل هذا العدد من المخلوقات...»[57]

لم تلق توجهات محمد علي أية استجابة من قبل السلطة المركزية، حتى بعد هزيمة نفاران بنتائجها المدمرة، فقد بادر السلطان محمود الثاني بعد هذه المعركة إلى «إعلان الجهاد المقدس» ضد أوروبا، معتبراً أن المسألة اليونانية مسألة داخلية فقط[58]. بالمقابل خلص محمد علي إلى نتائج مختلفة فقد جاء في رسالة بعثها إلى مندوبه في اسطنبول (بتاريخ 3تشرين الثاني1827) ما يلي: «في الحالة التي نحن فيها، إن اعلان الحرب ضد القوى الثلاث المتحالفة لن يؤدي إلا إلى دخول قوة رابعة وخامسة في الحرب... رأيي أن نقبل بشروط مخففة، كي ننصرف فيما بعد إلى تطوير قوانا وندع الأيام الصعبة تمر، بدل ان نغرق في مغامرة غير محسوبة»[59].

أدى رفض السلطة المركزية لشروط الدول المتحالفة إلى إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية، وإلى إرسال فرنسا جيشاً مكوناً من 18 ألف جندي إلى اليونان. وبموازاة ذلك وفي ظل ما خلص إليه محمد علي من نتائج أقدم منفرداً على عقد اتفاق مع الحلفاء في آب 1828، يقضي بخروج مصر من المعركة، وتبعته السلطة المركزية بعقد معاهدة أدرنة (14 أيلول 1829)، وفيها وافقت على شروط معاهدة لندن[60].

(57) ذكرها: عبده مباشر: البحرية المصرية...، مرجع سابق، ص: 50.
M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 147.
(58) M. Sabry: op. cit., P. 151-152.
(59)
(60) أحمد فهيم بيومي: حرب كريت والمورة، مرجع سابق، ص: 273 - 274.

وإذا كان من الصحيح القول هنا، بأن إعلان السلطة المركزية «للجهاد المقدس»، يمثل عملية استهلاك للغة الأمة دون امتلاك مصاديقها الواقعية، إلا أنه من الصحيح القول أيضاً أن هزيمة نفاران تمت على أبواب اسطنبول وهذا يعني أن الطوق الأوروبي غدا قريباً جداً من عنق السلطة المركزية، الأمر الذي أفقدها أي هامش للمناورة. بالمقابل كانت دقة محمد علي في تقديره لميزان القوى محمولة بموقع محمد علي نفسه من الصراع الدائر في بلاد اليونان، فدائرة سلطة محمد علي في وادي النيل والجزيرة لم تكن مهددة تهديداً مباشراً، وبالتالي كان بإمكانه أن يأمل بإستثمار أية هدنة بغية إعادة بناء قواته العسكرية وتطويرها، بدل الدخول في مغامرة عسكرية مدمرة لمشروعه التجديدي[61].

بالمحصلة كان من نتائج هزيمة السلطة المركزية ومحمد علي أمام الجيوش الأوروبية، وتكلفة الحرب البشرية والاقتصادية، في إطار اختلاف الموقع وتباين الوجهات السياسية في ادارة الصراع، بروز قطيعة سياسية بين الطرفين، سوف تنقل العلاقة بينهما إلى مرحلة جديدة لها عناوينها السياسية المخصوصة.

خامساً: حملة الشام (1831م- 1840م)

أوروبا توصد أبواب اسطنبول

1- من نفاران إلى الجزائر: (1827م - 1830م)

إنطوت الفترة الفاصلة بين هزيمة نفاران (1827)، وحملة الشام (1831)، على تحولات أساسية في خارطة القوى المتصارعة.

فعلى جبهة محمد علي، كان من نتائج حرب اليونان، انكفاؤه إلى مصر، محاولاً استيعاب الضربات الموجعة التي تلقاها، والعمل على تجديد وتطوير قوته العسكرية، خاصة في المجال البحري، مدشناً بذلك خطوة بناء ترسانته البحرية المستقلة[62].

بموازاة ذلك، بذل محمد علي جهوداً دبلوماسية وسياسية كثيفة بغية مهادنة وتطمين كل من فرنسا وإنكلترا، عن طريق الدخول معهما في مفاوضات ترمي إلى إيجاد جسور ثقة معها حول العديد من المسائل المتعلقة بلعبة المصالح المتبادلة[63].

---

(61) قارن: جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 39، ص: 142-143، 156-157.

(62) عبده مباشر: البحرية المصري: مرجع سابق، ص: 53 - 59.

(63) منير شفيق: تجربة محمد علي الكبير، مرجع سابق، ص: 22- 23.

أما بالنسبة للسلطة المركزية فقط خرجت من حرب اليونان بخسائر جيوسياسية أكثر قسوة من محمد علي، ولهذا لم تكن وضعيتها المستجدة تتيح لها امكانية استيعاب نتائج هذه الهزيمة، ومما زاد الأمر سوءاً، مبادرة روسيا بعد عام من معركة نفاران، وإثر رفض الباب العالي لشروط الدول الثلاث، إلى إعلان الحرب على اسطنبول (26 نيسان 1828).

لم تجد سلطة اسطنبول أمام هذا الواقع إلا أن تسارع إلى طي شعار «الجهاد المقدس» ضد الدول الثلاث، والإستنجاد من جديد ببريطانيا وفرنسا بغية وقف الإندفاعة الروسية، لما تمثله من مخاطر على مصالح كل منهما[64].

في ظل حالة الاختلال المتفاقمة في وضعية الدولة العثمانية في قطبيها: محمد علي من جهة، والاستانة من جهة ثانية، طورت فرنسا مشروعها الخاص للاستفادة من هذا التحول، وذلك بإتجاه طرح مشروع تقسيم الدولة العثمانية، ومن ضمنه تشجيع محمد علي على اعلان الاستقلال في إطار «خلافة عربية» تسبغ فرنسا عليها حمايتها. وبذلك تكون فرنسا قد قطعت الطريق على كل من بريطانيا وروسيا في سعيهما للإستئثار بمراكز النفوذ الأقوى في كل من الإستانة واليونان[65].

رأت فرنسا في ضوء استراتيجيتها الخاصة أ ن بالإمكان استخدام قوة محمد علي بغية بلوغ أهدافها المرسومة، بالمقابل كان محمد علي يناور على جبهة فرنسا وإنكلترا، محاولاً الإستفادة من الصراع بينهما بغية بلوغ اهدافه الخاصة.

وقد تكشفت حدود ابعاد هذا التجاذب عندما فتح ملف احتلال الجزائر من قبل فرنسا. حيث بادرت فرنسا إلى مطالبة محمد علي بمشاركتها في عملية الإحتلال، بالمقابل كان جواب محمد علي الطلب من فرنسا تمكينه من ضم الجزائر بمفرده[66]. وبذلك بانت حدود المناورة أن لجهة رفض محمد علي تغطية عملية الإحتلال، أو لجهة عجزه عن التصدي لها في ظل إرتهانة لاستراتيجيته الخاصة، والتي تقضي مرحلياً بمهادنة القوى الأوروبية، بغية توفير أسباب بناء قوته العسكرية، بما في ذلك حاجته الماسة لعلوم وخبرات الدولة الفرنسية.

ضمن هذا السياق، بدا من الواضح عجز كل من السلطة المركزية ومحمد علي عن تطوير سياسة مواجهة فاعلة تحمي الجزائر من مطامع فرنسا. وبذلك تركت

---

(64) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 158.

(65) M. Sabry: op. cit., P. 159.

(66) جاك فريمو: فرنسا والإسلام، مرجع سابق، ص: 54.
-قارن: صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص: 83 - 94.

الجزائر بمفردها لتخوض تجربتها الخاصة في مقاومة المستعمر في ظل واقع انكشافها الاستراتيجي من قبل قطبي الدولة العثمانية.

لقد كشفت واقعة احتلال الجزائر (1830)، تناقضات سياسة كل من محمد علي والسلطة المركزية. فمحمد علي الذي كان يرى أن سياسة المهادنة مع دول أوروبا، توفر فرصة ذهبية، تستطيع الدولة العثمانية خلالها أن تعمل بسرعة على تجديد قواها وتطويرها بغية خوض معارك فاصلة مع الدول الأوروبية لاحقاً، فاته أن هذه الرؤية الملائمة لوضعيته الخاصة ضمن ميزان القوى، لا تنطبق على الدول الأوروبية. فعلى العكس من محمد علي، وجدت فرنسا في ظل واقع الاختلال في ميزان القوى، فرصة ذهبية كي تمضي قدماً بإتجاه تحقيق مكاسب استراتيجية جديدة، وجدت ترجمتها في احتلال الجزائر.

أما بالنسبة للسلطة المركزية، فقد غدا واضحاً لدى الدول الأوروبية، السياق الإنحداري لهذه السلطة وبالتالي عجزها التام عن المبادرة إلى صياغة سياسات استراتيجية تقي ولاياتها مرارة السياسات الاستعمارية. فقد بدا جلياً أن سلطة أسطبنول يحكمها سقف الدفاع عما تبقى لها من مجال سيطرة ونفوذ. فهي وإن كانت تحتمي بلغة حقوق الدول، إلا أنها في سياساتها العملية، وفي ضوء ما تمتلكه من قدرات، كانت ترى في اللعب على التناقضات المصلحية المباشرة للدول الأوروبية، مخرجاً وحيداً لها من النفق المظلم الذي كانت قد ولجته في مرحلة تاريخية سابقة.

بهذا المعنى، شكل الإنزال العسكري الفرنسي في الجزائر هزيمة جديدة، لكل من السلطة المركزية ولمشروع محمد علي، أضيفت إلى هزيمتها في نفاران. ساهم هذا التحول، في تعميق حالة الإختلال في ميزان القوى العام لصالح الدول الأوروبية، وذلك على حساب قوى الدولة العثمانية على اختلاف مناطق انتشارها، وطبيعة كل منها. لقد كان من نتائج هذا التحول في ميزان القوى، تحولات أساسية في وضعية قوى الدولة العثمانية. ففي حرب اليونان، كانت الهزيمة محصلة مواجهة بين طرفي النزاع، أما في الجزائر فقد تم تجرع سم الهزيمة بشكل بارد، لم يتجاوز حدود رفض كل من السلطة المركزية ومحمد علي الإسهام في تغطية عملية الإحتلال.

2- حملة الشام

فرض سياق التحولات الآنفة الذكر وضعاً جديداً على محمد علي، حمل معه مزيداً من التراجعات الاستراتيجية للدولة العثمانية أمام الدول الأوروبية، وبذلك تضاءلت حدود خياراته السياسية. لهذا لم يجد أمامه، من أجل إنقاذ مشروعه

التجديدي إلا المضي قدماً والإسراع بإتجاه الإمساك بالوضع الداخلي للدولة العثمانية. فتحقيق هذا الهدف سوف يمكنه من امتلاك مصادر قوة جديدة تتيح له كسر الهجوم الاستراتيجي الأوروبي.

في ضوء هذه المعادلات، تفهم مطالبة محمد علي للباب العالي بولاية سوريا تعويضاً له عن خسائره في حرب المورة، ولكن هذا الطلب، وفي ظل ما آلت إليه أوضاع السلطة المركزية، لم يكن من النوع الذي يمكن البحث فيه، وبالتالي فقد قوبل بالرفض. أما بالنسبة لمحمد علي فقد كان هذا الطلب خياره السياسي الأوحد، لذا بادر إلى اقتحام بلاد الشام مطمئناً إلى ما يمتلكه من قوة عسكرية، وإلى ما كان قد نسجه من تحالفات شتى داخل ولايات بلاد الشام[67]. ولم تكن حسابات محمد علي في غير محلها، فقد مضى إبراهيم باشا يحقق انتصاراً تلو الآخر، لتستقبله غالبية المدن بإعتباره منقذاً، وتتالت هذه الانتصارات لتبلغ أوجها في قونيه، حيث استطاع إبراهيم باشا بعد سلسلة معارك أن يشتت جيوش السلطة المركزية في شهر كانون الأول عام 1832[68]، وبذلك فتح الطريق أمام محمد علي لبلوغ اسطنبول.

وهذا ما تشير إليه رسائل إبراهيم باشا إلى والده بعد انتصاره في معركة قونية. فقد كتب يقول له:

«... وطالما يتربع على العرش- السلطان محمود فسوف لا نصل بقضيتنا إلى حل مقبول وأنه بالرغم من الظروف والأحوال التي قد تظهر في صالحنا، فإنه سيعمل كل ما في وسعه لتنفيذ مآربه الظالمة، مما يجعل الأمة الإسلامية لا تعيش في سلام ولذلك فإن التزاماتنا الدينية والشخصية نحو العالم الإسلامي تتطلب منا الا نفكر في مصالحنا فقط. بل وفي صالح رفاهية وسعادة الأمة الإسلامية. وعلى ذلك سنحاول جهد طاقتنا لطرد هذا المخلوق اللعين لكي يجلس على العرش العثماني وريثه حسبما يتفق مع سياستنا السابقة. وباتخاذ هذه الخطوات يمكن إنهاض العالم الإسلامي. وإذا طرأ في ذهن أي أحد أن هذه الإجراءات سوف لا توافق عليها الحكومات الأوروبية فليس هناك خوف من تدخلهم. وإذا لم يرضوا بإجراءاتنا فلن يستطيعوا معارضتنا والوقوف أمامنا. فإذا احيطوا علما بما تم نكون قد وضعناهم أمام الأمر الواقع[69]».

---

(67) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام (1831 - 1841)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 1999، ص: 23 - 44.

(68) عبد الرحمن زكي: حملة الشام الأولى والثانية (1831-1839)، من كتاب، إبراهيم باشا، منشورات الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مرجع سابق، ص: 322 - 355.

(69) ذكره عبد الرحمن زكي: المرجع السابق، ص: 296 - 297.

وأمام طلب محمد علي من إبنه عدم تجاوز قونية بقي إبراهيم باشا متشبثاً بموقفه، لهذا نراه يكرر في رسالة ثانية كتبها إلى محمد علي في 28ك1 1832، قائلاً: «. . . أستطيع أن اصل إلى الإستانة ومعي محمد رشيد باشا (الصدر الأعظم) وأستطيع خلع السلطان بدون صعوبة. . . والواجب أن نذهب إلى اسطنبول. . .» ثم يضيف متسائلا حول سبب موقف والده قائلاً: «أهو الخوف من أوروبا ام هو شيئ آخر لا أعرفه». . .[70]

وعندما يسمح محمد علي لابنه بالتقدم إلى كوتاهية فقط نرى إبراهيم باشا يكتب بعد مضي شهر على رسالته (20 ك2 1833)، معيداً تكرار ما سبق وطلبه في رسائله السابقة، حيث يقول: «. . . لا توجد في طريقنا أية مقاومة حتى استامبول ليست فيها حركة استعداد للمقاومة. . . فبحق حبنا لهذه الأمة وبحق غيرتنا الدينية أرى من الواجب المحتم علينا لا العمل لمصلحتنا فقط ولكن العمل فوق كل شيئ وقبل كل شيئ لمصلحة هذه الأمة كلها ومن أجل ذلك يجب علينا أن نرجع إلى القرار الأول أي خلع هذا السلطان المشؤوم ووضع إبنه ولي العهد على العرش حتى يكون ذلك بمثابة محرك يحرك هذه الأمة من سباتها العميق. فإذا اعترضت علي بأن أوروبا تعترضنا قلت لك إننا لا ندع لها الوقت للتدخل وبذلك نتقي الخطر من ذلك الجانب لأن مشروعنا ينفذ قبل أن يعرف وبذلك نضع أوروبا أمام الأمر الواقع- وإذا كانت أوروبا تغتنم الفرصة لإشباع مطامعها من هذه الدولة فأية تبعة تقع علينا»[71].

ومن الجلي هنا أن رؤية إبراهيم باشا كانت تستند في تقديرها للوضع وفي تحديدها لسقف تحركها السياسي، على ما يختزنه الوضع الداخلي للدولة العثمانية من حراك قوى مؤات للاستراتيجية العامة لمحمد علي. لهذا السبب نجد أن هذا الموقف كان ينظر إلى سياسات الدول الأوروبية بإعتبارها معطى خارجي بالإمكان تفويت فرصة ترجمته بإجراءات عملية، عن طريق الإسراع بحسم الوضع الداخلي.

ولكن حسابات محمد علي في تلك المرحلة كانت تتقاطع في رسم دقائقها معطيات الحراك السياسي الداخلي الدافعة بإتجاه التقدم نحو اسطنبول، والمعطيات المتعلقة بمواقف الدول الأوروبية والتي تدفع بإتجاه إجهاض هذا التوجه. في ضوء هذه التعقيدات، بقي محمد علي متجاذباً بين الخيار الأول، أي التقدم نحو اسطنبول بتشجيع من إبنه إبراهيم باشا، وبين الإكتفاء بما انجز مرحليا على جبهة السلطة

---

(70) ذكره: عبد الرحمن زكي: المرجع السابق، ص: 355-356.
(71) المرجع السابق: ص: 356 - 357.

المركزية، والعمل على استيعاب ومعالجة المواقف السلبية للدول الأوروبية، والتي كانت قد بدأت رياحها بالتجمع في مراحل سابقة، لتبلغ ذروتها بعد معركة قونية.

فمنذ بداية الحملة، أدى سقوط عكا بيد محمد علي إلى إثارة مخاوف روسيا[72]. . . أما معركة قونية فقد أثارت مخاوف جميع الدول الأوروبية بما في ذلك فرنسا،[73] دافعة الجميع إلى ممارسة كافة ما يملكونه من ضغوطات دبلوماسية وسياسية وعسكرية لثني محمد علي عن التوجه نحو اسطنبول. وبلغت ممارسة الضغط أوجها بعد شهرين من إنتصار قونية، عبر وصول الإسطول الروسي إلى البوسفور في شباط 1833، من أجل حماية السلطة المركزية في إسطنبول[74].

أمام هذا الوضع، انتقل محمد علي وإبنه إبراهيم باشا إلى خط دفاع ثان، تمثل هذه المرة برفع شعار الإستقلال ضمن حدود المناطق التي بلغتها جيوش محمد علي، . . . وهذا ما رفض بدوره من قبل الدول الأوروبية.

فقط تقاطعت سياسات الدول الأوروبية حول هدف محدد هو: إعادة تحجيم محمد علي ضمن حدود ولاية مصر، وحرمانه من مكتبساته الجديدة. لهذا السبب لم يستطع محمد علي أن يحقق أياً من أهدافه على جبهة التفاوض مع الدول الأوروبية، لذلك سارع إلى عقد صلح منفرد مع الباب العالي في 14 أيار 1833، وأخذ شكل فرمان يقضي بتعيين محمد علي واليا على مصر وشبه الجزيرة العربية والسودان وكريت وفلسطين ولبنان وسوريا وكليكية، على أن ينسحب من الأناضول وتترك منطقة أضنه لإبراهيم باشا.

أن كثافة الوقائع السياسية التي انطوت عليها هذه المرحلة، أن لجهة جدتها وتنوعها أو لجهة إرتباطها بسياسات تناحرية متعددة الأهداف، لا تمنعنا من القيام بعملية تحليل متأنية نرصد عبرها المعالم الجديدة للقوى ولآفاق حراكها المختلفة.

ولعل المعلم الأول والأساس الذي نستطيع استكشافه من معادلات الصراع العام، يتمثل فيما أثبتته مجريات الوقائع السياسية والعسكرية من أن السلطة المركزية في

---

(72) باز يلي: سوريا لبنان وفلسطين، مرجع سابق، ص: 162.
(73) M. Sabry: l,Empire..., op. cit., P. 205-217.
(74) راجع مقدمة م. ريجنكوف لتقرير بيوتر لفوف، «تقرير ضابط روسي كلف بمهمة في سوريا»، ورد في كتاب: سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إعداد: م. ريجنكوف و إ. سميليا نسكايا، دار النهار، بيروت، ط1، 1993، ص: 246-247.
قارن أيضاً / جوزف حجار: أوروبا ومصير المشرق العربي، م.د.و.ع.، بيروت، ط1، 1976، ص: 63-68-69.

إسطنبول لم تعد تمتلك القدرة الذاتية للوقوف في وجه مشروع محمد علي التجديدي، فالصيرورة الداخلية للدولة العثمانية وفرت لمحمد علي الشروط الكافية للمضي قدماً بإتجاه أحداث تحول نوعي في بنية السلطة المركزية بما يستجيب إلى هذا الحد أو ذاك لمتطلبات التحديات الحادثة.

بهذا المعنى، لم تكن اندفاعة محمد علي نحو اسطنبول، في ضوء معادلات الداخل العثماني، مغامرة سياسية دونها معوقات عصية على التجاوز، فبموازاة الإنتصارات السريعة والحاسمة التي حققها محمد علي، تكشف جملة الرسائل المتبادلة بينه وبين إبنه إبراهيم باشا خلال عامي 1832-1833، عن ضرورة العمل على غير صعيد بغية إحداث تحول نوعي في وضعية السلطة المركزية[75]. فمن طلب إبراهيم باشا المتكرر من والده السماح له بالتقدم نحو اسطنبول، إلى طلب محمد علي من إبراهيم باشا ضرورة الحصول على الفتاوى اللازمة لاثارة الرأي العام ضد السلطان، وإعداد الجمهور لخلعه، إلى الإشارة إلى موافقة الصدر الأعظم رشيد باشا (أسير إبراهيم باشا) على المساهمة في تنفيذ هذه الخطة، ومرافقة إبراهيم باشا إلى الآستانة. كل هذه الرسائل تكشف لنا الأهداف الفعلية لمشروع محمد علي، هذه الأهداف التي لم تكن فقط محمولة بالإنتصارات التي حققاها، وصولاً حتى أبواب اسطنبول في معركة كوتاهية، بل أيضاً بقبول سكان الأناضول لسياسة خلع السلطان[76]، وإعلان مقاطعات عديدة في أسيا الصغرى التحاقها بمشروعه[77].

ولكن لما كانت معادلة الداخل العثمانية لا تمثل إلا جزءاً من لوحة الصراع مهما بلغت درجة ثقله، فإن الجزء الآخر من اللوحة يشير إلى معالم أخرى قاهرة لمعالم السياق الأول. فقد تقاطعت سياسات الدول الأوروبية حول عدد من الأهداف الأستراتيجية، وبالتالي عملت كل منها على تكييف استراتيجيتها الخاصة بما يتلاءم مع الهدف العام.

فما أشرنا إليه من إنزال روسيا لـ 20 ألف جندي قرب مقر السلطان الصيفي، وإرسال فيلق آخر ليدخل عن طريق البر، كان ترجمة عملية لسياسة التصدي لمشروع محمد علي وإجهاضه، عن طريق حماية السلطة المركزية. وبذلك غدا مشروع محمد علي وإبنه إبراهيم باشا القاضي بالتقدم نحو إسطنبول يعني الدخول في مواجهة

---

(75) قارن: أسد رستم: المحفوظات الملكية المصرية، المجلد الثاني، ط2، منشورات المكتبة البوليسية، 1986، بيروت، ص: 184، 206، 208، 215.

(76) راجع: أسد رستم: المحفوظات الملكية، . . .، مصدر سابق، ص: 206- . . . 215.

(77) M. Sabry: l'Empire Egyptienne..., op. cit., P. 230.

عسكرية مباشرة مع الدول الأوروبية، وهذا ما أدى إلى تراجع محمد علي بإتجاه تعديل سياسته عبر طرحه لمشروع «الإستقلال» ضمن حدود المناطق التي بلغتها قواته العسكرية، وهو الأمر الذي لم تر فيه الدول الأوروبية إلا مناورة سياسية من قبل محمد علي تقضي الضرورة بإجهاضها.

في ضوء ما تقدم، لم يكن مشروع محمد علي «الإستقلالي» في هذه المرحلة من الصراع موجهاً ضد الدولة العثمانية، والتي غدت أثر التحولات الآنفة الذكر، المجال الحاضن لمشروعه، ولا ضد السلطة المركزية في إسطنبول، والتي غدت فريسة بين يديه، بل يتبدى هذا المشروع كتعبير عن سياسة مرحلية يحاول فيها محمد علي أن يواجه مخططات الدول الأوروبية في ظل الخلل القائم في موازين القوى بينه وبين هذه الدول، عله بذلك يستطيع أن يفكك وحدة الموقف الأوروبي، بغية الإستفادة من تجاذبات وصراعات الدول الأوروبية.

ولكن محمد علي لم يع ان هذه المرحلة المفصلية من تطور الصراع، والتي أهلته للوصول إلى الآستانة، تختلف إختلافاً جذرياً عن المراحل السابقة.

فمواقف الدول الأوروبية من محمد علي لم تبق على حالها بعدما حققه من إنتصارات، إذ هي بدورها تعرضت لتحولات متسارعة الأحداث، الأمر الذي يعني أن رؤية محمدعلي لطبيعة مواقف هذه الدول عشية توجهه نحو الشام، غدت بعد إنتصاره في قونية وكوتاهية شيئاً من الماضي.

فالخيط الجامع لمواقف الدول الأوروبية حكمته المعادلة التالية: تنوع وتفاوت هذه المواقف عشية حملة الشام، وسعي كل دولة لتنفيذ استراتيجيتها الخاصة والإستفادة من حالة التجاذب والصراع بين محمد علي والسلطة المركزية. غير أن نجاح محمد علي في الوصول إلى أبواب الإستانة، وإنكشاف طبيعة وآفاق مشروعه القاضي بإحياء «القوة العثمانية» مثل إنقلاباً استراتيجياً بالنسبة للدول الأوروبية دفعها الى تجاوز سياساتها السابقة ومصالحها المباشرة، بإتجاه بلورة استرتيجية أوروبية عامة تقضي بضرورة إجهاض المشروع التجديدي لمحمد علي: لهذا السبب كان بإمكان محمد علي ان يستفيد من صراعات الدول الأوروبية ومغازلة مصالحها السياسية والإقتصادية الخاصة في المراحل الأولى، غير أن هذا الرهان سقط بسقوط قونية بيده. حكمت هذه المعادلة تطورات مواقف كافة الدول الأوروبية، ففرنسا التي لم تبد أية معارضة لمحمد علي في حملته نحو الشام، كانت ترى في ذلك تفجيراً لأزمة تبعد أنظار الجميع عن واقع احتلالها للجزائر[78].

(78) هنري لورنس: المملكة المستحيلة. . ، مرجع سابق، ص: 134.

واستمر ارتياح فرنسا لتقدم محمد علي حتى سقوط عكا، غير أن تقدمه بإتجاه الشمال وانتصاراته المتلاحقة بدأت تثير مخاوف الدولة الفرنسية[79].

لهذا السبب نلحظ انقلاباً في مواقف فرنسا بعد انتصار محمد علي في قونية، حيث اندفعت فرنسا سريعاً بإتجاه تغيير سياستها والوقوف إلى جانب السلطة المركزية[80]. فقد نشطت السياسة الفرنسية منذ مطلع عام 1833 من أجل دعم السلطة المركزية والطلب من محمد علي الرجوع إلى عكا[81]، أو على الأقل التخلي عن أضنه بإعتبارها مفتاح آسيا الصغرى[82].

كما لم تنجح محاولات محمد علي المتعددة في دفع فرنسا نحو قبول إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية ضمن الحدود التي بلغتها قواته[83].

وبذلك بدت السياسة الفرنسية في المراحل المفصلية، محكومة بسقف الاستراتيجية الأوروبية العامة والقاضية بإجهاض مشروع محمد علي التجديدي، سواء اتخذ صيغة إحداث تحول في بنية السلطة المركزية، أو صيغة إعلان الإستقلال عنها. بالمقابل عملت فرنسا على الدفع بإتجاه الإبقاء على قوة محمد علي كوالي ضمن إطار وحدة الدولة العثمانية، بالإمكان توظيف موقعه لصالح فرنسا في مواجهة النفوذ الروسي والبريطاني عندما يحين استحقاق اقتسام «تركة الرجل المريض».

أما على جبهة بريطانيا، فقد بدا الموقف في البداية متجاذباً بين اتجاهين، على خلفية ما تمثله روسيا المندفعة جنوباً، من خطر استراتيجي يحاول أن يستأثر بمكانة مركزية في خارطة السيطرة والنفوذ على حساب الدولة العثمانية في البلقان والقرم، وما يمثله محمد علي من قوة تجديدية صاعدة أثبتت قدرتها على توفير شروط تطوير بنى الدولة والوقوف في مواجهة الاستراتيجية الأوروبية العامة، القاضية بضرورة تفكيك الدولة العثمانية واقتسامها بين الدول الأوروبية[84].

لهذا السبب لم يكن من مصلحة بريطانيا في المراحل الأولى من الصراع، إتخاذ موقف محدد، ولهذا لم تستجب لطلب تقدمت به السلطة المركزية في آب 1832 لعقد تحالف ذي طابع دفاعي، على أن يتحمل الباب العالي تكاليفة العسكرية مع تقديم

---

(79) M. Sabry: L'Empire..., P. 204.

(80) المرجع نفسه، ص: 221.

(81) المرجع نفسه، ص: 232.

(82) المرجع نفسه، ص: 246.

(83) هنري لورنس: المملكة المستحيلة، مرجع سابق، ص: 136.

(84) قارن جاك فريمو: فرنسا والإسلام، مرجع سابق، ص: 58- 59.

تنازلات تجارية لصالح بريطانيا[85]. وبذلك تركت بريطانيا القوى العثمانية المتصارعة تستنزف بعضها البعض، ريثما تحين فرصة التدخل المناسبة.

ولكن هذا الموقف فاجأته السرعة القياسية لإنتصارات محمد علي والتي بلغت أوجها في ك1 1832. وتطلعه إلى دخول عاصمة الدولة. أمام هذا التحول وما تبعه من تدخل روسي مباشر، سارعت بريطانيا منذ شهر آذار 1833 إلى بلورة سياستها الخاصة، فأرسلت بعثة إلى الإسكندرية لا بلاغ محمد علي برفضها لسياسته القاضية بإحداث تغير في بنية السلطة المركزية، ورفضها أيضاً لسياسته الداعية إلى الإستقلال، وبالتالي الضغط على محمد علي للقبول بالواقع القائم للسلطة المركزية، وبإبقاء تابعيته لها، بغض النظر عن الحدود الجغرافية لولايته.

لقد رمت بريطانيا من وراء هذه السياسة إلى كسر استراتيجية محمد علي مع الإبقاء على قوته تحت سقف السلطة المركزية، وبالتالي بالإمكان توظيفها كقوة موازية للقوة الروسية ولنفوذها المتصاعد في اسطنبول... وعلى قاعدة هذا التوازن المتفجر لعلاقات القوى، تستطيع بريطانيا لاحقاً أن تقتحم العاصمة المحاصرة بين حجري رحى روسيا ومحمد علي، كقوة منقذة للسلطة المركزية ودون أن تصطدم بأي من القوى المستأثرة بخارطة الصراع في تلك المرحلة.

لقد أبقت بريطانيا يدها طليقة بعد معاهدة كوتاهية، وبذلك كان بإستطاعتها في السنوات الستة اللاحقة ان تعمل على تطوير سياسات دقيقة تؤمن لها مكانة مركزية داخل حقل الصراع، وذلك على حساب كافة القوى الأخرى[86].

بدأت هذه السياسة التي إختطتها بريطانيا لنفسها تأتي بثمارها، بعد عام من السلم المسلح الذي اعقب معاهدة كوتاهية.

فبعد شهرين من هذه المعاهدة، ، (تموز 1833)، عمقت السلطة المركزية حقل ارتهانها لروسيا عبر عقد معاهدة هنكاراسكلسي، والتي قضت بوضع هذه السلطة تحت حماية روسيا مقابل إقفال الدردنيل بوجه كافة السفن الحربية، مع إبقاء حرية التحرك للسفن الروسية[87].

وبعد أن اطمأنت روسيا إلى ما حققته من مكتسبات استراتيجية، مضت في سياسة تدعيم موقعها هذا عبر إتفاق ميونيخ مع النمسا (أيلول 1833)، والقاضي بضرورة «... الإبقاء على وجود الأمبراطورية العثمانية في ظل الأسرة الحالية، وبتكريس كافة

---

(85) M. Sabry: op. cit., P. 208.

(86) قارن: M. Sabry: op. cit., P. 254.

(87) منير شفيق: تجربة محمد علي الكبير، مرجع سابق، ص: 26.

وسائل النفوذ والعمل التي في متناولهما في سبيل هذا الهدف وذلك بالإتفاق الكامل بينهما[88]». جذب هذا الاتجاه إليه بروسيا، وبذلك استطاعت روسيا أن تنشئ محوراً أوروبياً قوامه هذه الدول الثلاثة، دعماً لاستراتيجيتها الهادفة إلى تصفية مشروع محمد علي والإستئثار بمركز القوة الأول الذي يمكنها لاحقاً من إطلاق يدها عندما تحين فرصة اقتسام ما تبقى من الدولة العثمانية[89].

ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى ما تحمله تحولات السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية من دلالات كاشفة لطبيعة قوى الصراع واستهدافاتها. فالإمبراطورية الروسية التي دعمت المشروع الإنفصالي للمماليك في مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، غدت في النصف الأول من القرن التاسع عشر القوة الأوروبية الأكثر عدائية، واضعة نصب أعينها تصفية مشروع محمد علي في مصر. لا يمكننا فهم أبعاد هذه السياسات، إلا إذا أخذنا بعين الإعتبار طبيعة التحولات الجارية داخل الدولة العثمانية، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت السلطة المركزية في اسطنبول ما تزال تمثل مركز الثقل الأساسي في مقاومة الاستراتيجية الروسية، ولهذا كان في مصلحة روسيا دعم السياسة الإنفصالية لعلي بك الكبير، بإعتبارها قوة سياسية تسهم في استنزاف الدولة. أما في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد غدا واضحا بالنسبة للاستراتيجية الروسية، إن مركز الثقل الأساسي في مواجهة مخططاتها الاستراتيجية قد انتزعه محمد علي، ولهذا السبب كان عليها أن تعدل سياستها بإتجاه دعم السلطة المركزية الضعيفة، كشرط من شروط إجهاض تجربة محمد علي.

بهذا المعنى لا تمثل تقلبات السياسة الروسية إلا تعبيرات مناسبة لاستراتيجيتها القاضية بضرورة تصفية مركز الثقل المقاوم لها ضمن إطار الدولة العثمانية، لهذا كان عليها ان تتحالف مع المماليك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بغية مواجهة اسطنبول، وأن تدعم اسطنبول في النصف الأول من القرن التاسع عشر بغية العمل على تصفية مشروع محمد علي.

هذه الاستراتيجية الروسية هي نفسها التي حكمت السياسات البريطانية، واتخذت لدى كل منهما صيغها وأساليبها الخاصة بإعتبار موقع وأهداف كل دولة داخل حقل الصراع العام.

---

(88) جوزف حجار: أوروبا. . .، مرجع سابق، ص: 86.
(89) قارن: م. ريجنكوف و إ. سميليا نسكايا: سوريا ولبنان وفلسطين، مرجع سابق، : ص: 22، 247، 460، 325.

فأمام وطأة النفوذ والسيطرة التي بلغتها روسيا، خاصة بعد إنشائها لحلف أوروبي ثلاثي، يسعى للتحكم بمصير الدولة العثمانية، بادرت السلطة المركزية إلى العمل على فك الطوق الذي وضعته روسيا حول عنقها، عن طريق فتح أبواب اسطنبول أمام بريطانيا، بإعتبارها هي وحدها القادرة على «حفظ وحدة الأمبراطورية وإستقلالها»[90]. وهذا ما كانت تنتظره بريطانيا بفارغ الصبر.

فمنذ عام 1834، بدأت مرحلة جديدة من الصراع قادته بريطانيا بشخص وزير خارجيتها (بالمرستون) الذي إستطاع أن يطور جملة من السياسات التي أسهمت في دفع الدول الأوروبية تباعاً وبأشكال مختلفة نحو الإلتقاء حول هدف استراتيجي جامع قوامه: تصفية المشروع التجديدي لمحمد علي، وتفكيك مرتكزاته العسكرية والسياسية والاقتصادية داخل الدولة العثمانية، أياً كانت الحدود الجغرافية أو الاتنية لهذا المشروع، سواء في ذلك، ان طرح على مستوى الدولة العثمانية ككل، وهو حده الأعلى، أو طرح على مستوى الولايات العربية وهو حده الأوسط، أو على مستوى ولاية مصر نفسها، وهو حده الأدنى.

اقتضى بلوغ الهدف الذي رسمته بريطانيا العمل على غير صعيد بغية توفير الشروط المناسبة لتحقيقه.

فعلى المستوى الأوروبي، بادرت بريطانيا للتحالف مع فرنسا ضد محور روسيا- النمسا- بروسيا[91]. وبموازاة ذلك عملت، على خلفية دعمها للسلطة المركزية، إلى تحقيق اختراق اقتصادي جديد داخل الدولة العثمانية، توجته معاهدة بلطي ليمان (1835)، التي تقضي بإلغاء نظام الأحتكار وهو إحد مرتكزات مشروع محمد علي.

كما تقدمت بريطانيا خطوة جديدة عبر تدخلها المباشر في دعم العديد من الإنتفاضات التي ثارت في بلاد الشام في مواجهة محمد علي[92]. وتوجت بريطانيا سياساتها هذه في انتزاعها اتفاقية تجارية في آب 1838[93]، الغي بموجبها نظام الإحتكار في المناطق التي تخضع لسلطة محمد علي في سوريا ومصر، كما حصلت بريطانيا على امتيازات هامة بشأن الملاحة في الفرات، وبذلك فتحت أسواق الدولة العثمانية أمام السلع البريطانية ومن ورائها الفرنسية.

---

(90) M. Sabry: op. cit., P. 254-266.

(91) منير شفيق: محمد علي، مرجع سابق، ص: 26-27.

(92) مسعود ضاهر: النهضة العربية والنهضة اليابانية، سلسلة عالم المعرفة، 1999، عدد: 252، الكويت، ص، 117.

(93) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 427.

وبعد أن تم لبريطانيا تحقيق هذه الأهداف واستطاعت أن تستأثر بمركز النفوذ الأساسي داخل اسطنبول، عملت على تخفيف حذرها من روسيا، والعمل على توحيد الموقف الأوروبي تمهيداً لدفع السلطة المركزية لإعلان الحرب على محمد علي، مبادرة هي نفسها إلى ممارسة الضغط العسكري المباشر عبر إحتلالها لعدن (شباط 1839) والتي كانت تابعة لسلطة محمد علي، وذلك عشية معركة نصيبين (23-22 حزيران 1839)[94].

من المفيد الإشارة هنا إلى أن هذه المكتسبات التي إنتزعتها بريطانيا من السلطة المركزية قد مكنتها من تبؤ مركز الثقل الأساسي ضمن خارطة التحالف الأوروبي، ولكن من المفيد أيضاً الإشارة إلى أن هذه المكتسبات في أبعادها الأستراتيجية وتفرعاتها السياسية والاقتصادية كانت تخدم، وإن بدرجات متفاوتة مصالح جميع الدول الأوروبية.

فمن سياسة دعم السلطة المركزية، إلى سياسة تحقيق مكتسبات اقتصادية، إلى سياسة التدخل المباشر في بلاد الشام، كل ذلك كان يخدم بدرجات متفاوتة مصالح جميع الدول الأوروبية. أما ما كان يظهر من تجاذبات وصراعات بين هذه الدول، فإنه لم يكن ليتعدى سقف احجام نفوذ كل منها. وبالتالي فإن هذه الصراعات كانت تتم تحت سقف استراتيجي جامع يتمثل بضرورة إجهاض المشروع التجديدي لمحمد علي. بهذا المعنى، نرى خطأ العديد من المقاربات التي أرّخت لهذه المرحلة معتبرة أن السياسة الفرنسية كانت تمثل خروجاً على الاستراتيجية الأوروبية، إلى حد القول بوجود شروط موضوعية لقيام «تحالف» بينها وبين محمد علي.

أما على جبهة محمد علي، فقد بدا من الواضح بعد معركة قونية، صعوبة اخفائه لاستراتيجيته الفعلية، وبالتالي فإن هامش المناورات الدبلوماسية والسياسية الذي كان يمتلكه في السابق قد ضاق إلى حدوده الدنيا. ومع ذلك حاول محمد علي أن يعمل على خطين: فمن جهة حاول أن يقنع السلطة المركزية بضرورة إيجاد حل داخلي يقطع الطريق على تدخلات الدول الأجنبية معتبراً أن حربه السابقة مع الباب العالي كانت ترمي إلى «إيقاظ الأمة الإسلامية الراكدة وإلى إعادة بناء السلطة العثمانية على أسس جديدة»[95].

كان من الطبيعي ألا يلقى هذا التوجه أية استجابة من قبل السلطة المركزية، إن

---

(94) M. Sabry: op. cit., P. 429-432-434-438.

(95) ذكره: مسعود ضاهر: النهضة العربية. . .، مرجع سابق، ص: 118.

بسبب ما آلت إليه بنيتها أو بسبب إرتهانها لسياسات الدول الأوروبية. وأمام انسداد أفق هذه السياسة، عاد محمد علي من جديد إلى طرح فكرة الإستقلال ضمن حدود المناطق الخاضعة لسيطرته[96]. وهذا ما كان موضع رفض شامل من قبل جميع الدول الأوروبية.

في مواجهة هذا المأزق، لم يبق أمام محمد علي إلا المضي قدماً في بناء قوته الذاتية للتعامل مع المتغيرات السياسية القادمة. لهذا السبب، انصرف محمد علي طوال الفترة الممتدة بين عامي 1834 و 1839، لترسيخ أسس مشروعه على غير صعيد، فعمل بسرعة على تركيز كافة أسباب القوة العسكرية والإقتصادية التي تمكنه من مواجهة الإستحقاقات المقبلة. لقد ترتب على هذه السياسات مفاعيل عديدة يأتي في طليعتها علاقة سلطة محمد علي بقوى المجتمع الأهلي الحاضن لمشروعه.

فما طوره محمد علي من سياسات مالية وضريبية وإدارية وعسكرية، لصالح مشروعه، أدى إلى تفكيك توازنات قوى المجتمع الأهلي في بلاد الشام، وإحداث اضطربات عميقة في شتى جوانب الحياة الإجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبلغت هذه السياسات حدوداً من التحكم والضبط والإستنزاف الاقتصادي (نظم الضرائب) والبشري (التجنيد الإجباري)، أدى إلى إنهيار علاقته بتكوينات المجتمع الأهلي ودخول هذه العلاقة في دورة استنزاف دموي طويلة، إنهكت في آن معا قواه العسكرية وقوى المجتمع الأهلي[97]. أسهم هذا الوضع في توفير بيئة سياسية مناسبة لتدخلات القوى الأوروبية من جهة، والباب العالي من جهة ثانية، وبذلك استطاعت هذه القوى ان تفتح جبهة استنزاف سياسي وعسكري واقتصادي داخل مجال محمد علي عبر سياسات مركبة من التشجيع والدعم المالي والعسكري وممارسة «حق حماية الأقليات»[98]. . .

وكان لهذا التحول أثره الحاسم عندما دخل محمد علي لاحقاً في مواجهة عسكرية مباشرة مع الدول الأوروبية.

(96) M. Sabry: op. cit., P. 280-286.

(97) -قارن: هنري لونس: المملكة المستحيلة، مرجع سابق، ص: 136.
قارن: ليندا شيلشر: دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة: عمرو الملاح ودينا الملاح، مطبعة الجمهورية، دمشق، 1998، ص: 61-64.
-قارن: تيسير الزواهرة: تاريخ الحياة الإجتماعية في لواء دمشق(1840-1864)، منشورات جامعة مؤتة، الأردن، 1995، ص: 174-179.

(98) بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين، مرجع سابق، ص: 242 - 243.

وعندما استطاعت السلطة المركزية ومن ورائها الدول الأوروبية أن توفر الشروط المناسبة لإعلان الحرب على محمد علي، بادرت إلى إرسال جيوشها التي التقت بجيش إبراهيم باشا في نصيبين (23-24 حزيران).

أدت هذه المواجهة إلى هزيمة ساحقة لجيوش السلطة المركزية خلال بضع ساعات، وتبعها وفاة السلطان محمود الثاني بعد أسبوع، وبعد أسبوعين من ذلك، ارتحل الأسطول البحري العثماني إلى الإسكندرية معلناً مبايعته لمحمد علي[99].

أثبتت معركة نصيبين مرة ثانية، أن حركة القوى داخل إطار الدولة العثمانية قد إستقرت لصالح مشروع محمد علي بطريقة أكثر حسماً مما كانت عليه قبل ست سنوات، خاصة بعد إنتقال الأسطول البحري إلى يد محمد علي. ولكن هذه المعركة اثبتت أيضاً أن الدول الأوروبية هذه المرة كانت أكثر حسماً في تصديها لمشروع محمد علي، فلم تعد روسيا وحدها المستعدة للدخول في الحرب بل كانت إحدى القوى التي تعمل داخل المعادلة التي بنتها بريطانيا. لهذا، ومرة ثانية قطعت الدول الأوروبية طريق الأستانة أمام محمد علي، ولم يعد أمامه إلا طريق التفاوض مع السلطة المركزية، بغية كسر الهجوم الأوروبي.

ففي رسالة بعثها إلى الصدر الأعظم (23 شباط 1840) أوضح محمد علي تصوره للوضع قائلاً: «. . . إذا لجأ الباب العالي إليها (الدول الأوروبية) فسيخضع بذلك لمصالح سياستها. تريد هذه الدول ان تبقى تركيا في حالة ضعف دائم وأن تعمها الإضطرابات حتى تتمكن، في اللحظة المناسبة، من اقتسامها بسهولة، ذلك أن هذه الفكرة تراودها منذ سنين طويلة. وإذا كانت قد تحالفت فيما بينها فذلك لمنع أي اجراء يؤدي إلى تقوية تركيا ليس إلا. أنها تريد أولاً أن تضعف مصر، وهي سند تركيا، بأمل انهاكهما معاً عن طريق إثارة حروب دائمة بينهما. لهذا أعتقد أنه من الأفضل ألف مرة أن نموت منذ اليوم ونحن ندافع عن شرف وطننا بما يمليه علينا ديننا الحنيف من شجاعة من أن ننهار بعد خمس سنوات وقد وصمنا العار. ولذلك فإني استعد للحرب تحسباً لكل أمر. . .»[100]

استطاعت جهود محمد علي السياسية أن تدفع الباب العالي إلى العودة لمضمون اتفاق كوتاهية، ولكن الباب العالي سرعان ما تخلى عن هذا التوجه استجابة لإرادات الدول الأوروبية الحامية له، بما في ذلك فرنسا، والتي طلبت عدم توقيع أي اتفاق إلا

---

(99) قارن: عبد الرحمن زكي: حملة الشام الأولى والثانية، مرجع سابق، ص: 296.
(100) ذكره: جوزف حجار: أوروبا ومصير المشرق العربي، مرجع سابق، ص: 185.

بمشاركتها وموافقتها[101]. هذا التوجه كان محمولاً بإجماع الدول الأوروبية الخمسة على إخضاع محمد علي لسياستها بالقوة، إذا رفض الإنصياع[102]. تحت سقف هذا الموقف الجامع، عقدت معاهدة في (15 تموز 1840)، فيما بين إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا ولندن والتي قضت بضرورة المضي قدماً بإتجاه تدمير مشروع محمد علي[103].

وفي 19 آب 1840، تم إبلاغ محمد علي بشروط هذه المعاهدة والتي تنص على تثبيت تابعيته للسلطة المركزية والتخلي عن كل مكتسباته، على أن تترك له ولاية مصر وراثية، وولاية عكا فقط مدى حياته. وطلبت منه أن يتخلى عن كل ما عدا ذلك، وإذا رفض الإنصياع خلال عشرة أيام تحاصر ولايته في مصر، وإذا رفض خلال العشرة أيام التالية يعزل من حكم مصر بجهود الحلفاء[104].

من الواضح هنا أن هذه الإتفاقية قد صيغت بنودها على نحو، لا يمكن أن يلقى أي قبول من محمد علي، وبهذا كانت هذه الاتفاقية المدخل لإعلان الحرب عليه على كافة الجبهات. فحاصرت الأساطيل الإنجليزية والنمساوية والعثمانية السواحل، واستولت على غالبية مدنه، وتخلى الأمير بشير عن محمد علي[105]... كما عملت كافة القوى على إشعال الجبهة الداخلية ضد إبراهيم باشا، فأصابت منه ما لم تصبه جيوش الدول الأوروبية. استكمل هذا الحصار حلقاته الأخيرة عبر وصول الاسطول البريطاني إلى الإسكندرية منذراً محمد علي بمواجهة عسكرية في عقر داره...

أمام هذه التحولات، أعلن محمد علي إستسلامه.. وانسحب من بلاد الشام في ك1 1840[106]، بجيش قوامه 60 ألف جندي وصل منهم إلى مصر ما دون النصف[107].

وفي عام 1841 صدر مرسوم سلطاني قضى بتولية محمد علي مصر والسودان وإجباره على التخلي عن باقي الولايات لصالح السلطة المركزية، كما أجبر على تفكيك المؤسسة العسكرية إلى حدود 18 ألف جندي من أصل 220 ألفاً، واستتبعت

(101) عبد الرحمن زكي: حملة الشام، مرجع سابق، ص: 396.
(102) بازيلي: سوريا ولبنان...، مصدر سابق، ص: 271.
(103) المصدر نفسه: ص: 303.
(104) منير شفيق: تجربة محمد علي، مرجع سابق، ص: 31.
(105) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام،... مرجع سابق، ص: 51.
(106) قارن بازيلي: سوريا...، مرجع سابق، ص: 302.
(107) عبد الرحمن زكي: حملة الشام...، مرجع سابق، ص: 399.

هذه الشروط بأخرى اقتصادية تقضي بتفكيك البنية الاقتصادية للدولة[108].

شكلت هزيمة محمد علي أمام الدول الأوروبية خاتمة مرحلة متميزة من تاريخ الصراع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية. فقد أفضت وقائع المواجهة بأبعادها السياسية والعسكرية إلى توفير الشروط الضرورية لوضع الإتفاقيات التي فرضتها هذه الدول موضع التطبيق، وكان ذلك مؤشراً لحدوث تحولات عميقة في حقل الصراع، كان من نتائجه تمكن الدول الأوروبية من تحقيق اهداف استراتيجية توزعت على عدة محاور. تمثل المحور الأول في تدمير وتفكيك بنيان دولة محمد علي على غير صعيد. فعلى المستوى السياسي تم تفكيك كافة مقومات استقلالية الدولة.

فمن جهة تم افشال هدفه في بلوغ الآستانة، كما تم التصدي لمشروعه الاستقلالي ضمن حدود المناطق التابعة له. واستكملت عملية التفكيك نفسها في ضرب ركائز سلطته ضمن ولاية مصر، عبر تفكيك كافة المؤسسات العسكرية والاقتصادية.. التي احتضنت مشروعه التجديدي، وبذلك غدت مصر من جديد ولاية تابعة للسلطة المركزية، ولكن الجديد أيضاً أن هذه التابعية تندرج ضمن سياق تاريخي جديد غدت بموجبه السلطة المركزية نفسها محمية أوروبية.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد كان من نتائج الاتفاقيات التي فرضتها الدول الأوروبية، تحطيم كافة انجازات محمد علي في حقول الاقتصاد والتعليم... والتي كانت تدفع بإتجاه بناء دورة اقتصادية داخلية مستقلة توفر للدولة احدى ركائز شروط استقلالها.

ان ما فرضته هذه الاتفاقيات من سياسات اقتصادية مختلفة، أدّى إلى كسر نظام الحماية الذي بلوره محمد علي، وبذلك غدا المجال الاقتصادي للدولة العثمانية ومن ضمنها ولاية مصر، أرضاً خصبة لتلقي مفاعيل السيطرة الاقتصادية المباشرة، والتي سوف تتخذ بعد هذه المرحلة خطاً تصاعدياً ليبلغ ذروته عام 1884، وتحول مصر إلى محمية بريطانية.

أما المحور الثاني فقد تمثل في اطلاق يد القوى الأوروبية في بلاد الشام للعمل على تفكيك ما تبقى من توازنات سياسية واقتصادية، وبالتالي اعادة تشكيل البنيان السياسي والاقتصادي لولاياتها بما يجعلها لاحقاً حقل نفوذ مباشر للقوى الأوروبية وفي طليعتها بريطانيا وفرنسا[109].

---

(108) منير شفيق: تجربة محمد علي، مرجع سابق، ص: 32-33.

(109) قارن بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين...، مرجع سابق، ص: 372-402.

قارن أيضاً: ايرينا سيميلنسكايا: سوريا ولبنان، مرجع سابق، ص: 90 - 118.

لقد كان لرضوخ السلطة المركزية لشروط الدول الأوروبية، نتائج سياسية واقتصادية مباشرة بالنسبة لبلاد الشام حيث غدت في وضعية انكشاف استراتيجي أمام الدول الأوروبية، وهذا ما سارعت الدول الأوروبية لاستثماره على غير صعيد.

فمن جهة عمدت هذه الدول إلى بلورة خطوط عمل سياسية واقتصادية وثقافية تستطيع بموجبها فرض سيطرتها المباشرة على هذه المنطقة، ومن جهة ثانية تستطيع أن تنشئ خطاً استراتيجياً فاصلا«بين القاهرة والآستانة، يقطع الطريق مستقبلاً على أية محاولة تجديدية، أضف إلى ذلك ما يمثله هذا الاختراق من تحول يفقد كل من القاهرة واسطنبول إحدى ركائز توازنهما السياسي والاقتصادي.

أدت وقائع المواجهة التي دارت بين محمد علي والدول الأوروبية منذ وصوله إلى مصر وحتى استسلامه إلى ولادة قناعة راسخة لديه مفادها استحالة الركون إلى أي من سياسات الدول الأوروبية بغية الحفاظ على ما تبقى من مشروعه السياسي.. لهذا السبب نلحظ في سنوات ما بعد الهزيمة، سعيه إلى تحسين علاقته بالسلطة المركزية، عله يجد في ذلك احد شروط استمرارية سلطته على ولاية مصر والحد من تصاعد السيطرة الأوروبية والتي اتخذت في تلك المرحلة صيغة محددة عبر طرح مشروع شق قناة السويس. هذا المشروع القديم الذي رفض محمد علي القبول به إلا بشرط أن تقوم مصر بإنجازه معتمدة على قواها الذاتية، كي يبقى تحت سيطرتها...

بقي محمد علي حتى أيامه الأخيرة تحت دائرة الضوء من قبل الدول الأوروبية، لهذا السبب نلحظ الموقف السلبي من بريطانيا وفرنسا من كافة محاولات تعميق علاقته بالاستانة بما في ذلك زيارته لها[110].

لقد كان على الدول الأوروبية بعد عام 1840، أن تعمل على هضم واستثمار انتصاراتها المختلفة، لتبدأ بعد عقد من الزمن دورة اقتحام جديدة، لما تبقى من المجال العثماني.

ولكن هذه الدورة الجديدة التي اتخذت من انجازات المرحلة السابقة مرتكزاً لها، سوف تعمل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على تطوير خطوط عمل سياسية واقتصادية وثقافية خاصة بغية ارساء أسس نظام السيطرة الاستعمارية في ارجاء المجال العثماني ككل وفقاً لمعادلات تداخلت في تكوينها معطيات شتى منها ما يتصل باستهدافات قوى نظام السيطرة الأوروبي، ومنها ما يتصل بآواليات الاستجابة والرفض

(110) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 541-569.
قارن: الهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة... في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص: 30.

للقوى الفاعلة داخل إطار المجال العثماني الآخذ في التفسخ والانحلال على مستوى بناه السياسية المنتشرة بين القاهرة والآستانة.

سادساً - خصائص دولة محمد علي:

تصويب شبكات النظر

أستطاعت دولة محمد علي أن تنتزع مكانة مركزية داخل المجال العثماني طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ونظراً لما شهدته هذه الحقبة من تطورات سياسية واقتصادية كثيفة داخل الدولة العثمانية، كنتيجة لانتقال الاستراتيجيات الأوروبية من مرحلة التطويق والحصار إلى مرحلة الاقتحام والسيطرة، فقد نجم عن ذلك، تحول دولة محمد علي إلى اطار تتكثف داخله خطوط تدافع وصراع متضاربة الأهداف والوظائف.

لهذه الأسباب فرضت هذه الدولة نفسها، كحجر زاوية في انشاء كافة الأطروحات الفكرية التي عنيت بتحليل وتشخيص الطور التاريخي الذي ولجته الدولة العثمانية إبان هذه المرحلة، واستطراداً تحليل وتشخيص طبيعة السياقات التي تمخضت عنها هذه الحقبة لاحقاً.

ففي طي هذه السياقات تكونت وترسخت أسس تشكل النظم السياسية والاقتصادية الحديثة، والتي اكتملت معالم تكونها مع اكتمال عملية تفكيك مباني المجال العثماني في مطلع القرن العشرين.

ومن الأسباب التي أسهمت ايضاً في إيلاء دولة محمد علي اهتماماً خاصاً إبان هذه الحقبة، ما مثله المجال العربي من ثقل أساسي ضمن دائرة الصراع العامة، خاصة بعد ضمور وتآكل المجال الأوروبي للدولة العثمانية.

لذا غدت الولايات العربية منذ غزوة نابليون المجال الذي تحركت داخل مبانيه السياسية والاقتصادية خطوط صراع أساسية فيما بين قوى الداخل والقوى الأوروبية المقتحمة. وكان للنتائج التي ترتبت على ذلك وما حملته من وقائع جديدة أثر حاسم في تكوين أنظمة الآستتباع بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي اكتملت مبانيها إبان الحرب الأوروبية العالمية الأولى.

ضمن هذا الاطار نلحظ مدى أهمية ومحورية الاستنتاجات النظرية والمنهجية المتعلقة بهذه الحقبة، في فهم وتحليل معادلات تكون المجال العربي الحديث.

لهذا نرى ضرورة التوقف عند أبرز الأطروحات النظرية التي خلصت إليها

الإتجاهات السائدة، في الفكر العربي المعاصر، في تناولها لهذه الحقبة التاريخية بالدراسة والتحليل.

لعل أبرز الأطروحات المعرفية التي حكمت شبكات النظر، تتمثل في اعتبار دولة محمد علي تتويجاً لسياق تاريخي، بدأ بعلي بك الكبير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، واستهدف «الاستقلال» عن الدولة العثمانية، إما لأسباب تتصل بديناميات تطور داخلية، وفرت الشروط الأساسية لهذه الاتجاه، وإما بسبب ما وفرته تطورات النظم الأوروبية من ديناميات مختلفة وجدت في مصر تربة صالحة لنموها وتطورها اللاحقين.

لقد تنوعت منهجيات وأساليب تسويغ هذه الأطروحة بتنوع وتعدد الاتجاهات الفكرية التي احتلت مكانة السيادة ضمن إطار المؤسسات الثقافية العربية المعاصرة وفي مقدمتها الجامعة الحديثة، بدءاً بالاتجاهات التي تتخذ من المذهب الليبرالي إطاراً مرجعياً لها ووصولاً إلى الاتجاهات الماركسية على تنوعها واختلافها.

من الجلي، وفي ضوء ما سبق من تحليل لأبرز مكونات حقول التدافع والصراع، افتقار هذه الأطروحة لأي مسوغ. فدولة محمد علي، بمكوناتها السياسية والاقتصادية، وما استهدفته من أغراض استراتيجية، وجدت نفسها ومنذ بداية نشأتها إلى حين إجهاضها، في وضعية مواجهة مع سياسات قوى أوروبا الصاعدة، وذلك في ظل مرحلة تاريخية سمتها الأساسية اختلال ميزان القوى لصالح الدول الأوروبية.

بموازاة ذلك، يلحظ أن المجال العثماني شكل الإطار الثقافي والسياسي والاقتصادي الذي وفر لدولة محمد علي الشروط الأساسية لبناء مشروعه السياسي، وبالتالي امكانيات خوضه للصراع مع سياسات الدول الأوروبية على غير صعيد.

فمنذ بداية تشكل سلطته داخل ولاية مصر، وحتى مطلع الثلاثينات، كانت تنمو وتترسخ الأبنية السياسية والاقتصادية لهذه السلطة انطلاقاً مما وفره المجال العثماني، بما في ذلك سلطته المركزية، من مصادر قوة مختلفة. وعندما اصطدمت سلطة محمد علي بالسلطة المركزية في الثلاثينات، فإن أبعاد الصدام ووظائفه المختلفة كانت تشير إلى أن هذا الصراع هو بين سلطة مجددة للدولة، وبين سلطة مركزية غدت عاجزة عن النهوض بالوظائف الاساسية المنوطة بها، أن لجهة تصديها لسياسات القوى المقتحمة أو لجهة حفظها لتوازنات المجال الداخلي.

لقد بدا واضحاً ومنذ القرن الثامن عشر، دخول السلطة المركزية في الاستانة في طور من التفكك والانحلال، افقدها القدرة على النهوض بمتطلبات الدولة التي تحكمها. هذا يعني ان صيرورة السلطة غدت محكومة بأواليات خاصة، ادخلتها في

وضعية تاريخية جديدة، قوامها ليس فقط العجز عن النهوض بمتطلبات الدولة، بل تحولها إلى قوة سياسية مستنزفة للدولة.

لهذا السبب بدت سلطة محمد علي الناشئة أكثر استجابة لمتطلبات استمرارية الدولة وحفظ توازناتها. وهذا ما اثبتت وقائع الصراع صحته، بدءاً من مصر ومروراً بوضع الجزيرة والسودان وحرب المورة... وصولاً إلى وقائع المواجهة في بلاد الشام والأناضول.

فما كشفته مجريات المواجهة بين محمد علي والسلطة المركزية من معطيات، يثبت أن أفق هذه المواجهة ضمن حدود معادلات القوى داخل الدولة العثمانية، كان مؤداه وبشكل حاسم وأكيد، تجديد بنى الدولة العثمانية على يد محمد علي وذلك على حساب المنطق الحاكم للسلطة المركزية في الأستانة.

أن الإتجاه الأساسي الذي انطوت عليه وقائع المواجهة كان مآله انتقال سلطة محمد علي الناشئة من موقع طرفي، إلى موقع مركزي داخل الدولة، وذلك بغض النظر عن الصيغ والأشكال التي كانت ستتخذها عملية الانتقال سواء أدت إلى تجديد بنى السلطة في المركز، أو اندفعت بإتجاه انتقال مركز الدولة إلى القاهرة....

ولكن لما كانت الصيرورة الداخلية للدولة، قد غدت منذ حملة نابليون محكومة وبوتيرة تصاعدية، بآليات الصراع المتعددة الأوجه مع قوى الغرب، فإن الإتجاه الرئيسي لحركة قوى الداخل تعرض لتصدعات أساسية في مبانيه المركزية، وبذلك افسح المجال أمام اتجاهات داخلية ذات طابع ثانوي، للتحول إلى اتجاهات رئيسية ضمن خارطة القوى المسيطرة.

بهذا المعنى، شكل ثقل السياسات الأوروبية عاملاً حاسماً في تفكيك جدليات التطور الداخلي، والعمل على اعادة بناء حقل الصراع على نحو افقد المجال العثماني توازناته الخاصة، إن لجهة ديناميات حفظ استقلاله، أو لجهة تجدد مبانيه السياسية والاقتصادية.

ولهذا نلحظ ومنذ الانتصار الأول لمحمد علي في مواجهة السلطة المركزية، أن الهدف المركزي الذي تقاطعت حوله سياسات الدول الأوروبية، على اختلاف مصالحها وتفاوت اهدافها وسياساتها الاقتصادية، تمثل في العمل الثابت والمتعدد المستويات على تصفية دولة محمد علي، والمحافظة على السلطة المركزية... وبالتالي تحويلها إلى ستار سياسي يتيح للدول الأوروبية، المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية تفكيك الدولة العثمانية واستتباع أقاليمها بشكل متدرج، والأخذ بعين الإعتبار أولويات الأهداف الأوروبية وتوازن القوى فيما بينها.

فالسلطة المركزية في هذه المرحلة، غدت تجسيداً لواقع «الرجل المريض»، الذي تدافع رجال أوروبا لحمايته، وبالتالي استخدامه «غطاء شرعياً»، بغية إفتراس ما ولدته الدولة العثمانية من رجال أصحاء.

بالمقابل، نلحظ أن الخاصية الاستقلالية لمحمد علي، ومنذ نشأة سلطته، انطوت على العديد من المقومات التي استدعت فتح جبهة الصراع مع القوى الأوروبية وفقاً لوتائر متدرجة. اذ كلما استطاع محمد علي أن يبنى ركناً من أركان دولته، كانت تتعاظم خطوط الصراع مع الدول الأوروبية، لتبلغ ذروتها في معركة نفارين وما تلاها من صراعات على جبهة اسطنبول.

فعندما تيقنت الدول الأوروبية من إمكانية بلوغ دولة محمد علي مرحلة اكتمال مبانيها الذاتية، عبر قرعه أبواب السلطة المركزية، وبالتالي إمكانية إمساكه بمقاليد الدولة، إتخذت قرارها النهائي بضرورة اجهاض هذا المسار التجديدي.

في ضوء ما تقدم، تمثل دولة محمد علي حالة انقطاع وتجاوز ذات طابع نوعي مقارنة بوضعية السلطة المملوكية التي استأثرت بحكم ولاية مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، على يد علي بك الكبير.

فكما سبق وأشرنا في معرض تحليلنا لوضعية مصر في ظل القوى المملوكية، ليست سلطة علي بك الكبير في مبانيها واستهدافاتها إلا تعبيراً عن نزوع انفصالي واستئثاري لإحدى التكوينات الطرفية للسلطة العثمانية، وذلك على خلفية ما آلت إليه أوضاع السلطة المركزية من تفكك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. لهذا السبب لم يجد مشروع علي بك الكبير أي سند داخلي له، بإستثناء ما وفرته الدول الأوروبية من دعم يخدم سياساتها الرامية إلى إنهاك الدولة العثمانية على مستوى سلطتها المركزية.

وبهذا المعنى، يمكننا أن نذهب إلى حد القول، بأن سلطة محمد علي التي رأت في سياسة التجديد مدخلاً «لإنقاذ الملة» مما يحيق بها من مخاطر خارجية هي بمثابة انقلاب على سياسة علي بك الكبير التي رأت في ضعف السلطة المركزية ودعم الدول الأوروبية لها، فرصة للنزوع نحو الإنفصال والإستئثار. في ضوء ما تقدم نخلص إلى القول بأن الكتابات العربية المعاصرة التي بذلت جهوداً مضنيه بغية ربط تجربة محمد علي بتجربة علي بك الكبير، كانت محكومة في مقارباتها المعرفية، بمواقف ايديولوجية وسياسية، الغرض منها ازاحة النظر عن المفاعيل الاستعمارية لسياسات الدول الأوروبية، بل أكثر من ذلك إحداث انقلاب نوعي في شبكات النظر بغية تحويل الفعل الإستعماري إلى فعل تحريري يوفر لمصر شروط استقلالها عن الدولة

العثمانية. ولكن لما كانت هذه الاستهدافات الإيديولوجية والسياسية تفتقر لأبسط الشروط المعرفية، كان عليها أن تبني خيوط شبكاتها مستظلة بمقولات لها سند على أرض الواقع. لهذا السبب عملت هذه الأطروحات على انتزاع احدى متغيرات الواقع وإعادة بنائه على مستوى الرؤية بإعتباره مقولة عامة حاكمة لما دونها من وقائع، وبذلك تحولت بعض خصائص ولاية مصر إلى مقولات عقائدية عامة إما بإعتبار كونها نتاج «عبقرية مائية» (مقولة المجتمع المائي)، أو نتاج تفتح شخصية قومية في الزمان (مقولة القومية المصرية أو العربية)...

ولكن أليس من المفارق أن يقتصر مصداق هذه المقولة على ما نهضت به تكوينات السلطة المملوكية من وظائف خاصة لا تربطها بقوى المجتمع المصري إلا علاقات القهر والإستنزاف؟. وهل يعقل أن تتحول القوة المملوكية إلى أب موهوم يؤسس «للمعاصرة» و «الوطنية» و «القومية»؟ ولكن ذلك لا يتم إلا بشرط قتل الأب الفعلي المتمثل بتكوينات وهيئات المجتمع المصري التي إحتلت مكانة مركزية ضمن إطار المجال العثماني، إن لجهة صونها لوحدة هذا المجال في مواجهة تحديات القوى الإستعمارية، أو لجهة تحملها أعباء تجديد مباني الدولة العثمانية على يد محمد علي، بغية توفير شروط الإستقلال والوحدة.

تتيح لنا الإشارات السابقة تعيين وتحديد وظيفة العديد من المفردات السياسية التي تم تداولها إبان محطات الصراع المفصلية في المرحلة التي تلت معركة عام 1832.

فعندما كان محمد علي يطرق أبواب اسطنبول، تدافعت كافة الدول الأوروبية لإعلان حمايتها للسلطة المركزية القائمة في الاستانة، عن طريق ممارسة شتى أساليب الضغط بما في ذلك التدخل العسكري المباشر.

أمام معادلة القوى هذه، تراجع محمد علي عن هدفه الأساسي، طارحاً شعار الاستقلال، ضمن إطار المناطق التي بلغتها قواته، وأقامة «مملكة عربية» مستقلة، محاولاً بذلك امتصاص الهجوم الغربي من جهة، والاستفادة من تناقض مصالح الدول الأوروبية، خاصة فرنسا التي كانت قد شجعته على «الاستقلال» في مراحل سابقة، أي بعد بدء مرحلة إستعمارها للجزائر عام 1830.

فقد كانت فرنسا ترى في تشجيع محمد علي على إعلان الاستقلال، دافعاً له للدخول في مواجهة مع السلطة المركزية، سوف يكون من نتائجها المباشرة استنزاف كلا القوتين، وبالتالي صرفهما عما يحصل في الجزائر.

غير أن ما حققه محمد علي بعد معركة قونية، دفع كافة الدول الأوروبية بما في

ذلك فرنسا، للتصدي لمشروعه الاستقلالي، رافعين في وجهه شعار «وحدة الدولة العثمانية»، أي إجباره على التخلي ليس فقط عن شعار الاستقلال، بل أكثر من ذلك إجباره على تفكيك مشروعه السياسي والاقتصادي والخضوع لمجمل السياسات التي تحكم السلطة المركزية.

لهذا نرى أن الدول الأوروبية استمرت في تصديها لمشروع محمد علي التجديدي، حتى بعد هزيمته في عام 1840. فعندما اجبر محمد علي على الانسحاب إلى مصر مهزوماً، استمرت الدول الأوروبية في تنفيذ مشروعها القاضي بتفكيك البنيان السياسي والاقتصادي لدولة محمد علي ضمن حدود ولاية مصر نفسها.

يستفاد من ذلك أن المحور المركزي الذي حكم حقل الصراع بين دولة محمد علي وسياسات الدول الأوروبية، لم يكن يتعلق بحدود سلطته الجغرافية أو السياسية، ولا بمرتكزاته القومية (سواء في ذلك أكانت عثمانية أو عربية أو مصرية)، بل بطبيعة هذه الدولة وما انطوت عليه من ديناميات تجديد لشتى مباني المجال العثماني والتي كانت في أساس مواجهته لسياسات الغرب الإستعمارية، وذلك من أجل تمكين المجال العثماني من الحفاظ على وحدته واستقلاله.

ولعله من المفيد هنا ذكر بعض ما تضمنه تقرير احد مبعوثي الحكومة البريطانية والذي كتب في (29 أيار 1834) حول الأوضاع في سوريا والسياسة المطلوبة من بريطانيا العظمى... حيث خلص إلى التأكيد على ضرورة تصفية مشروع محمد علي السياسي والاقتصادي لما يشكله من «مخاطر مستقبلية»... سواء في ذلك، إذا تمكن محمد علي من إزاحة السلطة الموجودة في الآستانة» أو «إكتفى بتكوين مملكة في الأقاليم التي يسيطر عليها...» فإن لذلك أثرا على أوروبا وأسيا... إذ أن هذه المملكة ستبادر للتدخل في أعمال أوروبا وآسيا كلما تزايدت قوتها الداخلية[111]».

خلاصة القول هنا أن دولة محمد علي كانت تتويجاً لتفاعل ديناميات عديدة احتضنها المجال الداخلي للدولة العثمانية، كما ان الكوابح والمعوقات الداخلية لهذه الديناميات لم تستطع إعاقة عملية تشكل بنيان الدولة الجديدة. فالإتجاه الرئيسي الذي حكم حركية دورة الاجتماع العثماني تمثل في توفير كافة الشروط الأساسية لنشأة الدولة وإستمرارها.

بالمقابل، حكمت سياسات الدول الأوروبية على اختلاف مصالحها وأولويات

(111) ذكره: M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 292-293

أهدافها، استراتيجية تفكيك دولة محمد علي، افساحاً في المجال أمام سياسات فرض أنظمة الإستحواذ.

كان من نتائج عملية تحطيم مشروع محمد علي ضرب وتفكيك التوازنات القديمة والمستحدثة للمجال العثماني بمجمله، بدءاً من الاستانة ووصولاً إلى القاهرة.

وفي ضوء ما تقدم، يسهل علينا تعيين مكامن الخلل العميقة التي حكمت الاتجاهات الفكرية العربية المعاصرة في مقارباتها لهذه المسألة، فهي فيما طورته من مقولات شتى، قد اتخذت من حطام دولة محمد علي، مرتكزاً لبناء خطابها «النهضوي» بصيَغِه العقائدية المختلفة والتي توزعت بين «المصرية» و «العربية» و «التركية»، أو لبناء خطابها «التحديثي» بصيَغِه الليبرالية والماركسية، متناسية أن هذا الحطام هو من جهة نتاج صيرورة صراع سابقة، وهو من جهة ثانية مدخلاً لنشؤ وترسيخ نظم الاستتباع ضمن المجال العثماني بتكويناته المختلفة، سواء كانت ذات صبغة تركية أم عربية أم مصرية. فقد أظهرت مجريات الوقائع والتحولات التي حدثت خلال الفقرة الممتدة بين هزيمة محمد علي عام 1840 والحرب الأوروبية العالمية الأولى، أن سقوط أي من ولايات الدولة العثمانية في يد المستعمر، كان تميهداً لسقوط متتابع لباقي الولايات.

الفصل الخامس

عالم الريف: الدولة القابضة

تحولات نظم الانتاج والتوزيع

أحدثت سياسات محمد علي التي تتابعت طوال مدة زمنية قاربت النصف قرن، تغيرات عميقة في واقع البنى الاقتصادية والاجتماعية التي امتدت إليها سلطته، ولم يبق أي ميدان من ميادين الأنشطة الاقتصادية، خارج سياق التحول. لهذا السبب تتبدى سياسة محمد علي على نحو يبدو للوهلة الأولى، وكأنها تمثل قطيعة تاريخية مع المرحلة السابقة.

ولكن هذا الانطباع الأولي يحتاج إلى تدقيق، أن لجهة معرفة السياق الذي احتضن هذا التحول، أو لجهة معرفة أبرز ملامحه الكاشفة لدوافع هذا التجديد وتوظيفاته المختلفة.

بداية يجدر بنا الانتباه إلى أن ما اختطه محمد علي من سياسات اقتصادية لا يشكل لجهة أسباب النشأة قطيعة مع ما سبق وبلورته السلطة المركزية للدولة من سياسات، كان لها امتداداتها التي غطت حقل الأنشطة الاقتصادية. فهناك أسباب جامعة تقف وراء ما أسمي بمرحلة «الإصلاحات» في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وذلك قبل تبلور مشروع محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر..

طوال القرن الثامن عشر، كانت تترسخ لدى دوائر عديدة داخل السلطة المركزية في استانبول قناعة ثابتة مغادها الأقرار بتفوق الدول الأوروبية، بالنسبة لما هو عليه واقع السلطنة العثمانية، وبأن هذا التفوق هو في أساس ما أصاب الدولة العثمانية من تدهور اتخذ مساراً تصاعدياً، لذا رأت هذه الدوائر ضرورة العمل على استيعاب عناصر وأسباب القوة الأوروبية بغية إنقاذ الدولة من واقع تراجعها وتداعي مبانيها[1].

(1) راجع حول هذه المسألة: خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1981، ص: 49-54.

وفي عهد عبد الحميد الأول (1773-1789)، بدأت تتبلور عملياً السياسة الداعية إلى بناء جيش حديث قادر على حماية الدولة، عن طريق استيعاب العلوم والتنظيمات المختلفة التي تشكل مصدر قوة الجيوش الأوروبية. غير أن هذا التجديد الذي يهدف إلى استبدال المؤسسة العسكرية القديمة بمؤسسات حديثة، كان يتطلب إحداث إصلاحات داخلية عديدة توفر للسلطة مصادر قوة اقتصادية كافية لتمويل المؤسسات المنوي استحداثها. ولم يكن أمام السلطة في هذه الحالة إلا العمل على اتخاذ الإجراءات المالية والضريبية التي تتيح لها السيطرة على عائدات الأراضي التي يستأثر بالقسم الأعظم منها طبقة الولاة والأعيان[2].

شكلت مرحلة حكم سليم الثالث (1789-1807)، رافعة جديدة لوجهة التجديد هذه، والتي اتخذت صيغة مؤسساتية عبر إنشاء «النظام الجديد»، ببعديه العسكري والمالي، ولكن هذا «النظام» وما حمله معه من إجراءات عسكرية وإدارية ومالية، لقي مقاومة شديدة من مؤسسات السلطة القديمة، كان من نتائجها تنحية سليم الثالث عام 1807م، والتراجع مرحلياً عن خط «الإصلاحات»[3].

رغم تعثر هذه السياسة الإصلاحية التي بلورتها السلطة المركزية، فقد وجدت من يمسك بها ويعمل على توفير الشروط المناسبة لوضعها موضع التنفيذ. بهذا المعنى شكلت تجربة محمد علي في ولاية مصر امتداداً لهذه الوجهة وتطويراً لها، لتبلغ حدودها القصوى مع توفر الشروط المؤاتية لهذا التطوير على غير صعيد.

إن حجر الزاوية في قراءة طبيعة هذه الإصلاحات يتمثل في معرفة ما طورته مؤسسات السلطة العثمانية في مركزها بداية، وفي أطرافها لاحقاً، من سياسات رأت فيها وعلى خلفية ما تحتله من موقع خاص داخل توازنات دورة الاجتماع السياسي العامة في مرحلة معينة من تاريخ الدولة، الجواب الملائم لإنقاذ الدولة مما يحيق بها من أخطار مردها إلى ما أحدثته مفاعيل السياسة الأوروبية من إختلالات عميقة في بنيان الدولة العثمانية[4].

---

(2) Robert Mantran: Les debuts de la Question d'orient (1774-1839), in Histoire de l'Empire Ottoman, Fayard, Paris, 1989, P. 421-422.

-قارن: Dimitri Kitsikis: l'Empire ottoman, P.U.F., Paris, 1985, P. 133

(3) قارن: سيد مصطفى: نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية (1803)، تحقيق خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

(4) طارق البشري: منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، ط1، مالطة، 1991، ص: 31-33.

أولاً: عمليات الإنتاج المباشرة وتحولاتها:

تطلب تنفيذ السلطان سليم الثالث لسياسة «النظام الجديد» توفير موارد مالية جديدة. لذا عمد في مطلع العقد الأخير من القرن الثامن عشر إلى إتخاذ إجراءات مالية وإدارية إستهدفت تمكين السلطة المركزية من إنتزاع الفوائض الإنتاجية التي كانت تستأثر بها طبقة الملتزمين وأصحاب التيمارات. اتخذت هذه الإجراءات صيغاً شتى: منها إلغاء «الزعامات»، و«التيمارات» التي يتولاها أشخاص عاجزون عن الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه السلطة، أو استرجاع هذه الالتزامات من قبل السلطة ووضعها تحت إشراف خزانة «الإيراد الجديد» (أنشأت عام 1793)، على أن يقوم بإستيفاء الضرائب موظفو الدولة مقابل رواتب لهم[5]. ثم تطورت هذه الإجراءات لتشمل العمل على إلغاء نظام الالتزام، على أن يقوم موظفو الخزانة بجباية الضرائب المقررة[6].

اصطدمت هذه السياسات المالية بعقبات شتى، كان في طليعتها مصالح طبقة الأعيان بشكل عام وفي مقدمتهم فئة الملتزمين.

وحاول السلطان سليم الثالث أن يطبق هذه السياسة في ولاية مصر بعد عام 1801، وذلك أثر انسحاب الفرنسيين، وكان تبرير هذه السياسة يستند إلى «الحجة الشرعية» القائلة بأن استرجاع مصر عنوة يعطي للسلطان كامل الحق في إدارة ولاية مصر طبقاً للشروط التي تطبق على «البلاد المفتوحة».

وإذا كان لا يخفى هنا ما تثيره هذه الحجة من أسئلة، لجهة طبيعة الحيثيات التي بنيت على أساسها، فإن ما نود الإشارة إليه أن تطبيق هذه السياسة اصطدم بادئ ذي بدء بمصالح القوة المملوكية التي استطاعت إجهاض هذا التوجه المفروض من قبل السلطة المركزية[7].

---

(5) روجر أوين: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي: مرجع سابق، ص: 89-91.
-قارن أيضاً: ز.ي. هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، ط 1، 1973، بيروت، ص: 40.

(6) روجر أوين: المرجع السابق، ص: 91-92. يشير الكاتب إلى أن الجزء الأكبر من الضرائب المفروضة على القطاع الزراعي استأثرت بها طبقة الملتزمين، ولم تحصل السلطة المركزية إلا على جزء يسير.
-قارن أيضاً: إ. سيميلنسكايا: البنى الاجتماعية والاقتصادية في المشرق العربي...، مرجع سابق، ص: 96.

(7) هـ.ا. ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر، دار المعارف، مصر، 1968، ص: 61-62.

شكلت هذه السياسة المالية والإدارية الجديدة التي عملت السلطة المركزية على بلورتها ووضعها موضع التطبيق على يد السلطان سليم الثالث، الإطار المرجعي الذي استند إليه محمد علي، فيما اتخذه من سياسات مالية تتعلق بدورة الإنتاج الزراعي. سعى محمد علي الى تطبيق هذه السياسات على نحو متدرج، ولكنه ملازم لتصاعد قدرته على إضعاف مراكز السلطة المملوكية، وصولاً الى تصفيتها. منذ عام 1808م، بدأت السلطة الجديدة بوضع يدها على الإلتزامات التي امتنع اصحابها عن دفع الضرائب المتوجبة عليهم. وفي عام 1812 استطاع محمد علي تصفية المراكز الإدارية والتنظيمية والمالية للقوى المملوكية، أثر «مذبحة القلعة» (عام 1811). مهدت هذه الإجراءات الطريق الى إلغاء نظام الإلتزام برمته عام 1814، وإحلال نظام اداري ومالي وقضائي جديد يرتبط إرتباطاً مباشراً بالسلطة المركزية[8].

بموازاة السياسات التي اختطتها السلطة بغية تصفية نظام الالتزام، دشنت أيضاً سياسات جديدة، غير مسبوقة في تاريخ الدولة العثمانية، هدفها تفكيك المؤسسات الوقفية التي كانت تحتل مكانة مركزية داخل دورة الإنتاج الزراعي.

فقد باشر محمد علي منذ عام 1809م بفرض ضرائب على أراضي الرزق والأوقاف التي كانت معفية سابقاً من الضرائب[9]. ثم طور هذه السياسة لاحقاً، ليتمكن من الحاق الجزء الأعظم منها بأراضي الميري.

وأمام ما واجهته هذه السياسة من مقاومة شديدة من قبل قوى المجتمع الأهلي، قدم محمد علي تبريراً لما أقدم عليه مفاده أن الموارد المالية والعينية التي تنتجها الأراضي الوقفية، كانت مخصصة في الأساس لأغراض اقتضتها التشريعات الإسلامية، غير أن واقع الحال قد إنقلب على نحو غدت بموجبه الموارد الوقفية طعمة للمشرفين عليها. ولما كانت الدولة بنظر محمد علي تنهض بأعباء كبيرة، فمن الأجدى أن تتحول هذه المداخيل إلى ميزانيتها، على أن تتولى الدولة تأمين مستلزمات الأغراض التي أنشأت من أجلها هذه الأوقاف[10].

لم تكن حجة السلطة المتعلقة بما يسود المؤسسات الوقفية من حالات فساد، مدخلاً للعمل على إصلاحها بما يخدم الأهداف التي رسمتها لها المرجعية التشريعية، فعلى النقيض من ذلك استخدمت السلطة هذه الحجة، والتي لها ما يبررها من أجل تصفية المؤسسة الوقفية وذلك بما يخدم الأهداف والسياسات الخاصة بها.

---

(8) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سابق، ص: 64.
(9) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص: 86.
(10) هـ.أ. ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر، مرجع سابق، ص: 81.

فمن المعلوم أن المؤسسة الوقفية كانت تنهض بأدوار اقتصادية واجتماعية وتعليمية متعددة، ممكنة قوى المجتمع الأهلي من امتلاك حيز استقلالية اقتصادية وسياسية واسعة في علاقتها بقوى السلطة، وسبب ذلك نجده في أن جزءاً أساسياً من الفائض الإنتاجي يتم توزيعه داخل قنوات المجتمع دون توسط السلطة.

فعلى سبيل المثال، نهضت المؤسسة الوقفية تاريخياً بدور هام في توفير شروط اقتصادية أساسية لمؤسسات العلم والعلماء، جعلتهم يمتلكون وضعية اجتماعية مستقلة عن اجهزة السلطة، بهذا المعنى أدت عملية تفكيك المؤسسة الوقفية إلى تصفية العديد من المواقع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المكونة للحمة المجتمع الأهلي في موازاة قوى السلطة، وبذلك أسهمت سياسة القضاء على المؤسسة الوقفية في إحداث خلل بنيوي داخل تشكيلات قوى المجتمع كان من نتائجها تهميش واضعاف مؤسسات العلم وفي طليعتها مؤسسة الأزهر. وبموجب هذا التحول غدا بإمكان السلطة الناشئة العمل على ضبط وإلحاق المؤسسة التعليمية بأجهزتها.

بالمحصلة توصلت السلطة، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1809 و 1815م، إلى إحداث تحولات أساسية في أشكال الملكية والنظم الضريبية، بما يخدم توجهها نحو تثبيت وتعميق آليات سيطرتها على جوانب أساسية من الدورة الإنتاجية الزراعية، بغية وضع يدها على موارد مالية وعينية جديدة.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات قد تزامنت مع ضغوطات مالية كبيرة فرضتها متطلبات حروب محمد علي في الجزيرة، فتكاليف هذه الحرب بلغت حدوداً لم يكن بمستطاع السلطة توفيرها عن طريق الموارد المالية السابقة للولاية. أضف إلى ذلك أن ما وفرته تجارة الحبوب مع أوروبا إبان الحروب النابليونية تعرضت للتراجع بعد فتح البحر الأسود و استئناف التجارة بين بريطانيا وروسيا[11].

استمر محمد علي في فرض سياسة احتكار الدولة «الملكية رقبة الأرض» حتى عام 1827م. غير أنه لجأ بعد هذه الفترة إلى تطوير عدد من الإجراءات الجديدة، تستجيب لأهداف اقتصادية ذات طابع انمائي. وذلك من قبيل اعفاء بعض الأراضي من الضرائب لقاء أن تزرع بأنواع معينة من الأشجار، أو اعفاء أراض اخرى من الضرائب

---

(11) هـ.أ. ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر، مرجع سابق، ص: 81-82.
قارن: حول تكاليف حملة الجزيرة، الأرقام التي أوردها عبد الرحمن الرافعي في كتابه: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص: 132.
قارن أيضاً: الأرقام التي أوردها محمد صبري في كتابه: l'Empire..., op. cit., P. 30-46

لعدة سنوات مقابل استصلاحها، مثل أرض «الابعاديات». كما لجأت السلطة إلى إجراءات اخرى لأهداف سياسية وإنمائية من قبيل تشجيع البدو على الاستقرار، عن طريق منحهم ارض «ابعادية» معفاة من الضرائب[12].

وفي منتصف الثلاثينات، طورت السلطة شكلا جديداً من الإلتزام سمي بـ «العهدة».

لقد كان هذا الإجراء ذا طبيعة مالية، فصاحب «الالتزام» المتعهد، لا يكتسب في هذه الحالة أية حقوق في الملكية، فالأرض تبقى أرض «أثر» في حوزة الفلاحين الذين سجلت بأسمائهم في سجلات المساحة[13]. وبمقتضى هذا الإجراء فرض محمد علي خلال الأعوام 1836-1837، على «كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم ممن أثروا في الحروب»[14] تعهد مساحات واسعة من الأراضي بغية دفع ضرائبها المتأخرة. ومن الواضح هنا أن هذا الاجراء الذي اقدمت عليه السلطة بغية معالجة مشاكلها المالية المتفاقمة، لا يشكل تحولاً في نظام الملكية المعمول به من قبلها.

غير أن انهيار دولة محمد علي بعد عام 1840، وما تبعه من تفكيك لبنى السياسة والاقتصاد، والعمل على تكييفها بما يتناسب وسياسات الدول الأوروبية المنتصرة، أدى إلى توفير الشروط الضرورية لتحول شريحة المتعهدين، وجلهم من الأجهزة العسكرية والسياسية والبيروقراطية للدولة، إلى أصحاب ملكيات كبيرة[15].

ترتب على سياسة محمد علي القاضية بفرض سيطرة الدولة على دورة الانتاج الزراعي وتصفية الدور الوسيط الذي كانت تتولاه في المرحلة السابقة طبقة الأعيان، قيام نظام إداري ومالي وقضائي جديد تستطيع السلطة بواسطته التحكم بعملية الإنتاج الزراعي بطريقة مركزية محكمة ودقيقة.

استدعى قيام هذا النظام، تبؤ كبار موظفي الدولة المستقطبين من وسط الأقليات من أتراك وجراكسة وأكراد وارناؤوط...، رأس الهرم الإداري والمالي. وبذلك تكونت شريحة اجتماعية وسياسية جديدة ترتبط ارتباطاً عضوياً بالسلطة السياسية.

استكملت هذه الحلقة نفسها، بشريحة اخرى من الموظفين الذين أسندت إليهم

(12) إيمان محمد عبد المنعم: العربان ودورهم في المجتمع المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص: 144.

(13) هـ.أ. ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر، مرجع سابق، ص: 97.

(14) روجر أوين: الشرق الأوسط...، مرجع سابق، ص: 106.

(15) محمد متولي: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص: 47.

وظائف الكتابة والجباية، استقطبت مادتها من وسط النخب القبطية[16]. أما الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة فتمثلت بشريحة مكونة من شيوخ العائلات الفلاحية والذين أوكلت إليهم وظيفة تنظيم وإدارة عمليات الإنتاج المباشرة في القرى، مقابل امتيازات خاصة، تمثلت بإعطائهم حق التصرف بجزء من أراضي القرية عرف باسم «مسموح المشايخ»[17].

شكلت هذه الحلقات الثلاث سلسلة متكاملة من الوظائف والأدوار أتاحت للسلطة المركزية التحكم المباشر بأنشطة الانتاج الزراعي على اختلافها. ولهذا تراجع في ظل هذا النمط الإداري والمالي دور مؤسسة القضاء، الذي غدا ظلاً للحاكم الإداري الذي يتمتع بصلاحيات واسعة منها الفصل النهائي فيما يطرح من مشكلات شتى[18].

بلغ مستوى تدخل الدولة في تقنين وتنظيم عمليات الإنتاج الزراعي سقوفاً غير مسبوقة، وبذلك تحول الريف المصري إلى مزرعة كبيرة تخضع لنظام دقيق وصارم، تتحدد فيه واجبات كل فرد تحديداً دقيقاً يماثل إلى حد بعيد آليات عمل الوحدات العسكرية[19].

لقد سبقت الإشارة إلى أن الأسباب التي أدت إلى ولادة هذا النمط من العلاقة بين السلطة ودورة الإنتاج الزراعي، تتجاوز حدود الأسباب الاقتصادية والسياسية المتعلقة بتطورات البنى الداخلية لولاية مصر. بموازاة ذلك، انطوت هذه التجربة على العديد من الخصائص التي تميزها عن المرحلة السابقة دون أن تقطع معها. ولكنها بالمقابل لا تمثل لجهة ما حملته من جديد، ارهاصاً للمرحلة التالية، فهي بذلك لا تمثل مرحلة انتقالية بين «القديم» و «الجديد». فخصائص المرحلة التي تلتها تأسست على قاعدة إنهيار وتفكك مباني التجربة ان لجهة أهدافها أو لجهة وظائفها.

فإنهيار دولة محمد علي مهد الطريق أمام ولادة نظام جديد بنيت عناصره وعلاقاته وفقاً لمعادلات خاصة، ليست تتويجاً لمسار تجربة محمد علي بل انقلاباً عليها، وذلك لصالح ولادة نظام الاستتباع.

لهذا سوف نكتفي هنا بتبيان خاصية هذه التجربة لجهة طبيعة علاقتها بالنموذج

---

(16) قارن: حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص: 23.

(17) حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص: 14-16، 35.

(18) حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي. . ، مرجع سابق، ص: 43، 49، 72.

(19) قارن: تيموثي ميتشل: إستعمار مصر، ترجمة: سينا للنشر، 1990، ص: 7-34-63-73.

التاريخي الذي إنبثقت منه، وهنا تحضرنا الملاحظات التالية:

أولاً: إن ما أقدمت عليه دولة محمد علي من إجراءات أدت إلى تصفية الدور الوسيط لطبقة الملتزمين، يمثل في تعبيراته المباشرة انقطاعاً مع المرحلة السابقة له، ولكن عملية الإنقطاع هذه تمثل من زاوية علاقتها بالنموذج التأسيسي للدولة العثمانية إحياءً لهذا النموذج.. فتجربة محمد علي والحالة هذه تستلهم النموذج العثماني في مراحل تشكله وصعوده بغية تجاوز واقع اختلاله وتفسخه في المرحلة التاريخية الأخيرة.

أدى غياب هذه الخاصية عن أذهان المشتغلين بهذه المسألة، بسبب إرتهانهم لشبكات الرؤية الغربية للدولة العثمانية، إلى وقوعهم في مزالق منهجية ونظرية جعلتهم يتوزعون بين اتجاهات متضاربة الآراء.

ففي ضوء ما طورته شبكات الرؤية الغربية، من نماذج تفسيرية للبنيان الاقتصادي للدولة العثمانية، والتي تشمل أصحاب مقولة نمط الانتاج «الإقطاعي» أو «الإقطاع الشرقي» أو «الأسيوي»...، نلحظ وقوع مختلف هذه الاتجاهات في أسر نموذج تفسيري ذي طابع بنيوي ساكن، لا يلحظ ما للبعد الحراكي من أثر حاسم في تشكيل مباني النموذج على نحو معين في كل مرحلة من مراحل تحوله التاريخية.

بهذا المعنى، شكلت إجراءات محمد علي المتعلقة بمسألة الملكية امتداداً للنموذج التأسيسي للدولة العثمانية. ولهذا نلحظ أن سياسة استرجاع الدولة «لملكية رقبة الأرض» ما هي إلا إحياء للأسس الاقتصادية للدولة العثمانية في مراحل تشكلها الأولى، مع ما يقتضيه ذلك من سياسات فرعية تستدعي تصفية فئات الملتزمين الذين استبدوا بالمصادر المالية للدولة في مراحل تفككها وإنهيارها.

ثانياً: إن تأكيد مقولة استلهام محمد علي للنموذج التأسيسي للدولة العثمانية والقاضي بضرورة تصفية المراكز السياسية والمالية المعيقة لمركزية الدولة، لا يشكل إلا جانباً من جوانب تحليل أوجه العلاقة بين النموذجين.

مقابل هذا الإتجاه الرئيسي، طور محمد علي سياسات جديدة، تبدو للنظرة الأولى امتداداً لسابقتها، إلا أنها في مدلولها المتصل بتوازنات النظام العام، تمثل انقطاعاً بالنسبة لأسس أخرى احتلت مكانة ثابتة في بنيان النظام السابق.

فقد انطوى النموذج التأسيسي على مرتكزين ثابتين شكلا نقاط توازن فاعلة في ضبط وتقنين حقل العلاقة بين الدولة والمجال الإنتاجي الريفي، وقد تمثل هذان المرتكزان بمؤسستي القضاء والوقف.

فانطلاقاً مما تمتلكه مؤسسة القضاء في النموذج التأسيسي، من واقع استقلالية

بالنسبة لمراكز السلطة الأخرى، وانطلاقاً مما تستلهمه من مرجعيات تشريعية، وتختص به من وظائف وأدوار تقنينية تغطي شتى حلقات العلاقة بين دائرة الإنتاج والسلطة، نهضت هذه المؤسسة بأدوار مركزية في ضبط وتقنين حدود تدخل مراكز السلطة في عمليات الإنتاج، وبذلك كان لها دوراً مركزياً في حماية حقوق المنتجين.

لم تعمد دولة محمد علي إلى إعادة إحياء هذه المؤسسة، بل على العكس من ذلك، اتخذت من واقع ما أصابها من تفكك وانهيار في المراحل الأخيرة، نقطة ارتكاز لتصفية هذه المؤسسة وجعل الشأن التشريعي والتقنيني عنصراً تابعاً لسياسات السلطة المركزية. وبذلك افتقدت دولة محمد علي لإحدى المرتكزات المكونة لبنية السلطة وفقاً للنموذج التأسيسي، الأمر الذي أتاح لها التحرر من إحد القيود الكابحة لسيطرتها على عملية الإنتاج.

أما بالنسبة لمؤسسة الوقف، فإنها بدورها احتلت مكانة مركزية ضمن إطار النموذج التأسيسي، في توفير احد شروط توازنه. على قاعدة ما تمثله هذه المؤسسة من شخصية حقوقية مستقلة، تبوأت مكانة وسيطة بين دائرة حقوق الأفراد ودائرة حقوق الدولة، وهذا ما أتاح لها النهوض بأدوار عديدة غطت حلقات أساسية من احتياجات دورة الاجتماع العامة.

وهي بهذا المعنى، شكلت حلقة أساسية في توفير شروط اقتصادية واجتماعية ثابتة مكنت قوى المجتمع الأهلي من تحرير حقل سياسي واقتصادي خاص مستقل عن حقل السلطة.

إن ما أصاب هذه المؤسسة من فساد في المراحل الأخيرة، أدى إلى نشوء شريحة اجتماعية جديدة استطاعت أن تستأثر بجزء هام من الفائض الإنتاجي وذلك على حساب حقوق الجماعات، غير أن هذا الخلل الحادث لم يود بموقع هذه المؤسسة ولا بوظائفها التأسيسية.

هنا أيضاً، لم يعمد محمد علي إلى استلهام النموذج التأسيسي بغية معالجة مكامن الخلل في هذه المؤسسة، بل عمل على الإطاحة بها متسلحاً بحجة ما أصابها من فساد.

لقد ترتب على تصفية هذه المؤسسة، إحداث خلل عميق في توازنات المجتمع الأهلي، كان من نتائجه تفكك وتذرر المجال المجتمعي وبالتالي تمكين السلطة من امتلاك آلية سيطرة وتحكم ليس فقط بجزء من الفائض الإنتاجي، بل أيضاً بتكوينات المجتمع الريفي، التي غدت مادة إنتاجية للدولة، تفتقر للحمة الاجتماعية والسياسية التي كانت توفر إحد شروطها المؤسسة الوقفية.

ثانياً: انظمة التبادل والتوزيع:

1- نظام الإحتكار ومقصات الأسعار:

شكل نظام احتكار الدولة لعمليات التبادل بوجهيها الداخلي والخارجي قناة رئيسية، أتاح لها اقتطاع جزء أساسي من الفائض الإنتاجي الزراعي. ويقضي هذا النظام بأن يبادر الفلاحون إلى تسليم المحصول لشون الدولة فور الإنتهاء من إنتاجه. وتتولى الدولة من جهتها تحديد أسعار المحصول عند استلامه، ثم تعيد تحديد سعر السلعة عند طرحها في السوق الداخلية، أو عندما تعمد إلى تصدير فائض سلعها إلى السوق الأوروبية[20].

شمل هذا النظام وبشكل متدرج غالبية السلع الزراعية، سواء في ذلك المعد منها للإستهلاك الداخلي أو للتصدير. فمنذ عام 1808، قامت الدولة باحتكار تصدير سلعة القمح، مستفيدة من ارتفاع أسعاره في السوق البريطانية إبان الحروب النابليونية. وبذلك، استطاع محمد علي خلال أربع سنوات (1808 -1812)، أن يراكم ثروة كبيرة قدرها م. دروفيتي عام 1812، بما يقارب 20 مليون فرنك فرنسي في العام[21].

مثل هذا الإجراء الذي أقدم عليه محمد علي خروجاً مبكراً على نظام الإمتيازات التجارية الممنوحة من قبل الباب العالي لبريطانيا، والذي يقضي بالسماح لبريطانيا بالإستيراد وفقاً للأسعار المحلية مع إضافة رسم جمركي بنسبة 12٪ من سعر السلعة.

أثار هذا الإجراء انتباه مندوبي بريطانيا نظراً لما يترتب عليه من مفاعيل اقتصادية مضرة بمصالح بريطانيا وهذا ما دفع الكولونيل ميست (4 تموز1811)، إلى أن يرسل إلى حكومته تقريراً يرى فيه أن «السلطة الحالية في مصر لا تحترم أياً من الإمتيازات المعطاة للإنكليز، في ضوء الاتفاقيات المعقودة مع الباب العالي»[22]. بموازاة ذلك، شكلت هذه السياسة حاجزاً منع تطور طبقة تجارية مرتبطة بالسوق الخارجية وبالتالي إنعدمت أية إمكانية أمام الدول الأوروبية لإختراق توازنات الداخل عبر آليات السوق المحررة من أي سياسة تدخلية.

لم تكن سياسة احتكار عملية تصدير القمح إلا فاتحة سيل من الاحتكارات المتلاحقة، ففي عام 1812م عمدت السلطة إلى احتكار سلعة الأرز، وفي عام 1815م

---

(20) قارن: حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي، مرجع سابق، ص: 82-160.
- رجع للكاتب: الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية. مرجع سابق

(21) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 31.

(22) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 32.

تم احتكار سلعة السكر، وبدءاً من عام 1816م تم توسيع هذا النظام ليشمل معظم المحاصيل النقدية ومن بينها القطن والقنب الهندي والنيلة والسمسم إضافة إلى القمح والشعير والفول[23] . . .

عرف هذا النظام قفزة نوعية عام 1821، وذلك بعد إدخال زراعة نبتة القطن طويلة التيلة نظراً لما تتميز به هذه السلعة من جودة عالمية، شكل إدخالها ضمن دورة الإنتاج الزراعي تحولاً نوعياً بإتجاه التوسع في زراعة القطن، بإعتباره سلعة تصديرية مطلوبة من السوق العالمية، تدر مردوداً مالياً عالياً للدولة.

لهذا نلحظ أن انتاج هذه السلعة قد ارتفع خلال الأعوام 1821 - 1845م، وبشكل متدرج ليبلغ قرابة 424,995 من القنطار، وهو ناتج استغلال 212,473 من الفدان، استهلكت مصانع القطن المصرية منه قرابة 80 ألف قنطار، والباقي أعد للتصدير[24].

وفي مطلع الثلاثينات (1831م)، بادرت الدولة إلى تطبيق نظام احتكار تجارة البن المنتج في اليمن[25]. ولكن لما كانت هذه السلعة تجد منافساً لها من قبل البن الأمريكي، فقد عمدت الدولة إلى اتخاذ الإجراءات القاضية بمنع دخول الصنف الأخير إلى السوق المصرية[26].

مثل هذا الإجراء خروجاً على نظام الإمتيازات الممنوحة للدول الأوروبية، أو ما يسمى بنظام «الباب المفتوح» والذي يتيح للدول الأوروبية إغراق السوق الداخلية للدولة العثمانية بسلعها المختلفة. بالمقابل شكلت هذه السياسة الحمائية اجراء شبيهاً بالسياسة الحمائية التي كانت تعتمدها الدول الأوروبية على مستوى اقتصادياتها القومية.

لا يمكننا فهم مدلول هذه السياسية إلا عن طريق كشف خاصية التناقض التي حكمت السياسة «الليبرالية» البريطانية إبان تلك المرحلة، فما طورته المدرسة الليبرالية من لغة اقتصادية، تدعو إلى حرية التبادل وفتح الأبواب كان تعبيرا عن سياسة بريطانية تسعى إلى فرضها على البلدان الأخرى.

أما بالنسبة لاقتصادها القومي فقد كانت تطبق العديد من سياسات الحماية الجمركية، من هنا نلحظ البعد التناقضي للسياسة «الليبرالية». فما أقدم عليه محمد

---

(23) روجر أوين: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي: مرجع سابق، ص: 99.
(24) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي. . .، مرجع سابق، ص: 582-586.
(25) راشد البراوي ومحمد عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط4، 1949، ص: 85.
(26) أسد رستم: المخطوطات الملكية، ج3، مصدر سابق، ص:306.

علي يمثل رفضاً للشق السياسي والاقتصادي المتعلق بسياسة بريطانيا التجارية مع خارجها، وبالمقابل تبنياً للشق السياسي والاقتصادي المتعلق بسياسة بريطانيا التجارية مع داخلها.

ولتوضيح هذه المسألة، نشير وعلى سبيل المقارنة إلى طبيعة العلاقة بين بريطانيا والهند في المرحلة التاريخية نفسها. ففي عام 1814م كانت الضريبة المفروضة على الأصواف والسلع القطنية والحريرية البريطانية المصدرة إلى الهند لا تتجاوز ما نسبته 2- 3,5٪، بالمقابل بلغت الرسوم المفروضة على المنسوجات القطنية الهندية المصدرة إلى بريطانيا، ما نسبته 70-80٪. أدت هذه السياسة المتناقضة، وخلال ثلاثة عقود (1814-1844م)، إلى هبوط السلع القطنية الواردة إلى بريطانيا من الهند، من 1,25 مليون قطعة إلى 63 ألف قطعة، بالمقابل ارتفعت الصادرات البريطانية إلى الهند، من 1مليون يارد إلى 53مليون يارد. وكان من نتائج هذه السياسة تدمير الاقتصاد الهندي وإلحاقه ببريطانيا[27].

حاول محمد علي بعد ضمه لبلاد الشام، أن يطبق نظام الاحتكار والحماية الجمركية على عمليات التبادل السلعي بشقيها الداخلي والخارجي، فقد بادرت الدولة منذ عام 1833م، إلى فرض سياسة شراء ما تحتاجه مصانعها من الحرير، كما حاولت تطوير هذه السياسة بإتجاه احتكار تجارة الحرير والصوف[28]. كما حاولت رفع التعرفة الجمركية على السلع الأوروبية المستوردة بنسبة 3٪ عما هي عليه. . .

أثار هذا التوجه، مقاومة شديدة من الدول الأوروبية قادتها بريطانيا، والتي سارعت إلى الضغط على الباب العالي من أجل استصدار فرمان يجبر محمد علي على الامتثال لنظام الامتيازات المعمول به، وبالتالي تصفية نظامه الاحتكاري وسياساته الجمركية الحمائية[29].

لقد أدركت السياسة البريطانية الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسات محمد علي في تطويق وإفشال اهدافها الاقتصادية والسياسية في بلاد الشام. لهذا نلحظ انه بالرغم من كافة محاولات محمد علي للتقرب من بريطانيا والسماح لها بإرسال أول قنصل بريطاني إلى دمشق في عام 1833، فإن هذا الأخير رفع تقريراً إلى حكومته من دمشق (29آيار 1834) حول الأوضاع في سوريا والسياسة المطلوبة من بريطانيا العظمى جاء

---

(27) ذكره: ل.س. ستافريا نوس: التصدع العالمي: مرجع سابق، ص: 255-259.

(28) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام، مرجع سابق، ص: 175 - 178.
قارن: محمد صبري: الأمبراطورية، مرجع سابق، ص: 300.

(29) المرجع نفسه: ص: 178 - 185.

فيه: «. . .إن باشا مصر، قد برهن بأن السياسة التي تحكم نظرته التجارية توجهها أهداف طموحة وشديدة التعقيد. . . وإذا كان من الصحيح القول بأنه لم يخرق حقوقنا الراهنة، فإنه قد حددها بطريقة دقيقة جداً، لم تعرفها هذه البلاد من قبل. لذا، فإن نظامه التجاري، اذا وضع موضع التنفيذ، فإنه سوف يوجه ضربة جدية لتجارتنا، دون أن يخرق الإتفاقات. . . إننا نجد في محمد علي اقتصادياً، يقوم نظامه التجاري. . . على مبادئ مقيدة وغير ليبرالية. . . (لهذا) فإن صادراتنا ومنتوجاتنا المصنعة، تجد فيه منافساً قوياً. . . ومما يثير دهشتكم أنه أرسل إلى سوريا مندوبين عنه من أجل بيع المنتوجات الصناعية المصرية. . . إن صادرات مصر إلى بريطانيا تتجاوز وارداتها منها. . . في حين أن صادراتنا إلى تركيا تتجاوز بكثير وإرادتنا منها»[30].

وفي العام التالي، استطاع سفير بريطانيا في الآستانة أن يدفع السلطة المركزية إلى إصدار فرمان (ك1 1835م)، يقضي بإلغاء نظام الإحتكار في ولايات الشام.

أدى رضوخ محمد علي لهذه السياسة، إلى توفير الشروط المناسبة لنمو وتوسع عدة اختراقات اقتصادية وسياسية لصالح الدول الأوروبية وفي طليعتها بريطانيا[31]. لهذا نلحظ بعد هذا التاريخ تراجع اللغة السلبية للدبلوماسية البريطانية لصالح لغة جديدة تنظر بعين الرضى لامتثال محمد علي لنظام الإمتيازات الأجنبية وسياسة الباب المفتوح[32]. ولم تقتصر الآثار السلبية لسريان نظام الامتيازات على الجانب الاقتصادي، بل تعدت ذلك لتشكل رافعة تحول في وضعية التكوينات الاجتماعية على الساحل الشامي. فقد اتاح نظام الامتيازات من جهة ونظام الحماية الأجنبية من جهة ثانية للقناصل فرصاً ثمينة أحسنوا استخدامها بغية العمل على توفير شروط تكون طبقة تجارية مرتبطة بالسوق الخارجية وذلك على حساب توازنات القطاع التجاري الداخلي. وكان من نتائج ذلك أيضاً التمهيد لإحداث خلل عميق في توازنات البنية السياسية لدورة الاجتماع العامة.

فبعد هذه المرحلة غدا بإمكان الدول الأوروبية ان تستند في صراعها ضد محمد علي إلى شرائح اجتماعية وسياسية واقتصادية متموضعة داخل دورة الاجتماع العامة، وهذا ما أتت وقائع عام 1840م وما تلاها لتؤكده بشكل جلي.

بالمحصلة، كان لنظام الإحتكار دوراً مركزياً في إيجاد حاجز كثيف في مواجهة

(30) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 292-293.

(31) لطيفة سالم: الحكم المصري في الشام. . .، مرجع سابق، ص: 179-180.

(32) قارن لطيفة سالم: الحكم المصري. . .، مرجع سابق، ص: 183.

سياسات الإختراق الأوروبية بأوجهها المختلفة. ورغم أن هذا النظام لم تستكمل حلقاته بشكل تام، كما أنه لم يشمل كافة أقاليم الدولة، إلا أن ما اتخذه محمد علي من إجراءات أدى إلى تقييد شديد لمفاعيل السياسات الأوروبية حتى عام 1840م.

هذه الآثار الإيجابية التي احدثها نظام الاحتكار على مستوى العلاقة مع السوق الخارجية، قابلتها آثار مختلفة على مستوى علاقة الدولة بالدورة الاقتصادية الداخلية. فقد نجم عن هذا النظام توجيه ضربة قوية للطبقة التجارية المرتبطة بدورة السوق الداخلية، وذلك لصالح الدولة، وأدى هذا النظام إلى تحويل الجزء الأعظم من الأرباح التي كانت تستحوذ عليها هذه الطبقة، إلى مالية الدولة. ولم تتوقف مفاعيل هذا النظام عند حدود الطبقة التجارية بل تعدته لتشمل كافة قوى المجتمع.

فقد تفرع عن نظام الاحتكار العديد من الاجراءات المالية التي تركت آثارها المباشرة على عمليات التوزيع في شقيها الاستهلاكي والاستثماري. فقيام الدولة برسم سياسة الأسعار، كان من نتائجه الداخلية ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع الاستهلاكية على اختلافها، وبذلك عملت الدولة على تطويق القوى المنتجة من كافة الجهات، مستنزفة كافة ما تمتلكه من موارد وطاقات. أدى هذا النظام إلى دفع قوى المجتمع إلى حدود لا تحتمل من البؤس الشديد. ولم يكن بمستطاع قوى المجتمع الأهلي أن تبدي أية معارضة تذكر، بعد أن استطاعت السلطة عبر شتى آليات التفكيك والتذرير السياسي والاجتماعي أن تحطم لحمة كافة تكوينات المجتمع الأهلي التاريخية. لذا نلحظ أن سياسة استنزاف القوى المنتجة لم تؤد طوال مرحلة حكم محمد علي إلى أي تحرك داخل ولاية مصر، بإستثناء حالات الهروب المحدودة للفلاحين.

ترتب على جملة التقنينات التي فرضتها الدولة على شتى دوائر الإنتاج والتبادل والتوزيع، ولادة سياسة تقشف قسرية مكنت السلطة من الإستحواذ على الجزء الأعظم من مدخرات المجتمع، وبذلك غدا بإمكانها ان توجه هذه المدخرات وفقاً لما رسمته من استراتيجيات سياسية واقتصادية مختلفة.

وتوضيحاً لما ترتب على نظام الاحتكار من توفير موارد مالية كبيرة للدولة، من المفيد أن نذكر بعض الأرقام التي جمعت إبان حكم محمد علي.

فقد جاء في تقرير البارون دي بوالكمت في عام 1833م، مستندا إلى احصائيات تعود للعام 1832م ما يلي[33]:

---

(33) ذكره: M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 224

نوع السلعة	ما تدفعه الدولة للمنتج		الثمن الذي تحدده الدولة في الداخل		الثمن الذي تحدده الدولة للصادرات	
	سنتيم	فرنك	س.	ف.	س.	ف.
القمح (هكل)	34	3	40	6	60	7
الذرة(هكل)	80	1	34	3	60	6
الأرز (وحدة)	-	10	-	-	-	27

أما بالنسبة لسلعة القطن التي تحتل مكانة متميزة في قائمة السلع المعدة للتصدير، فقد ذكر هرشلاغ ما يلي[34]: «... ففي السنوات من 1820 إلى 1834، على سبيل المثال كانت الحكومة تشتري القطن بسعر 5ريال (12 قرشاً) للقنطار، بينما كانت تبيعه للتصدير بسعر 25 ريالاً (أي حوالي 60 قرشاً) للقنطار...».

أي أن الدولة وفقاً لهذه الأرقام، استطاعت أن تستأثر بعائد مالي يساوي خمسة أضعاف ما تدفعه ثمن تكلفة للمنتج. كذلك الأمر فيما يخص سلعة البن العدني المعدة للاستهلاك الداخلي، فقد كانت الحكومة تشتري القنطار بسعر 140 قرشاً، ثم تلجأ إلى بيعه في السوق الداخلية بسعر 412 قرشاً، أي أن أرباح الحكومة تقارب ثلاثة أضعاف تكلفة شراء هذه السلعة[35].

يستفاد مما سبق ذكره، تبيان ما لنظام الاحتكار من دور مركزي في تأمين مورد أساسي من الموارد المالية للدولة، ولكن اللافت للنظر أيضاً أن هذا الاحتكار الذي مارسته الدولة على مستوى دورة السوق الداخلية وتجارة التصدير، لم تستطع ان تطبقه بالدرجة نفسها على تجارة الواردات. ففي حين استطاعت الدولة أن تتحكم بنسبة عالية من تجارة الصادرات المصرية التي بلغت قرابة 95٪ من اجمالي الصادرات، فإنها بالمقابل لم تستطع أن تكسر نظام الامتيازات التجارية المعمول به في الدولة العثمانية، والذي يعطي للتجار الأجانب الحق بتوريد السلع الأجنبية إلى السوق العثمانية مقابل رسم جمركي مقداره 3٪. لهذا عمد محمد علي إلى إتخاذ العديد من الإجراءات الجزئية التي تضعف من آثار هذا الوضع، من قبيل احتكار الدولة للسوق الداخلية والتحكم بآليات استهلاك السلع المستوردة، خاصة وأن الحكومة قد غدت المستهلك الأول للواردات وذلك وفقاً لنسب وصلت إلى قرابة الثلث مما يستورد، بهذه الوسائل

(34) ز.ي. هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث، مرجع سابق، ص: 113.
(35) ذكره روجر أوين: الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص: 99.

وغيرها استطاع محمد علي أن يقطع نصف الطريق بإتجاه تعطيل مفاعيل الإمتيازات الأجنبية حتى عام 1840[36].

2- موارد الدولة:

مثلت ضريبة «الميري» ونظام الاحتكار، أهم موردين ماليين للحكومة. ولكن محمد علي استحدث إلى جانبهما موردين آخرين: أحدهما مالي وأدرج تحت عنوان ضريبة الرؤوس أو «الفردة» والثاني أدرج تحت عنوان «نظام السخرة».

شملت ضريبة الرؤوس كافة الذكور الذين تتوزع أعمارهم ما بين 16 و 60 سنة وبالنسبة للموظفين وأصحاب الرواتب فقد بلغت ما يعادل مرتب شهر واحد في السنة، أما بالنسبة للفلاحين فقد تراوحت قيمة هذه الضريبة ما بين 30 و 100 قرش سنوياً. احتلت هذه الضريبة المرتبة الثالثة ضمن سلم الموارد الحكومية، وقد قدرت بحدود 14٪ من مجموع المداخيل[37].

أما بالنسبة للمورد الرابع أي نظام السخرة، فإنه يختلف عن غيره لجهة خاصيته غير المالية. قوام هذا المورد إجبار القوى العاملة على وضع جزء أساسي من قوة عملها في خدمة الأعمال الحكومية. وتشير الاحصاءات المتعلقة بهذا النظام، إلى أن قوة العمل التي استخدمت في كثير من الأعوام وفقاً لهذا النظام قد تراوحت أيضاً فيما بين 350 و 400 ألف عامل، ولمدة زمنية تتراوح أيضاً ما بين شهرين وأربعة أشهر[38]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمثل في معرفة طبيعة التوظيفات الاقتصادية لقوة العمل المسخرة. فقد عملت الدولة على استخدام قوى العمل هذه في مجالات شتى، تأتي في طليعتها الإنشاءات الإنتاجية، فعن طريق نظام السخرة، تم حفر ثلاثة وثلاثين ترعة، وبخاصة ترعة المحمودية الشهيرة، كما عمل على ردم الفرعونية وأقام خمسة عشر جسراً، وثلاثة وعشرين سداً فوق النيل منها الدلتا الكبير المعروف بالقناطر الخيرية..»[39]، إضافة إلى هذه الأعمال المتصلة مباشرة بتطوير البنية الانتاجية، فإن لنظام السخرة دور أساسي أيضاً في بناء المنشآت العسكرية وأعمال الحكومة المختلفة.

تبوأ هذا النظام مكانة مركزية داخل الدورة الاقتصادية العامة للدولة، ومع ذلك

---

(36) راشد البراوي ومحمد عليش: التطور الاقتصادي... مرجع سابق، ص: 86.
(37) راجع: راشد البراوي د. محمد عليش: التطور الاقتصادي...، مرجع سابق، ص: 79.
(38) ذكرها: ز.ي. هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي... مرجع سابق، ص:122.
(39) أنور عبد الملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص: 27-28.

فإننا نلحظ غياب هذا المتغير الأساسي في غالبية الدراسات التي عنيت بدراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي طوره محمد علي، وذلك بسبب خاصيته غير المالية وغير المتسقة مع الأطر المرجعية المعتمدة.

لذا فإن ما سنورده من احصاءات متعلقة بموارد الدولة المالية، يعطي انطباعاً مضللاً إذا ما استبعدنا نظام السخرة من دائرة التحليل، وهذا ما يستدعي وقفة تحليلية خاصة.

ولكن ضمن حدود الموارد المالية للدولة، نلحظ أن مداخيل الدولة قد تضاعفت خلال ثلاثة عقود وفقاً لوتائر سريعة تثير الدهشة والإستغراب أمام دقائق منطوق النظام الاقتصادي لدولة محمد علي.

لقد ورد في تقرير «دوهاميل»، أن إيرادات الحكومة في عام 1805 كانت لا تتعدى حدود 50 الف جنيه استرليني، ولكنها تضاعفت خلال فترة حكم محمد علي على نحو شديد التسارع، لا صلة له بدرجة تطوير النظام الاقتصادي والسياسي، حيث بلغت هذه الموارد عام 1837م، ما قيمته 3,064,000 مليون جنيه استرليني[40]. تطورت أرقام هذه الموارد خلال الأعوام 1805 - 1837م، على النحو التالي:

العام	حجم الدخل (جنيه استرليني)
1805	50,000
1812	230,000
1818	1,818,449
1826	2,000,000
1833	2,530,000
1837	3,064,00

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمثل في معرفة طبيعة المصادر التي استطاعت الدولة أن تقتطع منها هذه النسب المتصاعدة دوماً من الموارد المالية. حول هذا السؤال تفيدنا الأرقام التي جمعها احد أعضاء السفارة الأمريكية في الآستانة عام 1835، حيث يشير التقرير إلى نوعية وحجم كل من الموارد المالية المكونة لدخل الدولة. يلحظ التقرير أن موارد الحكومة بلغت عام 1833م ما قيمته 17,618,500 مليون

(40) تقرير دوهاميل: ذكره: فؤاد شكري: بناء دولة مصر محمد علي، مرجع سابق، ص: 79.

دولار امريكي[41]، توزعت أبرز عناوينها على النحو التالي:

ضريبة الأرض	8,000,000	دولار أمريكي
احتكار القطن والنيلة والكتان والسكر	2,500,000	دولار أمريكي
احتكار الحبوب	1,200,000	دولار أمريكي
ضريبة الرؤوس (الفردة)	2,100,000	دولار أمريكي
ضريبة النخيل	0,390,000	دولار أمريكي

هذا إلى جانب العديد من المصادر الأخرى المتفرقة...

تتشابه هذه الأرقام مع احصاءات اخرى جمعها راشد البراوي ومحمد عليش[42]، حيث أشارا إلى الدور المركزي لضريبة الأرض بنسبة بلغت قرابة 45٪ من مجموع إيرادات الدولة عام 1833م، ثم تلتها مساهمة نظام الاحتكار والتي بلغت نسبتها 28٪ من مجموع واردات الدولة عام 1836م، وكانت نسبة القطن من هذه المساهمة 22٪ عام 1835م، ثم تراجعت إلى حدود 13,8٪ عام 1838م[43].

من الجلي هنا وفي ضوء الأرقام السابقة، الدور المركزي لدورة الإنتاج الزراعي في توفير الجانب الأعظم من موارد الدولة وذلك عبر شتى القنوات الضريبية والاحتكارية التي استحدثتها لإمتصاص فائض الإنتاج الزراعي.

في ضوء ما تقدم من معطيات كاشفة لتطور احجام موارد الدولة وأنواعها فإن السؤال الذي يطرح هنا يتمثل في: معرفة السياسات التي تم بموجبها توزيع هذه الموارد وبالتالي معرفة وجهات الصرف ووظائفها الاقتصادية والسياسية.

وفقاً لتقرير «هود جسون» عن عام 1833م، تطالعنا الأرقام التالية[44].

المصروفات	**دولار أمريكي**
- مرتبات ونفقات الجيش	4,200,000
- مرتبات ونفقات البحرية	2,000,000
- أجور رجال المدفعية والفرسان	1,347,500
- إنشاء السفن الحربية	0,347,500

---

(41) راجع تقرير هودجسون: ذكره فؤاد شكري: بناء دولة مصر...مرجع سابق، ص: 281.
(42) راشد البراوي ومحمد عليش: التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 78-79.
(43) المرجع نفسه: التطور الاقتصادي، ص: 279.
(44) تقرير هود جسون: مصدر سابق، ص: 283.

- مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح وأسرة الوالي	2,050,000
- مرتبات المشايخ ونفقات إصلاح المساجد	0,087,000
- مرتبات الكتبة والموظفين	1,350,000
- نفقات المصانع وأجور العمال	0,600,000
- نفقات إنشاء المباني والمصانع والجسور	0,630,000
- أموال مرسلة إلى الآستانة	0,422,000
- متفرقات أخرى...	-------
المجموع	15,515,500 دولار أمريكي

من الواضح هنا أن المؤسسة العسكرية احتلت مركز الثقل الأساسي الذي استأثر بالجزء الأعظم من الانفاق الحكومي، ولكن الجديد في عناوين هذا الانفاق يتمثل فيما أنفقته الدولة على قطاع الصناعة الجديدة، فإنشاء هذا القطاع وتطويره يمثل إحدى تعبيرات السياسة الاقتصادية التي بلورها محمد علي. وإذا أخذنا بعين الإعتبار الدور المركزي لنظام السخرة في تجديد البنية الإنتاجية للقطاع الزراعي، أمكننا القول بأن المعايير التي حكمت سياسة الدولة الإنفاقية توزعت على ثلاثة محاور متكاملة: يتمثل المحور الأول ببناء طراز جديد من القوى العسكرية لأغراض شتى، ويتمثل المحور الثاني بتطوير البنية الإنتاجية الزراعية التي تحتل مركز الثقل الأساسي لجهة موقعها من دورة الانتاج العامة. أما المحور الثالث فيتمثل بقطاع الصناعة الحديثة والذي ينطوي على ميزات استراتيجية حادثة في ظل ما فرضته التحديات الوافدة من مخاطر شتى، رأى محمد علي ضرورة مواجهتها عن طريق تطوير وتحديث القطاع الحرفي والصناعي القديم بما يوفر شرطاً أساسياً من شروط قيام دورة اقتصادية داخلية، قادرة على احتضان مشروعه العام والقاضي بإنقاذ الملة وصون استقلالها.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن دولة محمد علي قد حافظت حتى مراحلها الأخيرة على توازن دقيق بين حجم مواردها وحجم انفاقها، مع الحفاظ على موازنة راجحة، أضف إلى ذلك الاعتماد الحصري على ما توفره الدورة الاقتصادية والإنتاجية الداخلية من موارد مالية وعينية وطاقات إنتاجية، قاطعاً بذلك الطريق أمام أي إرتهان مالي للسوق الخارجية[45].

(45) رؤوف عباس: المشروع السياسي لمحمد علي، مجلة الهلال، اكتوبر 1998، عدد10، ص: 42.

وهذا ما تكشفه لنا الاحصاءات المتعلقة بمجاميع واردات الدولة المالية ومصروفاتها[46].

السنة	الإيرادات	المصروفات (مقدرة بالكيس)
1821	239,940	189,400
183-	498,794	421,970
1836	612,860	575,751
1842	585,325	435,372
1846	840,169	409,000
عام 1868[47]	الدخل 4,5 مليون إسترليني.	الانفاق 16,6م. إسترليني

ثالثاً: تصويب شبكات الرؤية:

تتوزع غالبية الكتابات المعاصرة التي عنيت بدراسة نموذج محمد علي بين اطارين مرجعيين متنابذين: يتخذ الإطار المرجعي الأول نقطة ارتكاز له المقولة التي ترى في دولة محمد علي، إما «إحياء للدولة العثمانية[48]» بإعتبار المتغير السياسي، وإما «احياءً للنمط الشرقي أو الخراجي في صورته النقية»، باعتبار المتغير الاقتصادي. فوفقاً لهذا الإطار المرجعي يمكننا أن نتخذ من «النموذج العثماني» نقطة إرتكاز في قراءة طبيعة تجربة محمد علي، دون أن ينفي ذلك سعيه لإستيعاب تجديدات النظم الغربية.

في مقابل ذلك، يتخذ الإطار المرجعي الثاني، نقطة إرتكاز له النماذج النظرية التي بلورتها بعض المرجعيات المعرفية الأوروبية والتي ترى في دولة محمد علي «اقتباساً للنظم الأوروبية الحديثة[49]» على خلفية «موروث الحملة الفرنسية»[50]».

1- النموذج التفسيري الأول:

تجدر الإشارة بداية إلى ان استخدام مصطلح «احياء»، أو «تجديد»، أو «إصلاح» الدولة العثمانية، ينطوي على عدة التباسات لا بد من التوقف عندها. يتمثل الالتباس

(46) راجع: راشد البراوي ومحمد عليش: التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 80.

(47) ز.ي. هلاشلاغ: مدخل إلى التاريخ الأقتصادي، مرجع سابق، ص: 128.

(48) راجع حول هذه الوجهة: طارق البشري: منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص: 37.

(49) راجع حول هذه الوجهة: نزيه نصيف الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، مرجع سابق، ص: 33.

(50) سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص: 10-11.
-قارن: مسعود ضاهر، النهضة العربية... مرجع سابق، ص: 127.

الأول فيما ينطوي عليه مفهوم «الاحياء» من دلالة تدخلية، وذلك بإعتبار أن الدولة دخلت في طور من التفكك المفضي للإنهيار، وبهذا المعنى فإن الفعل التدخلي هو نتاج قوة ما داخل الدولة تسعى إلى إعادة بناء ومعالجة وضع الدولة على نحو يستلهم فيه نموذجها التأسيسي. وهذا ما يفضي بنا إلى التوقف عند إلتباس آخر يتمثل هذه المرة في كون الهدف المرجو بلوغه متعدد الأبعاد والعناصر أي أن عملية الاحياء والتجديد تتخذ طابعاً مركباً.

في ضوء ذلك لا يمكننا تحديد مضامين وأبعاد عملية الأحياء والتجديد إلا عن طريق المقارنة بين بنية النموذج التأسيسي وبنية دولة محمد علي.

إن دراسة مقارنة بين النموذجين تفضي بنا إلى ضرورة التمييز بين مستويين من التحليل: يغطي المستوى الأول خطوط وديناميات التواصل، في حين يغطي المستوى الثاني خطوط وديناميات الانقطاع بين النموذجين.

في ضوء تتبعنا لمباني كلا النموذجين وما انطوى عليه كل منهما من آليات عمل مختلفة، ويتبين لنا أن خطوط التواصل بين النموذجين تقتصر على ما يلي:

1- حفظ وحدة الدولة

2- صيانة استقلالها في مواجهة الخارج

3- مركزية دور السلطة في تولي هاتين الوظيفتين

بالمقابل فإننا إذا انتقلنا إلى المستوى الثاني من التحليل فإننا نلحظ خطوط انقطاع أساسية بين النموذجين وتتوزع خطوط الانقطاع هذه على محورين:

المحور الأول ويغطي آليات اشتغال النظام الداخلي، أما المحور الثاني فإنه يغطي آليات العلاقة بين الدولة وخارجها. نلحظ على مستوى المحور الأول بروز اختلافات عميقة بين النموذجين تغطي شتى مباني السياسة والاقتصاد.

فإذا كان من الصحيح القول وفقاً لمستوى التحليل الأول بأن للسلطة دوراً مركزياً في تأمين توازنات النظام، فإن هذه المقولة تتجسد في كل من النموذجين على نحو يختلف اختلافاً نوعياً.

حين نلحظ في ظل نموذج محمد علي نوعاً من التماهي بين السلطة المركزية والدولة، فإننا نلحظ في النموذج التأسيسي للدولة العثمانية أن السلطة تمثل فقط حلقة مركزية ضمن المجال السياسي للدولة. فالدولة والحالة هذه تشكل اطاراً عاماً تتحرك داخله مراكز قوى سياسية متعددة ومنتشرة داخل دورة الاجتماع العامة. بالمقابل نلحظ أن دولة محمد علي أو سلطته ذات طابع شمولي متعدد الوظائف أي أن الدولة هنا تستأثر بجماع الأنشطة السياسية، وهي بهذا المعنى شديدة المركزية وشديدة التضخم.

أما فيما يتعلق بالنموذج التأسيسي للدولة العثمانية، فإننا نلحظ من جهة أن السلطة المركزية، تتولى وظائف محدودة من جهة كما أنها تتسع لتشمل مراكز قوى متعددة الأصول، من قبيل مؤسسة شيخ الإسلام، مؤسسة «القول» وتفرعاتها، الطرق الصوفية وامتداداتها، مؤسسة السلطان وتوازناتها. . .، نقابة الأشراف، مؤسسة القضاء. . . .

وبموازاة حقل القوى هذا نلحظ أن دورة الاجتماع العامة، تحتضن هي بدورها العديد من التكوينات الاجتماعية التي تستحوذ على أدوار سياسية فاعلة إما عبر قنوات التواصل مع مباني السلطة أو في مواجهتها.

ان تاريخ الدولة العثمانية يكشف لنا بوضوح، حدود دور السلطة المركزية من جهة، والحضور السياسي الفاعل لتكوينات المجتمع الأهلي. (راجع حول هذه نقطة تجربة مقاومة الغزو الفرنسي في الفصل الثالث). ليست هذه المسألة معطى قائماً بذاته، ومستقلاً عما دونه من وقائع، لذا لا يمكننا تفسير دلالاتها إلا إذا القينا نظرة كاشفة على باقي مباني دورة الاجتماع العامة.

لو تتبعنا جملة التقنينات التي تحكم آليات عمل الأنشطة الاقتصادية في كلا النموذجين لوجدنا نقاط انقطاع أساسية.

لا يمكننا قراءة النموذج الاقتصادي لدولة محمد علي، إلا باعتباره احد تفريعات عالم الدولة. فالدولة هنا هي التي تدير العملية الاقتصادية في شتى حلقاتها الأساسية، فهي التي تستأثر بالجزء الأعظم من الفائض الانتاجي، وهي التي ترسم سياسات الانفاق والاستثمار، متوسلة تفكيك وتحطيم أية قوة اقتصادية تتموضع خارج حدود السلطة - الدولة.

في مقابل ذلك نلحظ في ظل النموذج التأسيسي ان دور السلطة الاقتصادي قد اقتصر على مجموعة من الوظائف المحددة، وبالتالي فإن مركز ثقل الأنشطة الاقتصادية بقي متموضعاً خارج مدار السلطة.

فعلى سبيل التوضيح بقيت قوى السوق تمثل حجر الزاوية في تأمين توازنات الدورة الاقتصادية ويكفي ان نشير هنا إلى الدور المركزي الذي نهضت به ثلاث مؤسسات مركزية وهي المؤسسة الوقفية، السوق والطبقة التجارية، الطوائف والحرف المهنية والصناعية.

يفضي بنا الحديث عن خط الانقطاع هذا إلى رصد متغير تكويني ثالث، عرف هو بدوره حالة انقطاع جذرية بين النموذجين، عنينا بذلك المرجعية التشريعية التأسيسية لكلا النموذجين.

حكمت سياسة محمد علي بالنسبة لهذا المرتكز، نظرة اجرائية عملية تجد سندها

في جملة من المعايير التي افرزتها سياسات السلطة المختلفة. لهذا السبب نلحظ أن الوجه الرئيسي لمرجعية النموذج التشريعية ذات طابع انقطاعي، وتجد أجلى صورها في تقنينات الأنشطة الاقتصادية. فقد عمد محمد علي إلى استحداث ثلاثة أنظمة جديدة احتلت مركز الثقل الأساسي وهي: نظام الاحتكار، نظام السخرة، نظام الفردة(الرؤوس)... لقد مثلت هذه النظم الثلاثة حالة انقطاع عميقة مع منطوق عمل المرجعية التشريعية التأسيسية، كان من نتائجها تراجع وضمور دور مؤسسات الفقه والقضاء الإسلاميين وخلق حالة جديدة منفتحة على عوالم تقنينية يغلب عليها خاصية الوضعية السلطوية.

في ضوء ما تقدم، يتضح لنا ما تنطوي عليه العلاقة بين نظام محمد علي والنموذج التأسيسي للدولة العثمانية من تعقيدات شتى، تجبرنا على الإقرار باستحالة اعتماد الإطار المرجعي نفسه في قراءة كلا النموذجين. وهذا ما يستدعي ضرورة العمل على بلورة أطر مرجعية خاصة بالتجربة الجديدة، قادرة على ضبط وتحديد أبرز التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أفضت إلى ولادة النموذج الجديد.

رابعاً: اقتصاديات بلاد الشام في ظل دولة محمد علي: تجربة لم تكتمل.

خضعت بلاد الشام لسلطة محمد علي قرابة عقد من الزمن. ولكن فترة الحكم هذه، وعلى قصرها، حملت معها تحولات متعددة الأوجه، تداخلت في تكوين مبانيها أسباب ومعطيات تتجاوز إطار ما رسمته السلطة الجديدة من سياسات شتى.

فقد تحولت بلاد الشام إبان هذه الحقبة إلى عقد استراتيجية تداخلت في تشكيل مبانيها خطوط صراع سياسية متنابذة. يتمثل الخط الأول بواقع المجابهة بين محمد علي وبين سلطة اسطنبول. لقد استدعى واقع المجابهة هذه، مع ما حمله من مخاطر بالنسبة لحال السلطة المركزية، تدخلات أوروبية مباشرة رسمت بدورها خطوط صراع جديدة مع محمد علي، كما رسمت بموازاة ذلك خطوط دعم واحتضان ثابتة لسلطة اسطنبول.

ولم تمضِ سنوات معدودة على حكم محمد علي حتى انفتح مسرح الصراع على بعد ثالث، تمثل هذه المرة بولادة خطوط صراع جديدة بين سلطة محمد علي وشتى التكوينات الاجتماعية التي يحكمها.

ترتب على هذه التداخلات، وقائع سياسية واقتصادية كثيفة القت بثقلها على مجال مجتمعي لا يمتلك الشروط الكافية لاستيعاب الآثار الناجمة عن تدافع القوى الرئيسة داخل حقل الصراع العام، خاصه وأن سلطة محمد علي لم تستطع أن تكبح

مفاعيل سياسات القوى الأخرى، رغم تبوئها مركز الثقل الأساسي داخل هذا الحقل.

لهذا السبب فإن سعي سلطة محمد علي لإدخال بلاد الشام ضمن دائرة مشروعه الخاص، بقي مخترقاً بمفاعيل السياسات الأخرى، هذه السياسات التي عملت على التقاط نقاط الخلل داخل المشروع من أجل تفكيك نقاط توازنه وقوته.

يترتب على ما تقدم أن أية محاولة لمعرفة طبيعة التحولات الاقتصادية التي احدثتها سلطة محمد علي يجب أن تلحظ واقع التداخل المتعدد الاتجاهات بين المتغير الاقتصادي والمتغيرات السياسية المتضاربة المفاعيل. وفي ضوء ما تقدم، يمكننا تتبع أبرز التغيرات التي احدثتها سلطة محمد علي في بلاد الشام.

بادر إبراهيم باشا بعد استقرار سلطته في بلاد الشام إلى احداث تحولات جذرية في الأجهزة السياسية والمالية والادارية، أن لجهة مبانيها أو لجهة الوظائف المنوطة بها. فقد جعل من فلسطين ولبنان وسوريا ومنطقة أضنه ادارة سياسية واحدة يديرها حاكم واحد مقره في دمشق، على ان تقسم البلاد ادارياً إلى عدد من المحافظات، تشرف على تسيير شؤونها مجالس شورى تختص بمعالجة كافة الشؤون المالية والحقوقية المختلفة[51].

واستثني من هذا التنظيم الجديد سلطة الأمير بشير في جبل لبنان والذي اطلقت يده ضمن حدود إمارته[52]. ولم يبق من النظام السياسي القديم إلا مؤسسة القضاء، التي بقيت تابعة للسلطة المركزية في اسطنبول، ولكن استمرار هذه التابعية تم في ظل تحول في وضعية هذه المؤسسة التي غدت بموجب الأنظمة الجديدة خاضعة للسلطة الإدارية والمالية.

انطوت التقنينات الجديدة على عدة خصائص تميزها عما سبق، فمن جهة حلت آلية الأدارة المركزية مكان الآليات الإدارية المتعددة. ومن جهة ثانية، خضعت الإدارة الجديدة لجملة من التقنينات المالية والضريبية المختلفة بدورها عما سبق من نظم، أضف إلى ذلك ما حدث من تحول في تكوين أجهزة السلطة لجهة الانتماءات الملية للعاملين فيها. حيث نما وتوسع دور النخب المسيحية الانتماء (ظاهرة وزير المالية حنا بحري)[53].

وبعد أن أنجزت السلطة بناء أجهزتها المركزية، بادرت إلى إحداث تحول نوعي في نظام الالتزام.

---

(51) M. Sabry: l;Empire..., op. cit., P. 336.

(52) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام. . .، مرجع سابق، ص: 84-85.

(53) لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص: 107.

لقد اكتشفت السلطة الجديدة مبكراً صعوبة تطبيق نظام جباية مركزي ينفذه موظفون حكوميون. لذا لجأت إلى سياسة أخرى مفادها تصفية نظام الإلتزام القديم، وبالتالي إزاحة طبقة الأعيان التي كانت مسيطرة فيما سبق، وإحلال نظام التزام جديد تتولاه الحكومة مباشرة عن طريق عرض الدولة تحصيل الإيرادات عبر المزاد[54].

شمل هذا النظام في آن معاً أراضي الميري وواردات الجمارك، وتتابعت بعد ذلك عملية فرض الضرائب المعمول بها في ولاية مصر: فقد عمدت الحكومة إلى فرض ضريبة الرؤوس (الفردة) على كل الذكور البالغين (16-60 سنة)، وأنيط أمر تحصيلها بمجالس الشورى. احتلت هذه الضريبة المستحدثة المكانة الثانية بعد ضريبة الميري، وقد قدرها (روجر أوين) بثلث واردات السلطة عام 1836م[55]، بموازاة هاتين الضريبتين المركزيتين فرضت السلطة عدة ضرائب جديدة منها[56]:

- ضريبة العشور
- ضريبة الاعانة بمعدل راتب شهري في السنة على كل موظف
- ضريبة نقل الملكية
- ضريبة الأملاك الموقوفة
- الجزية

إلى جانب هذا النظام الضريبي حاولت السلطة فرض نظام السخرة في بلاد الشام، إلا أنه إتخذ أشكالا أقل أهمية مما هو عليه في ولاية مصر، أضف إلى ذلك أنه اقتصر على بناء المؤسسات الحكومية، ومع ذلك فإن ما نلحظه بهذا الصدد أن التوجه الذي حكم إدارته لبلاد الشام هو نفسه التوجه المعمول به في مصر[57].

كما حاول محمد علي أن يطبق في بلاد الشام نظام الاحتكار المعمول به في ولاية مصر. فابتدأ بتطبيق هذا النظام على تجارة سلعة الحرير ثم سلعة الصوف ولكن هذا التوجه اصطدم مباشرة بمصالح التجارة الأوروبية، لذا بادرت بريطانيا إلى العمل على استصدار فرمان مركزي في كانون الأول 1835م بغية تصفية هذا الإجراء. أدى

(54) M. Sabry: op. cit., P. 346-347.

قارن: بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين. . .، مرجع سابق، ص: 180 - 183.

(55) روجر أوين: الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص: 111.

(56) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري، مرجع سابق، ص: 112-115.

(57) مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا في سوريا والأناضول، علق حواشيه ووضع فهارسها أسد رستم، المكتبة البولسية، ط2، 1986، بيروت، ص: 5-6.

رضوخ محمد علي لفرمان السلطة المركزية إلى تصفية هذا النظام وإعادة العمل بنظام الامتيازات الأجنبية المعمول به على مستوى الدولة العثمانية[58]. غير أن عجز محمد علي عن تطبيق هذا النظام، لم يمنعه من السعي إلى تطوير عدة اجراءات مقيدة لمفاعيل نظام الامتيازات. فقد عملت السلطة على إزالة كافة معوقات الحركة التجارية الداخلية من قبيل استيفاء الرسوم الجمركية مرة واحدة وتحديدها بنسبة 3٪، كما عملت على تشجيع التجارة مع البلدان الإسلامية المجاورة عبر العمل على تأمين سلامة الخطوط التجارية مع الشرق وضبط الرسوم الجمركية بسقف لا يتجاوز 3٪[59]. كما حاولت أن ترفع نسبة الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية بمعدل 3٪، ولكن تدخل الدول الأوروبية لدى السلطة المركزية، أجبره على خفضها إلى نسبة 1٪[60]، واستكملت هذه الإجراءات نفسها بمنح التجار المحليين المزايا نفسها التي يمتلكها التجار الأجانب ومن يقع تحت حمايتهم من التجار المحليين[61]...

تندرج كافة الإجراءات المالية والإدارية التي أشرنا إليها تحت عنوان تمكين السلطة الجديدة من إحكام سيطرتها على كافة الموارد الضريبية وذلك على حساب طبقة الأعيان السابقة بكافة فئاتها، أضف إلى ذلك تعميق عملية انتزاعها للفائض الإنتاجي من كافة قوى المجتمع المنتجة. شكلت هذه السياسات الوجه الرئيسي لسياسات محمد علي، ولم تستطع أن تستكمل نفسها بشكل فعال على مستوى العلاقة مع السوق الخارجية. وذلك بسبب تقاطع المواقف السياسية لكل من الدول الأوروبية والسلطة المركزية. ولذا بقي الباب مفتوحاً، وأن بشكل مقنن، أمام محاولات الدول الأوروبية اقتحام السوق الداخلية والعمل على إجهاض مفاعيل سياسة محمد علي الإستقلالية.

وفقاً لما أشرنا إليه، شكلت إجراءات محمد علي المالية، الإطار الذي سمح للسلطة بممارسة أشد أشكال الإستنزاف الاقتصادي قسوة لقوى المجتمع الأهلي، موفرة بذلك إحد شروط قيام شرخ عميق بين السلطة وشتى الجماعات السياسية الخاضعة لها. غير أن هذا الوجه السلبي وما تركه من مفاعيل اختلالية على مستوى علاقة السلطة بدورة المجتمع، قابلته سياسات أخرى معدلة لمفاعيله، على غير صعيد.

---

(58) بيتر لغوف: وصف سوريا...، مرجع سابق، ص: 299.
(59) شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص: 92-94.
(60) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص: 158.
(61) المرجع نفسه، ص: 186.

مقابل ما اختطته السلطة الجديدة من سياسات استنزاف مالي وضريبي وبشري، عملت على بلورة سياسات تجديد اقتصادية متعددة الوجه.

يأتي في مقدمة الإجراءات التي قامت بها السلطة، العمل على توفير واستتباب الأمن في بلاد الشام، خاصة عبر سياسات ضبط تحركات البدو في الأطراف، وعلى خطوط التجارة الداخلية، ومن ثم العمل على توطينهم ومنعهم من مهاجمة القرى. ففي هذا المجال عملت السلطة على توطين البدو على طول شواطئ الفرات، وفي جنوب فلسطين، وفي وادي الأردن وغيرها من المناطق، وذلك عن طريق منحهم الأراضي وإعفائهم من الضرائب لعدة سنوات[62].

وفي السياق نفسه عملت السلطة على إعادة إحياء عشرات القرى المهجورة، عن طريق تشجيع الفلاحين على العودة إلى حقولهم مقابل امتيازات عديدة تمنح لهم. وقد أدت هذه السياسات إلى استعادة أكثر قرى حوران وعجلون وحماه وحمص وغيرها عمرانها القديم» . 63 هذا إضافة إلى ما أنشئ من قرى جديدة، مثال ما حصل في منطقة أضنه حيث تم انشاء 25 قرية، كذلك الأمر في مناطق حلب وانطاكية وسائر مناطق توطين البدو[64].

إستكملت هذه السياسات نفسها عبر سياسة تشجيع زراعة الأشجار على إختلافها بدءاً بالعمل على التوسع في زراعة اشجار التوت، خاصة بين عام 1836 و 1840، في بيروت وطرابلس وصيدا. وكان من نتائج ذلك إرتفاع كبير في إنتاج سلعة الحرير وهذا ما أدى إلى إرتفاع حجم الصادرات من بلاد الشام، من حدود 582 بالة عام 1833م، إلى حدود 1760 بالة عام 1836[65]. كما عملت السلطة على التوسع في زراعة أشجار الزيتون وأشجار الكرمة المستوردة من فرنسا.

فعلى سبيل المثال، طلب إبراهيم باشا من مجلس شورى حلب، في عام 1836م، زراعة ما مجموعه: 247,400 من أشجار التوت، و 52455 من أشجار الزيتون، و264900 من أشجار العنب[66].

---

(62) روجر أوين: الشرق الاوسط في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص: 112.
قارن: بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين. . .، مرجع سابق، ص: 183.
قارن أيضاً: .M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 342

(63) محمد كرد علي: خطط الشام، ج3، بيروت، 1970، ص: 58.

(64) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص: 144-148.

(65) روجر أوين: مرجع سابق: ص: 113.

(66) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 346-357.

إلى جانب ذلك، قامت إدارة دمشق بتجفيف المستنقعات في منطقة الإسكندرون، كما عملت على إستثمار مساحات زراعية جديدة في انطاكية. وتضاعفت المناطق المزروعة بالقطن، وازداد إنتاج الحبوب في اللاذقية، وقام إبراهيم باشا بنفسه بزراعة مساحات واسعة من الأرض لحسابه الخاص، كما جعل ضباطه يفعلون الشئ نفسه، ولا سيما في مناطق زراعة الحبوب والقطن في شمال سوريا[67].

أدت جملة هذه السياسات إلى حدوث توسع كبير في مساحات الأراضي المستثمرة في وادي البقاع، وفي مرج ابن عامر في شمال فلسطين، وفي المناطق الواقعة جنوب القدس، «وقبل كل شيء في منطقة حلب حيث كان إبراهيم باشا، وفقاً لما ورد في تقرير قنصلي بريطاني، مسؤولاً عن اعادة توطين 170 قرية»[68].

إستكملت هذه التجديدات، التي شملت كافة حلقات القطاع الزراعي، نفسها عبر إجراءات أخرى عديدة من قبيل، إدخال زراعات جديدة، وتهجين سلالات الغنم، عن طريق استيراد الأغنام من أسبانيا وكريت، وتطوير صناعة تفريخ الدجاج، والقضاء على موجات الجراد عام 1835 و 1836م[69].

لم تقتصر سياسة التجديد والتطوير التي أطلقها محمد علي على القطاع الإنتاجي الزراعي، بل تعدت ذلك لتؤسس لسياسات تجديدية على المستوى الحرفي والصناعي. ففي هذا المجال يلحظ عدة مبادرات تجديدية من قبيل استيراد دودة القز من فرنسا و إيطاليا، وتطوير صناعة العباءات في عكا، وتأسيس مصنع للمنسوجات الصوفية في صور، وإنشاء مدابغ للجلود في حلب، وصناعة الأحذية، وتمتد هذه الإجراءات لتشمل إنشاء معاصر لاستخراج الزيت من الزيتون في طرابلس وضواحيها واستيراد الآلات الضرورية من فرنسا، وإنشاء دوائر الأرز وصناعة البراميل. . . والإستعانة بخبرات حرفيي مصر وصناعييها من أجل اطلاق الحرف والصناعات الجديدة.

أسهمت جملة الإجراءات والتجديدات التي أحدثتها سلطة محمد علي على مستوى الدورة الاقتصادية العامة في بلاد الشام، في توفير شروط أساسية دافعة بإتجاه تعميق حلقات التكامل الاقتصادي الداخلي، وذلك على طريق قيام نظام اقتصادي يمتلك الشروط الأساسية الخاضنة لولادة دورة اقتصادية مستقلة تتسم بدرجة عاليه من

---

(67) روجر أوين: مرجع سابق: ص، 112.
(68) المرجع نفسه: ص: 113.
(69) لطيفة سالم: مرجع سابق، ص: 151-153.

الإكتفاء الذاتي، مع ما يتفرع عن ذلك من توليد ديناميات داخلية قادرة على كبح مفاعيل السياسات الأوروبية في سعيها للسيطرة على المنطقة.

فعلى قاعدة ما تتسم به بلاد الشام من خصائص جغرافية ومناخية متنوعة، وانطلاقاً مما تمتلكه من بنى انتاجية مختلفة، سعت السلطة الجديدة، إلى تفعيل وتطوير هذه البنى، بما يخدم استراتيجيتها العامة والقاضية بإعادة إحياء شبكات التكامل الاقتصادي بين أقاليمها، وذلك بعد أن تعرضت هذه الشبكات، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، لاختراقات اقتصادية هامة من قبل الدول الأوروبية، وجدت في بلاد الشام تعبيرها الأكثر بروزاً.

ويكفي أن نشير هنا إلى بعض الشواهد الكاشفة للسياق الآنف الذكر. فعلى سبيل المثال شكلت زراعة الزيتون، وما يتفرع عنها من صناعة الزيت والصابون، احدى الاحتياجات الأساسية للسوق المصرية[70]. كذلك الأمر بالنسبة لحاجة مصر الماسة للأخشاب من أجل تأمين احتياجات الأسطول البحري وبناء القناطر الخيرية. ولهذا ما أن بلغ إبراهيم باشا أقليم أضنه حتى جاءته أوامر سريعة تقضي ببناء طرق تصل بين أحراج اضنه والبحر...

وتشير الأرقام المتعلقة بهذه السلعة إلى إرسال قرابة 80 ألف جذع شجرة من شمال سوريا وقليقية سنة 1837م، كما تشير المصادر إلى سعي محمد علي في أواخر العام نفسه إلى الحصول على مليون شجرة تلبية لاحتياجات بناء السدود وأعمال أخرى على النيل[71]. كما تجدر الإشارة إلى ما شكلته سلعة الحرير وما يتفرع عنها من صناعات، من حاجة أساسية بالنسبة لمصر، خاصة بعد أن فشلت محاولات إدخال تربية دود الحرير إليها في مرحلة سابقة[72].

بالإضافة إلى هذه السلع الأساسية، تجدر الإشارة إلى أهمية بلاد الشام لجهة ما تنتجه من حبوب وتبغ وما يتيحه مناخها من توفر أراض شاسعة للمراعي، كل ذلك يوفر امكانية قيام صناعات مختلفة تؤمن لدولة محمد علي سلعاً استهلاكية وإنتاجية تفتقر إليها دورة الإنتاج العامة في أقليم مصر.

وبالرغم من قصر المدة الزمنية التي خضعت فيها بلاد الشام لحكومة محمد علي،

---

(70) أسد رستم: آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1967، ص: 150.
قارن أيضاً: أسد رستم: المحفوظات الملكية المصرية، مصدر سابق، ج3، ص: 450.

(71) أسد رستم: أراء وأبحاث، مرجع سابق، ص: 146.
قارن أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، مصدر سابق، ج22، ص: 80، وج3، ص: 200.

(72) أسد رستم: آراء وأبحاث، مرجع سابق، ص: 149.

وبالرغم من التعقيدات والكوابح التي فرضتها وقائع الصراع السياسي والعسكري، فإن ما تم إنجازه كان يشير إلى ولادة ديناميات اقتصادية متعددة تدفع بإتجاه إحداث نقلة نوعية في وضعية بلاد الشام الاقتصادية.

وقد وجدت هذه الدينامية ترجمة لها في تغير وضعية العلاقات التجارية بين بلاد الشام والسوق الأوروبية. ففي حين كانت بريطانيا وفرنسا تحتلان الموقع الأول في علاقات سوريا التجارية مع الخارج عشية دخول محمد علي إلى بلاد الشام، نجد أن هذه الوضعية قد تم تعديلها تعديلاً أساسياً في السنوات التي تلت[73].

ففي عام 1835م، انتقلت مصر إلى احتلال الموقع الأول في علاقات سوريا التجارية استيراداً وتصديراً، دافعة بذلك العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية إلى الموقع الثالث، وذلك رغم استمرار تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية. واستمر هذا الاتجاه بالتصاعد في السنوات اللاحقة، وهذا ما تشير إليه جملة الإحصاءات المتعلقة بعام 1838م[74].

صادرات سوريا ووارداتها (نسبة مئوية)

	استيراد	تصدير
مصر	31	41
تركيا	18	16
فرنسا	14	22
تسكانيا	19	11
بريطانيا	15	02
النمسا	03	03

لقد نجحت سلطة محمد علي في كبح مفاعيل السياسات الاقتصادية الأوروبية، في وقت كانت بريطانيا على سبيل المثال تشهد تحولات نوعية في درجة تطورها الاقتصادي وقدرتها التنافسية. وإذا كانت الصادرات البريطانية قد عرفت بعض التوسع في هذه الفترة، فإن الجانب الأعظم من صادراتها السلعية قد استوعبته موانئ الأناضول، أي المناطق التي كانت تخضع للسلطة المركزية في اسطنبول. أما بالنسبة لبلاد الشام فإنها لم تتحول إلى سوق مفتوحة أمام البضائع البريطانية إلا في المرحلة

(73) M. Sabry: l'Empire..., op. cit., P. 346.

(74) شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، مرجع سابق، ص: 226.

التي تلت عملية تصفية النظام السياسي والاقتصادي الذي عمل محمد علي على انشائه وترسيخ مبانيه طوال الفترة الممتدة بين مطلع القرن وحتى عام 1840م[75].

لقد كان على الدول الأوروبية أن تبادر إلى إعلان الحرب السياسية والعسكرية على سلطة محمد علي، كي تستطيع لاحقاً وبعد انتصارها عليه، أن تفرض تطبيق بنود اتفاقية عام 1838م.

خامساً: مفاعيل اتفاقية عام 1838م: فاتحة تشكل نظم الإستتباع السياسي والاقتصادي:

شكلت إتفاقيات 1838م تتويجاً لمسار طويل من التنازلات التي أقدمت عليها السلطة المركزية في الأستانة لصالح الدول الأوروبية وفي طليعتها بريطانيا. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار ان هذه الاتفاقية شكلت بالمقابل تتويجاً لصراع امتد قرابة نصف قرن من أجل تصفية النظام السياسي والاقتصادي الذي حاول محمد علي ارساءه على مستوى الدولة العمثانية، أمكننا الاستنتاج بأن هذه الاتفاقية مثلت فاصلة انتقالية كان من نتائجها تمكين الدول الأوروبية، في صراعها مع التشكيلة العثمانية، الانتقال من مرحلة التطويق والإستنزاف إلى مرحلة التفكيك الداخلي لتوازنات الدولة العثمانية والعمل على إعادة تشكيل وتكييف المجال العثماني بما يتناسب والسياسات الأوروبية المندفعة بإتجاه السيطرة المباشرة على أقاليم الدولة العثمانية.

لقد كان لهذه الاتفاقية مفاعيل عامة شملت كافة أرجاء الولايات العثمانية، وفي مقدمتها تسليم السلطة المركزية بواقع الخضوع لسياسات الدول الأوروبية، وما تفرع عنها من سياسات اقتصادية مختلفة.

فقد ازاحت الاتفاقية كافة الحواجز الدفاعية أمام قوى السوق الخارجية، بحيث غدا نظام الامتيازات واقعاً يتسم بالديمومة والشمولية، واستكمل هذا التحول نفسه بتصفية نظام الاحتكار، وتعديل النظام الجمركي بما يخدم سياسة اغراق السوق الداخلية بالسلع الأوروبية وفي مقدمها السلع البريطانية، وذلك عبر تطبيق سياسة مقيدة على الصادرات. فالرسم الجمركي على صادرات الدولة العثمانية، والذي كان قديماً بحدود 3٪ ارتفع إلى ما نسبته 12٪، أما الرسم على الواردات فإنه ارتفع فقط من نسبة 3٪ إلى 5٪. وهذا يعني أن السلعة الأوروبية غدت تملك ثلاث ميزات حاسمة: فهي من جهة تتمتع بسياسة حمائية على مستوى المركز، ومن جهة ثانية تمتلك ميزة كونها

(75) روجر أوين: الشرق الأوسط. . .، مرجع سابق، ص: 124-126

نتاج بنية انتاجية متقدمة، يضاف إلى ذلك ميزة ثالثة وجدت تعبيرها في الميزة الجمركية على مستوى دورة السوق العثمانية.

كان من الطبيعي أن توفر هذه الميزات الشروط الكافية للعمل على تفكيك التشكيلة العثمانية سياسة واقتصاداً ومجتمعاً. فخلال 30 عاماً من تاريخ هذه الاتفاقية تم تدمير القطاع الحرفي والصناعي الداخلي، كما تم فصل القطاع الحرفي عن القطاع الزراعي، إضافة إلى التغيير الاساسي في بنية القطاع الزراعي، الذي تم تكييفه بما يتناسب واحتياجات السوق العالمية، وذلك بعد ان كان محكوماً في السابق لاحتياجات السوق الداخلية على اختلافها[76].

غير أن هذا الاتجاه العام الذي حكم مفاعيل اتفاقيات عام 1838م وما تلاها، على مستوى ولايات الدولة العثمانية، لا يستوعب كافة النتائج التي تمخضت عنها هزيمة محمد علي، فآليات السيطرة والاستتباع العامة اتخذت في كل ولاية من ولايات الدولة صيغاً واشكالاً خاصة، تختلف عن بعضها البعض على غير صعيد.

ما يهمنا التوقف عنده ضمن السياق الآنف الذكر، يتمثل في ضرورة القاء اضواء كاشفة على المسار الخاص الذي خضعت له بلاد الشام إبان هذه المرحلة.

سبقت الإشارة إلى أن بلاد الشام شكلت إبان حكم محمد علي بؤرة صراع استراتيجي بين عدة قوى، غير أن مآل هذا الصراع أدخل المنطقة ضمن سياق تاريخي جديد حكمته عدة متغيرات أساسية.

بداية تجدر الملاحظة إلى أن إنهيار النظام السياسي والاقتصادي الذي عمل محمد علي على ارسائه، لم يؤد إلى عودة الأمور إلى سابق عهدها. إذ أن السلطة المركزية في اسطنبول لم تخرج «منتصرة» في صراعها مع محمد علي إلا بعد أن غدت رهينة لسياسات الدول الأوروبية. ولهذا بدت عاجزة عن ملء الفراغ السياسي الذي ترتب على انسحاب محمد علي من بلاد الشام، ولهذا السبب دخلت بلاد الشام في وضعية انكشاف سياسي استراتيجي.

وفرت هذه الوضعية شروطاً مؤاتية لدفع الدول الأوروبية لتطوير سياساتها باتجاه العمل على احداث اختراقات أساسية للمجال السياسي الداخلي.

بموازاة ذلك، أدت التحولات الاقتصادية الجارية وفقاً لمتطلبات الدول الأوروبية

---

(76) Salgur Kancal: La conquete du marche interne ottoman par le capitalisme industriel concurrentiel (1838-1881), in Economies et societes dans l,Empire ottoman, C.N.R.S., Paris, 1983, P. 356-369.

إلى تعميق آلية تخلع وتفكك الدورة الاقتصادية الداخلية. من جهة، أتاحت آليات الأرتباط السياسي والاقتصادي بقوى الخارج توفير الأرضية المناسبة لأنخراط فئات اجتماعية واقتصادية محلية ضمن نظام الاستتباع الآخذ في التشكل، ومن جهة اخرى، عمقت آليات الاستتباع عملية تفكيك وتهميش قوى الدورة السياسية والاقتصادية الداخلية.

لهذا لم تمض سنوات محدودة على هزيمة عام 1840م، حتى دخلت بلاد الشام في مرحلة جديدة من الصراع قوامها انفجار الصراع الداخلي على خلفية عجز مراكز الداخل عن التصدي لمفاعيل السياسات الأوروبية المقتحمة لمجالها الداخلي.

أدى دخول بلاد الشام في مرحلة من فقدان التوازن السياسي والاقتصادي الداخلي، إلى اكتمال شروط انهيار نظام الملل ودفع الدول الأوروبية إلى تطوير سياسات اقتصادية وسياسية وثقافية بغية احداث تغيير نوعي في بنية الجماعات الملية، بما يوفر الشروط المناسبة للعمل على تغيير وتكييف وظائف هذه الجماعات بما يتلاءم واحتياجات نظام الاستتباع الآخذ بالتشكل.

بالمحصلة ما نود الاشارة إليه هنا، يتمثل في التأكيد على أن مسار التحولات التي شهدتها بلاد الشام بعد عام 1840م، وما تفرع عنها من انقلاب في بنى السياسة والاقتصاد والثقافة ووظائفها، يمكننا مقاربته في ضوء مدخلين أساسيين: يتمثل المدخل الأول في انهيار مركزي القاهرة والآستانة، وبالتالي انهيار توازنات نظم المجال الداخلي، أما المدخل الثاني فيتمثل فيما طورته الدول الأوروبية المقتحمة من سياسات عسكرية واقتصادية وثقافية بغية تحويل المجال العثماني إلى جزء من نظام سيطرتها العالمية.

فما تمتلكه تكوينات المجتمع الأهلي من خصوصيات ثقافية وسياسية واقتصادية، غدا في ظل التحولات المتسارعة في مباني النظام العام، مادة للتكييف والتوظيف بما يتلاءم واحتياجات نظام السيطرة الجديد.

هذا النظام الجديد الذي ولد من رحم خطوط الصراع الاستراتيجية بين المجال العثماني وقوى أوروبا المستعمرة، حمل معه بناه الخاصة ووظائفه المتميزة، التي تستدعي عملية تشخيصها بلورة مداخل مرجعية ملائمة، لا تشكل على أية حال امتداداً للنظام التقليدي الآخذ في الانهيار ولا امتداداً لمنطق عمل النظم الغربية الآخذه في التوسع والسيطرة.

الفصل السادس

سياسة التصنيع

نحو نظام اقتصادي حديث ومستقل

شكلت سياسة التصنيع التي اطلقتها سلطة محمد علي إحدى الركائز الرئيسية من أجل بناء نظام اقتصادي يمتلك القدرة على تلبية متطلبات قيام دولة حديثة ومستقلة.

فالتصنيع بهذا المعنى، يمثل حلقة أساسية ضمن مدار نظام اقتصادي متكامل الحلقات، وهو بما ينهض به من وظائف اقتصادية مختلفة يوفر شروطاً أساسية من شروط قيام دورة اقتصادية داخلية مستقلة.

ولكن لما كان هذا الهدف الذي يتخذ من ديناميات المعطى الاقتصادي الداخلي نقطة ارتكاز ينبغي تطويرها وتجاوزها، يواجه كوابح عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ومنها ما يتصل بوجود فجوة تاريخية بين درجة التطور الاقتصادي للتشكيلة الاقتصادية العثمانية قياساً الى ما توصلت إليه الدول الأوروبية، فإن الضرورة تستدعي قيام الدولة بالعديد من الوظائف السياسية والاقتصادية التي توفر أسباب إنشاء قاعدة التصنيع. فالدولة والحالة هذه تمثل فاعلاً مركزياً يتولى عملية رسم ومتابعة كافة السياسات المؤدية إلى بناء وترسيخ أسس النظام الاقتصادي الجديد.

بتعبير آخر، إن سياسة التصنيع والحالة هذه تمثل فعلاً تاريخياً ذا طابع تدخلي مركب، إن لجهة العمل على اطلاق ديناميات اقتصادية داخلية متسقة البنيان، أو لجهة العمل على توفير كافة الشروط السياسية والاقتصادية التي تحمي هذه الديناميات من وطأة مفاعيل السياسات الغربية المناهضة لسياسة التصنيع.

بهذا المعنى، انطوت سياسة التصنيع التي أطلقها محمد علي على عدد من الخصائص التي تفرض بدورها تطوير منهجيات مقاربة مناسبة.

بداية، تعتبر هذه التجربة عملاً رائداً وغير مسبوق ضمن دائرة المجتمعات غير الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ إنها سبقت التجربة اليابانية قرابة

نصف قرن من الزمان. ونظراً لفرادتها هذه فقد شكلت مادة غنية للدراسة والتحليل، إن لجهة معرفة المقومات التي وفرتها التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، أو لجهة معرفة استهدافات الدولة في سعيها لإرساء تجربة التصنيع، وما تفرع عنها من وقائع اقتصادية، وصولاً إلى معرفة الموقع الذي احتلته هذه التجربة ضمن إطار حقل الصراع بين دولة محمد علي وسياسات الدول الأوروبية.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا، يتمثل في استكشاف أبرز المحطات التي رسمت معالم هذه التجربة.

أولاً: المحطة الأولى: نظام «التحجير» و «الاحتكار».

بادرت سلطة محمد علي، منذ عام 1809م، وبشكل متدرج، إلى إرساء نظام «التحجير» أو «الاحتكار» الحرفي، و اكتملت معالم هذا النظام في عام 1818م، لتبدأ مرحلة جديدة، قوامها تطوير الدولة لسياسات تصنيعية جديدة، مستلهمة النموذج التصنيعي الأوروبي[1].

انطوى نظام «التحجير» على جملة إجراءات إدارية ومالية وانتاجية كان من أبرزها:

1- إقدام السلطة على اختيار سلعة شائعة الإستعمال وإخضاعها لهذا النظام.

2- تجميع منتجي تلك السلعة والمتاجرين بها في كل مدينة في مكان معين، كي يسهل إحكام وضبط علاقة السلطة بهم.

3- تعيين الحكومة لناظر من قبلها يعهد إليه وظيفة جمع المكوس المفروضة.

4- مبادرة الحكومة إلى شراء الخامات اللازمة وبيعها لأصحاب الحرفة بأسعار تحددها الدولة.

5- احتكار الحكومة لعملية بيع المنتوجات وفق أسعار تحددها الدولة.

6- حظر إنتاج أية سلعة أو بيعها دون ترخيص من الحكومة.

7- إرغام مشايخ القرى على شراء حصة من الإنتاج الحرفي[2]...

أتاحت هذه التنظيمات للدولة أن تتحكم بدورة الإنتاج الحرفي، عن طريق سيطرتها على عملية التبادل ونظم الأسعار. وبذلك استطاعت السلطة أن تضع يدها على الجزء الأعظم من الفائض الإنتاجي الحرفي، دون أن تحدث تغييراً نوعياً في

---

(1) عبد السلام عبد الحليم عامر: طوائف الحرف في مصر (1805-1914) مركز وثائق وتاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص: 86، 98.

(2) علي الجرتلي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، مصر، 1952، ص: 67.

عملية الإنتاج المباشرة. فقد بقيت الحرفة في هذه المرحلة، بما هي وحدة إنتاجية لها نظمها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، على وضعها السابق، ولم تحدث فيها السلطة أية تغيرات أو تجديدات تتصل بأساليب وطرائق عملها الإنتاجي غير أن عملية الاحتكار هذه مكنت السلطة من إحداث حالة انقطاع عميقة بين عملية الإنتاج المباشرة وبين عمليات التبادل والتوزيع.

وبعد أن تم للسلطة ذلك، غدا بإمكانها تفكيك شبكات التداول السابقة وبالتالي تصفية عناصرها لصالح المركز الاحتكاري الجديد للدولة. أدى هذا التحول تدريجياً إلى تصفية الطبقة التجارية بشكل أساسي، كما أدى إلى تحجيم دور طبقة الحرفيين عن طريق الفصل بين دورها كمنتج وبين دورها كتاجر، حيث تم الحفاظ على المركز الأول وتصفية المركز الثاني.

تنتج عن جملة السياسات الانفة الذكر، تعقيدات متنوعة، وذلك بإعتبار البعد الإجتماعي والسياسي والثقافي لعالم الحرفة. فطوائف الحرف، بما هي وحدات إنتاجية واجتماعية وثقافية، كانت تتداخل في تكوين نسيجها وتوازناتها وأدوارها المختلفة شبكات تفاعل متعددة المستويات، إن لجهة ارتباط عالم الحرف بالطرق الصوفية، أو لجهة ارتباط هذه الطرق بهيآت العلماء بدءاً من مؤسسة الأزهر وامتداداتها داخل دورة المسجد والتكايا والزوايا والأضرحة والمدارس، ووصولاً للمؤسسات الوقفية. بهذا المعنى، شكل عالم الحرفة إحدى المراكز التي كانت تستأثر بأدوار أساسية في تشكيل لحمة التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية لقوى المجتمع بموازاة عالم السلطة[3].

وبتعبير آخر لا تنفصل الوظيفة الإنتاجية للحرفة عن سائر وظائفها الثقافية والسياسية، لذا فإن سعي السلطة إلى الدخول كطرف أساسي في عالم الحرف والطوائف لم يؤد فقط إلى إحداث إختلال في وظائفها الاقتصادية والإنتاجية، بل تجاوز ذلك ليشمل الوظائف الأخرى.

أمام هذه الوضعية المعقدة لعالم الحرفة، لم تكتف السلطة بإتخاذ إجراءات مالية وإدارية بغية امتصاص الفائض الإنتاجي، بل ذهبت أبعد من ذلك بإتجاه العمل على تفكيك مراكز وعلاقات النسيج الاجتماعي والثقافي، وإرساء علاقات سيطرة مباشرة عليها من قبل السلطة أي أنها عمدت إلى تحطيم اللحمة الداخلية لهذه التكوينات وبالتالي افقدتها جوانب أساسية من استقلاليتها، وهي بعملها هذا، أسهمت في تذرير

(3) قارن: سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر...، مرجع سابق، ص: 54-57.

قوى المجتمع كمقدمة لضبطها والسيطرة على جمهورها عبر آليات السلطة المستحدثة.

فمنذ عام 1809م، أقدمت السلطة على عزل نقيب الأشراف عمر مكرم، لتعين مكانه محمد أبو الأنوار السادات، وفي عام 1812م أصدر محمد علي قراراً قضى بتعيين محمد البكري مشرفاً على كافة الطرق الصوفية في جميع أرجاء مصر، وخوله صلاحية الإشراف على جميع التكايا والزوايا والأضرحة...

أحدث هذا الإجراء خللاً أساسياً في وضعية جمهرة العلماء الذين كانوا فيما سبق يتبؤون مراكز قيادة الطرق الصوفية، وتتضاعف مفاعيل هذا الإختلال إذا أخذنا بعين الإعتبار إستتباعات ذلك على مستوى تحطيم علاقة جمهور العلماء بعالم الحرف والطوائف والتي كانت تتوسطها أنشطة الطرق[4].

أدت الصلاحيات الواسعة التي أعطتها السلطة لمحمد البكري إلى قيام مركز جديد، قوض من جهة مركز نقيب الأشراف محمد أبو الأنوار السادات (1809-1813) وهو في الوقت نفسه شيخ السجادة الوفائية، كما حصر أنشطة شيخ الأزهر داخل حدود مؤسسته، الأمر الذي نتج عنه انحسار التصوف داخل الأزهر وخلق نوع من القطيعة العلمية بين مدارس الأزهر وسائر المدارس التي يشرف عليها محمد البكري.

شكلت الإجراءات الآنفة الذكر مرحلة انتقالية، تلتها إجراءات أكثر فاعلية بإتجاه العمل على توفير أسباب تحكم السلطة بقوى المجتع، ففي عام 1816م، أصدر محمد علي قراراً يقضي بإقالة محمد الدواخلي من نقابة الأشراف، والذي ترأسها لمدة ثلاث سنوات خلفاً للسادات (1813-1816)، وإسناد رئاستها إلى محمد البكري الذي غدا في آن معاً مشرفاً على الطرق الصوفية ونقابة الأشراف، ولفترة زمنية طويلة امتدت بين عام 1816 و 1855م[5].

ترتب على جملة الإجراءات والتقنينات التي إستحدثتها السلطة، مفاعيل شتى كان من نتائجها تفكيك تكوينات المجتمع الحرفي على غير صعيد وذلك تمهيداً لأحكام قبضة السلطة عليها.

فعن طريق نجاح السلطة في مركزة أنشطة الطرق الصوفية والإمساك بقرارها المركزي، إلى جانب تولي مصلحة الروزنامة تأمين رواتب ومعاشات رؤساء الطرق[6]، غدا بإمكانها الإستناد إلى هذه القوة بغية تفكيك وتحجيم مراكز جمهرة

---

(4) قارن: فريد دي يونغ: تاريخ الطرق الصوفية في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص: 19، 21، 72.

(5) فريد دي يونغ: مرجع سابق: ص: 186.

(6) فريد دي يونغ: مرجع سابق، ص: 42.

العلماء، إن لجهة وظائفهم التشريعية أو لجهة أدوارهم السياسية والاجتماعية. أدى هذا التحول إلى توجيه ضربة قاسية لنقابات الصناع والتجار، افقدتهم القدرة على مواجهة ما سوف تتخذه السلطة من اجراءات اقتصادية لاحقة.

فقد غدت السلطة قادرة على إسباغ الشرعية على ما سوف تقدم عليه من اجراءات احتكارية مختلفة، عبر استخدامها للمركز «الديني» الجديد والذي أسهمت إسهاماً مباشراً في تضخيم دوره على حساب المراكز الأخرى. وهذا ما وجد ترجمة له في موافقة محمد البكري على كافة ما اختطته السلطة من سياسات اقتصادية احتكارية[7].

لهذا يلحظ أن ما شهده التصوف الرسمي من إزدهار إبان هذه المرحلة، لا يمثل امتداداً للوضعية السابقة للطرق الصوفية، بل على العكس من ذلك فإنه يمثل تعبيراً عن انقلاب هذه الوضعية، وتفكيك شبكة توازناتها السابقة، وتكييف وظائفها الجديدة بما يلبي احتياجات السلطة السياسية فيما سوف تقدم عليه من سياسات احتكارية مختلفة[8].

بهذا المعنى، اقتضت عملية تحكم السلطة بأنشطة الطرق الصوفية سيلاً من الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحطمة لشبكة توازنات التشكيلات الاجتماعية القائمة وبالتالي لم تكن عملية إنشاء المركز الجديد للطرق مجرد عملية تكييف لمؤسسة قائمة. فقد اقتضى هذا التحول في وضعية الطرق، إلى جانب ما أشرنا إليه، القيام بعملية فصل عميقة بين المركز التشريعي والمركز الصوفي، وذلك كمقدمة لتصفية المركز الأول. مفاد ذلك أن السلطة لم تستطع أن تعمل على بلورة مرجعيتها التشريعية الوضعية، عن طريق استتباع وتكييف المرجعية التشريعية القائمة، بل عبر القطع معها، ومن ثم العمل على تحجيمها وتصفية الجانب الأعظم من وظائفها التشريعية العامة.

فالسلطة والحالة هذه، أقدمت على إزاحة المرجعية التشريعية قبل ولوجها مرحلة التقنيات الجديدة، ولم تتح أية فرصة للمرجعية التشريعية القائمة للمشاركة في معالجة أي من القضايا والاشكالات التي فرضتها المرحلة الجديدة.

وفرت هذه التحولات التي شهدها عالم الحرفة، الشروط الضرورية لتمكين السلطة من إنتزاع الجزء الأعظم من الفائض الإنتاجي، وأيضاً لتمكينها من استخدام

---

(7) المرجع نفسه: ص: 72.

(8) قارن المرجع السابق: ص: 89، 119، 121. حيث يشير الكاتب الى الدعم الذي وفرته الطرق الصوفية للسلطة حتى عام 1881، ليبرز بعد هذه المرحلة تيار صوفي جديد مواز للتصوف الرسمي، وقد وجد هذا التيار ترجمة له في الطريقة الخلوتية التي دعمت ثورة عرابي باشا.

وتوظيف ما يمتلكه جمهور الحرفيين من خبرات علمية وطاقات إنتاجية، في تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تطوير وتجديد القطاع الحرفي والصناعي. وهنا أيضاً تقضي الإشارة إلى أن هذه السياسة التي انتهجتها السلطة لم تكن إجراء اقتضته ضرورات تطور البنية الإنتاجية الداخلية كما لم تكن اجراء اقتضته متطلبات السوق الخارجية، بل كان تعبيراً عما بلورته السلطة الجديدة من سياسات تصنيعية بهدف الارتقاء بمستوى الإنتاج الحرفي إلى مستوى حديث، يمكن الدولة الجديدة من تلبية احتياجاتها السلعية الخاصة والعامة، وبالتالي قطع الطريق أمام سياسات السيطرة الأوروبية.

لهذا لا يمكننا فهم ما انطوت عليه سياسات السلطة الجديدة من خصوصية، إلا إذا ربطنا ربطاً محكماً بين آلية تحكم السلطة بعالم الحرفة وبين آلية عملها على تجديد وتطوير البنى الانتاجية بما يخدم استراتيجية السعي لإرساء أسس نظام اقتصادي حديث يمتلك الشروط الأساسية لاستقلاله عما تحاول الدول الأوروبية فرضه من علاقات سيطرة واستتباع.

ثانياً: المحطة الثانية: الصناعات الحديثة:

بموازاة النظام الإنتاجي الحرفي من جهة، وعلى إنقاضه من جهة ثانية، باشرت الدولة منذ عام 1818م، بإرساء قواعد نظام صناعي حديث[9]، مستهدفة تأمين ما تحتاجه من سلع مصنعة ذات طابع عسكري أو مدني. شكلت هذه الخطوة خياراً استراتيجياً من أجل بناء نظام اقتصادي متكامل الحلقات، يمتلك القدرة على الاستغناء عن استيراد السلع المصنعة من الخارج[10]، على قاعدة الاكتفاء الذاتي، وبالتالي توفير أحد الشروط الاقتصادية الداعمة لاستقلالية الدولة في مواجهتها للتحديات السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية[11].

في ضوء هذه الأهداف، وفي ظل واقع التفاوت بين درجة تطور البنى الاقتصادية للدولة العثمانية ومثيلتها في الدول الأوروبية، شكلت الدولة ومؤسساتها المختلفة الرافعة السياسية لهذه الأهداف المتضاربة. وذلك بإعتبار ان سعى الدولة الى تجديد وتطوير بناها الاقتصادية، كان يتم في ظل تحديات سياسية واقتصادية خارجية كابحة لهذه الأهداف. استدعت هذه الوضعية المعقدة، حضوراً إيجابياً للدولة لا تنفك فيه

---

(9) أنور عبد الملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص: 30.

(10) قارن ستافر يانوس: التصدع العالمي: ، ج1، مرجع سابق، ص:22.

(11) Moustafa Fahmy: La revolution de l'Industrie en Egypte et ses consequences sociales au 19 siècle, (1800-1850), Leiden, 1954, P. 27.

فاعليتها السياسية عن فاعليتها الاقتصادية. أ ن تعاظم دور الدولة والحالة هذه لا يمثل امتداداً للفاعلية الاقتصادية القائمة، كما أنه لا يشكل بديلاً عنها، . أي أن خصوصية الفاعلية السياسية تتمثل هنا في توفير شروط معينة تدفع بإتجاه تطوير البنى الاقتصادية الداخلية إلى مستوى يجعلها قادرة على تأمين شروط كسر مفاعيل السياسات الأوروبية المقتحمة. بتعبير آخر لا تمثل الدولة هنا فيما تنهض به من وظائف استجابة سياسية لما يشهده الحقل الداخلي من ديناميات تطور اقتصادي، كما أنها بالمقابل ليست استجابة، لما احدثته الدول الأوروبية من وقائع سياسة واقتصادية جديدة، لهذا لا يمكننا مقاربة جملة الوظائف التي تنهض بها الدولة إلا في ضوء إطار مرجعي، يتخذ من حقل التدافع والصراع بين التشكيلة الاقتصادية والسياسية المحلية وبين الدول الأوروبية، إطاراً تحليلياً يمتلك القدرة على ضبط وفهم الوظائف التي نهضت بها الدولة بغية التصدي لجملة الأزمات السياسية والاقتصادية التي فرضتها صيرورة التحول في حقل الصراع لصالح الدول الأوروبية.

1- خطوط التصنيع المدنية:

أ- صناعة النسيج القطني:

استطاعت الدولة خلال عقد ونيف من السنين،أن تبني قرابة ثلاثين مصنعاً لغزل القطن ونسجه. . . بدأت هذه الصناعة في القاهرة. وبعد النجاح الذي لقيته، بادرت الدولة إلى تأسيس مصانع أخرى، بداية في مصر السفلى (منطقة الإنتاج الواسع للقطن)، ثم لاحقاً في مصر العليا[12]. وتولت فبارك القاهرة تزويد هذه المصانع بالآلات وقطع الغيار ومواد الإنشاء، والأجهزة الفنية الضرورية، وبالمقابل وفرت مصانع الأرياف للقاهرة كافة أنواع الخيوط والأنسجة اللازمة. ترتب على ذلك ولادة قطاع إنتاجي جديد متكامل الحلقات، يمتلك القدرة على استهلاك 5/1 من إنتاج القطن المصري[13].

ب- صناعة الأنسجة الصوفية:

عملت الدولة في هذا الميدان على بناء ثلاثة مصانع في كل من بولاق ودمنهور وفوه، مؤمنة بذلك الجزء الأعظم مما تحتاجه السوق الداخلية من أنسجة، هذا إلى جانب ما تحتاجه المؤسسة العسكرية والأسطول البحري من أشرعة وحبال

---

(12) أنور عبد الملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص: 31.

(13) M. Fahmy: La revolution..., op. cit., P. 23-25.

وخيوط. . . كما تم ربط جانب من جوانب هذه الصناعة بأنشطة ربات البيوت، وذلك عن طريق توزيع كميات محدودة من الصوف على القرى المحيطة بهذه المصانع، بغية غزلها ومن ثم إعادتها إلى المصانع وفقاً لترتيبات مالية محددة. أتاح إطلاق هذا الخط التصنيعي خلق مجالات عمل كثيفة تداخل في تكوينها النمط الإنتاجي الحديث مع النمط الإنتاجي الحرفي التقليدي.

فوفقاً لإحصاءات جمعها مصطفى فهمي بلغ حجم العمالة المرتبطة بهذه الصناعة بشكل دائم او جزئي ما يقارب 80 الف عامل[14]. ولا يخفى هنا واقع ما توفره دورة الانتاج الداخلي لحاجات هذه الصناعة من مواد أولية.

وتمتد خطوط البرنامج التصنيعي هذه لتغطي غالبية احتياجات الدورة الاقتصادية الداخلية، ويكفي هنا أن نشير إلى إبرزها:

- ثلاثة مصانع لإنتاج السكر (1818م)
- 17 معمل لإنتاج سلعة النيلة في مصر والسودان
- مصانع عديدة لإنتاج أنسجة الكتان
- مصنعين للزجاج (1821، 1836م)
- ستة مصانع لإنتاج مادة نترات البوتاسيوم
- مصنع للطرابيش (1824م)
- مطبعة (1823م)
- مصنع للورق في القاهرة(1834م)
- مدبغة الرشيد
- مصنع كبير للحرير في الخرنفش(1816م)
- صناعة الحبر
- معالجة الأرز في الرشيد. . .

2-خطوط التصنيع العسكري:

بموازاة الأنشطة التصنيعية المختصة بإنتاج السلع الإستهلاكية والاستثمارية، كانت الدولة قد باشرت في اطلاق خط تصنيعي آخر لتغطية احتياجاتها العسكرية، وقد ترافق

---

(14) راجع أنور عبد الملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص: 54-59.
قارن: على الجرتلي: تاريخ الصناعة في مصر، مرجع سابق، ص: 54-59.
قارن أيضاً: مصطفى فهمي: مرجع سابق، ص: 31-32-43.

هذا البرنامج التصنيعي مع بدايات تكوين الجيش النظامي الحديث[15].

توزعت الصناعات المتصلة بهذا الخط على النحو التالي:

- مصانع الصهر وانتاج الأسلحة في ترسانة القلعة بدءاً من عام 1920م وحتى عام 1828م[16].

- مصانع القلعة: بلغ إنتاجها في العام قرابة 40-80 مدفعاً، و 100 قطعة برونز، و 30-50 ألف بندقية، إلى جانب ما تحتاجه اسلحة الجيش من قذائف.

- ترسانة الإسكندرية: ضمت هذه الوحدة العديد من المصانع والورش المعنية ببناء وصيانة قطع الأسطول البحري، كما استقطبت قوة عاملة عادية وفنية تراوح عددها بين ثلاثة وستة آلاف عامل[17].

- خمس مصانع لإنتاج البارود، بلغ انتاجها عام 1833م قرابة 95874 قنطاراً

- انشاء حوض لصيانة السفن عام 1844م: شكل هذا الخط التصنيعي مرتكزاً اقتصادياً وسياسياً أساسياً، وفر للمؤسسة العسكرية بمختلف تشكيلاتها الجزء الأعظم من احتياجاتها التسليحية، إضافة الى ذلك ما اتصفت به هذه الصناعات من مواصفات فنية تماثل تلك التي بلغتها الدول الأوروبية.

ولا يغيب عن بالنا هنا، مدى التداخل والاعتماد المتبادل بين خطوط التصنيع هذه، بحيث غدا هذا القطاع بعد مضي عقد من الزمن، الحلقة الرمكزية التي تربط بين شتى أنشطة الدولة الاقتصادية والسياسية والتعليمية بغية بلوغ أهدافها العامة.

إن ما مثلته تجربة التصنيع من جدة متعددة الأوجه وما تطلبته من موارد مالية وتقنية ومواد أولية، وما تفرع عنها من أنشطة تنظيمية وتعليمية، كان عملية فريدة من نوعها ضمن دائرة المجتمعات غير الأوروبية، إن لجهة وظائفها أو لجهة توقيتها الزمني. ولهذا كان من الطبيعي أن تشكل مادة لسيل من التساؤلات حول مكونات هذه التجربة، ومدى قدرتها على الثبات والتطور، في ضوء ما تمتلكه دولة محمد علي من مصادر قوة خاصة. بتعبير آخر فإن السؤال المركزي يدور حول مدى قدرة التشكيلة الاقتصادية والسياسية المحلية على توفير أسباب قيام هذه التجربة واستمراريتها. إن معالجة هذه المسألة تقتضي تتبع وضعية أبرز مرتكزات القطاع الصناعي الحديث في ضوء ما اختطته الدولة من أهداف مختلفة.

(15) علي الجرتلي: تاريخ الصناعة في مصر، مرجع سابق، ص: 60.
(16) أنور عبد الملك: نهضة مصر: مرجع سابق، ص: 30.
(17) Jean Batou: L'Egypte de Muhammad - Ali Pouvoir politique et developement economique, ANNALES, N2. 1991, P. 401-428.

3- الموارد المالية:

استطاع محمد علي أن يؤمن المتطلبات المالية لمشروعه التصنيعي، انطلاقاً مما توفره الدورة الاقتصادية الداخلية من موارد مالية، أي أن هذا المشروع استند منذ بداياته وحتى مرحلة سقوطه على رساميل داخلية أمنتها الدولة عن طريق ما فرضته من أنظمة احتكار مختلفة. بداية تجدر الإشارة إلى ما اتصفت به دوره الانتاج الزراعي في مصر من خصائص مميزة لجهة درجة إنتاجيتها. فعلى سبيل المثال بلغ مردود الزراعة في وادي النيل إبان تلك المرحلة قرابة خمسة عشر ضعفاً مقارنة بحجم الغلة المزروعة، هذا في الوقت الذي لم تتجاوز فيه مردودية الزراعة في فرنسا نسبة سبعة أضعاف خلال الفترة نفسها[18]. أضف إلى ذلك ما أحدثته سلطة محمد علي من توسع في رقعة الأراضي الزراعية عامة والمروية خاصة، عن طريق ما انشأته من ترع وسدود، كذلك ما أدخلته من أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية (نبتة القطن الجديدة) العالية المردودية من جهة، والمعدة للتصدير من جهة ثانية.

استطاعت الدولة عن طريق ما اتخذته من اجراءات سياسية واقتصادية أن تحول مصر إلى «مزرعة حكومية واسعة وموحدة يديرها موظفون وهذا ما أتاح لها انشاء نظام احتكاري محكم مكنها من امتصاص الجزء الأعظم من الفائض الإنتاجي الذي وفر لها موارد مالية تتجاوز حدود احتياجاتها المتعددة الأوجه»[19].

مثل نظام الاحتكار الزراعي، المصدر الأول لموارد الدولة المالية، ولكن هذا المورد وعلى أهميته، لم يكن المورد الوحيد. فقد كان لكل من نظامي الاحتكار الحرفي والتجاري دوره الثابت في امداد الدولة بموارد مالية ثابتة كان لها دورها المميز في تسارع عملية التراكم المركزي بما يخدم سياسات الدولة المختلفة ومن ضمنها سياسة التصنيع.

ومن الملفت هنا أن مرحلة التأسيس هذه قد انجزتها الدولة في مرحلة زمنية قياسية، وذلك دون الاعتماد على أية رساميل أجنبية[20]. ومن المعلوم أن الدولة تستطيع في المراحل التي تلي مرحلة التأسيس والانطلاق، أن تتخذ من مواردها الجديدة قوى دفع ثابتة تحررها من تبعيتها القوية للقطاعات الأخرى.

---

(18) Jean Batou: L,Egypte..., op. cit., P. 407.

(19) Jean Batou: op. cit., P. 407.

(20) شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي...، مرجع سابق، ص: 352.
قارن: Michel Seurat: Etatet indus..., op. cit. P. 40

4- المواد الأولية والمواصلات:

امتدت سلطة محمد علي حتى عام 1840م، لتشمل اسواقا متنوعة الإمكانيات. ولهذا كان بإمكان البرنامج التصنيعي أن يجد في هذه الأسواق الجزء الأعظم مما يحتاجه من سلع. فسلعة القطن متوفرة بحدود تتجاوز احتياجات المصانع القائمة، أضف إلى ذلك أن الدولة كانت تشتري هذه السلعة من السوق وفقاً لمعدلات أسعار لا تتجاوز نصف سعر ما تستورده بريطانيا من هذه السلعة[21].

ولهذا السبب كان بإمكان محمد علي أن يستحوذ عن طريق ما يصدره من سلع قطنية، على مصادر مالية تعوضه عما يحتاجه من أموال مقابل ما يستورده من معادن والآت. علماً أن بعض الأرقام تشير إلى أن فاتورة استيراد المعادن والآلات لم تمتص إلا جزءاً يسيراً مما توفره تجارة القطن من أرباح. ولم تكن سلعة الصوف بأقل وفرة، فعالم البداوة المنتشر في أرياف مصر والجزيرة العربية وبر الشام والسودان، كان يؤمن كافة احتياجات صناعة الأنسجة الصوفية وصناعة الجلود. كذلك الأمر بالنسبة لصناعة الحرير، فقد كانت بلاد الشام تنتج من هذه السلعة ما يتجاوز حدود احتياجات الصناعة المحلية. أما سلعة الخشب، وما تمثله من حاجة ماسه بالنسبة لبناء السفن والسدود، فقد شكلت ولاية أضنه مورداً ثابتاً لهذه السلعة. وتمتد لائحة السلع لتشمل موارد فلسطين من الزيت والصابون، وموارد اليمن من البن، وموارد الريف المصري من قصب السكر والنيلة، وحيوانات الجر. . .، وموارد جبل لبنان من الحرير والفحم، وموارد الصحراء المصرية والليبية من النطرون والملح، هذا مع العلم أن وفرة هذه السلع قد إقترنت بمستوى من الأسعار، أدنى من أسعارها في سوق الدول الأوروبية.

بموازاة ذلك إمتلكت دولة محمد علي شبكة واسعة وآمنة من الطرق البرية والنهرية والبحرية، التي تربط فيما بين شتى أقاليم الدولة، وذلك وفقاً لتكلفة زهيدة قياساً لتكلفة النقل بالنسبة للدول الأوروبية.

ولا يخفى هنا الدور الذي نهض به اسطول الدولة البحري في توفير الشروط الفنية والأمنية للنقل البحري والنهري، فيما بين مختلف الموانئ المنتشرة على ضفاف النيل والبحر المتوسط والبحر الأحمر[22].

---

(21) Jean Batou: op. cit., P. 114.

(22) M. Fahmy: l'Egypte..., op. cit., P. 43.

قارن: طارق بيومي: سياسة مصر في البحر الأحمر، مرجع سابق، ص: 135-141.

5-اليد العاملة والخبرات الفنية العلمية:

بلغ عدد سكان دولة محمد علي بين عامي 1830 - 1840 م، قرابة 7,6 مليون نسمة، ضمت مصر منهم قرابة 4,5-5 مليون نسمة[23].

هذا يعني أن مصر بمفردها كانت توفر عمالة كثيفة وبأجور أدنى مما هي في فرنسا إبان تلك المرحلة. فقد تراوح متوسط أجر العامل في مصر بين 0,50 و 0,75 فرنك، أما في فرنسا فقد تراوح بين 1,5 و 2فرنك. هذه الميزة التي كانت تمتلكها الدورة الإنتاجية، لم تكن تستند إلى وجود فارق نوعي في المستوى المعيشي لكل من الحالتين، والسبب في ذلك ما يمثله أجر العامل المصري من قوة شرائية متفوقة عن مثيله في فرنسا. فعلى سبيل المثال، كان سعر سلعة القمح في فرنسا يساوي ثلاثة أضعاف سعره في مصر، كذلك الأمر بالنسبة لأسعار باقي السلع الأساسية المكونة لسلة الغذاء[24].

تلازمت هذه الوفرة في اليد العاملة مع وجود مخزون كبير من اليد العاملة الفنية التي تنشط ضمن إطار نقابات الطوائف والحرف في القاهرة وسائر مدن مصر وفي أريافها أيضاً. ولهذا كان بإستطاعة الدولة عن طريق استقطابها لجمهور الحرفيين أن تؤمن لمصانعها ما تحتاجه من كادر فني وسيط، فوفقاً للاحصاءات المتعلقة بمدينة القاهرة، بلغ عدد الناشطين في عالم الحرف في مطلع القرن التاسع عشر ما نسبته 63٪ من عدد السكان البالغ 300 الف نسمة، تنشط هذه النسبة ضمن عدد من الطوائف بلغ 272 طائفة عام 1801م، منها 104 طوائف حرفية وصناعية، 99 طائفة تعمل في حقل التجارة، 69 طائفة تنشط في أعمال النقل والخدمات[25].

لقد أتاح قيام السلطة بإنجاز عملية التحكم بعالم الحرف والطوائف، تأمين قوة عمل فنية محترفة، متعددة الاختصاصات، كانت مصانع محمد علي الحديثة بأمس الحاجة إليها على الصعد الإنتاجية والتنظيمية والمالية[26]. ولكن لما كانت صناعات محمد علي تحتاج إلى عمالة فنية تتجاوز حدود ماتمتلكه الحرف القائمة من خبرات مختلفة، فإنها عمدت إلى التوسع في عملية التأهيل وبناء كادر فني جديد في المدن

(23) Daniel Panzac: Les bases demographiques de l'affrontement Turco-egyptien de 1830-1840 in Economie et societes dans l'empire ottoman, op. cit., P. 233.

(24) Jean Batou: op. cit., P. 413.

(25) عبد السلام عبد الحليم عامر: طوائف الحرف في مصر، مرجع سابق، ص: 29

(26) Nada Tomiche: la situation des artisans et petits commercants en Egypte de la fin du XVIII s. Jusqu'an milieu du XIXes. Revue: Studia Islamica, XII, 1960, P. 93-94.

والأرياف، لتغطية احتياجات الصناعات الجديدة في قطاعات النسيج والبناء والحداده والنجارة وغيرها، وذلك عن طريق تعميم ونشر الخبرات الحرفية المتوفرة[27].

لم تقتصر العلاقة بين مصانع الدولة وطوائف الحرف على توفير الخبرات الإنتاجية والفنية، بل تعدت ذلك لتشمل الاستفادة من خبرات مشايخ الطوائف على غير صعيد.

فقد أوكلت الدولة لمشايخ الطوائف، مهام متنوعة يأتي في مقدمتها، وضع سياسات التسعير للشراء والمبيع، ومراقبة جودة الإنتاج، وتحديد أجور العمال في مصانع الدولة، هذا إلى جانب تولي مهام تأمين ما تحتاجه هذه المصانع من عمالة متنوعة، والإسهام في معالجة العديد من المشكلات الفنية والادارية[28].

من المفيد هنا الإشارة إلى أن العلاقة بين الصناعة الحديثة وبين الحرف التقليدية حكمتها صيغ محددة، قوامها الاستيعاب الإيجابي لمكونات القطاع الحرفي داخل القطاع الصناعي الحديث، وذلك على خلفية تجديد وتطوير بنى الإنتاج الداخلي، وبالتالي حمايتها من مفاعيل السوق الخارجية.

يترتب على ذلك أيضاً الإشارة إلى أن دلالات هذا السياق التحديثي، تقف على طرفي نقيض من السياق الاستتباعي الذي كانت الدول الأوروبية تسعى إلى إرسائه، عن طريق تدمير النظام الحرفي المحلي من أجل إغراق السوق بالسلع التي تنتجها الصناعة الأوروبية.

شكل عالم الحرف حلقة مركزية في توفير اليد العاملة الفنية للصناعات الجديدة، إلا أنها كانت قاصرة كما ونوعاً عن تأمين المستلزمات الفنية والتقنية الجديدة.

أمام هذه المشكلة، ولتجاوزها، عملت الدولة على تطوير ثلاثة نظم موازية:

أ- النظام الأول: البعثات الدراسية:

أرست الدولة سياسة إرسال بعثات علمية إلى الدول الأوروبية في مرحلة مبكرة من نشأتها، فبدءاً من عام 1809 م كانت أولى البعثات إلى إيطاليا، لدراسة العلوم العسكرية وفنون الهندسة وبناء السفن والطباعة. وقد قدر عدد الطلاب الموفدين إلى أوروبا بـ 28 طالباً بين عامي 1809-1818م. أما في الفترة التالية والممتدة بين عامي 1826-1849م، فقد تم إرسال عدة بعثات إلى فرنسا وبعثتان إلى بريطانيا. بلغ عدد هذه البعثات 349 طالباً، توزعت اختصاصاتهم على النحو التالي: 35٪ للعلوم

(27) عبد السلام عامر: طوائف الحرف في مصر، مرجع سابق، ص: 28-79-83-84.

(28) المرجع نفسه: ص: 53-56.

العسكرية والبحرية، 27٪ للعلوم الصناعية، 18٪ لفنون الهندسة، 7٪ للاختصاص الطبي[29]...

تولى الطلبة المبعوثون بعد عودتهم، مراكز تعليمية وصناعية كان من نتائجها تلبية جوانب أساسية من متطلبات النظم الصناعية والعسكرية والتعليمية الحديثة[30].

ب- النظام الثاني: الخبرات الأجنبية:

عملت دولة محمد علي على استقطاب مئات الكادرات الفنية الأجنبية، مقابل أجور مرتفعة، وذلك بما يخدم سياساتها التجديدية في الميادين المختلفة. وغني عن القول هنا، أن هذه السياسة كانت تهدف إلى استيعاب الخبرات العلمية والفنية الأجنبية وتوظيفها بما يخدم ما اطلقته الدولة من برامج تحديث وتصنيع.

وقد قيض للدولة أن تستفيد من ظروف التحولات السياسية في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، فبعد سقوط نابليون عام 1815م، وعودة الملكية إلى فرنسا، شكلت دولة محمد علي ملجأً لشرائح واسعة من الكفاءات العسكرية والصناعية والعلمية الذين نفتهم أو استبعدتهم السلطة الملكية[31].

إتخذت هذه السياسة مساراً تصاعدياً أدى إلى إرتفاع عدد العلماء والمختصين الأجانب العاملين في مؤسسات محمد علي الحديثة، من حدود 1200عام 1821م إلى حدود 5 آلاف عام 1835م[32]. إحتل هذا النظام بدوره مكانة مركزية في تزويد كافة القطاعات الإنتاجية والتعليمية، بما كانت قد بلغته الدول الأوروبية من درجة تطور علمي وتقني.

ج- النظام الثالث: المدارس الفنية:

في أواسط العشرينات أطلقت الدولة سياسة بناء مدارس متخصصة داخل مصر، مرسية بذلك العديد من المؤسسات التربوية الوطنية، التي يتوخى منها تكوين كادر محلي متخصص يتولى لاحقاً مسؤولية كافة الأنشطة المدنية والعسكرية التي تحتاجها الدولة.

فوفقاً لتنظيمات عام 1835م، بلغ عدد المدارس المتخصصة ثمانية فروع توزعت على النحو التالي[33]:

---

(29) قارن: أنور عبد الملك: نهضة مصر: مرجع سابق، ص: 129-132.

(30) Mustafa Fahmy: op. cit., P. 79-80.

(31) قارن هنري لورنس: المملكة المستحيلة، مرجع سابق، ص: 56.

(32) قارن: Jean Batou: L'Egypte..., op. cit., P. 413.

(33) M. Fahmy: L'Industrie..., op. cit., P. 78.

- مدرسة الألسنية	225تلميذ
- مدرسة المحاسبة	300تلميذ
- مدرسة البوليتكنيك	300 تلميذ
- مدرسة المدفعية	300تلميذ
- مدرسة الفروسية	300 تلميذ
- مدرسة التوليد	800 تلميذ
- مدرسة الطب	300 تلميذ
- مدرسة الطب البيطري	120 تلميذ

إضافة إلى ذلك، كانت الدولة قد أنشأت العديد من المدارس المهنية المختصة بشؤون الزراعة، والفنون والمهن، والعلوم البحرية، والموسيقى، وغيرها.

إستوعبت هذه المدارس على اختلافها قرابة 10715 تلميذا، كانت الدولة تؤمن لهم التعليم والسكن والغذاء، وتشير التقارير الأجنبية إلى إمتلاك هذه المؤسسات لمواصفات فنية وتعليمية جيدة.

من المفيد هنا الإشارة إلى أن الإتجاه العام الذي حكم السياسة التربوية، تمثل بالاستفادة إلى أقصى حد من خبرات العلماء الأجانب، ولكن على خلفية العمل الدؤوب لاستبدالهم بكوادر وطنية تؤمنها المدارس و المهنيات الداخلية، أو بعثات التخصص في الخارج[34].

ولكن لما كان الشأن المعرفي لا ينفك عن سياقاته السياسية والثقافية، كان من الطبيعي أن تتداخل عملية التواصل المعرفي مع المراكز العلمية في الغرب، وبالتالي مع شبكات كثيفة من الحمولة الإيديولوجية والسياسية. شكلت هذه المسألة مادة للكثير من الاطروحات التي اتخذت من هذا المحور حجر زاوية فيما طورته من رؤى روجهات نظر مختلفة. ونكتفي هنا بمعالجة السؤال المركزي الذي يحكم هذا المدار التدافعي، عنينا بذلك معرفة الطريقة التي تعاملت بها الدولة مع الخبرات الأجنبية التي استعانت بها في إنشاء وتسيير مؤسساتها الصناعية والتعليمية الحديثة، خاصة الخبراء الذين قدموا إلى مصر بعد سقوط نابليون، وفي مرحلة لاحقة أتباع السان - سيمونية في مطلع الثلاثينات.

(34) op. cit., P. 79.
قارن: سامي السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر، مرجع سابق، ص: 158.
قارن أيضاً: على الجرتلي: تاريخ الصناعة في مصر، مرجع سابق، ص: 128.

طورت دولة محمد علي في التعامل مع هذه المسألة مجموعة من المعايير تحكمها قاعدة العمل على اكتساب المعارف والخبرات الأجنبية التي تتناسب مع ما أرسته من أهداف سياسية واقتصادية خاصة، قوامها تجديد وتطوير البنى الإنتاجية الداخلية. لهذا كان على دولة محمد علي تطوير سياسات تفصيلية مرنة منها ما يهدف الى تثبيت خطوط التواصل المعرفي والعلمي، ومنها ما يهدف إلى تعطيل توظيفاتها السياسية والاقتصادية المرتجاة من قبل الخبراء المستقطبين.

تمثل السياسة التي اتبعت مع أنصار السان سيمونية خير دليل على ذلك، فعلى سبيل المثال، بذل أنصار سان سيمون بعد قدومهم إلى مصر جهوداً كثيفة بغية إقناع محمد علي بضرورة العمل على إنجاز مشروع قناة السويس عن طريق فصل القناة عن مصر وتمويلها دولياً[35].

رأى أنصار سان سيمون في هذا المشروع، من جهة تجسيداً لايديولوجيتهم «الانسانية العالمية»، ومن جهة ثانية تدعيماً لموقعهم السياسي في فرنسا نظراً لما يؤمنه هذا المشروع من منافع اقتصادية وسياسية لها. يستفاد من ذلك، أن انصار سان سيمون الذين خرجوا من سجون فرنسا منفيين، كانوا يسعون من وراء مشروعهم هذا إلى انتزاع دور فاعل ضمن إطار نظام السيطرة الخارجي للدولة الفرنسية تحت غطاء كونهم رسل الحضارة الأوروبية «لاستعمار الغرب» للشرق سلمياً. لم يلق هذا التوجه أية استجابة من قبل محمد علي، فقد كان يرى في تلك المرحلة، أن فتح قناة السويس في ظل معادلات القوى القائمة يشكل خطراً استراتيجياً على مشروعه السياسي والاقتصادي المستهدف من قبل الدول الأوروبية، لذا دفع بإتجاه إقناعهم بأولوية إنشاء مشروع القناطر الخيرية. لم يرضَ أنصار سان سيمون بهذا المشروع بإعتباره ذي طابع خاص، يخدم المشروع السياسي والاقتصادي لمحمد علي، ولكنهم قبلوا المساهمة في هذا العمل، على أمل ان يمهد الطريق أمام مشروعهم المتعلق بالقناة[36]. ولم تقتصر أهداف أنصار سان سيمون على مشروع القناة، فقد حاولوا أيضاً إقناعه بمشاريع أخرى من ضمنها العمل على استثمار أراضي فلسطين لصالح محمد علي بتمويل يهودي عالمي، ولكن هذا المشروع لم يلق بدوره أية إستجابة من محمد علي، نظراً

---

(35) محمد صالح منسى: اتباع سان سيمون، نشاطهم في مصر، (1833-1836)، المجلة التاريخية المصرية، مجلد 17، 1970، ص: 77.

(36) المرجع السابق، ص: 81.
قارن: طارق بيومي: مرجع سابق، ص: 59.
قارن أيضاً: أنور عبد الملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص: 39.

لما يمثله من مخاطر استراتيجية متعددة الأوجه[37].

تجدر الإشارة هنا إلى أن حالة التعاطف السياسي التي أبدتها الدوائر العلمية في فرنسا تجاه مشروع محمد علي التحديثي، وما ترتب عليها من قيام علاقات علمية مختلفة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجملة التحولات التي طرأت على وضعية النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية، في مطلع القرن التاسع عشر، ناهيك عن التحولات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع الفرنسي نفسه.

لقد أدى فشل حملة نابليون على مصر إلى انتكاسة قوية لسياسة فرنسا في سعيها لفرض نفوذها السياسي الاقتصادي داخل المجال العثماني، مقابل ذلك عرف النفوذ البريطاني السياسي والاقتصادي توسعاً كبيراً اتخذ مساراً تصاعدياً على مستوى السلطة المركزية في اسطنبول. وتضاعفت مفاعيل هذا التحول، بعد سقوط نابليون عام 1815م، وعودة النظام الملكي إلى فرنسا، فقد ترتب على هذا التحول إزاحة شرائح واسعة من النخب العسكرية والسياسية والعلمية التي كانت تحيط بسلطة نابليون.

أمام واقع هذا التهميش والإذلال، وجد العديد من النخب العلمية والأدبية الفرنسية في مشاريع «فرنسة مصر» فكرياً، و«تحويلها إلى مستعمرة»، و «إقامة مستعمرة بلا نفقات»، و «فرض نفوذنا الحضاري»، و «الغزو الفكري لمصر»[38]... أطر عمل جذابة تخرج النخب الفرنسية من حالة الهزيمة والعجز، وتمكنها من استعادة مكانتها داخل المجتمع الفرنسي عن طريق ما تقوم به من أعمال «تحضيرية» في الخارج. ولعل بعض ما ورد في رسالة الأب الروحي لأنصار سان سيمون في مصر «ب. انفانتان» (P. Enfantin) والتي أرسلها إلى آرلس دوفور (A. Dufour)، في 13 كانون الثاني عام 1836م، ما يسعفنا على كشف المناخ الإيديولوجي الذي خيم على منطق عمل هذه المجموعات. فقد جاء في هذه الرسالة ما يلي[39]: «... ثمة ضرورة ملحة فرضتها السماء حتى يشهد القرن التاسع عشر آثارها، إلا وهي استعمار الغرب للشرق. لأن الله يدعو روسيا صوب الأناضول وفرنسا صوب مصر، وإنجلترا صوب ارض الفرات من أجل إدخال المدنية الأوروبية إلى هذه البلاد... ونشر ألوية الحضارة بين ربوعها وذلك بالقيام بحملات صليبية سلمية لنشر الحضارة المسيحية ودعم أركانها.»

لقد استطاع محمد علي وبدراية متميزة، أن ينسج علاقات تواصل عملي وفني مع

---

(37) هنري لورنس: المملكة المستحيلة، مرجع سابق، ص: 67.
(38) قارن: الهام ذهني: كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص: 12.
(39) محمد صالح منسى: اتباع سان سيمون...، مرجع سابق، ص: 74.

نخب ومراكز العلوم الأجنبية، دون أن يقع أسيراً لاستهدافاتها السياسية والاقتصادية، فقد عمل على فك المتغير المعرفي عن سياقه السياسي والاقتصادي، وأعاد توظيفه بما يخدم استراتجياته السياسية والاقتصادية ذات الطابع الاستقلالي.

لقد كان من نتائج هذا التوجه، فشل مشروع أنصار سان سيمون، لهذا السبب نلحظ إنتقال الأب انفانتان وعدد من أتباعه إلى الجزائر التي كانت قد استعمرت لتوها من قبل فرنسا[40]. وفي الجزائر تحول أنصار سان سيمون إلى دعاة للاستعمار الاستيطاني، وذلك باعتبار أن ما يضفي الشرعية على وجود شعب في أرض معينة، يتمثل في قدرته على استثمارها، لا في قدم حيازته لها[41].

يستفاد من السياق الآنف الذكر، للإشارة إلى أن فشل أنصار سان سيمون في تنفيذ مشروعي تدويل قناة السويس وتأسيس مشروع يهودا في فلسطين، يجد أسبابه في قدرة محمد علي على التصدي لمفاعيل السياسات الأوروبية.

ولهذا السبب أيضاً، نلحظ أن هذين المشروعين قد تحولا لاحقاً إلى مشاريع أوروبية مركزية، وذلك بعد أن استطاعت الدول الأوروبية تحطيم البنى السياسية والاقتصادية للمجال العثماني في مركزيه المتمثلين بالقاهرة واستامبول.

6- الأسواق والمنافذ:

بداية تجدر الإشارة، عند قراءتنا لمسالك تصريف منتجات مصانع محمد علي، إلى ضرورة التمييز بين ثلاث قنوات أساسية تغطي الأسواق الداخلية وسوق الدولة والأسواق الخارجية.

استندت صناعات محمد علي إلى أسواق داخلية موسعة متنوعة الحاجات، كما أنها تمتلك درجة عالية من التنقيد السلعي. فعلى خلفية ما تتصف به السوق العثمانية من تعقيد وتداخل فيما بين اقتصاديات المدينة والأرياف وعالم البداوة، توفرت للمشروع التصنيعي لمحمد علي أسواق تصريف تتجاوز حدود طاقته الإنتاجية. وإذا كانت السوق العثمانية العامة يتجاذبها واقع الصراع بين سلطة القاهرة وسلطة اسطنبول، فإن ذلك لا يقلل من أهمية السوق الداخلية التي تقع ضمن إطار سلطته، ففي مرحلة الثلاثينات توصل محمد علي إلى تعميق قنوات التواصل والتكامل بين اسواقه الممتدة من أقاليم السودان والداخل الأفريقي حتى أطراف الأناضول، مروراً ببلاد اليمن والجزيرة العربية وبلاد الشام. أضف إلى ذلك، أن ما اختطه محمد علي من سياسات

(40) هنري لورنس: المملكة المستحيلة، مرجع سابق، ص: 101.
(41) قارن هنري لورنس: المرجع السابق، ص: 101.

تصنيعية كان يستجيب أساساً لاحتياجات هذه السوق من السلع الإستهلاكية المصنعة وبذلك فإن الاتجاه الذي حكم أغراضه التصنيعية، تمثل في توفير احتياجات هذه الأسواق على قاعدة الإكتفاء الذاتي وقطع الطريق على سياسة إغراق السوق الداخلية بالسلع الأوروبية.

بهذا المعنى، فإن جانباً أساسياً من دورة التصريف كان يتم على حساب السلع المستوردة من الأسواق الخارجية. وبموازاة هذه القنوات، فرضت مؤسسات الدولة التي أرسى قواعدها محمد علي، حاجات استهلاكية عسكرية جديدة، ومتعاظمة.

ولهذا نلحظ أن العديد من الصناعات التي أنشأها محمد علي خاصة العسكرية منها، كانت تستجيب لاحتياجات جيشه واسطوله البحري.

هذا يعني أن قطاعات أساسية من الصناعات التي أنشأها محمد علي كانت تمتلك سلفاً قنوات تصريفها، معززة بذلك استقلاله عن السوق الخارجية، و مدعمة لوحدة وتكامل الدورة الاقتصادية الداخلية.

يقف مشروع محمد علي التصنيعي على طرف نقيض من المشروع التصنيعي الأوروبي، ففي حين نجد أن برنامجه التصنيعي ارتبط ارتباطاً عضوياً بالدورة الاقتصادية الداخلية، فإن النموذج الصناعي الأوروبي، كان محمولاً بنظام سيطرة عالمي متعدد الأوجه، تعود بداياته إلى المرحلة المركنتلية.

لهذا السبب، لم تحتل الأسواق الخارجية مكانة مركزية لجهة تأمين شروط تصريف السلع التي تنتجها مصانع محمد علي، ولهذا السبب فإن الفلسفة التي حكمت نظرة محمد علي لعلاقاته التجارية مع الخارج، كانت تندرج تحت عنوان المنافع التجارية المتبادلة بين نظم اقتصادية لكل منها دورته الاقتصادية المستقلة.

على قاعدة هذه الثوابت سعى محمد علي إلى تعميق صلاته بالدول الأوروبية بغرض الإستفادة من خبراتها العلمية الزراعية والصناعية المتطورة. وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه في سعي محمد علي لاستيعاب الخبرات العلمية واستيراد الآلات الصناعية التي تسهم في تفعيل الدورة الإنتاجية الداخلية، لذلك يلحظ سعيه إلى إدخال العديد من الزراعات الأوروبية المؤصلة والحيوانات المهجنة ضمن الدورة الانتاجية الداخلية. وتمتد مفاعيل هذه السياسة إلى إصقاع بعيدة في آسيا.

فقد جاء في رسالة بعثها محمد علي إلى تاجر في بومباي في تموز عام 1827م ما يلي[42]:

---

(42) ذكرها: M. Fahmy: L'Industrie..., op. cit., P. 29

«رغبة منا في انشاء وترسيخ كافة الصناعات في بلدنا، من أجل ازدهاره فقد قررنا استيراد 400 عنزة من كشمير. . . كي نستفيد من شعرها في تصنيع الشالات. . . وأنه لمن دواعي سرورنا أن ترسل إلى مصر هذا العدد من ماعز كشمير».

لا تستبعد هذه التوجهات التي حكمت نظرة محمد علي لعلاقاته الاقتصادية مع الخارج، سعيه من جهة أخرى إلى فتح أسواق جديدة لسلعه المصنعة. ضمن هذا الإطار سعى إلى تخفيف القيود الجمركية على التبادل التجاري بينه وبين البلدان الإسلامية في الشرق عبر خطوط التجارة التي تمر عبر الموصل وبغداد وإيران(43)، كما فتح خطوط حوار سياسي مع شاه إيران بغية انشاء تحالف فيما بينهما(44).

وامتدت آثار هذه السياسة أبعد من ذلك بإتجاه الهند، حتى أن إحدى صحف البنغال كتبت عام 1831(45)، تشير إلى قدوم سفينة عربية تحمل 1750 بالة من خيوط القطن جرى بيعها في كالكوتا (1000بالة)، وسورات (500 بالة) والبنغال (250 بالة). كذلك كتبت احدى الصحف الإلمانية في أيلول 1831 ما معناه: «منذ عام ومحمد علي يغرق الجزيرة وفارس بقطنيات مصانعه والهند بخيوطه. . . وقد أثار قدوم سفينتان إلى كلكوتا الخوف في أوساط التجار البريطانيين. . . من الملفت أن هذا البربري(محمد علي) قد توصل في عدة سنوات إلى إنجاز ما لم يستطعه نابليون والقارة منذ بداية القرن».

بغض النظر عما تتضمنه هذه الإشارات من مبالغات ومغالطات، فإنها تبقى مفيدة في التأكيد على وجود امكانيات واعدة للسلع الصناعية بأن تجد موطئ قدم لها في بلاد الشرق عموماً وضمن دائرة البلدان الإسلامية بخاصة.

7- نظام الحماية:

إذا كان من الصحيح القول بأن السوق العثمانية حافظت على وحدتها وتماسكها الداخلي حتى منتصف القرن الثامن عشر، فإنه من الصحيح القول أيضاً، بأن ما شهدته الدول الأوروبية من تطورات وانقلابات منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف الثامن عشر، اتاح لها تطوير نظم سياسية واقتصادية قادرة ليس فقط على احكام عملية تطويق ومحاصرة الدولة العثمانية، بل أيضاً على أحداث اختراقات سياسية واقتصادية داخل المجال العثماني الداخلي.

---

(43) شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، مرجع سابق، ص: 35، 94، 157.

(44) M. Sabry: L'Empire..., op. cit., P. 430.

(45) ذكرها: Jean Batou: L'Egypte..., op. cit. P. 415

وجد هذا الإنقلاب في وضعية المجال الأوروبي ترجمة مباشرة له على مستوى بنية الحقل التدافعي بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية. فخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، استطاعت الدول الأوروبية عن طريق فرض سيطرتها العسكرية على البحر المتوسط أن تفكك احدى حلقات توازن دورة السوق الداخلية، عبر الإمساك بالتجارة البحرية فيما بين موانئ الدولة العثمانية، والتي كانت تحتل المكانة المركزية داخل دورة التبادل.

شكل هذا التحول ضربة أولى للقطاع التجاري الداخلي على غير صعيد. فقد حلت السفن الأجنبية مكان السفن المحلية، كما حل التاجر المسيحي المحمي من قبل قناصل الدول الأوروبية بموجب نظام الحماية، محل التاجر المسلم(46). ولكي ندرك أهمية هذا التحول، تجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة البحرية بين موانئ مصر وموانئ المشرق، كانت تساوي عشرة أضعاف التجارة البرية. أدى هذا التحول إلى صعود سريع لتجار الشام المسيحيين، مكنهم من السيطرة على تجارة الجملة بين مصر وبلاد الشام، كما مكنهم من العمل على مد اعمالهم إلى البحر الأحمر في ظل المماليك(47).

بموازاة هذا التحول شهدت هذه المرحلة تحولاً آخراً على مستوى العلاقة بين السوق العثمانية والأسواق الأوروبية، وجدت ترجمة له في إرساء آليتي عمل متكاملتي الوظائف. فمن جهة أتاح انقلاب ميزان القوى العسكري والسياسي لصالح الدول الأوروبية تحويل «الانعامات» السلطانية إلى نظام «امتيازات»، يعطي للتجار الأوروبيين في الدولة العثمانية ومن يدخل في حمايتهم، حقوق اقتصادية متفوقة عما يتمتع به التاجر المحلي(48).

أما الآلية الثانية فتمثلت فيما كانت قد فرضته فرنسا وإنجلترا من إجراءات قضت برفع الرسوم الجمركية على البضائع التي ترد إلى موانئها منقولة في سفن غير تابعة للدولة الأوروبية. فعلى سبيل المثال فرضت فرنسا رسماً جمركياً على البضائع القادمة من الدولة العثمانية يساوي 20٪ من قيمة البضائع(49).

أدت هذه الإجراءات من جهة إلى تراجع الصادرات العثمانية من المنسوجات

---

(46) قارن: سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص: 29، 39، 84، 126، 207، 237.

(47) سحر علي حنفي: المرجع نفسه، ص: 58-208.

(48) انطوان عبد النور: تجارة صيدا مع الغرب، منشورات الجامعة اللبنانية، 1987، بيروت، ص: 67-73-82.

(49) المرجع نفسه: ص: 86، 90.

القطنية إلى فرنسا وإنكلترا، وبالمقابل أتاحت لصادرات هاتين الدولتين أن تخترق توازنات الدولة العثمانية على المستويين السياسي والاقتصادي[50].

كانت هذه التحولات الاقتصادية حتى أواخر القرن الثامن عشر، تجد مرتكزها الأساسي فيما شهده حقل الصراع بين الطرفين من انقلابات في ميزان القوى السياسي والعسكري. أن ما استطاعت الدولة الأوروبية أن تحصل عليه اقتصادياً كان نتيجة للتحولات السياسية الجارية. ولكن بدءاً من هذه المرحلة، وفي ضوء الثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا ومن بعدها فرنسا، غدا بالإمكان توليد آلية سيطرة اقتصادية جديدة، تتخذ من الأنظمة السابقة نقطة ارتكاز لتدفع بها نحو حدود جديدة تطاول هذه المرة التوازنات الداخلية للسوق العثمانية على غير صعيد. وبذلك استطاعت الدول الأوروبية أن تطور استراتيجية اقتحام متعددة المستويات، تتداخل في تكوين نسيجها خطوط السيطرة السياسية والعسكرية مع خطوط التفوق الاقتصادي الذي غدت تمتلكه السلعة الأوروبية، بإعتبار ميزتها التنافسية.

أدرك محمد علي جملة المخاطر السياسية والاقتصادية المترتبة على هذه التحولات، بالنسبة للدولة العثمانية.

ولما لم يكن بمقدور محمد علي، في ظل موازين القوى القائمة، أن يفرض على الدول الأوروبية التخلي عما تمتلكه من امتيازات سياسية واقتصادية، فقد عمل على تطويق هذه الامتيازات وتجاوز جوانب أساسيه من سلبياتها عن طريق تطبيق نظامي الاحتكار والحماية. فمنذ عام 1812م وحتى الأربعينات استطاعت دولة محمد علي عبر آليات عمل نظام الاحتكار أن تبطل عملياً مفاعيل نظام الامتيازات، واستكمل بعد ذلك عمله هذا عبر منع دخول السلع الأجنبية التي تنافس منتجات مصانعه[51].

لقد بدا واضحاً لدى مراكز القرار في الدول الأوروبية، أن دولة محمد علي تندفع مسرعة نحو استكمال شروط بناء برنامجها التصنيعي، مشكلة بذلك خطراً داهماً على استراتيجيات الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية، بحيث لم تعد اشكال الصراع السابقة قادرة على كبح ديناميات الدولة الناشئة.

---

(50) قارن: شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي. . .، مرجع سابق، ص: 58-59.
-قارن أيضاً: ستافر يانوس: التصدع العالمي، ج1، مرجع سابق، ص: 128، حيث يشير الكاتب الى الإنعكاسات السياسية لنظام الإمتيازات في مطلع القرن التاسع عشر فقد أتاح نظام الحماية لروسيا أن تدخل ضمن دائرة نفوذها قرابة 180 ألف يوناني حتى عام 1808م، هذا مع العلم أن روسيا لم تكن تملك في تلك المرحلة بنية صناعية متطورة.

(51) Jean Batou: L'Egypte..., op. cit., P. 416.

فكما سبق وأشرنا، بادرت بريطانيا، منذ عام 1818م، إلى إبرام اتفاقية مع السلطة المركزية في اسطنبول تقضي بتصفية أي اجراء احتكاري ضمن حدود الدولة العثمانية، ثم تبعتها باقي الدول الأوروبية عام 1820م[52].

واستمر هذا التوجه حتى الثلاثينات، عندما بادرت بريطانيا من جديد ومن ورائها الدول الأوروبية إلى عقد عدة اتفاقيات بالمعنى ذاته، بدءاً بإتفاقيات 1834م وحتى اتفاقيات لندن عام 1838م.

لم يلتزم محمد علي عملياً بأي من هذه الاتفاقيات، ولكن مجريات الصراع كشفت أن السلطة المركزية في استامبول قد غدت هي بدورها ليس فقط عاجزة عن إجبار محمد علي على الرضوخ لمضامين هذه الاتفاقيات بل مهددة بنظر أوروبا بأن يجتاحها منهج محمد علي وسياساته. لذا كان عليها أن تنتقل إلى سياسة التصدي المباشر لهذا المشروع. لذا وفي ضوء نتائج الصراع السياسي والعسكري، الذي جرى خلال عامي 1840 - 1841م، وما أدى إليه من إلحاق هزيمة قاسية بمحمد علي، غدا بمستطاع الدول الأوروبية الانقضاض على برنامج محمد علي التصنيعي والعمل على تفكيكه. فعلى قاعدة اختلال ميزان القوى السياسي والعسكري لصالح الدول الأوروبية، توفرت شروط تطبيق اتفاقيات 1838م[53].

بهذا المعنى شكلت عملية تصفية النظام السياسي والاقتصادي لمحمد علي، مدخلاً لمرحلة تاريخية جديدة، شهدت بدورها تحولات سياسية واقتصادية أدخلت كافة أقاليم الدولة العثمانية ضمن إطار نظام السيطرة الغربي[54]، بما في ذلك مصر التي تحولت بدورها من قوة احياء وتجديد للمجال العثماني، إلى محمية سياسية واقتصادية بريطانية، تخصصت بإنتاج القطن، وفقاً لمتطلبات الصناعة الأوروبية[55].

ثالثاً: تجربة التصنيع في مرآة الفكر الغربي:

تناقضات الفكر الليبرالي: بين «اللغة الأكاديمية» و الفعل السياسي:

جذبت تجربة التصنيع التي أطلقها محمد علي اهتمام مراكز قرار الدول الأوروبية، منذ مراحلها الأولى. وتفردت بريطانيا من دون سائر الدول الأخرى ببلورة رؤى

---

(52) Mustafa Fahmy: L'Industrie..., op. cit. P. 100

(53) قارن: أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية، دار المعارف، مصر، 1965، ص: 16.

(54) قارن: Michel Seurat: Etat et industrialisation..., op. cit., P. 30

(55) ستافريا نوس: التصدع العالمي، مرجع سابق، ص: 225-226.

وتصورات كثيفة لواقع عملية التصنيع ولما يترتب عليها من آثار اقتصادية مباشرة، أو لما تشكله من فاعلية اقتصادية خاصة ضمن إطار النظام السياسي والاقتصادي الذي يحتضنها. ولا غرابة في ذلك، إذا أخذنا بعين الأعتبار المركز الاقتصادي والسياسي الذي كانت قد انتزعته الدولة البريطانية بعد قيام ثورتها الصناعية.

لهذا نلحظ أن التقارير التي رفعها كل من مبعوثي وقناصل الحكومة البريطانية في اسطنبول ودمشق والقاهرة، قد أولت اهتماماً خاصاً لما انجزته دولة محمد علي في شتى المجالات وفي مقدمتها برنامجها التصنيعي.

ولكن عند المقارنة بين ما جاء في هذه التقارير وما يتصل بها من سياسات بلورتها الحكومة البريطانية، وبين ما خلصت إليه الكتابات الأكاديمية الموشاة بطابع «علمي»، والمعدة للتداول في سوق الاستهلاك الفكري، فإننا نلحظ وجود اختلال حاد بين الخطابين، إن لجهة المقدمات أو لجهة الإستنتاجات.

لا بد لنا قبل معالجة هذه الإشكالية من التذكير بأن الكتابات الليبرالية ذات الطابع «الأكاديمي»، قديمها وحديثها، البريطانية منها أو المتفرعة عنها، قد اعتمدت إطاراً مرجعياً لها، في تقديمها لبرنامج محمد علي التصنيعي الموضوعات التي روج لها أباء المذهب الليبرالي ومدرسته الكلاسيكية، في معرض تحليلهم لآليات عمل العلاقات الاقتصادية بين النظم الاقتصادية المختلفة. فإستناداً لقانون تقسيم العمل الدولي، رأت المدرسة الكلاسيكية أن تطبيق هذا القانون ضمن اطار سوق عالمية متحررة من أي قيد، سوف يؤدي إلى تحقيق منافع متبادلة لكل من أطراف عملية التبادل، وهذه المنافع تفوق أي منفعة يمكن تحقيقها خارج منطق السوق العالمية المفتوحة. أما الحجة التي تستند إليها المدرسة الكلاسيكية فتتمثل في أن تحرير العلاقات الاقتصادية بين الدول، سوف يؤدي إلى تخصص كل بلد بإنتاج ما يتلاءم مع ما يملكه من ميزات طبيعية أو تقنية مختلفة.

شكلت هذه الوجهة، الإطار المرجعي للكتابات الليبرالية التي عنيت بدارسة واقع عملية التصنيع التي أطلقها محمد علي، ومقارنتها بما كانت قد بلغته بريطانيا في المرحلة نفسها. وقد خلصت هذه الدراسات إلى نتيجة حاسمة مفادها افتقار مشروع محمد علي التصنيعي لأي مبرر «اقتصادي»، بمقتضى معايير الموارد الطبيعية، والكفاءة التقنية، والمردودية المالية المباشرة، ناهيك عن نتائجه الإنسانية السلبية بالنسبة للمجتمع المحلي أو بالنسبة للدول الأوروبية.

وتطالعنا بهذا الصدد آراء بريطانية معاصرة لمحمد علي، حاولت اقناعه بغير طريقة أن يتخلى عن برنامجه الصناعي... كان رأي جون باورنغ (1837م)، أنه «...

لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً قبل مضي قرون عديدة على الأقل، ولكونها بلداً يسبب القلق الدائم للقوى الأوروبية، لا يمكن السماح له بمواصلة مسيرته ولكن التطور السلمي لقابليته الزراعية قد يعود بالنفع والفائدة على الجميع»[56].

ويذهب القنصل البريطاني العام في مصر عام 1840م، أبعد من ذلك ليلحظ المخاطر السياسية المترتبة على هذا المشروع عبر قوله[57]: «ومن الشرور التي نجمت عن وجود هذه المؤسسات أنها أغرت الباشا بخوض الحروب أذ أن مصانعه تكاد تكون وقفاً على انتاج ما يحتاج إليه الجيش والأسطول. فبعد ان كان في بداية أمره يشتري من أوروبا عتاده الحربي بكافة أنواعه، أصبح يصنع كل شيئ في مصر... لقد سخّر محمد علي فنون أوروبا وصناعتها لخدمة أغراضه الحربية قبل كل شيء».

نلحظ من مقارنة هاذين الموقفين، تقاطعهما حول موقف سلبي من البرنامج التصنيعي لمحمد علي، وإذا كان النص الأول يبني موقفه انطلاقاً من مفردات اقتصادية، فإن الموقف الثاني، يعمد إلى تزوير الوقائع عن طريق العمل على اخفاء واستبعاد القطاعات الصناعية المدنية من حقل الرؤيا، معتبراً إياها خطراً على مصالح الدول الأوروبية.

هذه المواقف السياسية التي بلورها الليبراليون البريطانيون في القرن التاسع عشر، ما زالت تجد صدى لها في كتابات ليبرالية معاصرة[58]. ففي نظر روجر أوين هناك استحالة في إنجاز محمد علي لبرنامج تصنيعي بسبب «المشكلات الهائلة التي يواجهها حاكم أي بلد صغير ذي سوق محلية ضيقة، ولا يمتلك فحماً أو خشباً أو حديداً لتشغيل مصانعه»[59].

ولا يخفى هنا مقدار التشويه الذي يمارسه الكاتب في قراءة «معاصرة» لهذه التجربة، كما سبق وأشرنا، فإن دولة محمد علي في ثلاثينات القرن التاسع عشر، لم تكن بلداً صغيراً، ولا سوقاً ضيقة، ولم يكن ينقصها الخشب وموارد أساسية من مصادر الطاقة، وإذا كان من الصحيح أن المجال الجغرافي للدولة يفتقر إلى مادة الحديد، فإن ما تمتلكه الدورة الاقتصادية العامة من ميزات كثيرة، تجعلها في موقع قادر على معالجة هذا النقص، ثم لماذا لا تطبق في هذه الحالة معايير الليبرالية

---

(56) راجع: ستافر يانوس: التصدع العلمي، مرجع سابق، ص: 222.

(57) راجع تقرير كامبل: أورده فؤاد شكري...: بناء دولة مصر...، مصدر سابق، ص: 778.

(58) راجع حول هذه المسألة كتابات ز.ي. هرشلاغ: مدخل الى التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 122-124، 360.

(59) روجر أوين: الشرق الأوسط في الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص: 105.

الاقتصادية وحرية التبادل، بحيث يسمح لدولة محمد علي استيراد مادة الحديد والفحم من السوق الأوروبية؟ أوليست الدول الأوروبية نفسها تفتقر لكثير من مقومات برنامجها التصنيعي بحدود ما تمتلكه دولها من موارد طبيعية؟ من الجلي هنا أن الإستنتاج الذي توصل إليه الكاتب بني على موقف سياسي سلبي من عملية التصنيع التي اطلقتها دولة محمد علي.

ويتكرر الموقف نفسه عند الكاتبة الليبرالية هـ.أ. ريفلين متوسلة معايير ومعطيات اقتصادية مختلفة عن تلك التي استخدمها روجر أوين. ففي معرض تقويمها لتجربة التصنيع ترى أن «المصانع كلفت مبالغ ضخمة وكان لا بد من احضار كل شيء حتى المدربين- من أوروبا والإيرادات في بعض الحالات أقل من المصروفات. . .»[60]، ثم تذهب أبعد من ذلك في تبيان الآثار السلبية لبرنامج التصنيع وما رافقه من احتكار وتحطيم للطبقة التجارية والحرفية[61]. . .

ولكن هذه الاستنتاجات التي توصلت إليها الكاتبة تدحضها شهادات معاصرة للتجربة. ففي تقرير كتبه البارون دي باولكمت عام 1833م، يشير إلى ما يلي: «ففي بادئ الأمر، كانت نفقات المصانع تربو على ايراداتها بكثير، ثم أخذ التعادل يظهر بينهما، بل أن عدة مصانع تعود الآن بأرباح حقيقية. وقد قام الأوروبيون في أغلب الأحيان بتنظيم جميع المصانع الأوروبية، غير أنهم طردوا منها، وأصبحت إدارتها اليوم في ايدي أبناء العرب[62]».

يكشف تقرير دي بوالكمت زيف الإستنتاج الذي توصلت إليه ريفلين، وذلك عبر إبرازه نجاح البرنامج التصنيعي، وما ينطوي عليه من جدوى اقتصادية وسياسية، بلحاظ متطلبات نظام سياسي واقتصادي مستقل.

وقبل المضي في مناقشة ما انطوت عليه الكتابات الليبرالية من تناقضات، يمكننا بداية الإستفادة مما ورد على لسان محمد علي من آراء وأفكار حول ما وجه إلى تجربته من نقد. أن قراءة مدققة لرؤية محمد علي، توفر لنا بعض المفاتيح النظرية التي تضيء جوانب أساسية من المسألة.

فقد أورد البارون دي بوالكمت في تقريره (1833م)، عن محمد علي قوله: «. . . أن الغرض هو الإنتاج. . . ومن سواي أمكنه أن يحمل الشعب على أن يشارك أوروبا

---

(60) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر، مرجع سابق، ص: 286.
(61) المرجع نفسه: ص: 279، 362. . .
(62) تقرير البارون دي بوالكمت: اورده فؤاد شكري: بناء الدولة. . .، مصدر سابق، ص: 230.

العلوم والآراء التي كانت سبب قوتها...»[63]، ويورد التقرير نفسه قولا" آخر لمحمد علي جاء فيه: «... لقد تخلصت بفضل مصانعي من الضرائب التي كانت تفرضها الصناعة الأوروبية على مصر...»[64]، وبالمعنى نفسه، ترد أقوال أخرى لمحمد علي يؤكد فيها على ما يلي: «لقد أدخلت تغييرا على علاقاتي التجارية (مع الدول الأوروبية)، لأن المصانع التي أنشأتها، استطاعت أن تخلصني اليوم، من تلك الجزية التي كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوروبية، وهكذا بقيت في مصر جميع الأموال التي كنت أدفع ثمنها لأجواخكم وحرائركم»[65].

وتتكرر آراء محمد علي وأفكاره هذه في شتى الحوارات والمواقف التي تعرض فيها لضغوطات سياسية ودبلوماسية بغية التخلي عن برنامجه التصنيعي. ففي حوار مع جون بورنغ يوضح محمد علي أهداف برنامجه هذا قائلاً: «أن هدفنا ليس تحقيق أرباح، ولكن تزويد الشعب بالخبرة الصناعية»[66]، وفي حوار آخر يجيب محمد علي على بورنج قائلاً: «أن تكاليف الإنتاج عندكم، كانت في البداية عالية، وإذا كان نجاحنا ليس سريعاً، فلن يكون أقل تطوراً»[67].

في ضوء ما تسنى لنا ذكره من آراء، يتضح لنا أن البرنامج التصنيعي لمحمد علي، كان يرمي إلى تحقيق عدة أهداف متكاملة. فهو من جهة يهدف إلى إطلاق ديناميات إنتاجية ومعرفية جديدة، تمكن المجتمع من امتلاك شروط أساسية لتطوره وازدهاره.

يمثل هذا الهدف المرتجى، أساساً صلباً يمكن الدولة من امتلاك شروط تحررها الاقتصادي من مفاعيل السياسات الأوروبية ذات الطابع النهبي والاستعماري.

ومن الجلي هنا أن المشروع التصنيعي يشتمل في آن معاً على خطوط انتاج متعددة الأوجه، منها ما هو مدني ذو طابع استهلاكي أو استثماري، ومنها ما هو عسكري. وبذلك كان هذا المشروع يغطي أبرز احتياجات ومتطلبات الدولة والمجتمع في آن معاً.

فالمشكلة المطروحة هنا، كما حاول تصويرها الخطاب الليبرالي، لا تتمثل فيما يشكله البرنامج التصنيعي من مخاطر على الدول الأوروبية، بل على العكس من ذلك

---

(63) تقرير الباون دي بولكمت: مصدر سابق، ص: 235.
(64) المصدر نفسه: ص: 231.
(65) المصدر نفسه: ص: 80.
(66) M. Fahmy: L'Industrie..., op. cit., P. 18.
(67) Ibid, op. cit., P. 19.

تماما، تتبدى المشكلة بالنسبة للدول الأوروبية فيما توفره مصانع محمد علي من ركائز نهوض اقتصادي وسياسي تندرج ضمن سياق بناء دولة قادرة على تأمين مستلزمات ثباتها وإستمراريتها في مواجهة السياسات الاستعمارية، وبالتالي إنقاذ دورة الاجتماع العثماني مما تعانيه من نقاط اختلال وعجز متعددة الوجه.

في ضوء ما تقدم نفهم لماذا لم يتخذ محمد علي من معيار الربح المباشر مقياساً عاماً لما أقدم عليه. فمع تسليمه بأهمية المردود الاقتصادي، فإنه لم يقع في فخ منطق السوق كما تريد السياسات الاستعمارية أن تفرضه، بل سعى إلى بناء دولة مستقلة، تمتلك شروط دخولها إلى السوق من موقع الشريك المالك لأسباب هذه الشراكة، سياسة واقتصاداً. ولكن قد لا تكون هذه الاستنتاجات التي تتخذ من خطاب محمد علي نقطة ارتكاز، قادرة على اقناع من يرى في الكتابات الليبرالية الغربية، المثقلة بمعايير «الموضوعية» و «العقلانية»، مرجعية علمية رصينة. لهذا نرى أنفسنا مجبرين على مجاراتهم في تجاوز لغة محمد علي «الشرقية»، ولكن هذه المجاراة لا تمنعنا من طرح السؤال التالي: إذا كان البرنامج التصنيعي لمحمد علي لا يمتلك الشروط الكافية لانطلاقته واستمراريته، فلماذا لم تكتف الدول الأوروبية، بإهماله وتركه يواجه مأزقه بنفسه.؟ خاصة وأن آليات عمل السوق التي تمسك بها الدول الأوروبية تمتلك من القدرة الكافية ما يؤهلها للاطاحة بهذا المشروع. ثم لماذا سلكت الدول الأوروبية الخمسة موقفاً عدائياً تصاعدياً من برنامج محمد علي، إلى حد أوصلها إلى تجاوز تضارب مصالحها والتوحد، وأن بدرجات متفاوتة، حول استراتيجية أوروبية عامة، هدفها تصفية هذا المشروع، عبر عقد الاتفاقيات، وإعلان الحرب وصولاً إلى احتلال مدن وشواطئ دولة محمد علي المطلة على المتوسط، وإجباره على الرضوخ لأهدافها كاملة؟

تستوجب الإجابة على هذه التساؤلات تجاوز الخطاب الليبرالي «العلمي» والاستئناس بما طورته مراكز القرار السياسي والاقتصادي للأمبراطورية البريطانية حارسة الليبرالية، لعل في ذلك ما يجعل الصورة أكثر جلاء وانقشاعاً.

لنستعيد هنا أبرز العناوين التي وردت في تقرير مفصل رفعه القنصل فارين إلى وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون في 29 أيار 1834م، حول الأوضاع في الدولة العثمانية والسياسة المطلوبة من بريطانيا العظمى[68]. وتبرز أهمية هذا النص في نظرته الشمولية وفي توقيته الزمني الذي يغطي مرحلة حرجة في خارطة صراع القوى،

(68) M. Sabry: L'Empire..., op. cit., P. 291-294.

ظاهرها سلم مسلح وباطنها استشراف للمستقبل وتحضيرات سياسية متسارعة لخوض الصراع وحسمه.

كتب قنصل بريطانيا في دمشق إلى وزيره قائلاً: «... لا يوجد في العالم، أية حكومة أبرمت معاهدة تجارية مع بريطانيا العظمى بما يناسب مصالح هذه الأخيرة، أفضل من تلك التي أبرمها الباب العالي، وهذا ما اعتقد أنه، الجزء الأكثر قيمة لتجارتنا المتوسطية... فتجارتنا تنمو عاماً بعد عام، ونحن ننتظر لها نموا أفضل في حال استقرت الأوضاع في هذه البلاد... وفي حين نرى أن تجارتنا مع البلدان المتكونة حديثاً في أمريكا الجنوبية مقيدة بتقلبات متلاحقة، وبضوابط جمركية عالية، والأمر نفسه ينسحب على تجارتنا مع غالبية جيراننا الأوروبيين الذين يرفضون العمل بمبادئ التجاره الحرة، فإننا بالمقابل، نستفيد في تجارتنا مع الدول التابعة للأمبراطورية، ومنذ ثلاثة قرون، من الامتيازات الخاصة بتعرفة جمركية ثابتة ومحررة من الحقوق الإضافية... إي أننا نجد أنفسنا أمام حالة من التبادل التجاري الحر. أضف إلى ذلك، أن تجارنا ورعايانا المتواجدين في الممتلكات العثمانية، يمتلكون من الإمتيازات والضمانات قدراً، ليس فقط غير معروف في دول أخرى بل أن الدول الأكثر صغراً ترفض بأي ثمن أن تعطي مثل هذه الضمانات...

فإذا تمكن محمد علي من إزاحة السلطة التي اعطت هذه الضمانات، فهل نستطيع أن ننتظر أن باشا مصر سيعيد تأكيد هذه الامتيازات، رغم أن وضعيته الجديدة ستعطيه الحق المطلق في المطالبة بعقد معاهدات جديدة؟...

لقد برهن باشا مصر، بأن السياسة التي تحكم نظرته التجارية، محكومة بتوجهات طموحة وشديدة التعقيد... وقد حددها بطريقة لم تعرفها هذه البلاد من قبل...

«وبالتالي، فإن نظامه التجاري إذا ما وضع موضع التنفيذ، فإنه سيحمل في طياته ضربة قوية لتجارتنا، وذلك دون أن يخرق الاتفاقات... أننا نجد في محمد علي اقتصادياً، يبني نظامه التجاري، خاصة بالنسبة للمنتوجات الطبيعية في بلاده، على أسس مقيدة وغير ليبرالية... لهذا فإن صادراتنا ومنسوجاتنا المصنعة تجد فيه منافساً قوياً... ومما يثير دهشة سيادتكم، أنه أرسل إلى سوريا مندوبين عنه من أجل بيع المنتوجات الصناعية المصرية... كما أن صادرات مصر إلى بريطانيا تتجاوز وارداتها منها،... في حين أن صادراتنا إلى تركيا تتجاوز بكثير وارداتنا منها...

وإذا انتقلنا الآن إلى وجهة النظر السياسية، وتصورنا الوحدة الممكنة لكل هذه الأقاليم في دولة واحدة تحت سلطة محمد علي، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو:

ما هو أثر هذه الوحدة على مصالحنا في أوروبا وآسيا؟... منذ سنوات عديدة، ترى دول أوروبا الغربية أن تركيا هي بمثابة حليف من أجل حفظ التوازن القاري ضد روسيا... وإذا تمكنت المقاطعات التابعة لمحمد علي من التشكل كمملكة.. فإن لذلك أثرا على أوروبا وآسيا... إذ أن هذه المملكة ستبادر إلى التدخل في أعمال أوروبا وأسيا، كلما تزايدت قوتها الداخلية... لذا لا وجود لأية مصلحة في قيام هذه الدولة...»

يسعفنا هذا النص في كشف وتعيين أبرز الديناميات التي تحكم حقل الصراع على غير صعيد، كما يسعفنا في استجلاء آليات عمل النظام الليبرالي، المتسترة فيما وراء حجب ايديولوجية السوق، إن لجهة مدلولاتها المباشرة أو لجهة استهدافاتها المستقبلية.

من الجلي هنا، أن النظام «الليبرالي» في بعده العالمي لا يحتكم لآليات عمل السوق بمبانيه الاقتصادية الصرفة.

فالسوق الخارجية للدولة «الليبرالية» ليس امتداداً لمنطق عمل سوقها الداخلية، كما أن السوق العالمية بالمقابل ليس نتاج تلاقي إرادات اقتصادية حرة. فالسوق الخارجية بهذا المعنى يمثل موضوعاً يستدعي تضافر مصادر قوة الدولة المركزية بغية معالجته عبر شتى سياسات التفكيك والتكييف، كي يتحول إلى حقل نفوذ وسيطرة وفقاً لمتطلبات الدولة الصناعية المستعمرة.

بهذا المعنى، لا تنفك هذه الصيرورة الاقتصادية عن حواملها ومستلزماتها السياسية، فلكي يتحول المجال الخارجي للدولة الاستعمارية إلى حقل نفوذ وسيطرة فإن على الدولة أن تتدخل كفاعل سياسي متعدد الوظائف. ومن المسلم به هنا أن الفاعلية السياسية للدولة لا تحضر فقط كإستجابة لمتطلبات درجة التطور الاقتصادي، فهي تتدخل بداية كفاعل سياسي بغية كسر وتحطيم بنى الحقل الخارجي، وذلك كشرط ممهد لآليات عمل السوق، كما تتدخل كفاعل يواكب ويحمي منطق السوق المنشأة. وفوق هذا وذاك، تتدخل الدولة كفاعل سياسي استراتيجي يمتلك القدرة من جهة، على ضبط حركة الآخر والعمل على توجيه ضربات مسبقة له في ظل توقعات معينة، ومن جهة ثانية العمل على معالجة كل وضعية خارجية بإعتبارها حلقة ضمن إطار عالمي مترابط ومتفاعل.

فوفقاً لهذه الرؤية تم تشخيص وضعية دولة محمد علي، إن لجهة خصائصها ووظائفها المختلفة، أو لجهة موقعها من دوائر الصراع في ضوء آفاق تطورها المستقبلية.

وللتدليل على ما تقدم نرى ضرورة الإحاطة بثلاث مسائل تستحوذ بإهتمام النص الآنف الذكر:

- المحور الأول، يتصل بتشخيص وضعية السلطة المركزية للدولة العثمانية وما يحكم سياساتها الاقتصادية من معايير وتقنينات.

- المحور الثاني، يتصل بتشخيص وضعية دولة محمد علي وبالتالي معرفة السياسات التي تحكم مشروعها التجديدي، وصولاً إلى استشراف المخاطر المستقبلية المترتبة على تطور هذه الدولة.

- أما المحور الثالث، فيغطي ما تستهدفه، الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا، من سياساتها في مواجهة دورة الاجتماع العثماني.

ففيما يخص المحور الأول، يتضح لنا أن السياسات التي تمارسها السلطة المركزية في اسطنبول، قد فقدت أية فاعلية مؤثرة لجهة امتلاك القدرة على مواجهة مفاعيل السياسات المقتحمة لتوازناتها، بل أكثر من ذلك غدت هذه السلطة، عبر ما توفره من امتيازات لصالح الدول الأوروبية، شرطاً من شروط تنفيذ استراتيجياتها أن لجهة تفرعاتها داخل الدولة العثمانية، أو لجهة حركة القوى داخل المجال الأوروبي.

لهذا فإن على الدول الأوروبية برأي السياسي البريطاني العمل على تثبيت استمرارية السلطة السياسية في اسطنبول، عن طريق اشكال الدعم المختلفة وبتعبيرات «أكاديمية» رائجة، يرى «السياسي»، أن من مصلحة بريطانيا العظمى، حارثة «الليبرالية» والثورة الصناعية، أن تعمل على تثبيت وصيانة سلطة اسطنبول «الاستبدادية» و «التقليدية» في منظور الخطاب الإيديولوجي الليبرالي.

على النقيض من ذلك، تم النظر إلى دولة محمد علي على أنها تمثل مشروعاً تجديدياً للدولة العثمانية، يمتلك القدرة على التصدي لمفاعيل السياسات الأوروبية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، أضف إلى ذلك ما يمثله من مخاطر مستقبلية متعاظمة.

يترتب على ذلك، اعتبار البرنامج التصنيعي الذي اطلقه محمد علي وما يتصل به من سياسات اقتصادية ملائمة، احدى ركائز مشروع سياسي كابح ومعطل للسياسات الأوروبية، وذلك ضمن حدوده الراهنة. ولكن هذا الوضع المضر بمصالح الدول الأوروبية مؤهل للتفاقم، اذا ما نجح محمد علي في ازاحة سلطة اسطنبول وحل مكانها، أو استطاع ان يفرض عليها منطق مشروعه التجديدي. ففي كل الأحوال، تم النظر إلى دولة محمد علي على أنها تمتلك، ضمن حدود دينامياتها الدخلية، القدرة على احداث خلل استراتيجي في سياسات الدول الأوروبية ذي مفاعيل قارية.

وإذا ما تتبعنا مجريات الصراع بين سلطة محمد علي وسلطة اسطنبول خلال السنوات التي تلت كتابة هذا النص، أي بين عام 1834م و 1840م، فإن ما نخلص إليه يشير إلى أن معادلات القوى الداخلية كانت تدفع وبشكل متسارع بإتجاه حسم الصراع لصالح محمد علي، لقد بات واضحاً أن السلطة المركزية وبالرغم من الدعم الأوروبي لها، قد هزمت أمام محمد علي، وبالتالي فإن أبواب اسطنبول قد غدت مفتوحة أمامه . . .

ولهذا السبب، سارعت الدول الأوروبية إلى إعلان الحرب على محمد علي، محيلة السلطة المركزية في اسطنبول إلى ستارة تخفي وراءها اهدافها القاضية بتحطيم مشروع محمد علي التجديدي للدولة العثمانية، أينما كان مركزه في القاهرة أم في الآستانة.

وهذا ما توضحه مواقف وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون سواء في قوله «إنني أبغض محمد علي الذي لا أرى فيه إلا شخصاً بربرياً جاهلاً، أوصله دهاؤه وجرأته وذكاؤه الفطري إلى النجاح في الثورة. . . واعتقد أنه طاغية مستبد أوصل شعبه إلى حمأة البؤس»[69].

ومن المفارق هنا أن يتحول محمد علي رجل «التنوير» و «التحديث» بمعايير الإيديولوجية الليبرالية إلى «طاغية» «مستبد» بمنظور الوزير البريطاني. ولكن قولاً آخر للوزير نفسه يضيء الموقف، ففي قول آخر يحاول فيه تبرئة بريطانيا من «دم يوسف» يقول: «إن العمل على إخضاع محمد علي لبريطانيا يبدو غير عادل ومتحيز، ولكن المصالح العليا لأوروبا هي التي تقودنا»[70].

ولكن إذا كانت هذه هي حقيقة الواقع غداة انهيار مشروع محمد علي، فإن هذه المحطة التي شكلت خاتمة مرحلة، كانت بالمقابل مدخلاً لمرحلة جديدة قوامها تزاحم الدول الأوروبية على تحويل مصر إلى مستعمرة تابعة. فطوال المرحلة التي تلت سقوط محمد علي وحتى احتلالها من قبل بريطانيا عام 1882م. كانت تيارات الفكر الغربي تعمل على صياغة خطاب جديد يخدم هدف السيطرة الاستعمارية المباشرة على مصر.

لهذا جهدت الآلة الأكاديمية الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتيارها الليبرالي، وعلى خطاه التيار الماركسي الناشئ، على إعادة استحضار ذكر دولة

---

(69) ذكره ستافر يانوس: التصدع العلمي، ج، مرجع سابق، ص: 222.

(70) ذكره: Jean Batou: L'Egypte..., op. cit., P. 420

محمد علي بما يتلاءم والأهداف المستجدة. لذا تحول محمد علي «الطاغية» و «المستبد» في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلى باعث نهضة مصر ومحررها من الاستعمار التركي في النصف الثاني من القرن، وهذا ما يوضحه قول الحاكم البريطاني لمصر اللورد كرومر محاولاً تثبيت إطار مرجعي جديد في قراءة التاريخ، فهو يرى «أن المصريين محقون في إجلال ذكرى هذا النابغة (محمد علي)... لأن له الفضل الأكبر في بتر بلادهم عن جثمان الدولة العلية البالي،... ومنح مصر كياناً ادارياً قائماً بذاته»[71].

من الواضح هنا، أن المتسعمر حاول بوعي وتصميم أن يبني نموذجاً معرفياً جديداً يستطيع خلاله أن يعيد تشكيل ذاكرة الشعوب المستعمرة على نحو معين، يفقدها بوصلة الرؤيا ويوقعها في شباك رؤية متغربة مزورة لوقائع تاريخها القريب.

ومن المفارقات الغريبة في تاريخ فكرنا «النهضوي»، أن تنجح لغة كرومر في فرض نفسها إطاراً مرجعياً لما صاغته النخب الثقافية المستتبعة من آراء ومقولات حول تجربة محمدعلي، في الحقبة التاريخية اللاحقة، وذلك بعد أن نجحت الدول الأوروبية في تفكيك المجال العثماني واستتباع أقاليمه المختلفة.

فوفقاً لهذه الأسطورة الجديدة تحول محمد علي، من «طاغية» شرقي، يهدد المصالح العليا للدول الأوروبية، إلى داعية لهذه الحضارة ومحرر لشعب مصر والعرب من «الاستعمار التركي»[72].

رابعاً: إيديولوجية التنوير: حجاب ثقافة الإستتباع:

لقد نجحت ثقافة التغريب، بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، وبالتوازي مع بداية تشكل نظام الاستتباع، في إيجاد مرتكزات سياسية واقتصادية داخلية، تمكنها من العمل على بناء مرجعيتها المعرفية المشوهة لمباني وديناميات حقل الصراع، على خلفية ما طورته من أسئلة وإشكاليات لا تمت للواقع بأية صلة.

غير أن هذا النجاح بقي نسبياً، ومرد ذلك أن خطوط الصراع في مواجهة نظام الاستتباع، قد حافظت على ديناميتها النسبية في المراحل التي تلت سقوط تجربة

(71) ذكره: زكي أحمد بك: الحالة المالية والتطور الحكومي والاجتماعي في عهدي الحملة الفرنساوية ومحمد علي، المطبعة العصرية، مصر، د.ت.، ص: 112.

(72) قارن حول هذه الوجهة نماذج من الكتابات العربية المعاصرة: نزيه الأيوبي / : الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ط1، ص: 72، 77-78 - قارن أيضاً عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص: 63.

محمد علي، متخذه سياقات فريدة ترتبط بخصائص البنية الاجتماعية العامة لكل أقليم من أقاليم المجال العثماني، خاصة بعد تعرض هذه الأقاليم لعملية انكشاف سياسي استراتيجي بسبب تفكك وتآكل بنى السلطة المركزية في اسطنبول.

ففي ضوء ما فرضته حركات المقاومة الشعبية من وقائع جديدة، كان على الفكر المتغرب أن يطور لغته بما يتناسب وطبيعة التحولات الجارية، خاصة وأن خطوط الصراع قد تجاوزت حدود السلطة العثمانية لتنفتح على خطوط جديدة تحكمها جيوش المستعمر من جهة، وحركات المقاومة الشعبية الإسلامية من جهة ثانية[73].

لم تجد مراكز الفكر المتغرب أمام ما تواجهه من مقاومة إلا العمل على استعادة لغة عصر الأنوار بأثواب جديدة. وبذلك استعادت مراكز القرار الأوروبي ايديولوجيتها العنصرية تحت غطاء «الرسالة التمدنية».

إن لغة الصراع السابقة قد سقطت بسقوط أطرافها، وذلك بإعتبار إنهيار دولة محمد علي من جهة، ووقوع السلطة العثمانية في ظل هيمنة الدول الأوروبية.

لهذا نلحظ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولادة خطاب استعماري جديد متعدد الأهداف والوظائف، وذلك بما يتناسب وتعقيدات الصراع المفتوح مع شعوب وأقاليم المجال العثماني.

في ظل المرحلة الجديدة، غدت الثقافة الإسلامية، في منظور الفكر التنويري الإستعماري، هدفاً مركزياً يجب العمل على تدميره واستئصاله.

لهذا نرى شيخ العلمانية الفرنسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أرنست رينان يكتب في عام 1862م قائلاً: «. . . الشرط الأساسي لانتشارها (العبقرية الأوروبية) هو تدمير المنتج السامي بإمتياز، تدمير السلطة التيوقراطية الإسلامية، ومن ثم تدمير الروح الإسلامية. . . الحرب لن تتوقف إلا عندما يموت آخر أبناء اسماعيل من البؤس. . . أن الإسلام هو النفي الأكمل لاوروبا، والإسلام هو التعصب، الإسلام هو احتقار العلم، والغاء المجتمع المدني، إنه ببساطة الروح الإسلامية المرعبة، التي تضيق الدماغ البشري، وتغلقه أمام كل فكرة مرهفة. . . أمام كل بحث عقلاني. . .»[74]

ففي فرنسا، المنخرطة في حرب استعمارية استيطانية في الجزائر، نلحظ ازدهاراً لخطابها «التنويري» على غير صعيد وفي أكثر من إتجاه. فهذا توكفيل منظر

---

(73) راجع حول هذه المسألة: حسن الضيقة: في الاجتماع الإسلامي المعاصر: دار الإيمان، بيروت، 1993، ص: 9-32-33-62.

(74) ذكره: هنري لورنس: المملكة المستحيلة. . .، مرجع سابق، ص: 224.

«الديموقراطية»، يحث في مداخلته البرلمانية الأولى (3 تموز 1839)، فرنسا للتوجه شرقاً، فهناك «سوف تجد فرنسا وجيشها وبحريتها وإدارتها وقواها المنتجة والصناعية المنافذ التي لا وجود لها في أوروبا»[75]. وتتسع دائرة الحروب الصليبية الجديدة في نظره لتشمل قارة آسيا بمجملها، وذلك في قوله: «أن أوروبا أيامنا لا تتصدى لآسيا عن طريق مجرد ركن، مثلما فعلت أوروبا في زمن الحروب الصليبية: إنها تهاجمها من الشمال ومن الجنوب، ومن الشرق ومن الغرب، ومن جميع الجهات، إنها تخترقها وتطوقها وتقهرها»[76].

وبعد عملية القهر هذه يتحول العالم بنظر توكفيل إلى وليمة تنتظر من يضع يده عليها، لهذا نراه يحث الأمة الفرنسية على تحمل مسؤوليتها كي تبقى «أمة عظيمة»، فيقول: «هل تظنون أن أمة تريد أن تظل أمة عظمى يمكنها أن تشهد مثل هذا المشهد دون أن تشارك فيه؟ هل تظنون أن علينا ان ندع شعبين من شعوب أوروبا يستوليان دون رادع على هذه التركة المهولة؟ إنني أقول لبلادي، بقوة وإيمان، أن الأولى من مكابدة ذلك هو خوض الحرب»[77].

وتتكرر مضامين هذا الخطاب عبر مفردات أخرى عند أبرز مفكري وسياسي «الرسالة التمدينية» لأوروبا، على نحو يصعب الإحاطة به هنا[78]. ونكتفي هنا بالإشارة إلى نموذج من النسخة البريطانية لهذه الرسالة التمدينية. فقد جاء على لسان اللورد كرومر الشديد التأثر برينان ما يلي: «أن عقل الشرقي... مثله مثل شوارعه المثيرة للإنتباه، يفتقر إلى الاتساق، كما يتسم منطقه بدرجة عالية من عدم الدقة، وعلى الرغم من أن العرب القدماء قد استوعبوا علم الجدل، بدرجة كبيرة، إلا أن احفادهم يتصفون بعجز واضح في مجال القدرات المنطقية...»[79] بهذا المعنى، لن يكون الإستعمار إلا وسيلة جراحية غرضها إعادة تأهيل «العقل الشرقي»، عبر تطعيمه «بالعقلانية الغربية».

ولكن إذا كانت هذه هي حال الخطاب الليبرالي التنويري، التي تتستر وراءه مراكز القرار الأوروبي، فهل يمكننا أن نجد في أبنية الفكر النقدي الغربي إبان هذه المرحلة ما يجبرنا على التمييز بين مدرسة فكرية وأخرى؟

---

(75) هنري لورنس: المملكة المستحيلة، مرجع سابق، ص: 153.
(76) المرجع نفسه: ص: 154.
(77) المرجع نفسه: ص: 154.
(78) راجع: تزفيتان تودوروف: نحن والآخرون، ترجمة: ربى حمود، دار المدى، دمشق، ط1، 1998
(79) ذكره: شارل عيساوي: تأملات في التاريخ العربي، مرجع سابق، ص: 181.

من المعلوم أن المدرسة الماركسية شكلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عنواناً لإتجاه فكري جديد، يطرح نفسه كتيار نقيض للمدرسة الليبرالية، فهل في مقاربة الماركسية للسياسات الاستعمارية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر ما يعطي الدليل على ذلك؟

هنا تفاجئنا نصوص ماركس وإنجلز بتحليلات متتالية، ترى في العملية الاستعمارية تعبيراً عن دينامية تاريخية تمتلكها الرأسمالية، سوف تفضي إلى انتقال المجتمعات غير الرأسمالية إلى مرحلة تاريخية أعلى. ولهذا السبب فإن الوجه الرئيسي الذي يحكم آليات عمل الأنظمة الراسمالية ذو سمة ثورية تقدمية[80].

وعندما حاول لينين في مطلع القرن العشرين أن يطور النظرة الماركسية لهذه المسألة، فإننا نلحظ أن التطوير الذي أحدثه كان موضعياً، ففي منظوره، حافظت الرأسمالية على الطابع «الثوري العالمي» حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لتدخل بعد ذلك في المرحلة الاحتكارية الامبريالية. مفاد القول هنا، أن المقولة الماركسية في تعبيراتها التأسيسية على يد ماركس وانجلز، وفي تعبيراتها اللاحقة على يد لينين وآخرين، حافظت على نظرتها الإيجابية للسياسة الاستعمارية التي اطلقتها الدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ومن الطبيعي والحالة هذه أن ينظر الكاتب الماركسي إلى سياسات الدول الأوروبية التي أجهضت تجربة محمد علي نظرة إيجابية.

في ضوء ما تقدم نلحظ أن الكتابات الماركسية المعاصرة، سوف تلجأ في مقاربتها لنشأة دولة محمد علي إلى مناورة فكرية فجة، وذلك عن طريق التحليق عالياً فوق التاريخ، مدخلة القارئ في حقل تفكري ذات طابع كلياني شديد التجريد. لهذا نلحظ محاولات الفكر الماركسي بنسخه المختلفة، ضبط وتقنين النقاش ضمن حدود السؤال التالي: ما هي أسباب نشأة الرأسمالية في إطار دورة الاجتماع العثماني؟ هل هي ذات منشأ خارجي أم ذات منشأ داخلي[81]؟

---

(80) سبق للمؤلف أن عالج هذه المسألة في غير مناسبة: راجع: حسن الضيقة: سمير أمين وتجربة الكتابة الماركسية، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، راجع أيضاً كتاب: الظاهرة الرأسمالية، نظرة نقدية في التاريخ والإيديولوجية، دار المنتخب العربي، بيروت، 1994، راجع أيضاً: كتاب الآخر في منظور الفكر الغربي الحديث، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994.

(81) قارن: مكسيم رودنسون: الإسلام والرأسمالية، دار الطليعة، بيورت، ط4، 1982، ص: 117.
قارن أيضاً: إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1958، ص: 69-81-82.
قارن أيضاً: سمير أمين: أزمة المجتمع العربي، مرجع سابق...

إن إنقسام إتباع المدرسة الماركسية بين قائل بأن الرأسمالية المحلية كانت ذات «منشأ خارجي»، وبين قائل بوجود «بذور جنينية» للرأسمالية محلياً، وبأن دولة محمد علي عملت على توفير الشروط المناسبة لنشوئها واكتمالها، لا يخرجهما عن إطار نظرة محددة للرأسمالية. أي أن المشكلة هنا تجد أساسها فيما طورته المدرسة الماركسية من تصورات لآليات عمل النظام الرأسمالي في بعدها العالمي. فعلى هذا المستوى، عملت الماركسية على قلب حقائق الواقع راساً هلى عقب، فبدل أن تلحظ ما تنطوي عليه آليات عمل النظام الرأسمالي في حركتها العالمية من اتجاهات تفكيك واستتباع للمجتمعات غير الأوروبية، عمدت إلى إسقاط تصورات معاكسة قوامها أن هذه الحركة العالمية تحكمها جدلية إيجابية هي نفسها جدلية التطور التي تحكم الداخل الأوروبي.

خلاصة القول هنا، أن الرأسمالية منذ نشأتها إنطوت على حقلي عمل متنابذين، فمن جهة هناك حقل داخلي تحكمه جدلية تطور سياسي واقتصادي تدفع بإتجاه تمركز عناصر القوه وتكاملها، وبموازاة ذلك هناك حقل خارجي تحكمه صيرورة تفكيك واستتباع سالبة. هذه المعادلة التكوينية للنظم الرأسمالية في طورها التجاري أو الصناعي، لم تترك لخارجها امكانية تطوير نظمه الاقتصادية أو «تقليد» المراكز الرأسمالية. لهذا كان على هذا الخارج، وهنا محمد علي، أن يشق طريقاً ثالثاً يستطيع عبره أن يكبح مفاعيل السيطرة الرأسمالية عن طريق تطوير ما تمتلكه الدورة الداخلية من مصادر قوة مختلفة.

بهذا المعنى، انطوى حقل التدافع والصراع بين محمد علي والدول الغربية على سيل من التعقيدات المستجدة، وهذا ما يفرض التخلي عن جملة الأسئلة التي صاغها أتباع المدرسة الماركسية، وذلك بغية افساح المجال أمام بلورة السؤال الذي يتلاءم مع خصائص وحيثيات الأطراف الفاعله في حقل الصراع وبتعبير آخر يتبدى السؤال على النحو التالي: كيف واجه محمد علي مفاعيل الرأسمالية على اختلاف مستوياتها؟

جواباً على هذا التساؤل، نلحظ أن دولة محمد علي قد حكمتها ديناميتان، إحداهما مركزية، وأخرى فرعية مشروطة بالأولى ومكملة لها.

تتمثل خاصية الدينامية المركزية في العمل على تجديد بنى الدولة العثمانية، عن طريق بناء سلطة مركزية تستند إلى ما تمتلكه دورة الاجتماع العثماني عن مصادر قوة مختلفة، فعبر ما توفره هذه المعادلة تستطيع الدولة أن تمتلك الشروط الأساسية المؤمنة لتوازناتها الداخلية وبالتالي لقدرتها على حفظ استقلالها في مواجهة سياسات الدول الأوروبية. لما كانت هذه المعادلة، توفر شروطاً أساسية غير كافية، فقد عملت

دولة محمد علي على تطوير دينامية فرعية مستحدثة، الغرض منها العمل الدؤوب على الاستيعاب السريع للتجديدات العلمية والانتاجية التي تملكها المراكز الأوروبية، وتوظيفها داخلياً بما يخدم عملية تجديد الدولة وتمكينها من تجاوز مآزقها المختلفة، خاصة لجهة عجزها عن التصدي لمفاعيل صيرورة التفكيك السالبة.

لقد رأى محمد علي أن بإستطاعته عن طريق الربط المحكم بين هاتين الديناميتين أن يخرج الدولة العثمانية من مأزقها التاريخي.

يترتب على ما تقدم التأكيد على أن شرط تأدية الدينامية الفرعية للوظائف المنوطة بها، يتمثل في خضوعها لمباني الدينامية الأولى، التي تشكل الدائرة التي ترتسم ضمنها خطوط الاستراتجية العامة المحددة للأهداف العامة والمعينة لوظائف الدينامية الفرعية. والسبب في ذلك، أن عملية إستيعاب تجديدات النظام الرأسمالي، من قبل دولة محمد علي، هي بطبيعتها ذات بعد صراعي وانتزاعي، تفترض وجود مركز ثقل سياسي واقتصادي قادر على مغالبة الأطراف الأخرى داخل حقل الصراع العام، كي يستطيع بعدها أن يفصل بين المتغير المعرفي وما يحكمه من ضوابط سياسية واقتصادية مركزية. فعناصر التحديث الرأسمالي، ليست سلعاً استهلاكية معروضة في السوق في خدمة أي مستهلك، بل دونها حجب سياسية واقتصادية وثقافية كثيفة، هي التي تحدد آليات استخدامها وتوظيفها، وعرضها واستهلاكها.

لذا، فإن سياسة السيطرة عليها من قبل دولة محمد علي، تعترضها عقبات كأداء لا يذللها إلا وجود مركز ثقل سياسي واقتصادي مستقل، يمتلك القدرة على مغالبة اطراف حقل الصراع وفق متواليات سياسية واقتصادية وثقافية مركبة، وذلك لبلوغ مرحلة القدرة على انتزاع أي من هذه التجديدات واستيعابها ضمن حدود المعايير والسياسات الداخلية.

ففي ضوء ديناميات الداخل تتحدد القدرة على موضعة «المتغير الخارجي» ضمن سياق بنى الداخل بطريقة إيجابية.

لهذه الأسباب، نلحظ أن مراكز القرار في الدول الأوروبية لم تنخدع بالنزوع التحديثي لمحمد علي. إذ أنها أدركت مبكراً أن هذا السعي الدؤوب للتجديد والتحديث تحكمه ديناميات سياسية واقتصادية مثبتة لمعايير الاستقلال، ومعطلة لمفاعيل سياسات التفكيك والإستحواذ.

فمنذ بروز سلطة محمد علي ضمن حدود ولاية مصر، كانت سياسة الدول الأوروبية عامة وبريطانيا «الرأسمالية» بإمتياز، تعمل على تدعيم ومساندة القوة المملوكية في مصر، بما هي تعبير عن حالة تفسخ وإنحلال لبنيان السلطة السياسية في

الدولة العثمانية. . . أما في المرحلة اللاحقة، وعندما إتضح أن سلطة محمد علي قد تحولت إلى القوة الدينامية المجددة لبنيان الدولة، نلحظ إنقلاباً نوعياً في مواقف الدول الأوروبية، يمتد من موسكو إلى لندن، وذلك بإتجاه دعم وحماية السلطة المركزية في اسطنبول، واعتماد هذا الموقف كشرط من شروط الإنقضاض على دولة محمد علي ومن ورائه المجال العثماني العام.

فبعد أن تمكنت الدول الأوروبية من تحطيم بنيان دولة محمد علي، وبالتالي تفكيك الدينامية المركزية الداخلية، غدا بإمكانها أن تستخدم عملية «تحديث» الدولة العثمانية وفقاً لاستراتيجية المراكز الرأسمالية. أي أن عملية التحديث إن لجهة مضامينها أو لجهة أهدافها، تحولت إلى مطية لاستكمال عملية تفكيك بنى المجتمع وإخضاعه لنظم السيطرة والإستتباع.

بهذا المعنى، لا تشكل قضية «التحديث»، منطلقاً تأسيسياً لبناء مقولات نظرية عامة تمتلك خاصية ضبط وتفسير مجري وقائع حقل الصراع بين المجال العثماني والدول الأوروبية. بتعبير آخر، تمثل موضوعة التحديث، قضية فرعية تتعين عناصرها ومبانيها ووظائفها في ضوء التحولات الجارية داخل حقل الصراع.

ولما كان حقل التدافع والصراع متجاذباً بين قطبين، فإن عملية التحديث بدورها كانت متجاذبة بين قطب يدفع بإتجاه موضعتها ضمن مباني ديناميات الاستقلال، وقطب آخر يدفع بإتجاه موضعتها ضمن مباني نظم التفكيك والإستتباع.

ومن المفيد هنا أن نتتبع ما شهدته موضوعة التحديث من تحولات متعاقبة في المراحل التاريخية التي تلت سقوط دولة محمد علي، حتى استقرت بإعتبارها عقيدة ايديولوجية تنهض بوظائف محددة يمليها خط الاستتباع، ويأتي من ضمنها القيام بوظيفة المطرقة الفكرية في مواجهة الفضاء الثقافي للمجال العربي والإسلامي المقاوم.

خلال المرحلة الممتدة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر والحرب الأوروبية العالمية الأولى، تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق هدفها المركزي المتمثل بتفكيك بنى الدولة العثمانية واستتباع مجالها المجتمعي. . . وكان من نتائج عملية التحول التاريخي هذه، احداث تحولات بنيوية متلاحقة داخل هذه المجال، بحيث غدا لنظام السيطرة الأوروبية، مرتكزاته السياسية والاقتصادية والثقافية الداخلية. غير أن هذا الواقع المستجد، والذي وفر لنظم السيطرة مواقع متقدمة داخل المجال العربي- الإسلامي، لم يكن يمتلك شروط استمراريته في مواجهات ديناميات الداخل حاضنة قطب الاستقلال عبر الاستناد فقط إلى ما تمتلكه قوى الإستتباع المحلية من

مصادر قوة ذاتية، لذا بقيت هذه القوى مرتهنة في وجودها واستمراريتها لما تمتلكه مراكز القوى الخارجية من نظم سيطرة متعددة الأوجه.

على خلفية هذا السياق، وجد متصل الاستتباع، في حلقاته المركزية والطرفية، في موضوعة «التحديث» و «التنوير» مادة لبناء عقيدة شمولية تعمل على إنشاء فضاء ثقافي يستجيب لاحتياجات متصل الاستتباع، ومن ضمنها إنشاء خطاب ثقافي فاعل في مواجهة لغة دورة الاجتماع المستتبعة.

وبالاستناد إلى هذه العقيدة العامة، عمل الخطاب التنويري على صياغة اعداد لا متناهية من الثنائيات اللغوية المسيلة لخطاب الحداثة، من قبيل حداثة - تقليد، او معاصرة- تراث، عقلانية- لاعقلانية، حركة - جمود، تنوير-ظلامية، . . . وتكاد السلسلة لا تنتهي، فما أن تستهلك ثنائية ما حتى تحل مكانها ثنائية جديدة.

تنهض هذه الثنائيات بدور الحراب الجارحة في دواليب الخطاب الحداثوي، وتزداد الحاجة إلى حضورها الفاعل كلما بدا أن احدى مرتكزات نظم الاستتباع السياسية أو الاقتصادية قد تعرضت لأي زعزعة أو ضعف، بسبب ما تطوره دورة الاجتماع العامة من ديناميات مقاومة متعددة الايقاعات. لهذا فإن ضرورات قطب الاستتباع، تقضي بتحميل خطاب الحداثة ادواراً متعددة الأوجه، أقلها إغراق المخيلة الثقافية بسيل لا متناه من المفردات والصور والرموز، يواكبها عالم كثيف من المعاني والدلالات الحاجبة لوقائع نظم الاستتباع والمسوغة لها، كذلك تغدو الحاجة ملحة لآليات عمل ثقافية مركبة بغية تفكيك وتكييف بنى الثقافة المناهضة.

الفصل السابع

الدولة والجيش والمجتمع
صناعة القوة أو عقب اخيل

اولاً دولة محمد علي: اشكاليات النماذج التفسيرية

تتيح لنا جملة المعالجة التي انطوت عليها فصول الدراسة، بلورة شبكات كثيفة من الرؤى التي تسعفنا في الانكباب على معالجة العقدة المركزية التي عبرها وبها تتعين خطوط الأئتلاف والصراع التي حملتها دولة محمد علي داخل حقل التدافع العام. عنينا بذلك ما جسدته هذه الدولة من نموذج سياسي امتلك مبانيه الخاصة، ونهض بوظائف محددة استدعتها اهداف استراتيجية كان الغرض منها معالجة وتخطي أزمات داهمة متنوعة الأصول.

تطالعنا الكتابات الفكرية المعاصرة التي عنيت بهذه المسألة، بسيل لا متناه من النماذج التفسيرية المتعددة المشارب.

ويعتمد كل من هذه النماذج مقولة تأسيسية مستمدة مما أفرزه حقل التدافع العام من وقائع ودناميات كثيفة. إلا أن هذه النماذج التفسيرية وعلى كثرتها، لا تخرج عن كونها مشدودة إلى احد النموذجين التفسيريين التاليين:

يرى النموذج الأول في دولة محمد علي نموذجاً تحديثياً استلهم في بناء مرتكزاته ورسم اهدافه، وما اختطه من تنظيمات وتقنيات وأساليب عمل، نموذج الدولة الأوروبية الحديثة.

أما النموذج الثاني فيرى في هذه الدولة إحياء للنموذج التقليدي على اختلاف تسمياته فهو عند البعض احياء للنموذج «الأسيوي»[1]، وعند البعض الآخر احياء

(1) قارن: Michel Seurat: Etat et industrialisation, op. cit., P. 39

للنموذج «الخراجي»[2]، وهو عند آخرين احياء للقوى العثمانية الاسلامية[3].

لا يخفى علينا هنا، وفي ضوء ما قدمناه من مقاربات تفصيلية لشتى عناصر المسألة، ما يخترق كلا التصورين من نقاط اختلال أساسية ان لجهة منهجية المقاربة او لجهة الاستنتاجات.

1- فكلا النموذجين ينطلقان، فيما توصلا اليه من استنتاجات، من طرائق منهجية ذات طابع مغلق وساكن. فعلى خلفية تصور نمطي لكل من نموذج الدولة الأوروبية الحديثة والدولة التقليدية، تم توصيف دولة محمد علي بإعتبارها امتداد لأي منهما. وبذلك حمل هذا التوصيف كافة نقاط الخلل الكامنة في النموذجين، ان لجهة كونهما تقنينا صارماً لتشكيلتين تاريخيتين، تداخلت في تكوين مبانيهما ديناميات ثقافية وسياسية واقتصادية متعددة الدلالات والوظائف، أو لجهة ما شهدته كل منهما من أطوار أفضت في كل مرحلة الى ولادة أشكال سياسية مسيطرة، دون ان يعني ذلك قطعاً مع ما سبق او انغلاقاً عما يعتمل داخل كل تشكيلة من عوامل تغيير.

2- أما مكمن الخلل الثاني فيتمثل في مقاربة كلا النموذجين بإعتبارهما اما نمطين مستقلين عن بعضهما لجهة تبعية كل منهما لنموذج مجتمعي متميز خاصة ابان المرحلة موضوع الدراسة، أو لجهة كون كل منهما يمثل حقبة معينة في سلم تطور تاريخي، يحتل فيها النموذج التحديثي مرتبة أعلى من مثيله التقليدي، بحيث تتبدى دولة محمد علي بإعتبارها مرحلة انتقالية بإتجاه النموذج الحديث.

3- أما لجهة مكمن الخلل المنهجي الثالث فيتمثل في قصور كلا النموذجين عن ضبط وتعيين شبكات التدافع بين المجالين إبان المرحلة التاريخية التي احتضنت الدولة العلوية. فقد تم اختزال حقل العلاقات الى مجموعة من «العوامل الخارجية»، ذات صبغة ثقافية بالنسبة للنموذج الليبرالي أو ذات صبغة اقتصادية بالنسبة للنموذج الماركسي. بهذا المعنى لم يرتق أي من التصورين الى المستوى الذي يمكنه من ضبط ما انطوى عليه حقل التدافع من تحولات متسارعة، أدت الى تغيير نوعي في طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، بحيث غدت الدولة العثمانية جزءاً من حقل الصراع العام الآخذ في التشكل مع ما يعنيه ذلك من انفتاح التوازنات الداخلية لهذه الدولة على نحو جعلها قابلة لتلقي مفاعيل حقل الصراع بإعتبارها جزء من نسيج عالمها الداخلي. ان انفتاح المجال العثماني وجعله عرضة لتلقي مفاعيل الاقتحام

(2) قارن: نزيه الأيوبي: الدولة المركزية في مصر: مرجع سابق، ص: 33.
(3) قارن: طارق البشري: الحركة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص:30.

الخارجي، لا يعني هنا ان هذا المجال العثماني قد غدا موضوعاً تعيد تشكيله خطوط الصراع العامة. فقد حافظت الدولة في هذه المرحلة على جوانب أساسية من دينامياتها الخاصة، ولكن ما نود الإشارة اليه يتمثل في كون صيرورة الدولة العثمانية إبان هذه المرحلة قد غدت متداخلة مع صيرورة تحول حقل التدافع العام. ان التأكيد على وجود حقل كثيف من علاقات الصراع بين المجال العثماني والنظم الاوروبية، يجعلنا قادرين على إلتقاط العديد من التحولات النوعية الكاشفة لخصوصية الدولة، متجاوزين بذلك منزلقات مقاربات التصورين «الحداثوي»و«التقليدي».

4- يفيدنا التنبه إلى ضرورة تجاوز مآزق المقاربات المغلقة والساكنة في تحليل خاصية الدولة العلوية، في الانتقال إلى مستوى جديد من التحليل يتيح لنا التقاط سمة أساسية في مقاربة الموضوع، عنينا بذلك مفهوم الصيرورة، أي تحليل الدولة بإعتبارها «ثمرة صيرورة تاريخية» خاصة، على حد تعبير برهان غليون[4].

فقراءة الدولة بمنظور كونها تتويج لصيرورة تاريخية، يفتح زوايا الرؤية على نحو يمكننا من لحظ شتى «العوامل» الداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيل مباني الدولة الحديثة[5]. وبذلك تستطيع هذه المنهجية ان تلامس جوانب أساسية من شبكة العلاقات الناظمة لعلاقة الدولة من جهة بالسياق المجتمعي والتاريخي الداخلي الذي انبثقت منه، ومن جهة ثانية بالسياقات المجتمعية والتاريخية الخارجية التي تفاعلت معها هذه الدولة.

بمقتضى هذه المقاربة، يحضر المتغير الداخلي بدلالاته الفاعلة، ولا يتحول إلى موضوع سلبي راكد تصوغ وظائفه المفاعيل الخارجية. وبتعبير آخر لا تؤدي عملية الإنخراط ضمن النموذج التحديثي إلى ذوبان «ذاتية» الدولة وبالتالي انقطاعها عن «هويتها» الخاصة. بموازاة ذلك، يحضر المتغير الخارجي كفاعلية تكوينية في تشكيل صيرورة الدولة، وبذلك تنتفي امكانية النظر إلى الدولة التحديثية على أنها امتداد حصري للنموذج التقليدي، يفرض علينا تعيين الفاعل الخارجي، بإعتباره عاملاً برانياً عاجزاً عن اختراق المعادلات التكوينية للنموذج التقليدي.

غير أن هذه الوجهة، وبالرغم مما تسهم به في تحرير شبكات الرؤية من بعض المنزلقات المنهجية والنظرية، إلا أنها تعود فتدخلنا في جملة منزلقات أساسية. يتبدى

---

(4) راجع حول هذه الوجهة: برهان غليون: المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1993، ص: 36-37.

(5) المرجع نفسه: ص: 226.

المنزلق الأول في تعيين هذه الوجهة لخاصية الصيرورة التاريخية ومآلها. ففي نظر برهان غليون تمثل هذه الصيرورة عملية انتقالية خاصة مآلها دفع المجتمع المحلي «نحو الإندماج في الحضارة والتاريخ»[6]، مع ما يقتضيه ذلك من إحداث قطيعة نوعية مع «البنى التقليدية»[7] وتتوضح صورة هذا المآل بشكل جلي عبر تأكيد الكاتب للأثر النوعي الذي أحدثه «طعم الفكر العقلاني الحديث» في انطلاقة هذه الصيرورة وضبط آليات حراكها وانتظامها[8].

لا يخفى علينا هنا أن الكاتب في تعيينه لخاصية هذه الصيرورة، بقي متشبثاً بعقيدة عالمية وريادة النموذج الحضاري الأوروبي الحديث.

فحضارة أوروبا بمنظوره هي «الحضارة» اطلاقاً والعقلانية الأوروبية هي «عقلانية» العصر بلا منازع. وبذلك تبدو الدولة التحديثية بنظره مشروعاً تاريخياً مآله الانخراط ضمن حضارة العصر وفقاً للمنطق الذي صاغه النموذج الأوروبي. من الواضح هنا أن الكاتب في مقاربته للنموذج الغربي الحديث يهجر وقائع تاريخ هذا النموذج ليرتحل إلى السكن داخل الحقل العقائدي والطوباي لهذا النموذج، متخذاً منه مرجعية معيارية عالمية مقوّمة لما دونها من أزمنة حضارية ومجتمعية. وبذلك يقع الكاتب في فخ العنصرية الثقافية الأوروبية وما يترتب عليها من التسليم بوجود سلم تطور حضاري يحتل النموذج الأوروبي قمته.

يستدعي المنزلق الآنف الذكر، خللاً منهجياً آخر ويتمثل هذه المرة في سعي الكاتب الدؤوب إلى تفكيك وتذرير المجال الداخلي مفقداً إياه وحدته وتوازناته وآليات عمله، أو بتعبير آخر منطق اشتغاله كتشكيلة مجتمعية تاريخية، ليحيله إلى مجموعة عوامل وبنى مبعثرة تتحدد وظائفها وفعاليتها ووجهتها في ضوء ما رسمته التجربة الأوروبية من رؤى ونظم ومعايير ذات طابع عالمي وعصري نافية لما دونها.

هنا أيضاً يقع الكاتب في مقاربته «للدولة التحديثية» في فخ التطورية التاريخية فالصيرورة التاريخية المعاصرة وفقاً لهذا المنظور تتمظهر كدينامية أوروبية جاذبة ومحفزة للآخر للانخراط في عالمها الجديد.

حول هذه المسألة غاب عن ذهن الكاتب ما يفرضه الحقل التدافعي فيما بين التشكيلتين من وقائع ومعطيات خاصة، يترتب عليها استحالة تعيين وظيفة أي عامل إلا

---

(6) المرجع نفسه: ص: 238.
(7) المرجع نفسه: ص: 120، 128.
(8) المرجع نفسه: ص: 50.

في ضوء ما يولده كل سياق من استراتيجيات ناظمة لحركة ووظائف «عوامله». فواقع التدافع والصراع بين اقطاب الحقل ينفي أية امكانية لادراج «العوامل الداخلية والخارجية» ضمن دائرة صيرورة تاريخية متسقة البنيان.

في ضوء ما سبق وأشرنا إليه لا يمكننا قراءة دولة محمد علي ان لجهة نشأتها أو لجهة مآلها إلا على أساس استيعابنا لواقع التدافع والصراع بين صيرورتين تاريخيتين متنابذتين، لكل منهما مدارها الخاص. ثم أن تأكيدنا على البعد التدافعي بين الصيرورتين ينفي إمكانية التوليد الجدلي لهذه الدولة، وذلك بإعتبار ان السياق التدافعي هنا يتم بين مجال مجتمعي أقليمي يواجه استراتيجية اقتحام من قبل الدول الصناعية الأوروبية في مرحلة تاريخية محددة، سمتها اكتمال مباني سيطرتها العالمية، على خلفية ما طورته من سياسات استعمارية خاصة ليست بأية حال امتدادا لما يعتمل داخل مباني دولها القومية من ديناميات مختلفة. بتعبير آخر، بما أن حقل التدافع والصراع في ظل هذه المرحلة لم يعد محصلة تفاعل تشكيلتين تاريخيتين بل محصلة نزوع التشكيلة الأقليمية للتعامل مع شبكة معقدة من الاستراتيجيات والسياسات التي تبلورها الدولة القومية الأوروبية بغية تعميم وتعميق وتطوير نظم سيطرتها، لذا فإن استخدامنا هنا لتعبير الصيرورة يأتي ضمن سياق خاص من التعقيدات وبالتالي فإن استخدامه لا ينطوي على الدلالات نفسها التي ينطوي عليها هذا المفهوم عند استخدامه في مقاربة ديناميات التحول التاريخي لمجال مجتمعي ضمن حدود ما يمتلكه هذا المجال من شروط خاصة تجعله قادراً عل منع الخارج من إحداث إختلالات عميقة داخل حقله.

لهذا السبب نلحظ أن هذه الدولة منذ نشأتها وحتى انهيارها، بقيت محكومة بمعادلات خاصة لا يمكننا فهمها إلا في اطار ما يمتلكه الحقل التدافعي من شروط حاسمة، افضت إلى عدم اكتمالها وثباتها، بل إلى سقوطها وتحولها إلى فريسة تلقفتها مباني نظام السيطرة العالمي الآخذ في الترسخ.

تسعفنا الإشارات السابقة في دفع تحليلنا نحو آفاق منهجية جديدة قادرة على تعيين خصائص الدولة المجددة على أكثر من صعيد.

بداية لا بد من التأكيد على مسألة مركزية، تتمثل في كون النموذج السياسي الجديد يتموضع ضمن دائرة الانتماء للمجال السياسي العثماني. فهذه الدولة منذ نشأتها وحتى سقوطها كانت محكومة، أن لجهة مصادر قوتها أو لجهة أهدافها، بمتطلبات وحدة المجال العثماني وحمايته مما يحيق به من أخطار خارجية.

ولكن هذه العلامات العامة تفضي بنا إلى الانتقال إلى مستوى ثان من التحليل

بغية تعيين جملة الأزمات التي كانت تخترق بنية المجال السياسي العثماني.

من جهة كانت السلطة المركزية للدولة العثمانية قد دخلت في طور متقدم من التفسخ والانحلال الداخليين، نتج عنه تفاقم ظاهرة الانفصال منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

ترافقت هذه الأزمة الداخلية وازداد تفاقمها مع تصاعد وتيرة الاقتحام الغربي وما ترتب عليه من هزائم متتالية للدولة العثمانية، الأمر الذي أدخل هذه الدولة في سلسلة متعاظمة من الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

تكشف الهزائم المتتابعة للدولة العثمانية عن وجود فجوة تاريخية نوعية بين واقع هذه الدولة وبين واقع الدول الأوروبية.

وأمام عجز السلطة المركزية عن معالجة هذه الأزمات، بل أكثر من ذلك تحول هذه السلطة إلى سبب أساسي في نشأتها، رأى محمد علي، ضرورة القيام بإصلاحات جذرية بغية تجاوز هذا السيل من التحديات.

واذا كانت بعض دوائر السلطة المركزية قد توصلت إلى ضرورة القيام بإصلاح عسكري من أجل تجاوز هذه المشكلات، فإن محمد علي اتخذ من هذه الوجهة مرتكزاً له ولكنه ذهب بها إلى حدود جديدة غطت شتى جوانب الأبنية السياسية والاقتصادية، حيث اقترن التجديد السياسي والعسكري في منظوره بضرورة إحداث تجديدات اقتصادية وتنظيمية شاملة.

وفي ضوء ما تطرحه هذه الأزمات من تحديات مختلفة في وجه مؤسسات الدولة، نلحظ أن الأهداف التي وضعها محمد علي لنفسه، كانت ترمي إلى معالجة وتجاوز معظمها. لهذا نظر محمد على إلى مشروعه السياسي بإعتباره عملاً اصلاحياً متعدد الأبعاد يستهدف انقاذ الأمة مما يخترقها ويهددها من مخاطر استراتيجية[9].

وهكذا اعتبر محمد علي أن مشروعية اصلاحاته تقوم على خلفية ما يحاول انجازه من تطويرات بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

بهذا المعنى، امتلكت دولة محمد علي بنظر نفسها شرعية تامة لجهة ما رسمته من أهداف انقاذية كبرى، تتجاوز حدود مصالح طبقة بعينها أو اقليم محدد لتغطي المصالح الكبرى للدولة العثمانية ككل.

---

(9) قارن: أسد رستم: إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها، مقالة وردت في كتاب: عبد الرزاق السنهوري وآخرون، إبراهيم باشا...، مرجع سابق، ص: 109.
قارن أيضاً: M. Sabry: L'Empire..., op. cit., P. 117, 120, 156, 158, 183, 184

ترتب على هذا التصور الانقاذي والرسالي للسلطة، ولادة دولة جديدة من رحم الدولة القديمة. ولكن هذا المولود الجديد، وفي ضوء العوامل المختلفة التي أسهمت في تكوينه، حمل معه خصائص جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن خصائص الدولة القديمة، لا لجهة الانتماء الثابت للمجال السياسي الذي انبثقت منه، ولا لجهة الأهداف الأساسية المرجوة، بل لجهة الوظائف والأدوار المنوطة بالدولة الجديدة وما يتفرع عنها من مسائل وقضايا مختلفة تغطي مجمل آليات عملها.

بداية تجدر الإشارة إلى أن الدولة الجديدة تمثل نموذجاً شمولي الوظائف، في حين أن الدولة التي انبثقت منها كانت محدودة الوظائف. عبّر هذا التحول عن نفسه على شتى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على المستوى السياسي، نلحظ أن بنية السلطة العثمانية المركزية، وبغض النظر عما عرفته من تحولات وانقلابات، بقيت محكومة لمرجعية تعددية، تتدافع في تكوين مبانيها مراكز شتى متعددة الانتماءات.

فالمؤسسة السلطانية كانت مركزاً من مراكز عديدة تسهم في تكوين مجال السلطة المركزية. يكفي أن نشير هنا إلى الدور المركزي للمؤسسة الدينية المركزية، وتفرعاتها، ولمؤسسة «القولار» وتفرعاتها السياسية والادارية والعسكرية، ناهيك عن الموقع الذي تبوأته شبكات الطرق الصوفية داخل مجال السلطة وخارجها[10].

هذا فيما يتعلق ببنية قوى السلطة نفسها، إلا أن ذلك لا يختصر المسألة المطروحة. فمن المعلوم أن السلطة سواء في المركز ام في الولايات لم تكن تستحوذ على المجال السياسي بكامله فبموازاة السلطة المركزية كانت تمتد شبكة واسعة من التكوينات الاجتماعية التي تنهض إلى جانب ادوارها الاقتصادية والتعليمية بأدوار سياسية مشهودة بكثافة في مراحل الأزمات أو في مراحل اندفاعة السلطة بإتجاه الجور.

بدءاً بمؤسسات العلماء المتموضعة خارج مجال السلطة ووصولا إلى قوى السوق المختلفة من طوائف وحرف وتجار، ومروراً بتنظيمات الطرق الصوفية، نلحظ طوال تاريخ الدولة العثمانية أن هذه التكوينات الاجتماعية تولّت ادواراً سياسية داخلية مركزية سواء في دعم السلطة او مغالبتها وصولاً للوقوف في وجهها. هذا ناهيك عما لعبته هذه التكوينات الاجتماعية على اختلافها من ادوار مركزية في مواجهة الغزو الخارجي، خاصة في المراحل التي بان فيها عجز السلطة.

(10) راجع: حسن الضيقة: الدولة العثمانية: الثقافة والمجتمع والسلطة، مرجع سابق.

أما على المستوى الاقتصادي، فإننا نلحظ أيضاً وجود تعددية مراكز اقتصادية في غير اتجاه. ورغم وجود دورة اقتصادية موحدة ومتكاملة، فإن هذه الوحدة لم تدفع بإتجاه مركزة النشاط الاقتصادي ضمن حدود مركز الدولة. فلكل ولاية من ولايات الدولة، مراكزها الحضرية الفاعلة ان لجهة ما تتولاه من أنشطة اقتصادية خاصة تتناسب مع ما يمتلكه محيطها القريب من امكانيات، أو لجهة ما تتولاه من وظائف اقتصادية بلحاظ الموقع الذي تحتله ضمن دورة السوق العامة.

هذا على مستوى التوازن الأفقي، أما على مستوى التوازن الشاقولي، فإننا نلحظ أيضاً أن مؤسسات السلطة المركزية في علاقتها مع القطاعات الانتاجية المختلفة، كانت محكومة بجملة من التنظيمات والتقنينات التي تحول دون امتلاك السلطة للمركز الاقتصادي الأساسي. فالسلطة لا تتحكم بعملية الانتاج على اختلاف دوائرها الانتاجية والتبادلية والاستهلاكية، لهذا فإن ما تحصله من موارد عبر النظام الضرائبي، لا ينفي وجود مراكز اقتصادية اخرى، تجد، تعبيراتها الجلية في قوى السوق التجارية والحرفية، والدورة الاقتصادية للمؤسسات الوقفية، وما تتولاه من وظائف مختلفة.

أمنت هذه التوازنات ببعديها الأفقي والشاقولي هامشاً كبيراً من الاستقلالية، وفّرت بدورها للمجال المجتمعي امكانية توليد ديناميات سياسية واقتصادية وثقافية لها القدرة على كبح المفاعيل السلبية لدخول قوى السلطة منذ القرن الثامن عشر مرحلة التفسخ والانحلال[11]، ووجدت هذه الديناميات تعبيراً عنها في مواجهة ازمات الداخل، وفي التصدي لمفاعيل الغزو الخارجي في المراحل اللاحقة.

يستنتج مما سبق أن الهياكل السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية، كانت تتصف بتعددية المراكز السياسية والاقتصادية في آن معاً، وترتب على هذه التعددية امتلاك المجال الاجتماعي لشروط كافية، تمكنه من المشاركة الإيجابية في تسيير جوانب أساسية من أنشطة المجتمع، خارج مدار مؤسسات السلطة.

في مقابل ذلك، نلحظ أن دولة محمد علي ومنذ نشأتها اتخذت مساراً ثابتاً ومتعاظماً بإتجاه بناء سلطة-دولة تستأثر في آن معاً بحقل الممارسة السياسية وبدورة الأنشطة الاقتصادية بمجملها.

على المستوى السياسي، نلحظ ومنذ البداية أن مباني السلطة حكمها اتجاه ثابت دفع بإتجاه بناء هرمية سلطة شديدة التمركز تقودها نخبة عسكرية عثمانية يقف على رأسها محمد علي. هذه النخبة الفّعالة التي احتلت مركز السلطة بكامله، لم تتح لأي

(11) قارن نللي حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني، مرجع سابق، ص: 135-174-188.

مركز سياسي آخر إمكانية التشكل والمشاركة في تسيير شؤون الدولة. أما ما أنشأته السلطة لاحقاً، من دوائر وظيفية مختلفة، فإنها كانت بمثابة حلقات تنفيذية وإدارية، أو ما يسمى بلغة اليوم دواوين تابعة للسلطة السياسية المركزية.

أما لجهة علاقة السلطة بالمجال السياسي المجتمعي، فإننا نلحظ ومنذ البداية انجاهاً ثابتاً حكم توجهات السلطة في هذه المسألة وقوامه، العمل الثابت والدؤوب على تفكيك وتحطيم المجال السياسي العام، عن طريق تفكيك وتذرير كافة القوى والهيئات والجماعات المكونة لنسيج المجتمع الأهلي، ومن نافل القول هنا الإشارة إلى أن هذا السياق التفكيكي للمراكز السياسية التي كانت تحتضنها قوى المجتمع الأهلي، لم يكن تعبيراً عن ديناميات تحول يشهدها المجال المجتمعي، بحيث يؤدي انهيار البنى الاجتماعية «التقليدية» إلى ولادة بنى اجتماعية «حديثة»، أي أننا في هذه الحالة، لسنا بصدد عملية تطور تشهدها دورة المجتمع الأهلي، بل بصدد عملية انقلاب نوعي يجري بموجبه تفكيك المجال السياسي العام لصالح السلطة المركزية.

انطوى هذا الانقلاب على عملية تحول نوعي في طبيعة الأطر المرجعية الحاكمة لعلاقة السلطة بالمجتمع، وذلك بإتجاه مركزة كافة مصادر القوة السياسية بيد السلطة عن طريق تحطيم كافة المراكز السياسية المكونة للمجال السياسي العام.

أي أننا والحالة هذه، لسنا بصدد عملية تطوير لديناميات المجال السياسي العام، بل بصدد عملية مركبة تتيح للسلطة تركيز كافة مصادر الحراك السياسي داخل متنها، محيلة قوى المجتمع على اختلافها إلى مادة خاضعة لما ترسمه الدولة من سياسات واستراتيجيات.

ينسحب هذا الانقلاب النوعي في بنية المجال السياسي على بينة الدورة الاقتصادية. فهنا أيضاً نلحظ أن ما احدثته السلطة من تغيير، لم يكن استجابة لديناميات التطور الاقتصادي الداخلي، ولا لمتطلبات السوق الخارجية. فما احدثته السلطة في هذا المجال من نظم مالية وادارية وانتاجية شملت كافة حلقات الدورة الاقتصادية كان بدوره عملية مركبة، أدت من جهة إلى تحطيم وتفكيك كافة المراكز الاقتصادية المتموضعة داخل حلقات الانتاج والتبادل والتوزيع على اختلافها، وذلك تمهيداً لمركزة مصادر القوة الاقتصادية داخل مجال السلطة.

من الجلي هنا أن تمييزنا بين الآلية الاقتصادية والآلية السياسية ذو طابع اجرائي، فقد حُكمت الآليتان بالمنطق نفسه والمتمثل ببناء دولة مركزية تحتكر في آن معاً مصادر القوة السياسية والاقتصادية. لهذا نلحظ أن آليات تفكيك كل من مراكز القوة السياسية والاقتصادية المنتشرة في ثنايا المجتمع قد تلازمت على نحو ثابت ومتعاظم.

لا يمكننا تفسير تعاظم دور الدولة وقوتها السياسية والاقتصادية على هذا النحو، وبالمقابل تضاؤل وذوبان الدور السياسي والاقتصادي لقوى المجتمع، وفقا" لأي من الأطر المرجعية التي طورتها المدرستان الليبرالية والماركسية في مقارباتها لآليات تحول النظم العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر.

فالدولة الجديدة، تفرض اشكالياتها الفريدة التي لا يمكننا تعيينها انطلاقا" من أي من النماذج التفسيرية التي صاغتها مدارس الحداثة الغربية في مقارباتها لطبيعة كل من النظم العثمانية أو النظم الغربية الحديثة. وبالتالي لا يمكننا تجاوز هذا المأزق إلا عن طريق موضعة صيرورة التحول الداخلي ضمن اطار تحولات الحقل التدافعي بين المجال العثماني ومراكز المجال الأوروبي على اختلاف سياساتها ومواقعها من حقل الصراع.

يترتب على هذه الرؤية، ضرورة تجاوز أية مقاربة تكتفي من جهة برصد طبيعة التحولات الاقتصادية أو السياسية التي شهدتها الدولة العثمانية إبان هذه المرحلة، أو رصد ما يحصل على صعيد المجال الأوروبي وانعكاسات ذلك على المستوى العالمي بشكل عام، وعلى مستوى الدولة العثمانية بشكل خاص، من أجل معرفة خصائص الدولة الجديدة.

ولا حاجة لتكرار ما سبق حيث أكدنا على ضرورة تجنب اية مقاربة تلفيقية عبر تبنى المقولة التي تعتبر أن الدولة الجديدة هي محصلة تفاعل عوامل «الداخل والخارج»، وفقاً لصيرورة تحول تاريخي تحكمه جدليات التحول والانتقال من نظام «تقليدي» إلى «نظام حديث». إذ أننا لسنا هنا بصدد «علاقة جدلية» بين «متغيرات» «داخلية» وأخرى «خارجية»، بل أمام حقل تدافعي بين قطبين فاعلين لكل منهما استراتيجياته الخاصة من جهة، ولكل منهما دينامياته في مواجهة الآخر.

فالمجال العثماني والحالة هذه ليس موضوعاً راكداً تعيد تشكيله ديناميات النظم الأوروبية الحديثة، أضف إلى ذلك أن حقل التدافع هنا ينطوي على شبكات كثيفة من خطوط التفاعل والصراع، التي تفرض على القطبين تطوير سياسات جديدة متعددة المستويات والوظائف، بحيث يتسع حقل التدافع في آن معاً لعلاقات التواصل ولعلاقات الصراع. ولا يمكننا تقنين هذه الشبكات على نحو معين، وذلك بإعتبار خاصية التنوع والتضارب بينهما وباعتبار خاصية التحول والحراك، وما يترتب عليهما من احتمالات مفتوحة في غير اتجاه في ضوء السياق الناظم للحقل التدافعي على اختلاف مراكزه وخطوط حراكه.

واذا كنا في الفصول السابقة، قد تعرضنا للعديد من المسائل والقضايا التي تغطي

مفاصل أساسية من الموضوع، فإننا نجد هنا ضرورة استكمال هذه المعالجة عبر التطرق لمفصل أساس كاشف لخصوصية الدولة الجديدة في علاقتها بشتى المتغيرات والأبعاد التي اسهمت في بلورة أسسها وآليات عملها المختلفة.

ولهذا نرى ضرورة أن نولي اهتماماً خاصاً للمؤسسة العسكرية، نظراً لما تمثله من موقع اساسي ومتميز داخل بنية الدولة الجديدة. ونستطيع عن طريق تتبعنا لنشأة المؤسسة العسكرية ولآليات عملها ولجملة الوظائف التي انيطت بها، أن نلج العالم الداخلي لهذه الدولة، إن لجهة دوافع النشأة والتكون أو لجهة عوامل التفكك والإنهيار.

ثانياً الجيش الحديث: عقب اخيل.

سبقت الإشارة إلى أن سياسة تحديث المؤسسة العسكرية العثمانية ارتبطت ارتباطاً مباشراً بواقع الهزائم العسكرية التي منيت بها السلطة المركزية للدولة في حروبها المتتالية مع الجيوش الأوروبية المقتحمة لمجالها السياسي، منذ القرن الثامن عشر. أدى توالي هذه الهزائم وتعاظمها إلى ادخال السلطة العثمانية في مأزق تاريخي يهدد مصير الدولة بالإنهيار. أمام هذا الواقع اندفعت دوائر معينة داخل السلطة للبحث عن خيارات بديلة لما تملكه من مصادر قوة عسكرية تقليدية، ووجدت هذا البديل في سياسة العمل على بناء جيش حديث مستلهمة بذلك النموذج الذي كانت قد طورته الجيوش الأوروبية، وهذا ما باشر به السلطان سليم الثالث على نحو مؤسسي[12].

أدى وضع هذا الخيار موضع التطبيق إلى نشؤ مشكلات متعددة الأوجه بسبب ما لقيه من معارضة داخل السلطة وخارجها. فالعمل على بناء مركز قوة جديد داخل السلطة، كان يعني مباشرة إحداث خلل عميق في توازنات مراكز السلطة القائمة وفي مقدمتها مؤسسة القولار والمؤسسة الدينية، هاتان المؤسستان اللتان تحتلان مركز الثقل الأساسي داخل بنية السلطة من جهة، وداخل شبكات التواصل بين مركز السلطة ودورة الاجتماع العامة من جهة ثانية[13]. بهذا المعنى لم يكن خيار تحديث المؤسسة العسكرية، لجهة ما ترتب عليه من نتائج، خياراً تقنياً بحتاً، بل كان مدخلاً لإحداث تحولات عميقة في مباني السلطة المركزية، إن لجهة مرتكزاتها السياسية والثقافية او لجهة التبعات الاقتصادية لهذا الخيار. فقط تطلب بناء النموذج العسكري الجديد جملة

---

(12) سيد مصطفى: نقد حالة الفن العسكرية... مرجع سابق، ص: 12-24.
(13) قارن: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية... مرجع سابق، ج1، ص: 526.

من الاجراءات الضريبية والمالية التي ألقت بثقلها على الدورة الاقتصادية العامة. ترتب على ذلك قيام تيار معارض لهذا الخيار داخل السلطة وخارجها في آن معاً وكان من نتائج هذه المعارضة تعثر سياسة التحديث العسكري هذه، عبر أزاحة السلطان سليم الثالث.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الخيار الذي اختطته السلطة لنفسها، كان قد سبقه في القرن السابع عشر، دعوات اصلاحية وتجديدية للدولة، تختلف اختلافاً جذرياً عن خيار التحديث الذي طغت صورته منذ آواخر القرن الثامن عشر.

فمنذ أواسط القرن السادس عشر، وخلال القرن السابع عشر تتالت رسائل عديدة محاولة تشخيص أسباب انحطاط الدولة وطرق تجديدها[14]. والملفت في هذه الرسائل، على اختلافها وتوزعها على مدى زمني يزيد عن القرن، أنها كانت تحتكم في تشخيصها لمكامن الخلل داخل بنية الدولة، إلى المعايير المستخلصة من مراحل تكون الدولة وصعودها.

لهذا السبب نلحظ أن هذه الرسائل قد شملت في نقدها شتى مؤسسات السلطة المركزية، بدءاً بمراكز السلطان ووصولاً إلى الهيئة الدينية الحاكمة، ومروراً بمؤسسات القولار. كما أنها تطرقت إلى قضايا ومسائل تتعلق بالنظم المالية والضريبية والاقتصادية ووقائع الصراع وتحولاته مع الدول الأوروبية وما له من آثار سلبية على مصير الدولة. ولكن هذا الاتجاه الاصلاحي والتجديدي الذي اتخذ من النموذج التأسيسي للدولة اطاراً مرجعياً له، في سعيه لاصلاح وتجديد مؤسسات الدولة، لم يلق أي اهتمام يذكر. فهذا الخطاب التجديدي كان ينطوي على تناقضات شتى، إذ أنه كان موجهاً لقوى السلطة، مطالباً اياها بالخروج على نفسها واستلهام النموذج التأسيسي للدولة. ولكن هذا المطلب فاته أن القوى والتيارات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي بنت النموذج التأسيسي للدولة كانت تعبيراً عن ديناميات دورة الاجتماع الاسلامي العامة، وبالتالي فإن قوى السلطة الحاكمة، بما هي تعبير عن سياق تاريخي أدى إلى تحول مباني الدولة ودخولها في مرحلة الجمود والانحلال، لا يسعها ان تشكل قاعدة ارتكاز للتجديد والاصلاح. فالتحولات التي شهدتها كل من المؤسسة السلطانية والمؤسسة الدينية الحاكمة، وكذلك ظهور مراكز جديدة تتوزعها مؤسسة القولار ومراكز الحريم السلطاني....، كل هذا كان يعني أن مؤسسات السلطة الحاكمة دخلت في طور تاريخي جديد، قوامه تعميق القطيعة مع النموذج التأسيسي

(14) قارن: خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، مرجع سابق، ص: 15-32.

للدولة، وبالتالي فإن المعادلات التي تحكم مسارها وآليات عملها تتعارض أن لم نقل تتناقض مع مضامين الخطاب التجديدي والاصلاحي الذي تمت بلورته.

لهذا السبب لم يلق الخطاب التجديدي أية استجابة ثابتة من قبل مراكز السلطة على اختلافها، ولهذا السبب فقد طوته التحولات التاريخية اللاحقة محيلة إياه إلى لغة منسية. لذا كان من الطبيعي أن يتراجع الخطاب التجديدي والاصلاحي للدولة، أمام مادة الخطاب التحديثي، الذي بدا في نظر بعض مراكز السلطة أكثر استجابة لمطالبها المتعلقة بحماية الدولة من جملة المخاطر المحدقة بها كنتيجة مباشرة لتفوق وضعية الجيوش الأوروبية. فالخطاب التحديثي والحالة هذه، يضرب صفحاً عن جملة الإختلالات البنيوية التي تخترق مباني عمل السلطة، ويكتفي بدفعها على ارضية ما هو قائم، نحو تطوير سياسات عسكرية، توفر لها مصادر قوة جديدة تمكنها من تجاوز أزماتها المختلفة. بهذا المعنى يتبدى خيار التحديث، خياراً سلطوياً بحتاً تستطيع السلطة عن طريقه اقفال باب النقاش حول أسباب الإنحطاط العميقة والبعيدة والمتمثلة بمباني علاقة السلطة بدورة الاجتماع العامة، ولتفتح النقاش انطلاقاً من قاعدة مستحدثة قوامها تطعيم مباني السلطة بترياق الأنظمة العسكرية والتقنية الجديدة، فاتحة بذلك الطريق أمام مرحلة جديدة من تاريخ الدولة.

غير أن تعثر هذه السياسة التحديثية للمؤسسة العسكرية على مستوى السلطة المركزية، لم يقطع الطريق أمام امكانية الشروع بها من جديد في ظل شروط موضوعية مؤاتية. فقد استطاع محمد علي أن يسير بهذه السياسة حتى نهاياتها، في احدى ولايات الدولة المركزية، بعيداً عن الثقل الذي فرضته توازنات السلطة الحاكمة في اسطنبول.

على مستوى سلطة الولاية في مصر، كان محمد علي متحرراً من وطأة كل من المؤسسة الإنكشارية والهيئة الدينية الحاكمة... فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تعرضت بنية السلطة في مصر لجملة تحولات كان من نتائجها إنهيار كل من مركز الوالي والمؤسسة الانكشارية، وذلك لصالح القوة المملوكية. ولكن هذه القوة كما سبق وأشرنا، كانت تعاني من نقاط ضعف أساسية، فهي بداية ذات نزعة انفصالية استئثارية، وهذا ما أدى إلى تضاؤل شرعيتها السياسية إن لجهة موقعها ضمن الدولة أو لجهة علاقتها بقوى المجتمع الأهلي ثم تضاعفت أزمة هذه القوة بعد هزيمتها أمام الاحتلال الفرنسي. أضف إلى ذلك ما ترتب عن هذا الاحتلال من نتائج شتى. فقد أدى احتلال مصر إلى إحداث صدمة عميقة لدى دوائر السلطة العثمانية، كان من نتائجها تحفيز ودفع مراكز هذه السلطة للبحث عن حلول تستطيع على ضوئها إخراج

الفرنسيين من مصر، وبذلك اشتدت الحاجة إلى إحداث تغيير في بنية المؤسسة العسكرية، درءاً للمخاطر الوافدة...

بموازاة هذه التطورات المتسارعة، شكلت ولاية مصر، ونظراً لما تمتلكه من مصادر قوة اقتصادية وما تمثله من موقع استراتيجي، مركزاً سياسياً قادراً على النهوض بدور إيجابي وفاعل في تثبيت وحدة الدولة العثمانية وإخراجها من واقع التفكك الذي بدأت معالمه بالارتسام في غير ولاية، بدءاً من الجزيرة العربية ووصولاً إلى اليونان...

شكلت هذه الأسباب شروطاً موضوعية ملائمة لدفع مشروع تحديث البنى العسكرية للدولة إلى حيز التنفيذ.

غير أن ما تجدر الإشارة اليه هنا أن سياسة التحديث العسكري التي اطلقتها السلطة المركزية، تحولت على يد محمد علي إلى رافعة أساسية بغية تحقيق اهداف استراتيجية تتجاوز حدود مواجهة المخاطر العسكرية الخارجية لتغطي شتى جوانب مباني الدولة السياسية والاقتصادية. لهذه الأسباب تحول خيار التحديث العسكري على يد محمد علي إلى مرتكز أساس يمكن الدولة من بلوغ أهدافها المختلفة. ضمن هذا الاطار سوف نلحظ أن المؤسسة العسكرية الحديثة التي بناها محمد علي قد تحولت إلى عقدة مركزية تتوسط علاقة السلطة بكافة القوى الأخرى.

فهي تحضر بداية كعقدة مركزية على مستوى علاقة الدولة بمجالها السياسي المباشر، كما تحضر كعقدة مركزية ضمن اطار المجال العثماني العام، وتحضر أيضاً كعقدة مركزية ضمن إطار خطوط الصراع بين الدولة العثمانية من جهة والدول الأوروبية من جهة ثانية.

ترتب على كثافة الوظائف والأدوار المنوطة بالمؤسسة العسكرية، اندفاع السلطة بإتجاه العمل على توظيف كافة ما تمتلكه من مصادر قوة اقتصادية واجتماعية بغية تأمين شروط قيام هذه المؤسسة بأدوارها المختلفة.

غير أن هذا الاتجاه، في ضوء خارطة المجال العام، سوف يؤدي إلى إحداث تعديلات وتغيرات موازية سيكون لها بدورها أثرها الحاسم في اعادة تشكيل وظائف هذه المؤسسة على غير صعيد. وهذا ما تكشفه لنا عملية تتبع المسار الذي سلكته هذه المؤسسة بدءاً من مراحل قيامها ووصولاً إلى مراحل تفككها وانهيارها.

1- مؤسسات الجيش الحديث: آليات البناء، الوظائف، التكلفة.

بدأ محمد علي بإرساء قواعد نظامه العسكري الحديث، خلال الفترة الفاصلة بين

حملتي الجزيرة والسودان. استلهم في عملية البناء هذه النموذج العسكري الفرنسي، الذي كان قد بلغ مرحلة الذروة على يد نابليون. وأتاحت ظروف سقوط نابليون في فرنسا وعودة الملكية عام 1814م، لمحمد علي امكانية الاستفادة المباشرة من خبرات وعلوم العديد من النخب العسكرية الفرنسية والايطالية التي نفيت أو ابعدت من فرنسا أثر التحول المذكور.

استهل محمد علي مشروعه بتدريب 500 عنصر من المماليك، على يد «سيف» في عام 1819م، مدشناً بذلك عملية تكوين نخبة عسكرية لجيشه العتيد[15]. ولكي يتجنب امكانية الصدام مع قوات جيشه التقليدي، كان عليه أن يستقطب عناصر جديدة من خارج دائرة هذه القوات. وجد محمد علي ضالته في البداية في الشعب السوداني، لذا نراه يبادر في عام 1820م إلى الطلب من قواته العاملة في السودان، بضرورة جمع 30 ألف رجل وارسالهم إلى مصر... وتكررت المحاولة غير مرة، إلا أن الصعوبات التي رافقت هذا التوجه، وحاجته المتعاظمة للجنود، دفعته لتطعيم جيشه بعناصر من المجتمع المصري. فقد اصدر في 17 شباط 1822م أمراً يقضي بضرورة جمع 4 الآف مصري للجيش الحديث، وبذلك بدأت مرحلة تمصير جيشه على مستوى العناصر والرتب الدنيا[16].

ترافق هذا التحول في التركيبة المجتمعية للجيش، مع اجراء سياسي آخر، تمثل في ابقاء رتب الجيش العليا حكراً على النخب العسكرية العثمانية المكونة من المماليك والشراكسة والأتراك والألبان وغيرها...، لهذا نلحظ أن ما تم تشكيله عام 1823م من «آلايات»، كانت عناصرها ورتبها الدنيا من الجنود السودانيين، فيما تولت قيادتها نخب مملوكية ممن تدربوا على النظام الجديد[17].

رغم نمو هذه المؤسسة وتضخم حجمها في المراحل اللاحقة، إلا أن محمد علي وابنه إبراهيم باشا استطاعا أن يبنيا مؤسسة عسكرية ذات هرمية عسكرية شديدة المركزية، تتولى قيادتها نخبة عسكرية عثمانية تشكل الحلقة الوسيطة بين رأس الهرم وقاعدته.

---

(15) راجع: عمر طوسون: صفحة من تاريخ محمد علي، الجيش المصري البري والبحري، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1940م، ص: 3، 33.
(16) طارق البشري: المسلمون والأقباط، مرجع سابق، ص: 14.
(17) عمر طوسون: مرجع سابق: ص: 6.
قارن: حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عصر محمد علي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، ص: 31.

أتاحت جملة التقنينات والمعايير التي حكمت منهجية بناء المؤسسة العسكرية، لمحمد علي أن يمتلك قوة عسكرية شديدة الانضباط والطواعية، بحيث يستطيع استخدامها وفقاً للوجهة السياسية التي يود بلوغها دون أي معوق سياسي أو عسكري. لذا نلحظ أن المهام التي انيطت بهذه المؤسسة، على ضخامتها وتنوعها والصعوبات التي واجهتها، لم تؤد إلى إحداث أي خلل أساسي في بنيتها القائمة على أسس التراتبية والانضباط والطاعة والنظام الدقيق[18].

شكلت هذه المنهجية التي حكمت آلية نظام المؤسسة العسكرية شرطاً أساسياً لما القاه محمد علي من أعباء على «سلك الجهادية». وإذا كان هذا السلك يمثل بالنسبة لمحمد علي حجر الزاوية في بناء دولته، فإن المنهجية التي حكمت بناء هذا السلك تحولت بدورها وبشكل متدرج إلى فلسفة عامة تحكم شتى أنشطة المؤسسات الجديدة والتي تشمل مؤسسات التعليم والتصنيع ودوائر الانتاج الزراعي.

ان «سلك الجهادية الشريف هو أعز الممالك وأكرمها من الوجهتين الدينية والشعبية وان الشؤون الحربية هي أهم الشؤون والمصالح بالنسبة للحكومة والوطن»[19]. ويذهب محمد علي ابعد من ذلك في معرض تقويمه لهذه المؤسسة، لذا نراه يخاطب جنوده قائلاً: «بعد السلام، نبلغكم أن طريق الجهاد والعزاء الذي هو للفيض رفيق هو طريق الله القويم وسبيل سلطان الأنبياء، هذا شيئ بديهي، والذين سلكوا هذا المسلك القويم من اصحاب الصدق والوفاء حصلوا على مرادهم ونالوا بغيتهم...»[20]

وفقاً لهذا المنظور، غدا سلك الجهادية الرافعة التاريخية المولجة بإنقاذ الأمة مما تعانيه من أزمات شتى، وبذلك انفتحت هذه المؤسسة على سيل من المهام والوظائف التي تتخطى حدود توفير القوة العسكرية التي تحتاجها السلطة ضمن حدود سيطرتها على مجال مجتمعي معين.

أدى هذا الرهان إلى تعاظم حجم هذه المؤسسة خلال عشرين عاماً، قرابة عشرة أضعاف[21]:

---

(18) قارن تيموثي ميتشل: استعمار مصر، مرجع سابق، ص: 68-73.
(19) ذكره: أسد رستم: المحفوظات الملكية، مصدر سابق، ج1، ص: 43.
(20) المصدر السابق: ص: 70.
(21) عمر طوسون: مرجع سابق، ص: 176.

عام 1810	31485	جندي
عام 1830	285668	جندي

لا يمكننا فهم دينامية هذا التطور إلا إذا أخذنا بعين الإعتبار ما نهضت به هذه المؤسسة من وظائف وادوار سياسية بغية تغطية الفراغ السياسي الذي ترتب على انحسار سلطة الباب العالي عن اجزاء اساسية من المجال السياسي للدولة العثمانية. بموازاة هذا الدور وبالتقاطع معه، يلحظ الدور السياسي الاستراتيجي الذي انيط بهذه المؤسسة، باعتبارها الدرع الواقي لمشروع محمد علي في تصديه لمفاعيل السياسات الاقتحامية الأوروبية.

لقد كان بإستطاعة دولة محمد علي، وانطلاقاً مما تمتلكه من مصادر قوة، ان تنهض بوظيفة ملء الفراغ السياسي والعسكري الذي ترتب على انكفاء سلطة الباب العالي ضمن حدود المجال السياسي للدولة، إلا أن متطلبات الصراع مع الدول الأوروبية، أدى إلى القاء تبعات ثقيلة على دولة محمد علي الناشئة، وهذا ما دفع الدولة نحو مضاعفة آليات ضغطها المالي والبشري على قوى المجتمع، مصدر قوتها الأساسي والوحيد.

ترتب على هذه الوضعية، انقلابات متتابعة في طبيعة علاقة السلطة بقوى المجتمع كان من نتائجها دخول الدولة، أثناء مراحل حرجة من صراعها مع قوى الخارج، في مرحلة الانكشاف السياسي الداخلي الذي افقدها نقاط توازنها على غير صعيد. وهذا ما تكشفه لنا وقائع الصراع خلال العقد الأخير من عمر الدولة.

تفيدنا المعالجات السابقة في تعيين الأسباب البعيدة والقريبة التي استدعت قيام مؤسسة عسكرية حديثة، تم بناؤها وفقاً للمنهجية التنظيمية والفنية التي بلغتها جيوش الدول الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. إلا ان هذه المعالجات لا تكشف لنا جوانب أساسية اخرى من آليات عمل هذه المؤسسة وشروط استمرارها بوظائفها المتعددة، فصناعة آلة القوة هذه، لم تكن لتتم دون تكلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية ألقت بثقلها على قوى المجتمع بكافة دوائره الانتاجية والاجتماعية والسياسية.

حاول محمد علي، خلال مدة قياسية لا تتعدى عقدين من الزمن، ان يصنع مؤسسة عسكرية تضاهي مؤسسات الدول الأوروبية، محاولاً بذلك أن يردم هوة تاريخية ذات طابع نوعي بين دولته وبين الدول الأوروبية، وذلك في ظل معادلات قوى وظروف تاريخية مختلفة اختلافاً جذرياً.

ويكفي ان نشير هنا إلى أن مؤسسات النسق الأوروبي الحديث قد بنيت خلال مدة

زمنية تمتد لعدة قرون، أي بدءاً من القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر.

أضف إلى ذلك، أن الشروط الاستراتيجية التي احاطت ببناء كلا النموذجين هي بدورها تقف على طرفي نقيض. ففي حين نلحظ أن مؤسسات الدول الأوروبية الغربية قد بنيت في ظل ظروف، لا تغيب فيها فقط التحديات الخارجية القاهرة، بل يحضر فيها المجال العالمي كرافعة أساسية من روافع بناء هذه الدول، نجد بالمقابل ان محمد علي كان يعمل على تسريع عملية بناء مؤسساته في ظل ظروف تاريخية عنوانها الأساسي انتقال الدول الأوروبية من مرحلة تطويق الدولة العثمانية إلى مرحلة اختراقها في القلب.

لهذا كان على دورة الاجتماع الداخلي أن تتحمل كامل كلفة صناعة هذه المؤسسة، التي أنيط بها وظائف وأدوار تتجاوز حدود توازنات المجتمع على غير صعيد.

على المستوى الاقتصادي، نلحظ بداية انه وبالرغم من نمو مداخيل الدولة بوتائر سريعة ومتعاظمة لتبلغ أوجها خلال الأعوام 1837-1839م، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تستهلك صناعة آلة القوة ما يزيد عن نصف موازنة الدولة طوال هذه المرحلة.

ومن المفيد الإشارة هنا، إلى أن هذه النسبة ليست معطى اقتصادياً رقمياً. وذلك بإعتبار ان تعاظم مداخيل الدولة لم يكن محصلة لتعاظم معدلات النمو الاقتصادي، بل كان فعلاً سياسياً تدخلياً، عملت الدولة بموجبه على تفكيك روابط الدورة الاقتصادية العامة على نحو يمكنها من امتصاص الجزء الأعظم من الفائض الانتاجي بغية توفير مستلزمات بناء وصيانة وتطوير صناعة آلات القوة. طبعاً، لا يغيب عن بالنا هنا ان الدولة عملت بموازاة ذلك على تطوير البنى الانتاجية على نحو كثيف، وبالتالي لم يقتصر تدخلها على بناء قنوات امتصاص الفائض الانتاجي. إلا أن ذلك، وضمن حدود الفترة الزمنية موضوع التحليل ينبغي إلا يبعد عن اذهاننا، ما احدثته الدولة من تحولات في بنى الأنشطة الاقتصادية. ان أشكال تدخل الدولة على هذا النحو، أدت ليس فقط إلى تعاظم آليات تحكمها بدوره الانتاج العامة، بل إلى تصفية كافة المراكز الاقتصادية المتموضعة خارج حدود الدولة، والعمل على تذرير انشطتها والتحكم بها على نحو مباشر.

بهذا المعنى، تحول كل من القرية والمصنع والحرفة، إلى وحدات انتاجية تحكمها آليات تنظيم مستوحاة إلى حد بعيد من آليات التنظيم التي تعمل بموجبها المدارس العسكرية والثكنات ووحدات الجيش المختلفة، أي أن منطق عمل المؤسسة

العسكرية الحديثة غدا النموذج المركزي الذي تسعى الدولة إلى تعميمه على مستوى المجتمع ككل.

لم تشكل التكلفة الاقتصادية وما اقتضته من تنظيمات جديدة، إلا جانباً من جوانب المسألة. فبموازاة هذه التكلفة وبالارتباط بها، ترتب على صناعة آلات القوة، إحداث تكلفة مجتمعية متعددة الابعاد والمستويات. اضافة الى ما احدثته الدولة من انقلابات في بنى الأنشطة الاقتصادية، فإنها عملت على تطوير سياسات اجتماعية وثقافية وتشريعية بهدف تفكيك لحمة الهيآت والروابط الاجتماعية على اختلاف تعبيراتها.

شملت هذه السياسات كافة المراكز الناظمة للحمة التكوينات الاجتماعية. على سبيل المثال، كان لتفكيك المؤسسات الوقفية واخضاعها المباشر للدولة، نتائج حاسمة لجهة تصفية كافة الوظائف والأدوار الاجتماعية التي كانت تتولاها هذه المؤسسة. فعلى المستوى الثقافي أدت هذه العملية، إلى إحداث خلل عميق في وضعية المدارس والعلماء والتكايا والزوايا...، الأمر الذي استتبع تفكيك جوانب أساسية من شبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تمكن هذه المراكز من النهوض بأدوار ثابتة في تأمين توازن الجماعات ولحمتها. بموازاة ذلك شكلت عملية فصل عالم الحرفة عن عالم الطريقة، مدخلاً لتذرير وتكييف كل من عناصرها وفقاً لمتطلبات السلطة المركزية.

مهدت هذه السياسات وغيرها الطريق امام سعي السلطة لاحكام قبضتها على أفراد المجتمع وذلك بما يخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عملية صناعة مؤسسات القوة. فبمقتضى هذه السياسات انحلت التكوينات الاجتماعية إلى عناصرها الأولى، وغدا باستطاعة الدولة أن تتعامل مع مجتمع لا يتعدى كونه كم هائل من الأفراد الذين لا يملكون إلا قرار الخضوع لمتطلبات الدولة الجديدة.

على قاعدة ما تقدم، قامت الدولة بتنفيذ سياسة التجنيد القسري، متبعة أساليب معينة متحررة من كل قيد تشريعي وثقافي، كما قامت بفرض اعمال السخرة المختلفة خدمة لأغراضها العسكرية المتعاظمة. واذا اضفنا إلى ذلك ما كان لحروب الدولة من أكلاف بشرية أدت إلى موت عشرات آلاف الجنود، ضمن مدى زمني قياسي، يمكننا ان نستنتج بسهولة الآثار الاجتماعية لصناعة آلات القوة وما نجم عنها من تحطيم لتوازنات البنى الاجتماعية والعائلية واستنزاف لقواها البشرية.

تكشف مجريات العلاقة بين سلطة محمد علي والتكوينات الاجتماعية في بلاد الشام خلال الثلاثينات، ما أدت إليه هذه السياسات من نتائج مدمرة لتوازنات الدولة.

لقد استطاع محمد علي ان يباشر عمليات التجنيد القسري واعمال السخرة في ولاية مصر، دون أن يلقى مقاومة فاعلة من قبل قوى المجتمع، والسبب في ذلك ان هذه الاعمال كانت مسبوقة بجملة من السياسات والتنظيمات التي أدت إلى تفكيك دورة الاجتماع الأهلي، واحكام السيطرة على افرادها عبر النظم المستحدثة.

ولكن مجريات الوقائع في بلاد الشام، لم تجر على هذا النحو، فما قامت به الدولة من اجراءات، غطى بعض شبكات الدورة الاقتصادية، ولم يتجاوزها ليشمل شبكات اللحمة الاجتماعية والثقافية للتكوينات الاجتماعية المختلفة. بل أكثر من ذلك، عمل محمد علي وفي ظل ضغط متطلبات حقل الصراع العام، على اتباع سياسات متناقضة في تعامله مع قوى المجتمع المختلفة. على سبيل المثال، لم يقدم على أي اجراء يضعف شبكة العلاقات الداخلية لامارة جبل لبنان الشهابية، وبموازاة ذلك باشر بحملات التجنيد القسري واعمال السخرة وجمع الأسلحة في ظل سياسة عامة تفاوتت فيها هذه الاجراءات عمقاً وشمولاً بين منطقة وأخرى. وهذا ما أدى إلى تعميق آليات الصراع بين التكوينات الاجتماعية على اختلافها، خاصة عندما لجأ محمد علي إلى الاستقواء بأطراف معينة من أجل التحكم بأطراف اخرى.

بغض النظر عن جملة التعقيدات التي لازمت سياسة محمد علي في بلاد الشام، فإن الثابت أن ابراهيم باشا الذي استقبل في بلاد الشام كمنقذ عام 1832م، دفعته مجريات الصراع وبشكل سريع الى المباشرة بتنفيذ سياسات ضريبيه وعسكرية أدت إلى تعميق عملية استنزاف قوى المجتمع اقتصادياً، كما أدت إلى ارساء شبكات استنزاف عسكري متعددة الأوجه، كان من نتائجها، إحداث شرخ عميق بين السلطة وقوى المجتمع. هذا الشرخ وفر للقوى الأوروبية وللسلطة المركزية في اسطنبول مادة ثمينة، عملت على استثمارها وتوظيفها بما يخدم سياساتها المختلفة، وبذلك انقلب مصدر قوة الدولة، والمتمثل بدورة المجتمع العامة، إلى نقطة ضعف قاتلة لها. ومن المفيد الإشارة هنا إلى ما يذكره ابراهيم باشا في مراسلاته الأخيرة مع محمد علي حول الأوضاع في بلاد الشام، حيث يؤكد ان الاجراءات المالية والعسكرية المفروضة على الأهالي سوف تؤدي في حال نزول الجيوش الأوروبية إلى انقلاب في الوضع السياسي، بحيث تتحول بنادق التكوينات الاجتماعية على اختلافها إلى حراب «تطعنه في الظهر» وهذا ما اثبتته وقائع الصراع بعد نزول الجيوش الأوروبية على سواحل الشام. يكفي أن نشير هنا إلى أن جيوش محمد علي تكبدت إبان انسحابها فقط قرابة 20 ألف جندي.

بالمحصلة، أدت استراتيجية مركزة القوة ضمن اطار مؤسسات الدولة إلى وقوعها

في حالة انكشاف مجتمعي، لذا فإنها عندما واجهت مدافع الجيوش الأوروبية، وجدت نفسها عاجزة عن إيجاد أي متكأ داخلي يمكنها من استيعاب مفاعيل العنف العسكري، وبذلك غدت السلطة في مواقفها اسيرة حسابات موازين القوى العسكرية المباشرة. وتحولت الآلة العسكرية التي صنعتها من أداة تمكنها من بلوغ أهدافها الاستراتيجية إلى قيد يحاصر حركتها، ويقطع عليها امكانية التواصل مع مراكز وديناميات دورة الاجتماع العامة. اذ كيف يمكنها ان تتواصل مع زمن الجماعة، بعد أن عملت طوال المرحلة التاريخية السابقة على تفكيك وتحطيم مكونات هذا الزمن أن لجهة ركائزه التشريعية والثقافية أو لجهة ركائزه الاقتصادية والسياسية.

لهذا لم يكن أمام محمد علي بعد أن استطاعت جيوش الدولة الأوروبية تحطيم ما صنعه من آلات قوة إلا الرضوخ لسياسة المستعمر، ولكن عملية الرضوخ هذه كانت تمهد لدخول مصر في طور تاريخي جديد، كان من نتائجه تحول نخب السلطة نفسها من درع واق للأمة إلى مرتكزات محلية لنشؤ نظم الاستتباع الاقتصادي والسياسي والثقافي، وهذا ما شكل الخيط الجامع لتحولات النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

خاتمة

احتلت الفترة الممتدة بين الغزو الفرنسي لمصر وسقوط تجربة محمد علي، محطة تاريخية كثيفة لجهة ما انطوت عليه من تطورات ذات طابع استراتيجي غطت شتى جوانب حقل الصراع بين الدولة العثمانية وبين سياسات الدول الأوروبية.

فما تكشفت عنه وقائع الصراع المختلفة من ابعاد يتيح التحقق من العديد من المقولات التأسيسية التي حكمت الفكر الغربي في مقاربته لشتى المسائل التي تفرعت عن واقع الصراع هذا.

تثبت مجريات الحملة الاستعمارية في المرحلة الأولى، سواء فيما اختطته لنفسها من اهداف أو فيما توسلته من سياسات اقتصادية وسياسية وثقافية، فساد موضوعة «الرسالة التنويرية». فلغة التنوير والتحديث التي طورتها الالة الثقافية الفرنسية، ليست الا حجاباً ايديولوجيا الغرض منه تسويغ وتبرير الاهداف الاستعمارية الكلاسيكية للحملة.

بالمقابل ان تتبعاً دقيقاً لآليات المواجهة التي صاغتها دورة الاجتماع العثماني، اثبت قدرة هذا المجتمع على تطوير دينامياته التاريخية الخاصة بغية تعطيل مفاعيل السياسات الاستعمارية واستدراك واقع الاختلال في ميزان القوى عن طريق اطلاق ديناميات التجديد والتحديث ذات الطابع الاستقلالي.

فقد استطاعت دورة الاجتماع العثماني وانطلاقاً مما انطوت عليه من امكانيات سياسية واقتصادية ان تزاوج بين ديناميتين تاريخيتين داخلتين. تمثلت الدينامية الاولى فيما انطوت عليه مقاومات وثورات المجتمع الاهلي من سياسات مواجهة كان لها أثراً مركزياً في احداث تصدعات اساسية، في بنيان السياسات الاستعمارية الفرنسية. وتمثلت الدينامية التاريخية الثانية فيما ارساه محمد علي من مشاريع تجديدية مختلفة بغية كسر مفاعيل الغزو الغربي، وتجديد البنيان السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية.

ففي كلا المستويين اثبتت مسارات المواجهة فساد مقولة «الركود الشرقي»، التي طالما شكلت حجر الزاوية في بناء انظمة معرفية وايديولوجية مسوغة للسياسات الاستعمارية الاوروبية.

رغم ما انطوت عليه دينامية بناء الدولة التحديثية من عمليات انفتاح واسعة على معارف وفنون النظم الغربية، فقد بقي التوجه الاستراتيجي للدول الغربية محكوماً بسياسة اجهاض هذه التجربة باعتبار بعدها الاستقلالي واندراجها ضمن الاطار العام لمدار الاجتماع الاسلامي. فسياسة الاجهاز على تجربة محمد علي تندرج تحت عنوان التصدي لأية محاولة تجديدية داخل دورة الاجتماع الاسلامي تسعى الى تطوير بناها الذاتية انطلاقاً مما تمتلكه من مقومات خاصة، وذلك بهدف العمل على تفكيك توازنات وديناميات المجتمع الداخلية وتأمين الشروط المناسبة لادخال المجتمع المحلي ضمن دائرة الاستعباد والاستتباع.

لذا، نرى اندفاعة القوى الاستعمارية الغربية باتجاه العمل على توظيف كافة نقاط الاختلال الداخلية، سواء اتخذت اشكالاً تاريخية تقليدية او حديثة، بغية ارساء ابنية نظم الاستتباع.

ان التأكيد على فساد المقولات التأسيسية لخطاب الحداثة في المراكز الاستعمارية وامتداداته اللاحقة داخل المجال العربي- الاسلامي في المراحل التي تلت قيام نظام الاستتباع لا يستكمل ابعاد الموضوع، لذا ضرورة الانتقال الى دائرة اخرى من التساؤلات المتعلقة بمآزق تجارب التحديث الاستقلالي، التي اظهرتها وقائع عجز المشروع التجديدي لمحمد علي عن توفير الشروط الكافية لامتلاك القدرة على التصدي لمفاعيل السياسات الاستعمارية التي طرحتها النظم الغربية الحديثة في مطلع القرن التاسع عشر.

يتموضع هذا السؤال ضمن دائرة التجاذبات الناظمة لمنطق اشتغال البنيان التاريخي الداخلي.

وذلك باعتبار ان مدار الاجتماع السياسي الاسلامي ينطوي على ديناميات تاريخية مختلفة حيناً ومتنابذة احياناً اخرى. وبالتالي فان السياق التاريخي الناظم لديناميات الداخل ينفتح على اكثر من مسار واتجاه تجديدي.

هذه التساؤلات تسعى الى كشف معادلات المشروع التجديدي لدولة محمد علي وما انطوت عليه من نقاط توازن مكنته من مواجهة السياسات المقتحمة، ومن نقاط اختلال وفرت شروطاً داخلية استطاعت السياسات الاستراتيجية الغربية ان تحسن توظيفها واستخدامها.

وإذا كنا قد اسهبنا في تحليل معادلات توازن المشروع التجديدي لمحمد علي في فصول هذا الكتاب، فان الوجه الآخر للسؤال يدور حول اسس الاختلال التي لازمت مشروع محمد علي وشكلت الخاصرة الرخوة التي نفذ عبرها المشروع الاستعماري للمنطقة.

برأينا ان مكمن الخلل التأسيسي لمشروع محمد علي يكمن في مرجعيته التشريعية والسياسية التي حكمت علاقة السلطة الناشئة بالمدار المجتمعي العام.

فالمرجعية التشريعية التي حكمت مشروع بناء سلطة محمد علي ترتبط ارتباطاً عضوياً بوضعية السلطة العثمانية كما آلت اليه اوضاعها منذ القرن السابع عشر. فقد أدت حالة القطيعة المتنامية بين منطق اشتغال السلطة المركزية ومنطق اشتغال دورة الاجتماع الاسلامي، والتي نجم عنها نزوع متزايد لانفلاق السلطة على نفسها والعمل على امتلاك شروط استمراريتها وسيطرتها من خارج حدود المجتمع الحاضن لها، الى انتقال مركز الثقل السياسي من دائرة المجتمع الى دائرة السلطة المركزية. انطوى هذا الاتجاه على احداث قطيعة مع الاطر التشريعية والسياسية التي كانت في اساس نشوء الدولة.

وإذا كان هذا الشرخ التاريخي بين منطق اشتغال السلطة ومنطق اشتغال الجماعة الاسلامية قد ادى تدريجياً الى ادخال السلطة المركزية في زمن الجمود والانحلال وبالتالي العجز عن تلبية متطلبات قوى الاجتماع الاسلامي، فان حالة الاختلال هذه قد تفاقمت في ظل الهجوم الغربي.

فضمن حدود معادلات الداخل استطاعت قوى المجتمع انطلاقاً مما تمتلكه من توازنات تاريخية ثابتة ان تؤمن نوعاً من التوازن الرجراج مع مدار السلطة. الا ان التحديات التي ترتبت على الغزو الغربي قد دفعت الى تفاقم هذه الوضعية. ففي مواجهة السياسات الاوروبية المقتحمة اندفعت قوى السلطة بشكل ثابت باتجاه مضاعفة قواها الذاتية، وذلك على حساب قوى المجتمع.

فقد ترتب على قيام الدولة التحديثية ظهور سياسات جديدة تعمل بشكل ثابت على تفكيك بنى المجتمع وتصفية مراكز قوته بغية توفير شروط قيام الدولة باعتبارها «حامية الدين والأمة» مما يحيق بهما من مخاطر خارجية.

لقد غدت الدولة في هذه الحال المركز السياسي الاوحد الذي يقع على عاتقه عبء «صناعة تاريخ الأمة».

فقد اختزلت الأمة بسلطة النخبة التحديثية الفعالة، وتمت عملية اعلاء لقيم التقنية والتنظيم والمركزية الصارمة وادوات التحكم وذلك على حساب الجماعة. نجم عن

هذه الآلية التي أدت الى تضخم دور الدولة وضمور دور الجماعة انفكاك دينامية مقاومة السلطة للأجنبي عن ديناميات مقاومة المجتمع الاهلي له، بل ابعد من ذلك عملت السلطة بشكل ثابت على تفكيك قوى المجتمع الاهلي والحاقها بمباني الدولة التحديثية.

ان التكلفة المرعبة لعمليات التحديث والتي توجب على المجتمع توفيرها دون أي رابط معنوي او سياسي، أدت الى تهميش واستبعاد قوى المجتمع تدريجياً من دائرة الصراع. وغدت الدولة الحديثة تواجه الدول الغربية وهي في وضعية انكشاف استراتيجي لجهة ضمور شرعيتها المجتمعية.

ادى هذا الامر الى انكشاف استراتيجي في وضعية الدولة التحديثية المحلية في مواجهة قوى الغرب وذلك باعتبار ان سياسات الدولة الحديثة قد واجهت الغرب في نقاط قوته، فالنخبة التحديثية الحاكمة، حلت مكان النخبة الانكشارية القديمة وضاعفت من مفاعيل اختلال علاقتها بقوى المجتمع.

وبذلك ضمرت مرتكزاتها العقدية والسياسية مفسحة المجال امام قوى الغرب لأن يحسن استثمار نقاط قوته العسكرية والسياسية عن طريق تحطيم مقومات الدولة التحديثية الناشئة وذلك قبل ان تستطيع بلوغ اهدافها الخاصة.

لهذا السبب عندما استطاعت القوى الاستعمارية ان تهزم الدولة التحديثية، كان بمقدورها بعد ذلك ان تفرض شروطها السياسية والاقتصادية والتشريعية التي تؤمن لها امكانية العمل السريع على توفير شروط اختراقها المتعدد الاوجه لدورة الاجتماع الداخلية. وبذلك تمكنت سياسات الدول الاستعمارية من ان تكسر البعد الاستقلالي لعملية التحديث، مفسحة المجال امام عملية تصفية كافة المعوقات التشريعية والتأسيسية المقاومة لسياسة الاستتباع، والعمل على بلورة شروط التغريب داخل المجتمع المحلي.

فمنذ مرحلة مبكرة استطاعت دولة محمد علي ان تنجز عملية التهميش السياسي لقوى المجتمع، الأمر الذي اتاح لها حرية التصرف السياسي والاقتصادي في شتى المجالات، مما أدى الى ولادة ديناميتي افقار ثقافي وسياسي للسلطة والمجتمع في آن معاً، وبذلك تم تفجير المركز الناظم لتوازنات الامة. فمن جهة تضاءلت شرعية السلطة في نظر قوى المجتمع الاهلي من جراء ما استحدثته من نظم سياسية وادارية ومالية قاهرة للمجتمع ومستنزفة له. وبالمقابل أدى تهميش قوى وهيآت المجتمع ومنعها من المشاركة الايجابية في معالجة شتى التحديات السياسية والاقتصادية الحادثة

الى انكفاء هذه الهيئات ولم يعد باستطاعتها الاطلالة من جديد على ما يطرح من مشاكل وقضايا الا في مراحل لاحقة.

بالمحصلة شكلت مغامرة الدولة الحديثة داخل المدار الاجتماعي الاسلامي، في صيغتيها التحديثية الاستقلالية، ولاحقاً التحديثية التابعة، حقلاً خصباً لنمو وشيوع كافة التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية الكابحة والنافية للأطر المرجعية العقدية الاسلامية عن خوض تجربة النهوض اطلاقاً مما تمتلكه من مقومات ذاتية.

فمنذ ازمنة مبكرة تم تقييد الأمة وسجن قواها الحية، عبر شتى آليات العنف السياسي والاقتصادي والتشريعي. وكان من الطبيعي ان ينجم عن ذلك اختلالاً عميقاً في مباني المجتمع كان له انعكساته السلبية على عطاءات الاطر المرجعية الاسلامية. ولكن هنا مرة اخرى سعت عقيدة التحديث والتغريب الى تأبيد هذه الحالة عن طريق تطوير استراتيجية المواجهة الثابتة لأية محاولة من قوى المجتمع الاسلامي للامساك بقضاياها والمشاركة الايجابية في بناء نهضة الامة وتحررها.

ان تآكل شرعية الدولة الحديثة وقواها المدنية وذلك بعد ان بان عجزها عن بلوغ مقاصدها في الاستقلال والوحدة، افسح المجال من جديد لقوى المجتمع ان تحضر على مسرح التاريخ بلغتها، ولكن هذه الوضعية المستجدة تدفع مؤسسات دولة الاستتباع لخوض الصراع منعاً لأية محاولة من قبل قوى المجتمع لامتلاك شرعية تأسيسية لها تعبيراتها الفاعلة في حقول الثقافة والسياسة والاقتصاد.

وفي الوقت الذي تمتلك فيه قوى الحداثة والتغريب مراكز التحكم بأنشطة الفكر والسياسة والاقتصاد في سوق الدولة ودولة السوق، يجري تحميل قوى الامة المسجونة والمهمشة والمستعبدة مسؤولية يباس شجرة الحداثة وهرمها باعتبار ما تحمله هذه القوى من موروثات ملوثة لربيع العصر.

صدر للمؤلف:

- **تجربة الكتابة التاريخية الماركسية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.
- **في الاجتماع الإسلامي المعاصر**، دار الإيمان، بيروت، 1993.
- **الآخر في منظور الفكر الغربي الحديث**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1994.
- **الظاهرة الرأسمالية**: نظرة نقدية في التاريخ والايديولوجيا، دار المنتخب العربي، بيروت، 1994.
- **أهل العرفان وشوكة السلطان**: قراءة في أصول الدولة العثمانية، منشورات الغدير، بيروت، 1994.
- **الدولة العثمانية**: الثقافة والمجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997.
- **الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية**، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

ترجمات:

- **الموسوعة الاقتصادية** (بالاشتراك)، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.
- **الأسواق الدولية للرساميل**، مجد، بيروت، 1991.
- **السكرتير السابع والأخير**: نشوء وانهيار الأمبراطورية الشيوعية (بالاشتراك)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 4، بيروت، 1996.